

حاشية الخضر

على شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

دار الفكر

للمطبعة والنشر والتوزيع

الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله
المالك أمين

General Organization of
Bosnia and Herzegovina
Library
Indonesian
(وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم الترخيص
رقم الترخيص

دار الفكر
الطبعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاكوه بتواتر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن
أداء شكره بتراصف أنواع منفه الشافية جدا انجز اليه كمالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال
جازمة بأن عز الز يدب وامة وثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهي
أعظم مطلوب وتبعنا من مساوي الأفعال الناقصة وتسمنا بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله
الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات
والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصته مع والباب عدنان الذي
أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخاف جديده ولا يل تردده على مدى الازمان صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه المستغلمين بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلام كلمة الله من غير وقف
ولا بدل ما يقن ذوتميز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير وما علم ذو ادراك بانهم جمع السلامة
ومخالفهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني بحمد الخضرى الشافعي
عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمه الله تعالى من
أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر السهولته على الطالب وقرب مأخذها للراغب
ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده
وتسكن من اقتناص أو ابدع رائده وتتم منه مع المائن المقاد وتبين منهما اللطال المراد فيما نفعي بحجز القصور
عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلني بما ائق هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال
ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يبدى النظارة تنهب
فوائدها ثم ترميها بالسكساد لاسيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعد جديده مشحوسا قد ملأ الحساد من أهله
جميع الحساد وقادهم الغرور بحبل من مسد فسكاً ناعناهم من قال

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * متى وما يسمعوا من صالح دفتوا

صم اذا سمعوا خيرا ذكرته به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أو من قال ان يعلموا الخبر أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين وتري نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور
والعجب برأيه معزوز ومنصور الا أتى أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أخرى والتأليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه أجرا وأعمل بقول البدر السامعي هب أن كلابك في مطاوعة الهوى مقدوره والتعب
حسدا ليظني نور البدر ويأتي الله الآن يتم نوره هل هي الامنحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة
ظن أنهم تطوى جيل الذكر فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله
بالقسيد الى سواء الطريق فملت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت
لجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي ومع ذلك لست أبرئ من
كل عيب ولا أضفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يصحكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطأ
والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقة عند ذوى الانصاف بالقبول
واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غي جبهول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض
افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بمجنات النعيم
وان ينفع بهامن تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤول على الدوام
وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب
هنا لکن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة واستحجالا بالزبد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قل بسم الله على ما في الصحاح
وغیره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لسكن أطلقوها على نفس بسم
الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثرت كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بنسائها بالاسنقاء
خلاف البعض ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم
يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم واقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام
اذا قل أطل الله بقاءك سبق قلم والقياس طباق والنحت مع كثرتة من العرب غير قياسي كما صرح به الشمني
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمع اذا قل السلام عليكم وحوفل بتقديم القاف
اذا قل لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهليل هيللة اذا قل لا اله الا الله وياء هليل
للإحاق بدحرج ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزخشري هو من حوت من بعث وأثر أي بعث
موتاهما وأثر تراها ومن المولد الفندكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبالغة التي أخذها الزخشري
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الوري فستزوا باليسكة

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشمور خلافه وقد أثبتا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فيا حبذا ذلك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسناء الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو مامتهلقة خاص ذكر أو حذف الدليل فعلى كذا الاحتمالين المبتدأ
 وخبره محذوفان الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعدمه ودون الاول كقول الكوفيين لانه خاص
 ولو قدر من مادة الابتداء ما صر فيكون لغوا وذلك أن نجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بادئ
 فرار اعمارد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل
 لمجموع الجار والمجرور على ماسياً في تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل
 أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فان الجمهور كافى الشهاب على البيضاء على ان الظرف مستقر مع بقاء المصاحبة
 والغوم مع بقاء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في
 الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضاً وينبئ حملهما على ما قاله الليثي اذا قصد بقاء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحباً لمجرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فستقر في موضع
 الحال وان قصد مشاركة فيه فلوغ ويبينه اشتراك الفرس بمرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحباً
 بمرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشرباً أيضاً بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية
 وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايضاً التأييد ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارى عند الشافعي اذ القصد ايضاً ايضاً القراءة
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقراً في جعله متعلقاً بالفعل
 مساحبة لانه متعلق بحال من فاعله هي قبيله فهو متعلق بمعنى لا صناعي وتقدير ذلك الحال متبركاً لا يخرج
 عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاص بالمتبسم كما مر وقد ذكر الغمامي ان نحو زيد
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلى * بقي أن
 محذوفات القرآن كمتعلق بالبسملة لا يصح كونها قرآناً لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو
 شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافى الشهاب
 أن معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادفة
 تعالى وأما ألفاظها فليست قرآناً لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلاً كالغمام
 المستتر فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم اليها حقيقية لامية
 للاستغراق ان أريد بكل اسم من أسمائه تعالى أو لا جنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أى الجنس في ضمن
 بعض الافراد لامن حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال
 الشنوائى والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص
 الافراد واثبات الجنس اثبات طائفة يقي البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لاختص به الجنس لتحققه في
 ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضاً اذ لا يتحقق الا في فرد فهما تلازمان فلا
 مرجع له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها جعل اختصاص الجنس دليل عليها أنسب من
 العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن
 الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فهمها بمعنى الذات أو مجاز عقلى من اسنادها
 للدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أو
 حضر تلك الشريفة أى عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيها بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جواز الرحيم
 مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطاً بالمعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أنى الربيع
 ولان في الاتباع بعد القطع رجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين الصفة

ورحمه الله رح وعنوع م الى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك
 لكن الاولى ترك نحو الاخبارين وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها
 الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع
 اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح
 بطلانه اذ لا تبرك في محور جمع يخفي حزين مما مثلوهابه بل هي مجرد الملازمة لانها بمعنى المصاحبة لا لوضوح
 الملازمة التبركية فتقديرهم بدأ متبرك كليس بما نالته من الباء بل تصور لاجل معنى وبينان لصفة تلك الملازمة فان
 لها أحوالاً شتى * فان قلت التبرك في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال
 نافصا وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال
 نوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى
 للمبنيات ولا ضرر في اجتماع امرين على الكلمة لا خلافاً بينهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
 والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بدعوة قوية أي بحسن نية وإخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
 الزائد يدل على التأكيـد كذا ذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير
 التأكيـد ومن الغريب كونها لا قسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره
 الكوفيون فعلا كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المغنى وهو المشهور ومن التفسير والاعراب وجه
 بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
 كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجلة عليه
 مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية
 * قلت ونخصيص المضارع بالتقدير ليس بمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
 البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب
 شيأ في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من
 البدء بالبسملة أول فعله الشارح فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري
 ونبيه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر اخصا أى مناسب المابدى بالبسملة اما الفعل فلما سمر وأما أخيره
 فلا اهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قديفيدة وليكون اسمه تعالى مقدما ذكر اكتفاء
 مسما وجودا ولا يرد تقديم الباء واللفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من
 تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا جنبي وبهذا يدفع ما يقال البدء بالبسملة
 مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
 الكشف على أن هذا لا يرد الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بياء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصا لرفع
 حق خصوصية المقام ولا شعاعا بعد البسملة به * فان قلت الدارج مثلا اذ ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
 فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كابدأ * فالجواب كما
 في الشهاب على البياض ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما به عليه علماء البديع
 وقدره البصريون اسما كابتدأى لكن الاولى تقديره خاصا مؤخر الماسر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو
 متعلق به وان كان يتمنع اعمال المصدر محذوفا أو مؤخرا لان محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق
 نحو فلما بلغ منه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألني بسم
 الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضا وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألني حاصل بسم الله
 الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى الكون والحصول

والوصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن اعتماداً على أنه صفة مشبهة أما على قول
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعاً لانا بما في عرب به لا من الجلالة والرحيم نعمت له لا
 للجلالة اذ لا يتقدم البسمل على النعت فعلى الاول يكون مجروراً بما جاز منه عونه على الصحيح وعلى الثاني
 بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع
 فالجمله مستأنفة استئنافية انما يجاب بالسؤال مقصوده الثالثة وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لان المولى
 تعالى لا يجهل وليست حالاً من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوالاً لان الحالية تفيد تقييد البسمة باسم
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالاً لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف يحصل صور البسمة
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقاً بالفعل أو بحال من
 فاعله أو بالمتبادر أو بحال من فاعله أو بحال من فاعله أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور
 المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الخاصل وهو أحد
 وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة
 زادت الصور ثم تسكن كثر جداول النظر لما في الباء من الاستعانة والمصاحبة أو التعددية أو غيرها فتأمل والله
 سبحانه وتعالى أعلم **(فائدة)** قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكى
 المضطربين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دام على ذكره لا يشقى
 أبداً وانما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها
 لظفاً بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بحجاء سيده
 المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **(قوله قال محمد)** فيه التفات
 من التسليم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسمة المقدر بنحو أولف والا فعند السكاكي فقط
 لا كتفائه بخالفة التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأنى بحملة
 الحكاية ترغيباً في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله
 في كتاب مؤلفه وهكذا مسح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب
 الدواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه بهذا القصد يضمحل
 الرياء خصوصاً مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه معنى المضارع بقرينة قوله وأستعين
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار الغيبة أو النفع بها خلاف الظاهر فشبّه
 القول المستقبل بالماضى والجامع اما طلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضى في الخارج
 أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضى ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو
 استعارة بمعرحه تبعية أو مجاز مرسل تبين علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازماً
 ولجى موصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ما سياتى في قوله
 * وفعل اولى وفعل بفعل * وفي الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه
 يقال كيتخاف ولا بالسكون لان الماضى الثلاثى لا يكون ثانياً ساكناً بالاصالة لئلا يلتقى ساكنان في نحو
 ضربت وليست الالف صافية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلاً عن ياء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه راوا وانما لم يضموا نحو خفت
 ونمت مع أنه واو كقلت اشارة للتبيين حركة العين على تعيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئتها
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاء مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

(قال محمد)

الوالى ما قبلها المثقلها عليها وان كان ما قبلها ساكنا للزومها ولم تنقل على نحو دلوا لتغيرها بالعوامل مع ان
الاسم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الابل كقلت جاز بد أو مفردا في معناها
كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصيدة نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقلت كلمة أى لفظ
رجل مثلا وقال الامير في حواشي للشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت
جاز بد معناها قلت هذا اللفظ فان توجه للعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النبوة واجبة وان كان اللفظ
مسما لفظا توجه للدال أو المذلول كقلت كلمة أو قصيدة محتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل
مثلا واللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مذكوله لفظ الفعل باعتبار دلالاته على معناه وتلك كان كلاما ما كما
سيأتى بخلاف نحو القصيدة فان مذكولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم (قوله محمد)
هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك نسب جده لشهرته به الطائى نسبة
الشافعى مذهبا الجبائى منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التختية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة
والدال وحكى ضمهما اللمشقى اقامة و وفاة لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين
على الواو واحدة وسمايته وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما فى العربية ونيرها مع كثرة
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب درسته ويقول هل من راغب فى
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلصتهم من ذمتى فاذا لم يحب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه
شرفا أن ممن أخذ عنه الامام النووى رضى الله تعالى عنهم ما ويقال انه عنه بقوله فى المتن ورجل من السكرام
عندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبى على الشافعى
بضعة عشر يوما نقل التبريزى فى آخر شرح الحاجبية انه جلس فى حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال
الدماينى ولم أقف عليه لغیره ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب يدعى فى
بابه والتوضيح فى اعراب أشياء من مشكلات البخارى أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدة الطائفة فى
الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجلا فى النحو عظيم الفائدة تسهله
المشاركة ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد تسهلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه
فى بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتبه فى ايراده فسيحان المنفرد بالسكالك قال الدماينى
وقد قرظ سعد الدين ابن العربى الصوفى رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * الهمة ولنشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمى الفوائد * يزل مفيدا الذى لب قأمه
وكل فائدة فى النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لانظيره

فظن الصلاح الصفدى ان هذا تقرىظ لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقدج فى التورية فى كتابه المسمى
بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذى هو العمدة ولولا ذلك
لكان فى غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو
ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة فى اسمه وتجوز كونها استثنافا لبيانها
لا يخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره
فحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثناف لكن ردها بان شرط القطع تعيين المنعوت
بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع وردبانه يكتفى بالتعيين ادعاء ومحمل وجوب الحذف

هو ابن مالك

كاذكره الاشمووني في النعت اذا كان النعت لم يدرج أو ذم أو نرحم أو لا لتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمدر بن) قال العرب وتبعه أكثر الخواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمده بالغيبة لكنه التفت منها إلى التسكيم فغنا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشمووني من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والاتفات على هذا ظاهر فاللائق الجمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على أن المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنوي القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرار أي اشعارها السامع بأن التسكيم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لأن يحمده دائما وذلك عدم مستمر بقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود وعليه وهو التزم بية المأخوذة من رب لتعليقه الجدية فكأن تر بيته لنا بتوابع النعم لا تزال تتجدد كذلك تحمده بمحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمىة والماضوية لأن الاولى وإن أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وإن أفادت التجدد أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحناء الخلقية والميم الشفوية والذال اللسانية في ثنائه على رب البرية كي لا يخلو محل من ذلك بالكلمة اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أي أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل أو باعتبار حكم العامل أي أن الحكم المقاد بالعامل لم يقصده البديل فلا ينافي قصد المبدل منه شيء آخر كمود الضمير في نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لأنه بروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الساماني أن البديل مستقل بنفسه لا يتم لتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعّل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خارج خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أي ملتبسا بخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفته همزة تخفيفا لكثرة استعماله ككسر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محمد وقال أعي لما نقله الساماني عن المحققين أن النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا في نعت التخصيص وهو هنا الممدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور أن جعل بدل لانيان من رب لمنعهم تعدد البديل أو من الله لمنعهم الابدال من البديل في غير بدل البداء لما فيه من التهاافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وإن أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمنع ابداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي أن كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسمها في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفته كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لأن مالك الثاني لكونه صفة يجبر رسم ألفه لعدم كثرت كالعالم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لأن المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشمووني وجملة أحمدر بن الخ محالها نصب بالقول والجمل بعدها معطوفة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندي أحمدر بن الخ آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لأنها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافي لا مكان حل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لأن المحكي فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فجميع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملاحظ من الغز بقوله

أحمدر بن الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع فبالا * العربيين مفردا وجـ

ما ألف نيت غير شرط نصبت * بوتد منها رقيتم للعـ

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الاشموني أي أحدر في حال كوني ناويا للصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالد بن أي مقدر بن الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للعاق والتمصير فلا برد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تنأى الحال وفيه ان المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لانية إيجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصلي بقاي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانلة لا نواب فيها بقي ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية برد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا لأن يجعل على تقدير القول أي أحدر في حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ و يصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحدر في حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وبما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بشواها اذ المنة صلى الله عليه وسلم علينا لاننا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يأيتها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشهد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كاهها مفعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ أسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون بمعناه أفاذه الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبؤوا اجتماعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصنفون بوزن مفتعل من المصنف وهو الخلد الوص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت ناء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

* طانا افتعال رد اثر مطبق * وقابت الواو ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بطابق الاتباع أي أمة الاجابة عموما لا بقار به فقط لئلا يلزم اهمال الصحب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لا لآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الانقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السنين والثناء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذلك ان أر به بالاتباع أمة الدعوى فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبنا عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الانقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن العمل الصالح والظاهر ان الاولى جملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين

مصليا على النبي المطفى *
وآله المستكملين الشرفا

والثناء اما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائدتان أي الكاملين فالشرف بافتتاح
 الشين مفعول به على الاول ومشبه به على الثاني كالسوء الوجه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسي أو أنه توسع فيه فأمرى بحوري القياسي أكثر ما سمع منه ويصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذانا بالعموم أي
 جميع أنواع الشرف لكن هنا يمنع أن يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت آل في الشرف بالفتح
 للاستغراق فيقوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها اجنسية لذلك الآن يحتمل على
 المبالغة بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله واستعين الله)
 أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحداثها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا وقدرة العبد كسبابا
 تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما بالاستعانة المطلوبة كقيل في اقرار باسم
 ربك وأصله استعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلت ياء لكسر ما قبلها (قوله في الغيبة) أي
 في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم ينقل في القينية بالثنائية
 لان علم الثنائية يحذف للنسب وان التيسر بالنسبة للفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل ان لفظ في
 استعارة تبعية لمعنى على التي تعدى بها الاستعانة على حذف جندوع النخل أو انه ضمن استعين معنى فعل
 يتعدى بفي كارجو تضمينا نحو يا وهوا ثراب الكامة بمعنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة
 بلفظها والترجي بتعديتها بفي والاول أولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته
 أو تضمينا ببيانها وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجيا وهذا مقدس اتفاقا لانه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمين البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا ارجو دون استخير كافي الاشمو في لما ورد عليه ان الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جعل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء لا لاسكل
 وباسماني اخبار بما تيسر له فلا تنافي وللنحو لغة مستمة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل
 كن يدنو عمرو والمقدار كعندي نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأ كانت نحو السمكة
 وأظهرها أولاً كثرها الاول وللإمام الداودي

واستعين الله في الغيبة *
 مقاصد النحو

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جهتها ضمن بيت مفرد ككلام

قصيد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل

هو في الاصطلاح يطلق على ما يعم الصنف نارة وعلى ما يقابلها أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبط من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو والنواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غلب استمهاله في هذين فقط وان كان في الاصل يعم اثني عشر علما للغة والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن عن مضي لتحصل ملكة

التجارب والتحرز من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لأنها أثرته
وأما البديع فتدبر لأقسام برأسه وكذا الوضع وهو موضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها
السابقة * وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله * وشرفه بشرف فائده
* ورواؤه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان
النطق بالأعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

واست بنعوى يلوك لسانه * ولكن سليمي أقول فأعرب

فلمسا كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاصرة والمناجحة فتولد اللحن والامالة في غير
محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الأسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال
له انح هذا النعوى ثم سمع أبو الأسود رجلا يقرأ أن الله يرى ممن المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف
والنعت ثم ان ابتداء قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية تجومها فقالت انما أعجب
من حسننا فقال قولي ما أحسن السماء وافتحى فلك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان راجع الامام في
ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الأسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم
جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيدي به والسكسائي ثم صار الناس فريقين بصري وكوفي
وماز الوائد اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (قوله بها محوي) أي فيها من ظرفية
المدلول في الدال لان الالفية اسم للدالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان
الباء سببية وصلة محوية محدودة أي محوية لمتعاطها سببها وأصلها محوية كفعولة قلبت الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاستند
للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير باب
كما قاله ابن النظم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالبطاقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
يلزم من تقرب الابد تقرب البعيد ودبانه قديمهم بالابد لشدة خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)
الباء بمعنى مع كما في الاشمو في لاسيبيه لان المعهود سبب التقرب وهو البسط لا الابتجاز لكن قال السيوطي
لا بدع في كون الابتجاز سببا لفهم كما رأيت عبد الله وأكرمته دون وأكرم عبد الله في السببية غاية
المدح للصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البسط) أي توسع العطاء يعني
تكثر افادة المعاني فيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها
بحال السكر يرم في كثرة اعطائه ووفائه بما يهدو يستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة السكر يرم للمشبه
أو مصرعة بان تشبه افادتها المعاني ببطل المسال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكر يرم
وبسط البطل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكر يرم من ابتجاز الوعد
وأسبق في الذكر فاللاثق جعله هو التخيل سواء جرينا على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو
الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه السابق ذكر أو ما سواه ترشيح (قوله بوعده منجز) أي موفى
سر يعاوبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافها بما جرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع
وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
ونصير ألفاظها فكأنهم التهميشا لفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها بعد وعد انجاز افاده سم (قوله
وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما فقيه مجازة على اذ الطالب ناظمها سببها أو بمعنى
تستلزم الرضا لاشتغالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضا) بكسر الزاء وسخط بضم فسكون مصدران
سماعيان لرضي وسخط كفرح والقياس كالفرح وقائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا

بها محويه * تقرب
الاقصى بلفظ موجز *
وتبسط البطل بوعده منجز
وتقتضي رضا بغير سخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل
 تقتضي أو خبر المحذوف أو نعت لأفنية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وإن
 كان الغالب العكس ومن بوجه وإن أمكنه جعل مبارك خبراً ثانياً لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع في
 نحو يقوم بهم ويحبونه أدلة وقد فاقته هذه أفنية ابن معطي لفظاً لأنها من بحر واحد وتلك من السريع
 والرجز ومعنى لأنها كثيراً حكما منها كما قاله سم وللجلال السيوطي أفنية زاد فيها على هذه كثيراً وقال في
 أو طافقة أفنية ابن مالك وللأجهرى المالكي أفنية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة أفنية السيوطي
 فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر ومستوجب والباء سببية أي
 بسبب سبقه على في الزمن والأفادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم
 جعله خبراً آخر عن هو أي وهو المتبني بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حازر
 تفضيلاً توفي ابن معطي سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستة وعمره خمس وأربع وستون سنة
 ودفن بقرب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلاً) أما مصدر فضيلته على غيره حكمت له بالفضل أو
 صيرته فاضلاً والمراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبني للجهول أي كونه مفضلاً
 ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف بحرزه ابن معطي (قوله الجيلاً) أما منصوب بترفع الخافض أي بالجميل
 أو على أنه صفة لثاني أو بالنيابة عن المفعول المطابق أي ثنائي الثناء الجليل خلف المصدر وأتاب عنه صفته
 وعلى كل فهو وصفه كاشفة أو مخمصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسيره (قوله بهيات
 وافر) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقاً جبر القلة وفي جمع
 الكثرة للماقل اشرفه لأن بهيات وإن كان جمع قلة لأن جمعي السلامة منها عند سيوبه لكنه مستعمل في
 الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والأفصح في الكثرة لغير العاقل الأفراد وأعلم أن القلة والكثرة أنما يعتبرا
 في تكررات الجوع أما ما صار فافصا لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة
 ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى رله) أما متعلقان بيقضى بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف
 صفة لطبات وأما في درجات فيه تنوع فيه الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة الآشورية وهي ليست
 ظراً للصحة لأنه أزل بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الطبات إن جعلت في بمعنى من البانية فإن جعلت
 بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والطبات بغيرها فإن قلت يلزم على تعلق لى رله بيقضى الفصل به بين بهيات
 وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنبياً محضاً بل هو ممدول لعامل الموصوف نحو سبحان
 الله عما يصفون عالم الغيب كإسبائي وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المأمور عند العاقل ولأن الدعاء
 لابن معطي بعد موته إنما يتأتى في الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولا تخ لي لكن
 فانه التعميم المطلوب أيضاً لأنه من أسباب الإجابة كما في كتاب الأدعية لشيخ الإسلام وكان يوفى به ويسلم
 من أفراد وصف جمع القلة لو قال كما في الأشموني

فائقة أفنية ابن معطي
 وهو بسبق حازر تفضيلاً
 مستوجب ثنائي الجيلاً
 والله يقضى بهيات وافر
 لى رله في درجات الآشوره
 الكلام وما يتألف منه

والله يقضى بالرضا والرحمة * لى رله دلجيع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وببذلك الهداية الى اقوم طريق فوقنا الماتحبه وترضاه
 وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يارب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 (الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
 ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حذف قبضت قبضة من أمر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى

انه اختصر على التصريح بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب
 عنه الكلام وقيل دفعة لأنه أقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع
 لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات واما المبتدأ فمفسر على كل حال لم يذب عنه شيء
 ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول محذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر
 أسماؤها وعلاماتها كما نشرح الكلام بتعريفه وذ كر الضمير المحرور مرة لفظ ما والضمير في يتألف عائد
 للكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وإن أوجبه البصريون مطلقا بل
 قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابرار مع أمن اللبس قولاً واحداً لكن
 في الجمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من
 تنمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لقيده لان النعت لا ينعى مع وجود المنعوت أي لفظ كائن
 كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاية استقم
 وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد فائدة كافاً ذاستقم وان جعل مثلاً لا بعد
 تمام الحذف فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالسكاف داخل على استقم لقصد لفظه فلا حاجة
 لتقدير كقولك استقم على أن حذف المحرور وادخل السكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في
 الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والسكاف مبتدأ مؤخر أي السكاف اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها
 واعترض بأنه ليس من تقسيم السكاف الى جزئياته لان التقسيم وهو السكاف لا يصدق على كل قسم مفردة بل
 على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولان تقسيم السكاف الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لا نعدم بانعدام بعضها مع انه
 يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والخواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي
 التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها
 الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن السكاف اسم جنس يصدق بحسب
 وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كالم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره
 الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكان قال واحد السكاف اسم الخ ولا شك أن
 لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاداته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان في الكلام
 تقديرنا وتأخير واحدنا والاصل السكاف واحد كلمة وهي اسم الخ فجملة واحدة كلمة خبر السكاف واسم الخ خبر
 المحذوف يعود لكلمة المراد لفظها السكاف باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كاه
 على ان السكاف اسم جنس جنى يفرق بينه وبين واحد بالثناء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعداً وقال ابن هشام
 في بعض تعاليقه الظاهر أن أراد أن لا يبين الخصار جميع الكلمات العزبية في الثلاثة كقول سيموبه هذا باب
 علم ما السكاف في العزبية السكاف اسم وفعل وحرف فـ كانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا
 غيرها أي فالسكاف جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظاً قبل الاخبار ثم أراد بقوله
 واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو واحد هذه الثلاثة لا غيرهما من الالفاظ المهمة اه وهذا الوجه
 أولى خلاصه عن التكافؤ المارة وعليه فقد كبر الضمير في واحد لتأويلها بالذ كر فلا حاجة الى الاستخدام
 يعود الضمير الى السكاف بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى ثم إشارة الى الخطاط رتبة الحرف عن
 قسيميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد
 يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحدة كلمة) أي واحد معنى السكاف أي
 جزء ماصدق عليه السكاف وهو أحد الثلاثة ألفاظاً فـ أكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم
 واسم وفعل ثم حرف السكاف
 واحدة كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى)
 اختار في الشك على هذا
 أن يعرب اسم وما عطف
 عليه مبتدأ سوغه قصد
 لفظه والسكاف خبره أي لفظ
 الاسم وما بعده هي السكاف
 أي الكلمات التي يتألف
 منها الكلام لا غيرها وفيه
 نظر فان الكلام لا يتألف
 من هذه الالفاظ أعني لفظ
 اسم وما بعده بل مما صدقاتها
 كما لا يخفى الآن يقدر
 مضاف أي هي دوال
 الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجعبي أما على أنه جمع بمعنى
 السكومات فقدم ببيانها في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
 في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا
 كبر في بارأ وللضرورة أو هو أفعول تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخواه عن تكاف
 الحذف والاخيرا حسن معنى لا فادته أن القول يع جميعها ومجموعها إذا فعل التفضيل يقتضى المشاركة
 وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
 الابتداء عن الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ مسوغ قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع كافي
 المسكودي لانه انما يسوغ ما قصد معناه لالفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان مسوغه كونه نائب فاعل
 في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويعد أنه من غير سند فاقيل انهم لم يذكروا في
 المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان السكامة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق
 عليه انه لفظ مقيد الا ان براد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيأتي في قوله فعل ينجلي وجلة قديوم بمعنى
 يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمفعول خبر الثاني وهو بها للضرورة
 (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
 الفم خاصة اسكن صرح في الاساس بأن لفظت الرحي الدقيق بحجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
 من مخرج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هو اعصرى من داخل الرئة الى
 خارجها فهو مصدر أر يد به المفعول كالتحقاق بمعنى المحاقق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل
 على بعض الحروف لانه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان
 أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت
 وكيفية وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا السكيفية فقط فان قيل
 وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على
 الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور في قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دورى لا سبقي فلا يضر والحق انها
 بعده وانما المشددة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيدا بالقوة
 كالحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ
 المحقة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتسكمون على ما يتلفظ به البشر
 دون غيرهم فهي كذلك والافهى محقة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوائى المراد باللفظ في تعريف
 الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس
 بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
 حتى ينطق بها وانما عبر عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتندبر بالمتعلم كما قاله الرضى وأما
 تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
 حقيقى كما قاله الروداني لا يحجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحقة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
 عليها (قوله فائدة بحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيأتي
 والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر
 لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشئيين ايجابا كانت أو سلبا وان
 كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن
 الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال شرج عنه لانه وبعضهم أخرجها به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قديوم
 (ش) الكلام المصطلح
 عليه عند النحويين عبارة
 عن اللفظ المفيد فائدة
 بحسن السكوت عليها
 فاللفظ جنس

(قوله لا التنويع) أى
 تنويعها الى انها احدى
 السكومات والى انها يقصد بها
 الكلام اه منه
 (قوله والمراد سكوت
 المتكلم الخ) الظاهر أن
 فيه سقطا والاصل والمراد
 بالسكوت سكوت المتكلم
 الخ كما في عبارة الصبيان
 ليعطف عليه قوله وبحسنه
 أى والمراد بحسنه اه

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والسؤال هي الكتابة والاشارة والعلة بالاسماع المدالة على اعداد
مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالحرف اللمقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمعين
فالاصل (قوله) وبعض الحكم أي بعض ما يصدق عليه الحكم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من
ثلاثة ألقاظ فأكثر كاسياني (قوله وهو) أي بعض الحكم الذي خرج ما تركب الخ (قوله الامن اسمين)
ظاهره الحصر وهو قول ابن الخاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مستند ومستند اليه
وهما اما كتمان أو ما يجري مجراها وما عداهما من السمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام
عارضة لها واعتمد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب الكلام
سنة اسمان فعل واسم كمثل ومن الثاني المنادى فان يانائية عن ادعوى وما بعدها فضلة لانه مفعل به فعل
واسمان نحو كان زيد قائما فعلا وثلاثة أسماء كعلت زيد قائما فعلا وأربعة أسماء كاعلمت زيد قائما فعلا
السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه
قائم وعلى هذا فالحصر اضافي بالنسبة للتركيب كيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله) كزيد
قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بهذا أحد
ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
وقائون فالانف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس
بكامة اتفاقا لعدم استقلاله كأنف المفاعلة وياء التصغير والنسب والازاد في التسهيل قيد الاستقلال في
حد الكامة لاخراج هذه (قوله) كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما
على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كالتي التصريح وناقشه ليس
بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع كيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن جملة على غير الواقع
جوابا عما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله) فاستغنى بالمثل الخ) أي فالمثال تقيم للحد وفيه ان المفيد في
عرف النحاة لا يطابق الاعلى ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كعلام زيد فيسمى مفهوما لا مفيدا
فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله ضم وغيره لمجرد التمثيل لتتام الحد بدونه ولم يذكر
التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا قصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل
على اشتراطه ليجري كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الفائدة تستلزمهما اذ ليس للمفيد غير
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكون فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في
التعاريف فالاولى جعل المثال تيمنا من حيث اغناؤه عنهما كفاعل ابن الناظم لما قاله الشارح وان كان
تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لدانته النخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان
اسنادها لم يقصد لدانته بل لتوضيح الموصول مثلا لكون يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها
بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليجري كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة
على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط
اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفي
باحدى السكاتين لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجديد الفائدة
والله أعلم (قوله) اعلم ان التعريف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبيه عليه أيضا في أول مسائل
الفن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف
الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحوي فحط لتعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين
وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدي النحاة (قوله في اللغة) هي ألقاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل الكلام والسكام
والكامة ويشمل المهمل
كثير والمستعمل كعمرو
ومفيدة أخرجه المهمل
وفائدة بحسن السكوت
عليها أخرجه الكامة
وبعض الكلام وهو ما يتركب
من ثلاث كلمات فأكثر
ولم يحسن السكوت عليه
نحو ان قام زيد ولا يتركب
الكلام الامن اسمين
كن يدقام أو من فعل
واسم كقام زيد وكقول
المصنف استقم فانه كلام
مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقم
أنت فاستغنى بالمثل عن
أن يقول فائدة بحسن
السكوت عليها فسكانه قال
الكلام هو اللفظ المفيد
فائدة كفائدة استقم وانما
قال المصنف كلامنا ليعلم
أن التعريف انما هو
للكلام في اصطلاح
النحويين لا في اصطلاح
اللغويين وهو في اللغة

الامر في حوائش الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا الفلتان ولغة تميم اسمال ما لا يستعمل كأن
يقال في هذه المادة الفلتان موضوعان كل منهما مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فلا محذور أن
تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان واستعمال تميم اسمال ما يؤيد ذلك ان اللغة
مصدر تأتي اذا لمج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معني
قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح
اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا لموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فلا محذور أن لا يقتصر على أحد هما بل
تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفي اما بوحى كما روى ان
الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم لادولاده فلما افرق قوا في البلاد تفرقت اللغات وابتدأ
علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى
والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله
اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح
انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى
كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل
واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحدث
وهو النكاح كقوله

قالوا كلامك هذا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والكلام اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للمساهمة من
حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمى افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق
بينه وبين واحد بالثناء بأن يتفق فى الطبيعة والحروف ما عداها كتمر وقمرة وأبالياء كرم ورومى سمى جميعا
والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كتمخ وتخم ان الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع
التأنيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للمساهمة من حيث هي كما قاله الرضى وبقي
ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماه بعضهم أحاديذا علمت ذلك فالكلام اسم جنس جمى لا فردى
كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع الغلبة نذكره نحو اليه يصعد السكام الطيب يحرفون السكام عن
مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحد منه بالثناء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة
وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب ومنهماء اجزاء أحكام المفرد
عليه كتنصيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجمع لا ينسب اليها
(قوله واحد كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانتصارها في الثلاثة
والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كذا ليست اسماء ولا فعلا ولا
حرقا انما هو تردد من أيها لى لتعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لجزا اذا
تدبرها ما يجر عنه نحو كذا انما كلمة للعجوب كأي اذا تلاها قسم نحو كذا والقمر والاستفتاح كالأذا دخلت
عن ذلك نحو كذا ان الانسان ليظنى النظر المعنى وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي امسية في
المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في
نفسه لكن لا يستقل باقائه وهو مذهب البيهانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية وأظرفية مجازا باعتبار

اسم لكل ما يتكلم به
مفيدا كان أو غير مفيد
والكلام اسم جنس واحد
كلمة وهى اما اسم أرفعل أو
حرف لانها ان دلت على
معنى فى نفسها

غير مقترنة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل (١٧) على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف

والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد وقولنا الموضوع لمعنى أخرج الماهل كدبر وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على السكام والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله لم في لاله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجمع الكلام والسكام في الصدق وقد يفرد أحدهما فقال اجتماعهما فدقام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلام لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد السكام

(قوله من اطلاق الجزء) أي كاطلاق العين على الربيعة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ر بأث القوم بالهمز اذا رقبتهم خفيفة أو براء فهجرة مكسورة فتحنية مشددة وهو من يجلس

على مكان عال لينظر القوم اه منه

فهم الاسم المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المقترنة بهذه النجاة (قوله غير مقترنة بالح) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا انه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعا لا بطلاق زمن الا يخرج نحووا صبح وهو الشرب أولى النهار والغبوق وهو الشرب آخره والليل وهو الشرب وسطه فان معناه مقترن بطلاق زمن كالصباح ولا يعلم أحوالها من غيره أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعميين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضرنه لم يوضع الا لأحد ههنا ووضع للآخر بوضع ثان فلما يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بدله من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التجنب لافتراءها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لانه لم يقترن بالزمان في وضع الفعلية واما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيره) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والسكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لان كلامها دل على معنى في غيره وأجاب الرضى بأن الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لادلائهما عليه والسكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا السكاف التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحمد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلام أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كانه ليس كلاما ولا كلبا بل قول مركب اما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلبا ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشترك المهور في التعاريف فرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسل عند النجاة واللغو بين أيضا كما صرح به الشنوافي على القطر من اطلاق الجزء على السكاف وهذا المجاز مهملة في عرف النجاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيه على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لالفاظ أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء الغائبة عن ادعوا وحرف الجواب الغائبة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجمع الكلام والسكاف) فيبينهما العموم الوجهي وأما الكلمة فتبينهما

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه نواد معناه
وعكسه (قوله بالجر) انما يتعلق بحصل والاسم خبر أو عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى
التميز بالحاصل بالجر الخ كائن للاسم والحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف
ومنه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى
وجوز السكونيون والزمخشرى اختيارا وخرج عليه وفلهم فى أنفسهم قولاً بليغاً بناء على تعليق فى بليغاً
أو أن تميز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللأسم متعلق به أو عكسه أى التميز بالجر
حاصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم
معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو منوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة
مع توسعهم فى الظروف على أن الاصح جوازُه مطلقاً لان المنع فى الخبر لثلايوهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك
منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو اجنبى
لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت تضر به للفصل المذكور
كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الآن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور
لكونه ليس اجنبياً محضاً لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل وأنه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبى
والمعمول عن العامل لامع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأما ريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات
الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أولها وثانيها اذ فى منها الاضافة وعود
الضمير اليه كعوده على الالموصولة فى أفلاج المتقى به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف
أنت أصحح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كئزال موافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه
كقط وعوض رحيث فانهما معنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة
والتعريف انها انطردولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب
السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لمخالفته فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه
الا عند من جوز التعريف بالاعم والأخص فان قلت سيأتى ان الحكمة اذ لم تقبل هذه العلامات لم تكن
اسما فقد لزمت من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزمت العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما
انحصرت العلامات كلها كانت مساوية لازمتها وهو العلم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان
وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزمت أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر)
عرفوه على أن الاعراب لفظى بالكسرة التى يحذفها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا
بذكره ودور لا خلف المعرفة فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو
حذف ما ضروا وهو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله
الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس
التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن
هشام فى شرح اللحة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور
بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا أن براعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض
بان الحرف يتناول المبتديات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستبدل على اسميتها بالجر لعدم
ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كحجبت من أن فت فى موقع
المبتدئ فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً فى الفعل حتى يوقع فى
الخطأ بخلاف الحرف وقد راد بالجر الظاهر والمقدر والمخلى فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال افراد
الكلام زيد قائم (ص)
(الجر والتنوين والنسب)
وأل *
ومسند للاسم تميز حصل
(ش) ذكر المصنف فى
هذا البيت علامات الاسم
فنها الجر وهو يشمل الجر
بالحرف والاضافة والتبعية
نحو مررت بغلام زيد
الفاضل فالغلام مجرور
بالحرف وزيد مجرور
بالاضافة والفاضل مجرور
بالتبعية وهو أشمل من
قول غيره بحرف الجر لان
هذا لا يتناول الجر بالاضافة
ولا الجر بالتبعية ومنها
التنوين وهو أقسام

استشكل عدة علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذا يعرف كونه للتمكين مثلا اذا
عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية
لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو دخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس
النون المدخلة أي النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا خطأ ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما
على آتية لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن أو على المفعول نخرج بالساكنة النون الاولى
من ضيفن وأما الثانية فتتوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها
و بلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذلك نون اذن لانها نفس الآخر لا حقيقة وقوله وصل اليان
الواقع كما قاله يس وبلاخطا الح تنوين الترنم والعالى الآتيان في الشرح لثبوتها خطأ ووقفا وحذفهما وصلا
وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه ثبت في
الخط ألفا لانا قول المنفي ثبوت النون بنفسها لامع بدحا فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو
الفسفعا لانها ترسم ألفا عند السكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على
مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لاخطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها
تكتب نونا اتفاقا ومن يراعى مذهب السكوفيين يز يدقيد لغبر نو كيد لاخراجها وحذف بعضهم قيد السكون
والزيادة لان ما خرج بها يخرج عما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكين والامكنية
لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصفه عن تلك
المشابهة (قوله وهو الا لاحق للاسماء المعربة) أي المنصرف معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل رجل ردا
على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف
وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين
لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء
المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم بوجه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخير
سماعي فاسمع منونا وغير منون كصومه وحبل جازيه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أتجب
وربها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير منون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيدويه آخر) أي رجل
آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وناء من يدين وان
لم يكن مؤنثا ولا سائما (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون
الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا يذون كفاطمة لان
تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذي لا يذون مفردة كإبراهيمون
والدليل على انه للمقابلة للتنكير ثبوته في المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو مسمى بمؤنث
كاذرعات وتنوين التمكين لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل
العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كان من يعمه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالسكسرة ولا يذونه
يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين (قوله وتنوين
العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا
عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء
افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الأتى فاجع جو * عك ثم وجههم الينا

أي الأتى عرفوا بالشجاعة وقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسماء المعربة
كـ بدور رجل الاجع المؤنث
السالم نحو مسلمات والانحو
جوار وغواش وسينائي
حكمهما * وتنوين
التنكير وهو اللاحق
للاسماء المبنية فراقبين
معرفة ونكرتها نحو
مررت بسيدويه وسيدويه
آخر * وتنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه
في مقابلة النون في جمع
الذكر السالم كسالمين *
وتنوين العوض وهو
على ثلاثة أقسام عوض
عن جملة وهو الذي يلحق
اذ عوضا عن جملة تكون
بعدها كقوله تعالى وأنتم
حينئذ تنظرون أي حين اذ
بلغت الروح الحلقة وحذف
بلغت الروح الحلقة وأتى
بالتنوين عوضا عنه وقسم
يكون عوضا عن اسم

الوضي وإضافة حين اليها من إضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفاء للمامني لان الحين مطلق زمن
واذ زمن مقيد بما انضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لاسكل) أي ولبعض قال في التصريح
والحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بأنه للتمكنين لصرف
مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية نطلق على السفينة والسفن
لجربها في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجربها على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجربها في
حاجتها مثلا فهي في الأصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الأخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة
وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فخصيصها بالامة عرف طاري منشؤه حديث لا يقل أحدكم
عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجارىتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)
أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كما عيم تصغير أعشى فانه ممنوع من الصرف
لوصفية ووزن الفعل لانه كادسرح وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيديويه والجمهور
والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالأصل
جوارى وأعشى بنون الصرف حذف الضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الأول ووزن الفعل في الثاني تقديره لان الياء حذفها لعله
كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لاعلى ما قبلها فلم يزل التنوين خفيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو
التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا
تنوين حذف الضمة لثقلها على الياء وكذا قسمة الجر لثقلها على تنوين فبقيت الياء لتخفيف عوض عنها
التنوين وانما لم يراع جوهرة الفتحة على الأول كنهه لانه لا يمنع الابدال والاعلال ومذهب المبرد والراجح انه
عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين مع تنوين العوض
وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعوا جوارا) وأما النصب فيظهر على الياء لثقلته (قوله
يلحق القوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل
أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي التي أطلقت
عن السكون فتحركت وامتنعها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقلى اللوم) قاله جوير
وأقلى بكسر اللام أمر للثبوت واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
الهمزة وضم التاء أي ان نطق بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد أخ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفهمه قولى ولقد أصاب من مقول القول والشاهد في
العتاب وأصابن اذا أصابها العتاب وأصاب عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية
مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطر به منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله اترك الترم)
أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذي هو الترم فسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان
الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترم خصوصا المد المدكور (قوله أرف الترحل الخ)
ساقط في نسخ وقاله زيار بن معاذ الشهير بالناطقة لنبغة الشعر بغتة بعد تعذره عليه وأرف بالزاي والقاء
وروى أرف بالقاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم
جمع للابل التي يسار عليها واحد هارحلة ولا واحد لها من لفظها كفاي الصبحاح وقيل واحد هركوبة كما مر
ولسانا فية ونزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله وأهل
المراد بها الخيل التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكانت

وهو اللاحق لاسكل عوضا
عما انضاف اليه نحو كل قائم
أي كل انسان قائم حذف
الساكن وأتى بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون
عوضا عن حرف وهو
اللاحق لجوار وغواش
ونحوهما رفعا وجرا نحو
هؤلاء جوار ومررت بجوار
حذفت الياء وأتى بالتنوين
عوضا عنها وتنوين الترم
وهو الذي يلحق القوافي
المطلقة بحرف علة كقوله
أقلى اللوم عاذل والعتابن
وقولى ان أصبت لقد أصابن
لجى بالتنوين بدلا من
الالف لترك الترم وكقوله
أرف الترحل غير أن
وكانا
لما نزل برحائنا وكان قد نزل

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم يذهب مع عز منا عليه والشاهد في قدس
حيث أبدلت النون من الياء إذا أصله قدس بكسر الدال والشباع للاروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
بعد قد **(قوله الغالي)** من الغلو وهو الزيادة ومحاذرة الحد لانه زاد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون
أولي وزن بالوقف إذا الشعر المسكن آخره للوزن لا يدري أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالجزء بمجمتين وهو
زيادة أربعة أحرف فأقل في أوله **(قوله المقيدة)** أي التي يكون رويها حرفا صحيحا حساسا كنا **(قوله وقامم)**
(الاعماق الخ) قاله رؤبة بن الججاج وبعده * مشبه الاعلام لماع الخفقن * أي وررب مكان قامم
الاعماق أي مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغارة مستعار من عمق البئر
والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشبه الاعلام أي مختلط العلامات
ولماع الخفقن أي شديد لعلان البرق من قوطم خفق البرق خفقا وخبر محجور وررب محذوف أي قطعتة مثلا
كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج
لتحريكها تخلصا من السكونين قال في التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه وبومشذواختار ابن الحاجب
الفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول
الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجوعا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى
أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم في البيت
الآتي فتأمل **(قوله وظاهر كلام المصنف الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنوينيا مجاز فلا تشملهما عبارة لان
الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع
الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف
والمنادى المفرد في الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا وللشدوذ في هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية
والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله في التناسب لكن خالفه الدماميني وجعلها أقساما
مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيقن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جعلها
المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حوزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زرد * رنم وأحك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة وتنوينه بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تسكمت ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر
(قوله يخصص به) الباء دخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الأربعة لا توجد في غيره

(قوله فيكونان في الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم في الثلاثة والغالي في الاسم ومثاله في الفعل كقوله

أحار بن حمرو كافي خرن * ويعدو على المرء ما ياتمرن

وفي الحروف

قالت بنات الم يأسلمى وانن * كان فقيرا معد ما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر

نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيأ وأحدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى

مفعول به وهو لا يكون الاسما وأما دخول ياعلى الحرف في نحو ياليت قومي يلعون يارب كاسية في الدنيا

عارية يوم القيامة وعلى الفعل في قراءة الكسائي أيا لياسجدوا بتخفيف الالف مجرد التنبيه ولا يلزم ذكر

المنبه بل تكفي ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره ياهؤلاء مثلا **(قوله والالف واللام)** أي

المعرفة كالرجل أو الزائدة كالجرت وطبت النقش دون الموصل له لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالي وأنته
الاخفش وهو الذي يابحي
القوافي المقيدة كقوله
* وقامم الاعماق خاوي
المخترقن *

وظاهر كلام المصنف أن
التنوين كله من خواص
الاسم وليس كذلك بل
الذي يختص به الاسم إنما
هو تنوين التمكنين
والتنكير والمقابلة والعوض
وأما تنوين الترنم والغالي
فيكونان في الاسم والفعل
والحرف ومن خواص
الاسم النداء نحو يارب
والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الأمير مع
الإشارة لامثالها بقوله
مكن بز يد وابه نسكرنه
كنا *

قابل بجمع لتأنيث وقد سلمها
عوض جوار أذرنم بطلقه
* غال ان أو بصرف
الشعر ما حوزا

كذا نداء بتنوين كيامطر
* والحكي ماشد تلك
العشر فاقسمها * اه
من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أفعال فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاستناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاقه ما الحاقه والموصولة في نحو أنما صنعوا كيد سحر أن قدر العائد أي صنعوه والافهى حرف مصدرى أي أن صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما أداة جصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر أن فإن قلت قد ورد الاستناد إلى الفعل في نحو نسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب وإلى الحرف نحو من حرف جر واجب بان الاستناد في الأخير ينقصه اللفظ وهو اسم قطعا فان السكامة إذا أر بدلفظها كانت اسماء ومداولها اللفظ الواقع في الترا كيب فإذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعالية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالافى كونه اسما مسندا اليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلا والمشهور تسمية هذا الاستناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنو يأيضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضاحه آخر الباب وأما نسمع ويريكم فسيبوكان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن نسمع على الاصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي وقيل سماعي وأما مع نصبه باضمارها كما روى به نسمع فشا في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله

الأيها ذا الزاجري أحضر الوغي * وأن أشهد اللذات هل أنت مخددي

بنصب أحضر وقيل يريكم صفة مبتدأ محذوف أي آية يريكم بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما * أموت وأخرى أبتى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أي منهن ما تارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتى وأجيب أيضا بان الفعل قدير اذ به جزء معناه المستقل وهو الحديث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أي من غير حاجة الى حذف أن واضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويردها الجواب قول الشنواني ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق بعريته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لا جاعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الاسند أبدأ فجعله مسندا اليه شق لا جاعهم اه وأما يوم ينفع فن مواضع سبك الجملة بالاسم بالاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أ ل الخ) مقتضاها ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبني على ان المعرف باللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بأل لان ثنائى الوضع ينطق بسماء لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها في الوضع فيعبر بأل نظر للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظر الى يادتها وقد استعمل سيمويه العبارتين أفاده المرادى وأل في كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحقق الاسم قطع همزة الاما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهي اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازع فيه لان المصنف لا يراه في المفعول المتوسط كالمقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسندا اليها ولو بحث المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجز في قوله تعالى رب أنزلني منزلا مباركا ككون منزلا مفعولا مطلقا وحالا وظرفا (قوله بتأملت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوما بالآل يجوز قصره ومده اجما كما في الجمع لكن تتعين هنا قصرنا

والاستناد اليه نحو زيد قائم
فعني البيت حصل للاسم
تمييز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والنسب
والالف واللام والاستناد
اليه أي الاخبار عنه
واستعمل المصنف رجحه
لأنه أ ل مكان الالف واللام
وقد وقع ذلك في عبارة
بعض المتقدماتين وهو
الخليل واستعمل مسند
مكان الاستناد له (ص)
(بتأملت)

(قوله صفة مبتدأ) أي
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
في على حده مناظعن ومنا
أقام أي منا فسر يقظعن
اه منه

وأنت وبالفعل * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يتنازع الاسم (٢٣)

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقديم مضاف أي وبتاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان لأن يجعل من استعمال المشترك وهو تاء في معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبتاء متعلق به وقدم معمول الخبر الفاعل على المبتدأ للضرورة على ما صرح قال الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شيء باعتباره شيء آخر حكم على الشيء الآخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية إنما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويغ لانه نوع من الحكامة ولعل هذا امر الدار المعرب بجعله المسوغ كونه قسما للمعرفة أعني الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان للمواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم مما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي لا خصوص المفتوحة متلافيه مجاز مرسل أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت وأرادة لازمه وهو الفاعل فكأنه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا فاعلي ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا لا الفاعل اللغوي وهو من أوجد الفعل لثلاث خرج تاء نحو موت وماضرت ولا الاصطلاح لثلاث خرج تاء كان وأخواتها ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ماضرت إلا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله السا كنة) أي أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهزمة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء السا كنين وقالتا تينانطينين بفتحها اللالاف وانما اختصت السا كنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا ترد لان القليل لا يحكمه وأجيب أيضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أي ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه اليا مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلا أمر لا اسمان له فهما بيان على حذف الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد (تنبيه) بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن فلاح في معنييه النواصب ولوا حروف المضارعة اه نسكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الرجوع من خروجهما عن الظرفية أما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمجنوف هو الخبر كما سيوضح في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوى قابل علامتهما ففيه إشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني بالماضي للاتفاق على بنائه وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند السكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمجنوف أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمة المتكلم نحو وفعلت والمفتوحة للخطاب نحو تباركت والمكسورة للخطابة نحو فعات وبتمتاز أيضا بتاء أنت والمراد بها تاء التأنيث السا كنة نحو نعمت وبشت فاحترزنا بالسا كنة عن اللاحقة للاسماء فانها تكون منحركة بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت ونمت وأما تسكينها مع رب وم فقليل نحو ربت ونمت ويمتاز أيضا بياء فاعلي والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق بفعل الأمر نحو اضربني والفعل المضارع نحو تضرع بين ولا تلحق الماضي وانما قال المصنف ويا فاعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو كرمي وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو اني بخلاف ياء افعلي فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي لا تكون الفعل وبما تميز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله تعالى لنخرجنك

يا شعيب فعني البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث السا كنة ويا الفاعلة ونون التوكيد (ص)
(سواهما الحرف كهل وفي ولم * فعل مضارع يلي لم كيشم

لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هذان فعلا السناد التوجيه وهو اختلاف
 حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديديه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت
 ألفه حكاية حالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة يميزه كباية
 يبيعه بمعنى يميزه وبالتاء متعلق به وال فيها للعهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشتراك فى
 معنييه للاحتمس لثلا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا
 علمه بشئ اللام والنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمخوفه يفسره فهم لان أداة الشرط
 لا يلها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطالب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب
 الشرط محذوف وجوبا أى قسمه بالنون لجوازا كما قيل لما نص عليه فى المغنى انه يجب حذف الجواب ان
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وان ان شاء الله
 لم يمتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم
 جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالقاء
 أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوف كالحكاية أفاده الحنفى وغيره
 قال الصبان والمجته كفى المغنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة
 محمولة على السعة لجواز حذف القاء للضرورة وقد جوز صاحب المغنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد
 هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
 يكون خبرا والجواب محذوف فافسكذا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى تلزمه الضرورة
 على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف القاء أو خبرا كان فيه ضرورة
 حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فساقله الحنفى هو المتعين
 فلا تسكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر الا لينا فيه الحكم عليه
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
 (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حلول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
 أى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل وللدون خبر
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان
 اسمية ما ذكر معلومة من التنوين (قوله وجعل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بالتنوين
 ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغته من الوقف على المنسوب المنون بالسكون
 (قوله بخلافه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلا منه عدم القبول ولا بردان العدم لا يصلح علامة
 لوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المفعول عدمها علامة له
 حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجلة وان كانت لا تقبل العلامات
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط
 دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد المذكورة
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون
 لفائدة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتام
 وسم * بالنون فعل
 الأمران أمر فهم
 والأمران لم يك للنون محل
 فيه هو اسم نحو صه وجعل
 (ش) يشير الى أن الحرف
 يمتاز عن الاسم والفعل
 بخلافه من علامات الاسماء
 ومن علامات الافعال ثم
 مثل بول وفى ولم منها على
 أن الحرف ينقسم الى
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص وهو قسمان مختص بالاسماء

وفي نحو زيد في الدار ومختص بالافعال كما نحو لم يقر زيد ثم شرع بين أن الفعل ينقسم الى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع محذوفاً لم عليه كقوله في يشم لم يشم وفي يضرب لم يضرب واليه أشار بقوله فعل مضارع يلي لم يشم ثم أشار الى ما يميز الفعل الماضي بقوله ماضى الافعال بالماضي أي ميز ماضى الافعال بالماضي والمراد بهاء الفاعل وناء التأنيث الساكنة وكل منهما لا يدخل الاعلى ماضى اللفظ نحو تباركت يا ذا الجلال والاكرام ونعمت المرأة هند وبنت المرأة عدي ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الامر قبول نون التوكيد والدلالة على الامر بصيغته نحو اضرب واخرج فان دلت السكامة على أمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل الى ذلك أشار بقوله

(والامر ان لم بك لانون

محمل

فيه هو اسم نحو صرح وحمل) فصح وحمل اسمان وان دلا على الامر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا يقال صهرن

يقبلان الاستناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها اما بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله) فاشار بهل الى غير المختص هي في الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كاهي في هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها السكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانقها لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أيتى وبالأولى هل زيد أيتى بلا ضمير وذلك لأنها اذا لم تر الفعل في حينها تسلمت عنه ذاهلة والاحت إلى المسابق الالفة ولم ترض الابعانقته لفظاً واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله) وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس جلا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى جلا على لعل والثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبش مسند لا بدخول الجار عليها في نحو ما هي بنعم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتي في باب (قوله) تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من أن ناء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبش لكن في البجائي على الآجرومية أنه يقال تباركت أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس يرد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر جامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان وقالت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه المبلغ الذي لا يليق بغيره تعالى ففتح التاء لامتناع التأنيث في جانبه تعالى ولما لاحظ البجائي أن ذلك التنزيه يكون له اسماء وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجلة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما في التصريح (قوله) فان دلت السكامة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوه وأف أي أتوجع وأتضرع وان دلت على الماضي ولم تقبل التاء لداتها فهي اسم فعل ماض كهيات وبشتان أي بعد واقتري فان لم تقبلها العارض فلا يضر كفعلي التعجب والاستثناء وحذف في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالامثال التي لا تغير قال ابن غزوي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن منها لذي غير محمل * فاسم كهيات ووي وحمل

أي وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محمل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله) وان كانت صه بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجع وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق ابعاض الافعال ان وضع لها وضعاً قصدياً أسماء أخرى غير ألفاظها اطلاقاً ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كداحقه التفات في حواشي الكشاف والله أعلم

(المعرب والمبني)

ولا حيها وان كانت صه بمعنى اسكت وحمل بمعنى أقبل فالغارق

(٤ - خضري - اول)

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكن وأقبلان ولا يجوز ذلك في صه وحمل (ص) (المعرب والمبني)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى ببناء الخ استطراد يافقد نفسه
 وأل فيها اسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتها بطريق العار به منها لكونها بصورة الحرف والوصف
 نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها
 عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخوها عن شرح
 الكلام لتقدمه عليها متعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه
 خاليا عن الأعراب وقدمها على الأعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر
 قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالأعراب والبناء بالفعل بل من حيث
 قبولهما ببيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف
 قابل الأعراب وغير قابل توجهه إلى معرفته فبين أوالقابل ثم المقبول أفاده سم والأعراب لغة معان
 كالإبانة والتحسين والإزالة واصطلاحا ما سيأتي في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نص عليه الدماميني على المعنى وغيره ومنه قولهم أعراب جاء زيد وهذا الإطلاق اصطلاحى أيضا
 لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمجة أفاده الأمير
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعيضية أنها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرّب
 خبره وهي جار ومجرور خبر لمعرّب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك
 والاسم منحصّر فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كالتفيد بواسطة
 خلافا لمن توهمه لأن قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فئهم من آمن ومنهم من كفر نعم استفاد
 الحصر من قوله ومعرّب الأسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بأن
 يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الأشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسما خصيالا
 أعرابه مقدر وقول ابن عصفور أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بواسطة لا مكان جملة
 على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة أنها معربة حكماً أى قابلية إذا
 ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها وذهب الناظم إلى بناءها لشبهها الآن
 بالحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أمان جعلت
 أسماء السور والقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبراً ومفعولة لمخروف أو مجرورة بحرف
 قسم مقدر وما كان منها مفرداً نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل بقدر أعرابه لحكاية قبل
 العلمية أو يعرب لفظاً في غير القرآن كقوله قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الأول كذا في
 البياضى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص
 الأسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عرفت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته بلزومها الإضافة
 لفظاً أو تقديراً البعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها
 إما مفرد أو جملة غرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن
 الأنبارى إنما عرفت أى تنبيهها على أن أصل المبنى الأعراب كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهها على أن أصله
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيد قوله أشبه الخ مع قوله ومعرّب
 الأسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجي وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم أصل
 لشبه الفعل ونحو خدام لشبه شبه الفعل وهو زوال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب إذ كل
 هذه ترجع أشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى في المتن وكاسم لاقائه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى)
 لشبهه من الحروف مدنى
 (ش) يشير إلى أن الاسم
 ينقسم إلى قسمين أحدهما
 المعرب وهو ما سلم من شبه
 الحرف والثاني المبنى وهو ما
 أشبه الحرف وهو المعنى
 بقوله أشبه من الحروف
 مدنى أى أشبه مقرب من
 الحروف فعلة البناء منحصرة
 عند المصنف في شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رجه
 الله وجوه الشبه في البيتين
 اللذين بعده هذا البيت
 وهذا قريب من مذهب

لالتراكيب كإسيائي أو بواسطة كندام فإنه أشبهه الحرف وهو زال وزنا وعد لا ونعر يفارقيل لتضمنه
معنى هاء التأنيت فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكالمندى فإنه أشبهه ضمير أدعوك أفرادا ونعر يفارق خطابا
وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المندى لتضمنه معنى كاف الخطاب
فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام
في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثمئة كما في المزهري (قوله) في شبه
الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو آمن عطف
الخاص على العام والمغاير أن خص الشبه الأول بماعدا المعنوي فأوتو يعنة فهو في المعنى عين مذهب
الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله)
سيبويه) هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى يهر انحتة واطافة الجهم مقبولة
لقب بذلك لأنه كان يشبه منة التفاح أو لشبهه به في الطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينفى على
الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضحي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني
الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ محجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بباء أضرب مثلاً أعرب مع
همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أبأ ورب فلأوجب الشبه الوضحي البناء لكأن
هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب القسمية فيعرب باسمي به ولو كان حرفاً نحو يا
كعبن لشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضحي دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمقالة المعنوي (قوله في
اسمي جئتنا) باضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يراد التاء وناحيته بمنزلة الزاي من زيد
لاسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل في معناه ولا حاجة إلى تقدير قولك جئتنا
لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبروا الاضافة على معنى من وإن لم يصح الاخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها
لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كونهما بمعنى في (قوله)
وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضحي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا
تأثر نيت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا معنى غير نقل اعرابها لمابعداها لية لكونها بصورة الحرف
وتأثر مضاف إليه وجوه مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب
الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك
متأخر عن البناء لأسببه ويغني عن هذا القيد في استخراج المصدر الآتي جعل ألفاً أصلاً لا ثنية لأن نيابة
المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف
أو حرفي هجاء فإزاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فنانقص فقد شبه الحرف في
وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة
كامل أو خمسة كالمندى لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضاً ولعدم احتياجه إليه بخلاف
المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الاعراب كإسيائي وأيضاً هو أضعف أقسام
الكامة اذ ليس مقصود ذاته بل ربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على
اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على السكالم متعلّياً بأشرف الخلال فلما أشبه بالدون انحط
عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفي في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تبعاعدايته
وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر لكنه أقرب
إليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معناه فاشبهه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف
فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار إليه بنا أمام محجة الثاني فلا يخص بالحرف

أبي على الفارسي رحمه الله
حيث جعل البناء منحصر
في شبه الحرف أو ما تضمن
معناه وقد نص سيبويه
رحمه الله على أن علة البناء
كلها ترجع إلى شبه الحرف
ومن ذكره ابن أبي
الربيع (ص)
(كالشبه الوضحي في اسمي
جئتنا

والمعنوي في معنى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلاً
(ش) ذكر في هذين
البيتين وجوه شبه الاسم
بالحرف في أربعة مواضع
فالاول شبهه له في الوضع
كان يكون الاسم موضوعاً
على حرف واحد كالتاء في
ضربت أو على حرفين

كنائى كرمنا الى ذلك أشار بقوله فى اسمى جئتنا فالتاء من جئتنا اسم لانه فاعل وهو مبنى لانه أشبه الحرف فى الوضع فى كونه على حرف واحد كذلك نال اسم لأنهما مفعول وهو مبنى لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين والثانى شبه الاسم له فى المعنى وهو قديمان أحدهما أشبه حرفا موجودا والثانى ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقوم أقم وفى الحالتين هى (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها فى الاستفهام كالمهمزة وفى الشرط كان ومثال الثانى هنا فانها مبنية

لشبهها حرفا كان ينبى أن بوضع فلم بوضع وذلك لأن الإشارة معنى من المعانى لخطها أن يوضع لها حرف بدل عنها كوضعها لثنى ما ولانها لا ولانها ليت وللترجى لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفا مقدرًا والثالث شبهه فى النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كاسماء الأفعال نحو دراك زيد فدراك مبنى لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واستمرز بقوله بلا تأثير بمناصب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب زيد فزيد نائب مناب الضرب وليس بمبنى لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وإن كان نائباً عن ادراك لكنه ليس متأثراً بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصنف الموضوع موضع الفعل رأسماء الأفعال يشتر كفى النيابة مناب الفعل لكن

لوجوده فى الاسم المعرب كم بناء على أنها ثنائية لأصلها مبنى وكقد الاسمى على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبي شارح الماتن وهو غير أبى القاسم المقرئ (قوله فى كونه على حرف الخ) فى سببية (قوله شبهه فى المعنى) أى بأن يتضمن الاسم معنى جزئياً غير مستقل حقه أن يؤدى بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف فى افادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ فى نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى فى والتميز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضى البناء (قوله معنى من المعانى) أى الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعلق الابن شئين فان هذه هى معانى الحروف (قوله حرفا مقدرًا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطى وطالما خست عن نظير لها فى ذلك حتى رأيت فى بحر أبى حيان ان بناء لدن لدلائها على الملاصقة والقربز زيادة على الظرفية المفادة بعدد وهذا معنى جزئى حقه الحرف ولم يضعوه وذ كر ان الصانع أن ما التجسية كذلك لانه لم يوضع للتجسب حرف الا ان الشبه الوضعى ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان أن العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام فى الإشارة الحسية باليد ونحوها وهى غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبى على أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى أل (قوله فى النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالى وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالخرف (قوله فى كونه يعمل) أى فى الفاعل دائماً والمفعول ان كان متعديا كمناله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلاً أى اذا كان مستعملاً فى معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو السرع أنت اذا * دعيت نزال وج فى الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد لفظه أى دعيت هذه الكلمة وهى ثقيل عند طلب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور فى محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ما علة البناء على هذين ههنا يرجع لما فى الذكرك عن ابن جنى انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله فى الافتقار) أى الى الجلة كفى شرح السكاكية فخرج نحو سببحان وعندوكلا وكما سألزم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ما قيل فى أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام فى الاصل ولم يبن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوى كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يبن عند وكل ونحوهما لما لزم الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب فى الاستفهام بها عما بعدها أو شبهها بالحرف فى الوجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فالافتقار الى الجلة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير بقول المتن أصلاً وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم فى غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا اذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجلة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشايتها الحرف فى أنها نائية عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند كذا فى باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف فى الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلاً وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذى فانها مفتقرة فى سائر أحوالها

الى الصلة فأشبهت الحرف
في ملازمة الافتقار بنيت
وهو حاصل اليقين أن البناء
يكون في ستة أبواب
المضمرات وأسماء الشرط
وأسماء الاستفهام وأسماء
الاشارة وأسماء الافعال
والاسماء الموصولة (ص)
(ومعرب الاسماء ما قد سلمنا
من شبه الحرف كأرض
وسما) (ض) ير يدان العرب
خلاف المبني وقد تقدم أن
المبني ما أشبه الحرف
فالعرب ما لم يشبه الحرف
وينقسم الى صحيح وهو
ما ليس آخره حرف علة
كأرض والى معتل وهو ما
آخره حرف علة كما هو سما
لغة في الاسم وفيه ست
لغات اسم بضم الهمزة
وكسرهما وسم بضم السين
وكسرهما أيضا وسمما بضم
السين وكسرهما وينقسم
المعرب أيضا الى متمكن
أمكن وهو المنصرف
كز يدومرو والى متمكن
غير أمكن وهو غير
لنصرف نحو اجدومساجد
ومصاييح فغير المتمكن
هو المبني والمتمكن هو
المعرب وهو قسمان متمكن
أمكن ومتمكن غير أمكن
(ص)
وفعل أمر ومضى بنيا *

نعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجمله كلاضافة اذهى في حقيقة الى مصادر الجمل وسدان
المضاف اليه محدوف ومصر في التنوين خلاف الاخفش في ان (قوله الى الصلة) أي وهي اما جلة واما مقام مقامها
كالوصف المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجمله يقع فيها فهو مقتدر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضوي في كثرتها وجل الباقي عليه كافي التسهيل
وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال
للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الاعمالي أي كون الاسم لاعمالا ولا معمولا كالحروف المهملة
ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومصر ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
أصلا وذكري في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من
الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بثنية ولا غيرها
بخلاف حسين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما ادراج ابن هشام فيه الافتقار وعدم هاتين
واحد في سائر كتبه وقدره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لخصوص مامر وهذا كله بناء
أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنداد واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب
العددي وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل ثناء التانيث والعلم المحتوم بوجه
تغليب المجزء الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائر فن أسبابه ماسيا في الاضافة
من اضافة الاسم المهم الى مبني والظرف الى الجلة وعدم بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسميه اشبهها
بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الاسماء الخ)
بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لخصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه آخر
المعرب لان علمه عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمه توارد المعاني
عليه كاسيائي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايقين عموم وجهها له ويرد
عليه مامر عن الورداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة جله عليه والجميل لا يصح هنا
لاختلافهما افرادا وجعا لأن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل
معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمنا) ما واقعة على اسم
بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه وانما صرح بهندام ان فهمه من
تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
الاعراب ومقدرة (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المنداني بأن لم يعارضه شيء
من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين
قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب
(قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغتيه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي
في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمة واسم سماء كذا سما * سماء بقليل لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسميه باعرابه وأمكن أي زائد المتمكن بالتنوين وهو من ممكن الثلاثي لان
أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجرو لا غير والف بنيا للاطلاق لان
ضميره جنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو ما باق على جوه
بعد حذف المضاف المماثل للمند كورأ ومرفوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتثنية وهو

مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعدا يدلث الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها للناسبة (قوله وأعر بوا)
 أى العرب أى نطقوا به معرباً والنحاة أى حكموا بأعرابه (قوله ان عربياً) هو هنا كفرح بمعنى خدلا
 ويأتى كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * واني اتعرفونى لك كراك هزة * (قوله نون انان) أولى من نون
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوع لذلك وان استعملت فى الد كور مجازاً كقوله
 * يبرون بالدهنا خفا فاعيا بهم * ويرجع من دارين ببحر الخقائب (قوله كبر عن) خبر المحنوف أى
 وهى كنون بر عن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجللة مجرورة بالكساف
 لقصد لفظها وبالضائف المحنوف ولا حاجة لتقدير كقوله لك لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كاسر وأصله يرو عن
 كيقتلن نقلت حركة الواو الى الزاء ثم حذف لتلقائهما ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله
 فالاصل فى الافعال البناء) وانما أعراب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية
 لولا الاعراب لا تلبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى ما أحسن زيداً وعلى الفعل
 كالنهي عن كلاً الفعلين أو عن أو طما فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو لا تمن بالحقا وتمدح عمرا ولما كان
 الاسم لا يغنى عنه فى افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه كان
 يقال فى النهى عن كليهما ومدح عمرو بالجور وعن الاول فقط ولا مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمرا
 فكان اعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره فى التسهيل فى لغة اعرابه ورد ما عداه لكنه
 عورض بان الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضاً نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف
 وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت لغة الاعراب توارد المعانى لاعرب
 هذا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الاعراب لا مكان
 تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كجاسمته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز وجوده بغير الاعراب كما هو
 جلى فتدبر وبعد فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لانتحتمل هذا البحث
 والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون إلخ) أى اتوارد المعانى على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه
 يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كاسر (قوله ابن العليج) بكسر العين والسيط اسم كتاب له
 (قوله أصل فى الافعال) أى لوجوده فيها بالاسباب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها
 توارد المعانى قيل انما جمع الافعال فى المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول بالاصالة
 الاعراب وفرعيتها لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرعيتها فأتى منها على
 أصله لا يستل عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يستل عن بناء لانه الاصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبر وأحوالاً
 وشرطاً والاصل فى المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجلة لان الفعل هو المقصود منها
 وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذا أصله غزوا وقضوا
 قلبت اللام ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل
 لامه ألف اذا اتصل به واو الجماعة وأما الثانى فقد رفته لسكراته توالى أربع حركات فى الثلاثى وبعض
 الخامسى كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وجل الرابعى والسادسى وبعض الخامسى كتمعت عليه وانما
 جل السكتير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم
 يكرهه ولو كانت ناؤه فى تقدير الانفصال دون ناء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا يغنى عنه

وأعر بوا مضارع ان عربياً
 من نون توكيد مباشر
 ومن *
 نون انان كبر عن من فتن
 (ش) لما فرغ من بيان
 المعرب والمبنى من الاسماء
 شرع فى بيان المعرب والمبنى
 من الافعال ومن ذهب
 البصريين أن الاعراب
 أصل فى الاسماء فرع فى
 الافعال فالاصل فى الافعال
 البناء عندهم وذهب
 الكوفيون الى أن الاعراب
 أصل فى الاسماء وفى
 الافعال والاول هو
 الصحيح ونقل ضياء الدين
 ابن العليج فى البسيط أن
 بعض التعويين ذهب الى
 أن الاعراب أصل فى الافعال
 فرع فى الاسماء والمبنى من
 الافعال فسر بان أحدهما
 ما تنفق على بنائه وهو
 الماضى وهو مبنى على
 الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم تتصل به واو جمع فيضم
 أو ضمير وفتح منه محرك
 فيبنى على السكون نحو
 ضربت والثانى ما يختلف
 فى بنائه والراجع أنه مبنى
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب في نحو قلبه فسوة قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم
 ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة
 على نالان كلاهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفف
 فيه وأما نحو ضرباً مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة لالف السبق البناء عليها بخلاف نحو
 غلام في الجرفان كسره لمناسبة الياء لالأعراب السبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبني
 عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كضرب أو
 مقدر كذا واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذلو كان
 لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح
 والسكون لاجل النونين صحيحين كانا ومعتلين لا على ما يجزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبني لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المنافع بهما لم يبعد فتدبر
 (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو امان الوأي كالوعد لفظاً
 ومعنى وأصله أو أي حذف واو كتحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو بوي لوقوعها بين عدوتها الياء
 والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد
 وهو عين السكامة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية استنادها للواحد
 المذكور ثم المتني مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبني عند البصريين

اني أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قيامه قوه في قين
 وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل ههنا اياه لوه لي لين
 وان وثى ثوب غيري قلت في ضجر * ش الثوب وبك شياء شوه شى شين
 وقيل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
 وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * ر الرأي وبك رياه روه ريرين
 وان هموا لم يعوا قولي أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
 وان أمرت بواي للمحب فقل * ا من نحب اياه أوه اى ابن
 وان أردت الوفى وهو الفتور فقل * ن ياخلىلى نياه نوه فى نين
 وان أبى أن يبنى بالعهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فيين
 وقل لساكن قلبي ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين
 فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر لا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلامه تعدية الا ن
 فلازم لانه بمعنى تأن فالهاى فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل يا خير يا زيد بكسر اللام أصله قل فعلاً أمر من
 القول والواي وهما ألغز السامع من محزق الرجز أقول يا أسماء قو * لى ثم يازيد قل
 وذلك جملتان والثاني ثلاث جل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الواي والباقي من هذه حركة
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا نحة الله * حركة قامت مقام الجملة
 وقال شيخنا الامام العطار
 نحة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم يتصل به نون توكيد أو نون اناء. فمثال نون التوكيد المباشرة هل
تضربن والفعل مبني معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم يتصل به لم يبن وذلك إذا فصل بينهما ألفا اثنين نحو هل
فاجتمعت ثلاث نونات حذف الأولى وهي نون الرفع كراهة توالى الأمثال (٣٣)

تضربان أصله هل تضربان

فصار هل تضربان وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد وأوجع أوياء مخاطبة نحو هل تضربن يارب دون وهل تضربن يا هند وأصل تضربن تضربون حذف النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق فصار تضربون حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربن وكذلك تضربن أصله تضربان فعل به مافعل بتضربون وهذا هو المراد بقوله رحمه الله وأعرابوا مضارعان عرياه من نون توكيد مباشرة فشرط في أعرابه أن يعرب من ذلك ومفهوما أنه إذا لم يعرب من ذلك يكون مبنيًا فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشترته نون التوكيد نحو هل تضربن يارب فإن لم تباشره أعراب وهذا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصل به نون التوكيد أو لم يتصل

به التعريب قام مقام مقام فعل به استعراضا ضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أي مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها حذف اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهزة الوصل عند الاحتياج إليها (قوله هو المضارع) تقدم على أعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبني معها) أي أن اتصلت به وباشترته لفظا كما مثله أو تقديره كما قوله

لأنهم الفقير عليك أن تر كع يوما والذهب قد رفعه

أصله لأنهم بالنون الخفيفة حذف الساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بالانهاية وإنما بنى مع النونين لمعارضتهما سبب أعرابه وهو شبهه بالاسم لسكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وباء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا لقوة النونين بتنفيز يلهماء نزلة الجزاء الخاتم للأكامة ولا كذلك ما ذكر نعم بقاء الفاعلة كالجزء لكانها حشولا أو أخواذ بعد هاتون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فإن قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة جيب بأن أعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا في الأعراب وبخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها تحمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة إذ لا تقع الخفيفة في فعل الاثنين ولا جاعة الاناء وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتي (قوله لتوالى الأمثال) أي الزوائد لأنه هو المستكسر فلا يرد النسوة جنين ويحذف لان الزائد فيه الأخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله هل تضربن إلخ) بضم الباء في هذا وكسرها في الثاني (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه عن قلت هو هنا على حده لسكون الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لان الواو والياء كجزئها فلم يقبل كقيل في نحو ابنة جيب بأن الساكنين هتامن كلمتين لا كلمة واحدة إذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها الثقلة وإنما اغتفر في فعل الاثنين لان حذف الألف يوجب فتح النون لغوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله الا اذا باشترته إلخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمة يبنى مع النون لتركيبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذا لتركب مع الفاصل (قوله مبني معها على السكون) تقدم على بنائه وأما سكونه فله شبه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزأ منه حمل عليه في سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا مظهر وما في الاشعوفى وحواشيه لا يخلو عن نظر وإنما احتاج لجله على الماضي لان الموجب لسكون الفعل معها هو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود) أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بأعراب مقدر منع من ظهوره شبه الماضي في صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبني أشبهه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له ومن كون الواضع حكما يعطى كل شيء ما يستحقه أو يجعل آل للعهد الحضورى أي للبناء الحاضر

ونقل عن بعضهم أنه معرب وان اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصل به

نون الاناء الهندات يضربن والفعل مبني معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه انه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الاناء وليس كذلك بل الخلاف موجود وعن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الايضاح (ص) (وكل حرف مستحق للبناء)

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنة
(قوله أن يسكنها) في تأويل مصيهر مبني للمفعول لتكون الفعل كذلك أي كونه مسكنة فصح كونه وصفا
للكامة والافالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه إلخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما
ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو
يازبدان ويازبدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت
وأما نحو لا وتران في ليلة ففقهه مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذا بناؤه وأما
نحو لا بالك فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه
غير مضاف إنما يعني على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها
أي بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لأخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن السكسر الفتح في سحر عند من يبنيه ولعله سهو لان الفتح إنما ينوب عنه
فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للبناء أولاسم لا وليس شيء
منهما مسكورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا
كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا فان اذامبنية على
سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب
كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو ولا حيث تجعل حركته للبناء أغشت عن حركه البقية لانه يقبلها
وغيرها فتحصيص السكسر من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه إشارة باطفا الى
كثرة أمثاله (قوله اذ لا يتورها) أي لا يتعاقب عليها ما تقتضي معنى تركيبية ففتقرا إلخ (قوله لانه
أخف) أي للزومه حالة واحدة فيما يدل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي
لا جزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الاسباب) أعلم ان ما بني على السكون من الأفعال
والحروف لا يستل عنه لجميته على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بني على
حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن
ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأصابعه خمسة التقاء الساكنين
كاين وكون السكامة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرصة للبدء بها كباء الجر وأصل في الاعراب
كقبل وبعدا وشابهت العرب كالمضامى المشبه للضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا
لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضي مانعه الصحيح أن الضمير جلة هو وهي كما عليه البصريون
وأما سحر كالتصير الكامة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونها للاشباع
كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال السكامة أو أصالة المحرك * فان قيل
كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من
سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كاي ومنه لازم الحركة وما في التعريف اذا كانا في
كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حيث لا مجرد التخصيص مثلا وهو
منتف عند فصلهما أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتحصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم
يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كاي وبجاءرة
الالف كايان والفرق بين أداتين كما لن يدل على كسرت الثانية على أصل لام الجر وقتحت الاولى للفرق
بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لوسى عبيد وقد يلبس ان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكنها *
ومنه ذوقه وذو كسر وضم
* كايين أمس حيث
والساكن كم)
(ش) الحروف كلها مبنية
اذ لا يتورها ما تنقصر في
دلائها عليه الى اعراب
نحو أخذت من الدراهم
فالتبعيض مستفاد من
لفظ من بدون الاعراب
والاصل في البناء أن يكون
على السكون لانه أخف
من الحركة ولا يحرك المبني
الاسباب كالتخلص من
التقاء الساكنين وقد
تكون الحركة فتحة

الزبد بن طم عبيد والاتباع ككيف اذا السا كن حاجز غير حصين ويمكن مثله في أن لكن الخفة أولى بها
لثقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله
وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وماؤه لانها لا تلزم عمل
الجر اذا الكاف ترد اما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها
الجر واعلمها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحل على المقابل ككسر لام الامر جلا على لام الجر مع الظاهر
لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي لا مؤنث والاتباع
كذوته وكونها أصل الشخص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص
كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسه بجر كة الاعراب اذا لا تكون اعرابا لامع التنوين
أوالا والاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوفاني فيكون
كالجلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين
لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم
فبعضهم يعربه كالآين صرف مطلقا الشبه العلية والعدل عن الامس بأل وعلمها قوله

لقد رأيت عجبا من أمسا * وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه وبينه على الكسر في غيره
عملا بالموجبين وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فنهذه خمس لغات كلها في غير
الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلة أمس فبنى اجما كما نقل عن الموضح وان توزع في حكاية
الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسرا ظرفا وان فقد شرطها منها أعرب اجما ظرفا كان أو غيره لغوات
شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولعارضته بنحو اوص الاسماء في غيره وأما قوله

واني وقفت اليوم والامس قوله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره نخرج على زيادة أل وأنه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معربا
والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
والله أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حوف جواب كنتم (قوله وقد تكون
ضمة) من أسبابها الاتباع كمنه وان لا تكون للكامة حال اعرابها كالغايات وكونها في الكامة تقابل
الوار في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لتقابلهما كما واغنية الشيء يحمل على مقابلة وليقاسبا للفظا
كنتماسا بهما جعا واضمارا وكونها بنحو بر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأي
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي
ويار يدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز بدولك أن تجعل وجه شبهه بها ضبر ورته آخر في النطق مثلها بعد
حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كاد
اضافة اذهى في الحقيقة لصادرها فكان المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها غمات عليها في الحركة
لا في أصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومن حرف فاجر اذا جرمما بعدهما
واسمان اذا رفع نحو مارأيت منذ أو منذ يومان فهما امام مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
والمعنى بيني وبين رؤيتك يومان ولعل علة بنائها حينئذ شبه الحرف في الجود اذا لا يتصرف فيهما بثنية ولا
غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكسيرية لا للشيء الوضحي لغوات
شرطه المسار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حوف جواب كنتم (قوله لا يكون في الفعل) أي لثقلها وانما
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ورد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تكون
كسرة كأمس وجبر ونزال
وقد تكون ضمة كحيث
وهو اسم ومنذ وهو حرف
اذا جرت به وأما السكون
فبعضهم واضربوا جل واعلم
بما مثلنا به أن البناء على
الكسر والضم لا يكون
في الفعل بل في الاسم
والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون
في الاسم والفعل والحرف
(ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا
القول الغزفي بن عبد
السلام بقوله ما كلمة اذا
نكرت عرفت واذا عرفت
نكرت فالاول أمس المبني
والثاني المحلى بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا **(قوله والرفع الخ)** مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي فيسأل في هذا البيت بيان مذهبه من أن الأعراب لفظي ورد بان الرفع وأخواته أعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فاعلى أنه لفظي هي نفس الأعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التي يحملها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بأنه تغييراً واخر الحكم الخ والرفع على الأول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فاعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لتغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضما وفتحاً وكسراً وسكوا فالضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الأعراب تسمى بالرفع وأخواته والكسوفيون لا يفرقون بين اسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجز السكسر
ومن سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمي بان الرفع قد جوه الشكر

(قوله قد خصص بالجزم) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الأعراب وما صار السكون علامة فلا تكرار **(قوله فافرع بضم الخ)** الباء للتصوير أو المعنى أرفع معاً بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الأعراب لعلامته لان كونها أعراباً من حيث عموم كونها أمراً جلياً العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الأعراب من تعليم وجود الكل بجزئية وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لعلامته رفعة فان قيل كان الأولى أن يقول أرفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أجب بان التخاص بالبناء هو الضم وأخواته وبالأعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الأمر انه تسمي في إطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الأعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الإطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موارد من ألقاب الأعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها فتدبر **(قوله ففتحوا جزم * كسرا)** الأقرب نصهما بنزع الاختصاص ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعياً على الراجح لا يبعد اختصاصهما بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروا كالتقياس لكثرة سماعه أفاده الصبيان **(قوله كذا كذا الله)** مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به اما ذكر أوليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجاء والمجرور خبر لمحدوف أي وأمثلة الثلاثة كذا كذا الخ **(قوله جأخو)** بقصر جالان المهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحو كذا أبو قبيلة **(قوله أنواع الأعراب)** جعله الرفع وأخواته أنواع الأعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها والتغييرات المعالجة بها لا ينافي جعلها ألقاباً أي أسماء من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر **(قوله فيختص بالاسماء)** أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجزم **(قوله يكون بالضمة)** أي مصورها أو معالجها على ماسر **(قوله كما نابت الواو الخ)** الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن)

*** اعرابا**

لاسم وفعل نحولن أهابا

والاسم قد خصص بالجزم كما

*** قد خصص الفعل بان**

ينجز ما

فارفع بضم وانهم بن فتحا وجز

*** كسرا كذا كذا الله عبده**

يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر

*** ينوب نحو جأخو بنى نمر**

(ش) أنواع الأعراب أربعة

الرفع والنصب والجزم والجزم

فاما الرفع والنصب فيشتترك

فيهما الاسماء والأفعال نحو

زيد يقوم وان زيدا ان

يقوم وأما الجزم فيختص

بالاسماء نحو يزيد وأما الجزم

فيختص بالأفعال نحو لم

يضرب والرفع يكون بالضمة

والنصب يكون بالفتحة

والجزم يكون بالكسرة

والجزم يكون بالسكون وما

عدا ذلك يكون نائباً عنه كما

نابت الواو عن الضمة في

أخو والياء عن الكسرة

في بنى من قوله جأخو بنى

نمر وسيد كذا بعد هذا

مواضع النياية ان شاء الله

تعالى **(ص)**

بل تكون مبنية وأخوها الواو فعا ونصبوا نحو جاء في ذوقهم ورأيت ذوقهم وممرت بذوقهم ومنه قول الشاعر فلما كرام موسرون لقيتهم
 خبي من ذوعندهم ما كفاني وكذلك يشترط في اعراب الهم بهذه الحروف زوال الهم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه وانظرت الى فيه
 واليه الاشارة بقوله * والهم حيث الهم منه بانا * أي انفصلت منه الهم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما
 ونظرت الى فم (ص) (أبأخ حم كذلك وهن * والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه ينسدر *
 وقصرها من نقصهن أشهر)

(ش) يعني ان أبا وأخا
 وحجتها مجرى مجرى ذوقهم
 اللذين سبق ذكرهما
 فترفع بالواو وتصب بالالف
 وتجر بالياء نحو هذا أبوه
 وأخوه وحوها ورأيت
 أباه وأخاه وحجها وممرت
 بأبيه وأخيه وحجها وهذه
 هي الالة المشهورة في هذه
 الثلاثة وسيل ذكر المصنف
 في هذه الثلاثة لغتين
 أخر بين وأما هن فالصحيح
 فيه أن يعرب بالحركات
 الظاهرة على النون ولا
 يكون في آخره حرف علة
 نحو هذا هن زيد ورأيت
 هن زيد وممرت هم - ن
 زيد واليه أشار بقوله
 والنقص في هذا الاخير أحسن
 أي النقص في هن أحسن
 من الانعام والانعام جائز
 لكنه قليل جدا نحو هذا
 هنوه ورأيت هناه ونظرت
 الى هنيه وأنكر الفراء
 جواز انعامه وهو محجوج
 بحكاية سيبويه الانعام عن
 العرب ومن حفظ حجة
 على من لم يحفظ وأشار

أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي * وبعضهم يعربها بالحروف
 حلا على ذي معنى صاحب ولو قال ذوان أعرب كافي الكافية والعمدة لشماها على لغة اعرابها (قوله ومنه
 قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى الياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
 خبر مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفتهم وحسب امام مبتدأ وما كفاني خبره والعكس وهو
 أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبي أو بكفاني والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي
 لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الهم مخففة كدم أو
 مشددة كهم أو اعرابه مقصورا كفتي أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فانه لم يمه
 في الحركة وفصحاهن كدم وحكي الدماميني فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء منونة وجع الثلاثة أفواه
 لجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحجها معطوفان
 عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوق الهم في الحكم وهي امام معطوف على أب وأمبتدأ
 حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
 وجعلها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما أصبح فيها ذلك ولا مها واورولا تحذف لامع قطعها عن
 الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف في قاض
 (قوله ينسدر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتي فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح
 ما قبلها لان عينها مفتوحة لاسا ككنه ككاسر وأفرد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
 كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقدم من على
 أن فعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اذا سارت أسماء يوماط عينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه ففسدية على انه لا تنافي
 بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحوها) فيه جرى على اختصاص الخم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره
 فلا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهم - مامعاف يضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أي شبهه
 لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستخرج ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه
 يكتفى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفي الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله
 تعزى أي انتسب بانساب الجاهلية بان يقول بالفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي
 انتسبت اليه ولا تسكنوا أي لا تذكروا الطن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
 أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فاعظم امام يزل
 منزلة اللانم فلامفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبيا ومفعوله محذوف أي ما ظلم أحد في تلك
 الصفة لكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفة أو أمه بانتهامه فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

بقوله * وفي أب وتاليه ينسدر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحجها فاحدى اللغتين النقص وهو حذف
 الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الياء وأخاه والهم نحو هذا أبه وأخيه وحجها ورأيت أبه وأخيه وحجها وممرت بأبه
 وأخيه وحجها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى في السكرم * ومن يشابهه فاعظم * وهذه الالة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب
 وتاليه ينسدر أي ينسدر النقص والالة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا فعا ونصبوا نحو هذا أباه وأخاه وحجها ورأيت أباه
 وأخاه وحجها وممرت بأبه وأخاه وحجها وعليه قول الشاعر

ان أباه وأبأبها * قد بلغا في الجور غايتها
 فعلامه الرفع والنصب والجرح كقدرته على الالف كما تقدر في المفصور وهذه اللغة
 أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحكم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف
 مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان في هن لغتين احدهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)
 (وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كجأخوأبيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة
 أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من ان لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أب ومررت بأب الثاني
 أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبو زيد وأخوه ووجه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أي ورأيت
 أي ومررت بأبي ولم تعرب
 بهذه الحروف وسيأتي
 ذكر ما تعرب به حينئذ
 الثالث أن تكون مكبرة
 واحترز بذلك من أن
 تكون مصغرة فانها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة
 نحو هذا أي زيد وذوي
 مال ورأيت أي زيد وذوي
 مال ومررت بأبي زيد
 وذوي مال الرابع أن
 تكون مفردة واحترز
 بذلك من أن تكون
 مجموعة أو مشناة فان كانت
 مجموعة أعربت بالحركات
 الظاهرة نحو هؤلاء آباء
 الزيدين ورأيت آباءهم
 ومررت بأبائهم وان
 كانت مشناة أعربت
 اعراب المثنى بالالف رفعا
 وبالياء جرا ونصباً نحو
 هذان أبوا زيد ورأيت
 أبويه ومررت بأبويه ولم
 يذكر المصنف رحمه الله

لغة بني الحارث وخشم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبي حنيفة لا قود في مثقل ولو
 ضربه بأبقيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والنسخ في الثالث صراحة وكذا في الاولين
 بقريته اذ يبعد التلقيق بين لغتين وقوله غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للمجدد
 وأنشأ باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب والالف
 للاشباع لا للتنمية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبديل المثال لا القصر
 وان كان هو أقرب مذكور (قوله لا ليا) عطف على محذوف أي يضمن لأي اسم ظاهر أو مضمّر
 معرفة أو نكرة لا ليا وقد مثل للجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها
 الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخو لأم من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله
 * ولا تجز حال من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقوف (قوله
 مضافة) أي لفظا كاملا أو نية كقول البحاج * خاط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها
 تخفف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أي ما عدا ذوق وفوك للزومهما
 الاضافة كالمس (قوله مجموعة) أي جمع تكسير اما جمع السلامة لمذكر تعرب اعرابه كالتثنية وكذا
 المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا
 تضاف الى مضمّر) أي وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم
 جنس) المراد به ما وضع معنى كلّي ولو معرفاً بال قال في النكت واصافته العلم قليلة نحو أنا لله ذو بكة بالموحدة
 لغة في مكة أي أنا صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذى نسل أي بطريق ذي سلامة وقوله غير صفة
 أي نحوية وهي المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أما المعنوية كالعلم
 والكرم فتضاف اليها وانما اختلفت بذلك لانها صلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما
 والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا مضمّر الخ) الجار متعلق بوصول
 محذوف فيفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمّر به ليس الا
 بالاضافة فاللفه لا لاطلاق لا للتنمية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا بمضمّر حال كونه مضافا
 الى ذلك المضمّر فارفعه الخ وهي ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كذا كذا) مبتدأ وخبره واثنان
 واثنان مبتدأ وخبره يجريان وكابنين حال من فاعله أوصفة لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجريا ابنيين
 واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لهما في المصدر في ذور الظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

الاصل

تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من
 اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغیر ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع
 الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخوانه المذكرة الى
 غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا تستعمل الامضافة ولا تضاف الى مضمّر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاني ذومال فلا يجوز
 جاءني ذوقام (ص)

كأنا كذاك اثنان واثنان * كائنين واثنين

(بالألف ارفع المثنى وكلا * اذا مضمّر مضافا وصلا

الأصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
عشرون والاحولون الخ هذا والظاهر انه يجري فيه المذهب الآتية في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما
ومن جعلها اعرابهما بالحروف كصالحهما فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في
بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدرا ليدخل نحو وايك عالم
يستعمل بالالف ويجوز ان يصاظر فان بتقدير مضاف أي وقت جوالج كفاي آتيك طلوع الشمس لا حالان لان
يجي المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتعليق لبقاء الفتح أي انما بقي مع الياء لسبق الفتح مع الالف
وقيل ليس من حيث لزومه لالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع
بشقله خفف بالسكسردون الفتح للفرق بينه وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني
(قوله وحده لفظ الخ) الأولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد كسكران
ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليها في الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل
حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحر بن لبلد وأسم جنس كسكاتبتي الحداد فانه ملحق بالمثني
في اعرابه لا مثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التنازع يفهم مناسخ عن الزمان فان
قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنائيك مما أرى يدهبه التكثير مع انه مثني حقيقة كما اختاره ابن هشام
لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحر بن ونحوه فانه
بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالسكسية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح العطف مثله بعد
التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية
اليه الا لتسكتة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل
أو مقدر كقول الجاحج محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخني والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو لان
لغيرهما معاني تفوت بفوائده كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ
جنسا فخرج سكران خارج عنه لانه لا به وهو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
شفع) أي وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثني ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما
سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين كرجلين فأخرج بقيد الزيادة
لانهما ليسا من المثني ولان الملحق به وبمعناهما كالبزاي كفتي وضده خشي بمجموعة فسين موهلة
قال السكيت

مكارم لانحصي اذا نحن لم نقل * زكي وخشي فيما بعد خلاها

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلهما اثنتان
وكنتا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحق بالمثني لانه ثنائية حقيقة وكذا كلالا كنهان يخرج بقيد الزيادة
كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كالتا فالفها زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس
(قوله وعطف غيره) أي مغايرة في الوزن كفاي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين
اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو في الحروف كمثل
الشارح وكالابوين والاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
المشترك باعتبار معنييه كقراّن للحيض والظهر ثلاثا يلتبس بفردى أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك
كل من بدى لثاؤه بالمسمين يزيد ولعدم التماسه اذ ليس تحتها أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجعه

يجريان وتختلف الياء
جميعها الا لام جوا ووصبا
بعد فتح قبل ألف (ن)
ذكر المصنف رحمه الله
تعالى أن مما تنوب فيه
الحروف عن الحركات
الاسماء الستة وقد تقدم
الكلام عليها ثم ذكر
المثني وهو ما يعرب بالحروف
وحده لفظ دال على اثنين
زيادة في آخره صالح للتجريد
وعطف مثله عليه فيدخل
في قولنا لفظ دال على اثنين
المثني نحو واليدان والافاظ
الموضوعة لاثنين نحو شفع
ونحو بقر ولان زيادة في
آخره نحو شفع ونحو
بقولنا صالح للتجريد نحو
انسان فانه لا يصح لاسقاط
الزيادة منه فلا تقول ان
ونحو بقر ولان عطف مثله
عليه ما صالح للتجريد
وعطف غيره عليه كالقمرين
فانه صالح للتجريد فتقول
قمر واثنين يعطف عليه
مغايرة لامثله نحو قمر وشمس

مع أمن اللبس كعندي عينا منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين ثنية قمر الحقة
وقر المجاز مع أن التغليب سائق لما صرح به غير واحد من تغليب الثنية سماحي ولا يقال أنه مجاز لا سحر فيه لان
كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وإنما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة
للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعملها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص
نقل عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك الجزئية كما هو ظاهر ولا
المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا
لفظا لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقي ومجازي كالمركرين بالعطف هذا
في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل
لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث
هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكينة التي هي كعدد افراد
حقيقية ومجازية ومن منع جمعها لانه يجمعها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فجمعها هذا حقيقة
المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزادة) كائنين واثنين وكثا
وقوله وشبهها ككلا فان ألفها أصلية كما صرح وخرج ما دل عليه ما يجوز كشفه كما صرح (قائده) شروط
التثنية عند الجمهور ثمانية بمجموعة في قوله

شروط المثني أن يكون معربا * ومفردا منسكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم ينع عنه غيره

فلا يثنى المبني على الاصح ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وإنما تغير بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنيا على
ما يشاء كل اعرابها وهذا مراد من قال انها ملحقة بالثني في اعرابه ونحو يازيدان بناؤه وارد على التثنية
ونحو منان ومنين زبادة للحكاية تحذف وصلا للتثنية ولا غير المفرد من المثني وجب التصحيح والجمع
المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظير في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا
العلم الابعاد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العملية التعريف بأل والنداء لانه يدل
على التشخيص والتثنية على الشيوع والتعدد فينفان ومثلي الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كذايات الاعلام
كفلا لان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما سيبين في الجمع ولما اختلف لفظه أو معناه كما صرح ولا ما ليس له
مماثل أو ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما صرح ويمكن الاغتناء عن هذا ما قبله لان ما لا ثاني
له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما يستغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزءه وسي عن بعض وسواء وبكلا
وكثا عن ثنية أجمع وجعاء وبسته وثمانية عن ثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء بين فاجعل لي على حبها جلا

فشاذا (قوله كما بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصود وذلك لان لها حظا من الافراد والتثنية
لان اللفظ لها مفرد ومعناها مثني فأعربا كالمفرد تارة وكالمثني أخرى ولما كان اعراب المثني فرع المفرد
والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربها كالمثني مطلقا وبعضهم
كالمقصود مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيني * في حين جد بنا المسير كالنا

(قائده) الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصافي قوله تعالى كتبت الخنتين أنت أكلها ولم
تظلم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للخنتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل لام مضاف اليه
قد اجتمع في قوله يصف فرسين تسابقا

وهو المقصود بقوله
القمرين وأشار المصنف
بقوله

بالا فرفع المثني وكلا *
الى أن المثني يرفع بالالف
وكذلك شبه المثني وهو كل
ما لا يصدق عليه حد المثني
وأشار اليه المصنف بقوله
وكلا فلا يصدق عليه حد
المثني مما دل على اثنين
بزيادة أو شبهها فهو لا يصدق
بالمثني فكلا وكثا واثنان
واثنان ملحقة بالمثني لانها
لا يصدق عليها حد المثني
لكن لا تلاحق كلا وكثا
بالمثني الا اذا أضيفا الى
مضمر نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما وصررت
بكليهما وجاءتني كاتهما
ورأيت كاتهما وصررت
بكاتهما فان أضيفا الى
الآخر كما بالالف

رفعا ونصبوا نحو جاءني كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين وجاءني كلاً الرجلين وجاءني كلاً المرأتين ورأيت كلاً المرأتين وصمرت بكلاً المرأتين فلماذا قال المصنف وكلاً * اذا بمضمرة مضافا وصل * كلاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين يجريان مجرى اثنين واثنين فأتان واثنين ملحقان بالثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخالف الألف في المثنى

والملاحق به في حالتي الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيد بن كلبهما وصمرت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسورا نحو وصمرت بالزيد بن كلبهما وحاصل ما ذكره أن المثنى وما لحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وما لحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من ان المثنى والملاحق به يصبون بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملاحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما وصمرت بالزيدان كلاهما (ص)

كلاهما حين جد الجري بينهما * قدأ قلعا وكلا أنفهما راني فثنى أ قلعا أي تركا الجري مراعاة للثني وراعى اللفظ في راني بمعنى منفتح من التعب قال في المعنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدرا كلاهما تو كيدا فقاما لان خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمر فان قيل كلبهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتمين الافراد مراعاة للفظ في قوله كلا نأفني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنالاه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله بالألف مطلقا) أي ويعرب به كالمفرد مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه امم ان بصورة التثنية فيثنى على ما يشاء كل اعرابها كما صرح وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوف وجلة هذان الخ خبرها واللام داخل على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لاعلى ساحران لان لها المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعده جلة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان نأفني قد نقبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتك مستطبا بل مستنحالا عن الله نأفني جلتى اليك فقال ابن الزبير ان رآكها أي نعم لعن الله رآكها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المعنى وحواشي (قوله وبي الجور) بقصر يا بلاتونين للضرورة وهو متعلق بالجور وحذف مثله من انصب للدلالة عليه ولم يتنازعنا في تأخرهما عنه دلالة وجه العمل الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجواز طلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازع ارفع واجر وانصب فأعمل الاخير لقرنه وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسيرا عامرا على عوامر الجار وجوابه ومذهب على مذنب لكن سيباني في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتمييز بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعاصر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جرة صفة لذكر لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره في فاضون ومصطفون فلا لعل ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جاهد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله في شرط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كإزاد في الصفة أيضا كما في الورداني (قوله علما) أي شخصا أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيد كاجمعون لانه في الاصل وصف فعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تكسيرة

(٦٠ - خضري) - أول (ش) ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الاسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكور السالم وما حل عليه وعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عاصر ومذهب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة في شرط في الجامد أن يكون علما

عند الجمع كما صر في التثنية فقلت اشتراطها لانه انما وهو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه
 معنى وصحة واحلا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا ولا بالمسمى دون باقي الاسماء ولا
 حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق او هي شرط معادى مهى لقبول الجمعية والمعد لا يجمع
 المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله المذكور
 عاقل) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زيدون وسعدون في زيد وسعدى المذكورين كما يقال زيدان
 وعمران في زيد وعمر واثنتين واختص بالذكر كور العقلاء لشرفهم كما ان الصفة أشرف من التكسير قال
 السامعيني وقد ورد هذا الجمع في اسمائه تعالى للعظيم لا متنازع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون
 قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يراد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله خاليما من تأنيث) أي ما لم تكن عوضا أو لام كعدة
 وثمة والوجه قياسا اذا سمى بهما وما سمياني من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب
 المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا
 فيقال حبيلون وصحرارون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل
 وللتثنية أيضا كما صر (قوله ان صغرا) أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذلك نحو
 بصرى وكوفى لتأويله بالمنسوب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أي لأن حذف التاء كالالف المقصورة
 يلبس بالجرى وفتح ما قبل الالف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء
 فليحذر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر اوسوغ ذلك في الف المددودة ذهاب صورتها
 وأيضا يمنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس
 للثبوت بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه بعضهم) أي سيديون يجمع الجزأين وبعضهم
 يقول سيديون يجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا
 بل يقال ذر وأذر وأبرق نجره مثلامن اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على
 القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلام وزيد
 وعبد الله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لأنظر أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف
 اليه جمع الصدر فقط ولا واحدا كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري
 مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله صفة لمد كرها) أي ولونز لا يدخل نحواً تيناطعين
 رأيهم الى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود
 جمعت جمعهم ويقلب المذكور والعاقل على غيره فيقال زيدوا هندات أو والجرى منطلقون (قوله خالية من تاء
 التأنيث) أي الموضوعه له وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) جبر
 أفعل وعلان بالسكرة لاضافتها الى ما بعدهما فابطلت ما فهم ما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء
 بفتح الفاء في الموضوعين فغير مصروف للالف المددودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملاسة
 أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجرى وعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 أفعل وعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كسكران كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كفاضل وفضى وعلان في الثاني كدسمان ونسامة من المناداة
 لا من الندم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله ولا يما يستوي فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع

المذكر عاقل خاليا من تاء
 التأنيث ومن التركيب
 فن لم يكن علما لم يجمع
 بالواو والنون فلا يقال في
 رجل رجلون نعم ان صغر
 جاز ذلك نحو رجلين
 ورجلون لأنه وصف وان
 كان علما لغير مذكر لم
 يجمع بهما فلا يقال في
 زيد زيدون وكذلك
 ان كان علما لمذكر غير
 عاقل فلا يقال في لاحق
 اسم فرس لاحقون وان
 كان فيه تاء التأنيث
 فكذلك لا يجمع بهما فلا
 يقال في طلحة طلحون
 وأجاز ذلك الكوفيون
 وكذا ان كان مركبا فلا
 يقال في سيديو سيديون
 وأجازه بعضهم ويشترط
 في الصفة أن تكون صفة
 لمذكر عاقل خالية من
 تاء التأنيث ليست من باب
 أفعل فعلاء ولا من باب
 فعلان فعلى ولا يما يستوي
 فيه المذكور والمؤنث
 نخرج بقولنا صفة المذكور

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة مذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة مذكر عاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا البست من باب أفعل فاعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور المؤنث نحو صبور ورجل صبور وامرأة صبور ورجل صبور وامرأة صبرة فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جرحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع والجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومنه ومنه فانه صفة لمذكر عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعل فاعلا ولا من باب فعلان فعلى ولما استوى فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذنب وبه دشرون وبابه ألق والأهلون وأولو وعالمون علمونا وأرضون شنو السنونا وبابه ومثل حين قد برد ذال الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذنب الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم فتقول محمدون وإبراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جرح وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل وأكر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكر ولحيان لا يجمع احدهما التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كاسر وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا للسكونيين قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلالن أسودين وأحرين

من الذي هو مان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

وقوله

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور جرح) أي غير علمين والاجمع ما يحل استوائهما في فعل اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قديم شمل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألحقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور (قوله والاهلون) الى علميون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون له لالة شذ كما أفاده الاشموني ونص على شذوذ هذين مع ان جميع الملحقات شاذة لشذوذتهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة مصدر مخدوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أي لا من لفظه ولا معناه كما قاله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفه بمعنى المستحق كالجد لله أهل الجد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولاندل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليميزهن الى الجارة نصابا ورجل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعبر عنهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضاون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورفعا وبالياء جوا ونصابا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فبالا واحده من لفظه أوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك أهلون ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحده من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لا أخص ولا مساويا والابطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافعال معني كونه اسم جمع حيث لم يفسد معناه في الجلة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليهم جميع الأنواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع الخلوقات لا مكانها وافتقارها الى مؤثر يعلمها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تغليباً (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون بمعنى به وكنصبيين وقنسر بن علمى بالدين بال عراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصله على الراجح وتبقى فيه أربعة مذاهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحكين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كعربون للعلمية وشبه الجمجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما المتن اذ اسمى به فاما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابه ما بالخطوف كما في التسهيل كاشبه بيا بين مثني اشهباب مصدر اشهباب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مر قوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دقن فيه معاملته الملائكة وصلىاء الثقلين فكتاب الابراهم مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أى اسم له ليس بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسكيت من العلوفان كان اسم مكان كان ملحقة باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعاً حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنواً وسنه لجمعه على سنوات وسنات وفعله سائيت وسائنت وأصل سائيت سائيت قلبت الواو ياء لئلا تطرأ فيها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه لا لام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثياً وتركه في أخرى لان ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا بحذف القيد الاخير فيخرج بالاول نحو عمره بالهم حذف وشذاضون بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لازمة والثاني نحو عدة مما حذف فاؤه وشذرقون في رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذايون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهمزة وفي الثاني التاء لاهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فلهذه شذنت عن باب سنة في قلة الاستعمال وكذا ظنون الذي في الشارح وان كان الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لانه لا قياسية فيه فتدبر (قوله كائنة ومثني) بكسر الميم فيهما لان مفردة هذا الباب ان كان مكسوراً الفاء لم تغير في الجمع أو مفتوحاً كسنة كسرت في الجمع على الافصح فيهما وحكى مثون وعزرون وسنون بالضم أو مضعومها كشبة ضمت في الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مائت القوم تمتهم مائة كما في القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والافوى أن أصله ثبوم من ثبوت أى جمعت لثبتي لان أكثر ما حذف من اللامات وار ولم نجتمع في التنزيل الا بالالف والتاء كافي التصريح نحو فأنفروا ثبات وامانة بمعنى وسط الخوض فحذفت العين لا اللام لانها من ثاب يشوب اذ ارجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والاقرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس بامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فلهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وهو عوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كائنة ومثني وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذاً

واوها كما اختارة الودائي ليتأتى قلبها ألفا بحذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المعجمة كما في التصريح رضيها كما في الغاموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو وقولهم ظبوت إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدي وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضممة كسرة لتناسيها ثم أعل كفاض (قوله هذه سنين) أي بقنوينه لبني عامر بعدمه لتقيم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف والفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطراف هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

ربحى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضار بين القباب

حيث أتى النون مع الإضافة لان الأعراب عليها وقوله * وقد جازرت حد الأربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى جعلها سنين بلا تنوين كسني يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي أتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنية تعظيما للشاهد في سنينه أثبت نونه مع اضافته ولو حذف لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه مقعولا لافتتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعته مبتدأ نحو ج الى تقدير رابط في افتتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكسري في أحدهما قليل في الآخر يغني عن هذين البيتين قول السكاكية

والنون في جمع له الفتح وفي * ثنية كسر وعكس قد يني

(قوله زعائف) جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو الذي لا أصل له وأصل الزعائف أطراف الأديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الأصراف وهو اختلاف حركة الراءى المطابق لكسر النون في قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الأن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كما يرطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصفرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حاول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسرون الأربعين مع أعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على أعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الآن يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين إذا أصل النون السكون كالننون المعوضة هي عنه ولزادتها الزائد ينبت تخفيفه ما مسكن ولم يتخلص بحذف الألف على القياس المذكور في قول السكاكية

ان ساكنان التقيما كسر ما سبق * وان يكن ليما خذفه استحق

لثلاث فوات التثنية والأعراب والسبق المثني على الجمع حركة بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفته للإضافة مثله وعن الأعراب بالحركات فلذا أثبتت مع أل مثلهما وقيل هي لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببين كرام ولدفع توهم الأفراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوزيين) بفتح النون محمل الشاهد

حين قد برد ذا الباب الى
ان سنين ونحوه قد تلزمه
الياء ويجعل الأعراب
على النون فتقول هذه
سنين ورأيت سنينا ومررت
بسنين وان شئت حذف
التنوين وهو أقل من
اثباته واختلف في اطراف
هذا والصحيح أنه لا يطرده
وأنه مقصور على السماع
ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها عليهم
سنينا كسنين يوسف في
أحدى الروايتين ومثله
قول الشاعر
دعاني من نجد فان سنينه
أعنين بنا شيئا وشيئنا
مردا

(ص)

(نون مجموع وما به التحق *
فأفح وقل من بكسره نطق
ونون مائي والمالحق به *
بعكس ذلك استعماله
فألقبه)

(ش) حتى نون الجمع وما

ألتحق به الفتح وقد تكسر
شذوذاً ومنه قوله

عرفنا جعفر أوني أبيه *

وأذكرنا زعائف آخرين

وماذا تبتني الشعراء مني *

وقد جاوزت حد الأربعين

وليس كسرهما لغة خلافا

لمن زعم ذلك وحق نون

المثني والمالحق به الكسر

وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوزيين استقلت عشية *

لغاهي الالفة وتغيب وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الالف قولان وظاهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخر ين أشبهنا ظبيانا
وقد قيل أنه مصنوع فلا يحتاج به (ص)

(ومابتا وألف قد جمعا)
يكسر في الجبر وفي النصب (معا)

(ش) لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيدنا بالسالم احترازاً عن جمع التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو هندود وأشار المصنف إليه بقوله

* ومابتا وألف قد جمعا *

أي جمع بالالف والتاء المزدنن نخرج نحو قضاة فان ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء لان أصله قضية ونحو أليات فان تاء أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سبباً في دلالاته على الجمع نحو هندود واحترز بذلك عن نحو قضاة وأليات فان كل واحد منهما

لانه تثنية أو حوذي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله لغاهي أي فامسافة رؤيتها الامقدار للتحفة وتغيب عن البصر بعد هافيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حدهما أي الاحياء الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعراف منها الجيد) بكسر الجيم والعينان وارد على لغة من يلزم المثني الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخر ين ان كان بفتحها أيضاً فذلك والاف قد لقي بين اللغتين كما لقي في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرها أو ضمهما وكجلاس وعصفور ووظبيان اسم رجل على ماصو به العينين لاثنية ظبي وهل المعنى أشبهاً بمنخر به في الكبر أو الحسن أو أشبهاً بنفس الرجل في العظم أو القبح الأقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العينين أنه عرني لرجل من خبذة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومابتا الخ) أعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوئها عند الشاطبي بناء على قصرها من المدود كسرت ما فيقدر اعراسها على الالف المحذوفة للتونين لان حذفها العلة تنصرف فية فهي كالثابتة بخلاف الهزرة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أرفقت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان الذي يكسر نصبها والجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جميعته بتألف (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقاً فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليبين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي عند الناظم كجميعاً فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعاً فتسكون هنا مجازاً في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسراً كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحررك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكراً كحمايات واصطبلات فعبارة المصنف أولى وبحسب بابان جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بالف وتاء فلا احترازاً عما هو عن المكسر بغيرهما وأعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذي التاء مطلقاً علمسا كان مؤنثاً أو غيرهما وذي الالف مطلقاً بصورة أو معدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علمسا لمذكر كرا جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزنب الاباب حذام عنده من بناء ومضمر مذ كمالا يعقل كسريهمات ووصف مذ كزغير عاقل كاليام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء ونحو ذ كرى * ودرهم مصفر ومهرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامس لم للناقل

فيمقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهات لانها أسماء جنوس مؤنثة بالاعلامه ونحو سجالات وحمايات من كل مذ كرا لا يعقل ليس مصغراً ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهاش وشفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفضل وفخلان كحمراء وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالمجمع مذ كرها بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لا فعل له كجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأنفسه وتاء من يدينه فالباء في قوله بنا متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في هذه (٤٧) ورأيت هندسات وممرت

بهندسات ففادت فيه
الكسرة عن الفتحة وزعم
بعضهم انه مبني في حالة
النصب وهو فاسد اذ لا
موجب لبغاؤه (ص)
(كذا أولات والذي اسما
فجعل

كأذرعات فيه ذأ ايضا قبل
(ش) أشار بقوله كذا
أولات الى ان أولات تجرى
مجرى جمع المؤنث السالم
في أنها تنصب بالكسرة
ولست بجمع مؤنث
سالم بل هي ملحقة به
وذلك لانها لا مفرد لها من
لفظها ثم أشار بقوله والذي
اسما قد جعل الى أن
ماسمى به من هذا الجمع
والمالحق به نحو أذرعات
ينصب بالكسرة كما
كان قبل التسمية به ولا
يحذف منه التنوين نحو
هذه أذرعات ورأيت
أذرعات وممرت بأذرعات
هذا هو المذهب الصحيح
وفيه مذهبان آخران
أحدهما أنه يرفع بالضمه
وينصب ويجر بالكسرة
ويزال منه التنوين نحو
هذه أذرعات ورأيت
أذرعات وممرت بأذرعات

على بنيتها للتأنيث فتحذف في الجمع لتلايجمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهب
صورتها بانقلابهاياء وواو في نحو حيليات ومجراوات ولانها كالجزء من السكامة والتاء في نية الانفصال فان
قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لازائدة اذاصل بنت وأخت بنو وأخو
كذلك كرها حذف اللام وعوض عنها التاء يجب بأنهما مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في
الجمع لذلك لانها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات اذ لا يجمع العوض والمعوض وانما ترد اللام في بنات
كأخوات جلالا لكل على مذكوره وهو أبناء وأخوة لانها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد
بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع
كونها للسببية لا معنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام
فيما حذف لامه حكى سمعت اغاثهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات
وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء الفاعل وحذفت لاجتماعها مع
الألف والتاء لمز يدين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب ان
وزنه فعلت بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولات بالكسرة
منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث
لاتاؤه والنظم صحيح على كل قيل وأكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما
بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للمحمل على مذكوره وهو أولوا ممر فتدبر (قوله
والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل علما لذكر مؤنث بعد أن كان جمعا وأذرعات في الأصل جمع أذرعة
جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من المالحق بجمع المؤنث ربي اللات
جمع التي في لغة وان كان الاشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات
فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله مجرى)
مصدر ميمي بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو للفعول كان بضمها من
أجرى إل باع لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع
في المؤنث كالأول في المذكر الا ان أولوا خاص بالعاقول (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للقبالة مراعاة
لأصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي اذا سمى به مؤنث
أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كافي التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثاني منهما تقلب
تاؤه في الوقف هاء كائنص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب
ويجر بالكسرة) أي مراعاة لأصله وينع التنوين نظر الاليتين لانه وان كان للقبالة لكنه يشبه الصرف
صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تدور بها الخ) لا مري القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الظلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى
تنويرها نظرت بعقلي الى نارها يريد ان الشوق بخيل محبوبته اليه حتى كأنه ينظر الى نارها وجلة وأهلها يثرب
حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

والثاني انه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات وممرت بأذرعات ويروي قوله
* تنويرها من أذرعات وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر عالي * بكسر التاء منقوثة كالذهب الاول وبكسرها لاتنوين كالذهب
الثاني وفتحها لاتنوين كالذهب الثالث (ص)

ناب فيه حركة عن حركة
وهو الاسم الذي لا ينصرف
وحكمه انه يرفع بالضمه نحو
جاء أحميد وينصب بالفتحة
نحو رأيت أحمدا ويجر
بالفتحة أيضا نحو مررت
بأحمد فناب الفتحة عن
الكسرة هذا اذا لم يضاف
أو يقع بعد الالف واللام
فإن أضيف جـ بالكسرة
نحو مررت بأحمدكم أو دخلت
عليه أل نحو مررت
بالأحمد فانه يجز بالكسرة
(ص)

(واجعل نحو يفعلان النونا
رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب
سمه بـ كما تكونى لتروى
مظالمه) (ش) لما فرغ
من الكلام على ما يرب
من الاسماء بالنيابة شرع
في ذكر ما يعرب من
الافعال بالنيابة وذلك
الامثلة الخمسة فأشار بقوله
يفسعلان الى كل فعل
اشتمل على ألف اثنين
سواء كان في أوله الياء نحو
يضر بان أو التاء نحو
تضر بان وأشار بقوله
وتدعين الى كل فعل اتصل
به ياء المخاطبة نحو أنت
تضر بين وأشار بقوله
وتسألونا الى كل فعل اتصل به
واو الجمع نحو أنتم تضر بون

سواء كان في أوله التاء كما مثل أولياءه الذين يضر بون فهذه
الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلين

ذو نظر حال يعنى ان الأقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لتسوية بعدها عن أذرع
فكيف جعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العمالق وقد ورد النهي
عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الخرج نحو لا تريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فخساية
عن المنافقين (قوله وجـ بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لأن أصله جـ ركضت فقلت ضمة
الراء الى الجيم خذت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح
للخفة وكذا كل ما رزقه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا يبر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله
ما لم يضاف الخ) أى مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لأن أو بعد النفي لنفي كل نحو ما لم
تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدى لا تقتضى الاتصال أى ردف ليغنيه فليس خشوا (قوله ويجز
بالفتحة) أى ولوم قدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقل وذلك لانه لما نقل
بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لأن التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخييه في
الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقليل يبقى فتحة لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل
يكسر تبع للتنوين لانه ما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه
مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لأن الذى حكم عليه بالكسرة مع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول
الاكثر لأن الصرف هو التنوين فقط وهو مفعود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيراجي
وغيرهما واختاره في النسكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف
شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا امامه بنى على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معافلا يمنع
منه الا يمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأحمدكم
لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلمتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناظم في نكته على مقدمة
ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أو دخلت عليه أل) أى معرفة كانت كالتى فى أفعال
التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالأهوال والقوائم
أو زائدة كاليزيد بناء على بقاءه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان)
نحوه مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجزه مقدر على النون للحكاية وتدعين وتسألون عطف عليه أو مبتدأ
حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الا أن يحمل
الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدري أى ان حذف التكم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه
فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقد مر أن جعل الحركات علامة يجزى على
المنهيين فلا تنقل (قوله كما تكونى) خبر المحذوف أى وذلك كما تظن أى تكونى الخ وتروى نصب بأن
مضمرة وجوبا بعد لام الجود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقة بمحذوف خبر تكونى أى لم
تكونى قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أى ظلم وكسره غير مقيس وان كثرت لان مفعول للحدث قياسه الفتح
ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كاسيأتى (قوله فهذه
الامثلة الخ) اعلم أنهم لما أعربوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة
ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة لتلاخذهما الجازم وهى ضمائر ولا الايتان بحرف علة آخر لئلا يلقى
ساكنان معها فيحذف ثانيهما فرفعوها بالنون لشدة شبهها بحرف العلة ولذا ادغم فيها نحو من وال وتبديل
الف فى الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما جعلوا النصب على الجر في نظيرها من الاسماء
لئلا يخيها فى اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه فى الفعل المعتل

رفع بالذوق وتنصب وتجرم
 بحذفها فنابت الذوق فيها
 عن الحركة التي هي الضمة نحو
 الزيدان فيعلان فيذفه لان
 فعـسل مضارع مسفوع
 وعلامة رفعه ثبوت النون
 وتنصب وتجرم بحذفها نحو
 الزيدان لم يقوموا لن يخرجوا
 فعلة الجزم حذف النون
 من يقوموا وعلامة النصب
 سقوط النون من يخرجوا
 ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا
 وان تفعلوا فانقوا النار
 (ص)
 (وسم معتلا من الاسماء ما
 كالمصطفى والمراتي مكارما
 فالاول الاعراب فيه قدسرا
 جميعه وهو الذي قد قصر
 والثاني منقوص ونصبه
 ظهر *
 ورفعه ينوي كذا ايضا بجر
 (ش) نمرع في بيان اعراب
 المعتل من الاسماء والافعال
 فذكر ان ما كان مثل المصطفى
 والمراتي يسمى معتلا فاشار
 بالمصطفى الى ما في آخره ألف
 لازمة قبلها فتحة مثل عصا
 ورعى وأشار بالمراتي الى
 ما في آخره ياء مكسورة ما قبلها
 نحو القاضي والداي ثم
 أشار الى أن ما في آخره ألف
 مفتوح ما قبلها يقدر فيه
 جميع حركات الاعراب الرفع
 والنصب والجر وأنه يسمى
 المقصور فالمقصور هو الاسم
 المعرب الذي آخره ألف
 لازمة فخرج بالاسم الفعل
 نحو برضى والمعرب المبني نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء

لا مكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا اثبات اعرابها بالحدوف وكسرت النون بعد
 الاثبات تشبيها بالثني وفتحت بعد اختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المنصل كالجزء قدم عليها
 وبها يرفع فيقال أي اعراب ينصل من الكلمة معه وطأ وأي كلمة تنصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع
 بالنون الخ) أي عند الجهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره
 (قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها في الآن يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه
 يعلل بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعنون فان واده ضمير الجمع ونونه للرفع بحذفها الناصب نحو وان
 تفعلوا وأصله تعفون وبوارين حذفت الاولى وهي لام الفعل لادلال والنون للنصب وقد حذفت النون بلا
 ناصب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز ابتداء نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفي كدها وقد قرئ
 تأمروني بفك النونين وادغامهما بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عد ذلك
 كحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون
 وأصل تحابوا اتعابوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه
 اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تذازع الحرفان في الفعل فعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
 ان ثبت انكم لم تفعلوا فغضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان في صفة قد
 فان المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكاة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في محل
 جزم بان وجوب الشرط على كل محذوف أي فتركوا العناد وعبر بانقوا النار تنبها على أنه يوجبها (قوله
 وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها
 وتقديم الحال على صاحبها جائز ان كان قال الرضى بحجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
 كثنى أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أي لفظا من الاسماء والموصول
 بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو لا أو آخر أو وسطا ولكل
 اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أي درج مكارم أو تمييز محمول على الفاعل
 جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدسرا ونائب فاعله ولا ضمير فيه
 أو تأ كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للؤ كيد لأجنبي على حد ولا يحزن ويرضين بما
 آتيتن كاهن لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لاله وكند نفسه وبصح جوه تأ كيد للضمير
 في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أي سمي مقصورا من القصر وهو الجنس لحبسه
 عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات عن بعولتين (قوله ينوي) فيه
 مع قصر تفنن فانه ما شئ واحد على المشهور وقيل النوى مخصوص بالياء وبالآلاف الاصلية والمقدر بالآلاف
 المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا بجر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أوصفة
 لمصدر محذوف أي يجر جوا مثل ذاتي كونه منصوبا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
 مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة ككلمة وهذا التقدير للتقدير لان الآلاف اللينة
 لا استطاعتها جريها مع النفس بتدبر تحريكها لا قبلها همزة (قوله آخره ألف) أي لينة لا همزة كالخطأ
 (قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصود المذون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب
 بابدال الهمزة ألفا يجري عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد الزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لا ما
 نقول ببدال الهمزة بالهمزة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصود قيسا وكذا يقال في الياء
 (قوله فخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهر
 الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة اخرج ياء المثني والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو القاضى كما سيأتى وبلازمة المثني حال الرفع نحو والزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو والزيدين وأشار بقوله والثان منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحتز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالمعرب عن المبني نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو وظى ورمى فهذه امثلة جار مجرى الصحيح في رفعه بالضممة وانصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضى قال الله تعالى يا قوم هذا جيب وادعى الله ويقدر فيه الرفع والجر لثقلها على الياء نحو (٥٠) جاء القاضى وممرت بالقاضى فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كائنه ضايفين كزيت معدى كرب ونزلت قالى فلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحبها بحكمها حالة البناء أو منع الصرف كقافى الجمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا يادى سبابسكون الياء وهو حال جعلها كالاسم الواحد اه نسكت لسكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولوان واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه جل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعدها اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أى ثقلها على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جائى * ولكن أقصى مدة للعمر عاجل

وكقول جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تنغولا

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسر اقبل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بابت سعاد وآراسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغز بيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأخر منته واواخ فأولعطف الجلة على جلة كان بتمامها أو واسمها ضمير الشأن وجلة آخر منته ألف خبرها مفسرة كقافى الاشمونى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجمله المفسرة أى لغز ضمير الشأن وصرح بذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجلة خبرها وقيل انها تامة لان الجلة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه فى النسكت وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخير بن فهدى محل الجلة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها بحرر (قوله فمتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحال من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سعى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كاقصد أو لا بس على حد يد اضرب أخاه ولا يقدر انولان الألف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تنقض) أى تؤدحكما أى يحكموا به أو تنقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى المعرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سعى به من الفعل نحو يدعو ويغزور الثانى ما كان أعجميا نحو سمندور وقندور

(ص)

(وأى فعل آخر منته ألف * أو واو ياء فمتلاعرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزور أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى وألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص)

(فالألف انوفيه غير الجزم * وأيد نصب ما كيدعو يرمى والرفع فيهما انو واحذف جازما *

ثلاثهن تنقض حكما لازما) (ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

فما

المعتل فقد كان الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد

يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف والبن يخشى فيخشى منصوب وعلامة نصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأيد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيها آخره واو ياء نحو لن يدعو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن

فما سودتني عامر عن وراثته * أبي الله ان أسمو بأمر ولا أب

وقوله ما أقدر الله أن يبدني على شحط * من داره الحزن من داره وصول

وماتجسيمية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما سرفى المنقوص (قوله الى أن الثلاث الخ) أي اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا ويقرى ويوضو ولا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحريك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتماد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف في الجزم) أي اضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها السكون لم يجد غير هالكن التحقيق منهيب سيمويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لابه فرقا بين المجزوم وغيره واما بوترها مع الجازم في نحو قوله

ونضعك مني شخعة عيشية * كان لم ترى قبلي اسرا يمانيا

فضرورة لانها تزد السكامة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحيثما جزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الجمع انه لغة جزمه كذلك وخرج عليها قراءة قبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصل حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه في لانه في أي فاست تفسى (نقطة) بقي مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف أو لادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو لتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن وورسلنا ومكر السوء وبأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به في السبع والتبع كالجدة والمحكي كالعالم المركب اسنادا والمضاف لياء المتشكك حتى في حال جوه خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كياغلاما ويقدر السكون فيما حرك للسا كمين كام يكن الدين وما أدغم في آخره كام يشدوما حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن أحبك قائل * وأنت مهماتأمرى القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كانه لاتعذر فيما عدا الخفف لاتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما سرفى الحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها سا كن كابي الرجل وكذا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم والمقيم الصلاة أما في جمع المكسور فيحذف كان للسا كن كياء المثني ولا تحذف الميم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدأ والظاهر أن تقدير هذه الحروف لا تثقل لالتعذر قليل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتشكك رفعها كجاء مسلمى لذهاب صورتها اذا أصله مسالمون لي حذف النون واللام للاضافة وقامت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لمناسبتها قال ابن الحاجب وتقديرها لا تثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلاها مع ياء المتشكك فرد عليه بانها لاتعذر مادامت الياء الاولى فلا تدق انه لاتعذر نظر الحال الراهنة كما قدره في الفتي لاتعذر مع ان أصل الالف لاتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خير بأن الموجب لقلب آخر الفتي ألفا ليس مجرد التثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لاتقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا واختار وفاقا لابي حيان ان اعرابه انطى لوجود ذات الواو وتغير صفته العلة تصريعية لا يقتضي تقديرها والله أعلم

(النكرة والمعرفة)

اسماء صدر لنكر وعرف المشدد ومصدر أن لا مخفف يقال نسكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعل

الى أن الثلاث وهي الألف

والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يحش ولم يغز ولم يرم فعلامة الجزم حذف الالف والواو والياء وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر في الواو والالف والياء وان الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها وان النصب يظهر في الواو والياء ويقدر في الالف (ص)

(النكرة والمعرفة)

اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالتمع الصريف ولا يصح ان علميتهما لكونهما
ترجمة لان مدلولهما حينئذ اللفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب
شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب دون
عكسه واسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد
بنحو صلة أو عهد قيل ووجود كالأدنى اذا دل على اسم انسان ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه وبرده انه يطلق
عليه المعارف أيضا كهو وهذا والقدى ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فوجود فحدث
فجوهر فبسم فنام فغيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك كور معلوم وشئ اصدق
الشيء بالمعلوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب
مثلا وما بينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا لفرق (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس
في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبره ذكره لان المراد اسم قابل آل
والاسم يقع على المذكر والمؤنث ولتأول النكرة باللفظ مثلا بالكامنة قيل أو لكون النكرة صفة
لخوف مذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها وبرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر
لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشقة بقي أن قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف
ليس محولا على المعرف لا مواطاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لتلاخيم عليه قبل تصويره وانما هو
تفسيره على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان هائيه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى
مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما
بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصل في تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو
سلم عدم حمل أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر
صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطاة ما يصح بل تأويل بالمشقة أو حذف المضاف كعمل العلم على الفقه
وحمل الاشتقاق بخلافه كعمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم
فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
ومحرو ررب وأفعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث
واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في
تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودي ومجوسي
كروم ورومي وهم حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا حينئذ يمتعان الصريف للعلمية
والتأنيث المعنوي وأما الضمير فعناء الرجل المذكور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر (قوله وتأثيره
التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير آل عند الاطلاق خروج نحو العباس والحارث فان آل فيهما مؤثرة للمع
أصلها من الوصفية بشدة العبوس والحارث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما وقع في الابهام
كاحد وعرب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعلمه بسمع دخول آل عليها
فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستئناس والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما ان ضمن
الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين
لان آل فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا)
أو واقع موقع ما قد ذكرنا
(ش) النكرة ما يقبل آل
وتأثيره التعريف أيضا ويقع
موقع ما يقبل آل فمثلا ما
يقبل آل وتأثيره التعريف
رجل فتقول الرجل واحترز
بقوله وتأثيره التعريف
ما يقبل آل ولا يؤثر فيه
التعريف كعباس علما
فانك تقول فيه العباس
فتدخل عليه آل لكنها لا
تؤثر فيه التعريف لانه
معرفة قبل دخولها عليه
ومثال ما يقع موقع ما يقبل
آل ذواتي بمعنى صاحب نحو
جاء في ذومال أي صاحب
مال فذو نكرة وهي لا تقبل
آل لكنها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليه ما نحن عند الجمهور لإضافتهم بمعنى وتوذيهم ما يدل عنها وكذا أسماء الأفعال النكرات
لوقوع صه مثلاً موقع سكوتنا أو موقع أسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أى المعرفة لأن
المراد به الدرام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد
الضمير لإرادة المذكر لأن العطف بالواو لا ينهاه تورية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضى الأفراد
وفى الأخبار قلب لأن المعرفة هى المحدث عنها يبين خاصتها كالنكرة ولم يعرفها بالحد لما فى التسهيل
من تعذره بلا اعتراض عليه وعمله بما لم يعلمه وقد عرف كثير النكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل
أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما
وهو الأصح خلافاً لمن أثبت فيها لا يدخله تنوين ولأن كمن وما (قوله) كهم وذى الخ) لم يرتبها لضيق النظم
وقدرتها فى السكافية بقوله

فضمراً عرفها ثم العلم * فتدوياً إشارة فوصول ثم
وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لذكرها فى أبوابها وذ كر سحر فيما

لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة

المقدرة والباقي بأل مقدرة لكن اختار فى التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة والاقبال عليه لأبال

فليس مما هنا * وأعلم أن الجلالة أعرف المعارف إجماعاً ثم الضمير على الأصح لا العلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير

المنكلم فالمخاطب فالغائب السالم من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد كإلى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو

فأ كرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كإلى التسهيل أما الجنسى فالظاهر أنه دون الجميع وأما

المضاف فكما ضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكرال المضاف للضمير فكالمعلم لأنه يوصف به كمررت

بز يد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الأنسب

لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختار ابن هشام تبعاً للفرقاء والشلو بين وقال المصنف أنه الصحيح

نعم على قول الناظم بنقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والأنسب كون المضاف دون ما ضيف إليه مطلقاً

لا كسبابه التعريف منه ولأن نحو غلام زيد صادق بأى غلامه أنه فففيه إبهام عن زيد (قوله) والذى) مقتضاه

أنه يسمى معرفة حال أفراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف

المضاف دون المضاف إليه (قوله) فالذى الخ) لما قاله ترتيباً هذا كرارتها تبويبا لكن فإنه ان يترجم للضمير

كأخوته والفاء فصيغة كإلى الخفى وما مفعول أول اسم والظرف صلتها أى فإوضع لذى غيبة الخ أى لغه ومه

السكى بناء على قول السعدان المضمرة ونحوها كالأشارات والموصولات والحروف كإيات وضعها جزئيات

استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل إلا فى واحد بخصوصه كز بدأ والمعنى فإوضع لأفراد

ذى غيبة بناء على قول العضد والسيدانها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد مما

يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر

بحجميها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت إذا كان الضمير والإشارة والموصول

مستوية وضعها استعمالاً معنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لأن تعريفها من أمر زائد على

الوضع كالرجوع والحضور فى الضمير والإشارة فى اسم الإشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه

أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها استعمالاً وليست

معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لفصل لفظه وليس من إنابة ضمير

الرفع عن ضمير الجر كانوا (قوله) بالضمير) فاعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار

وهو الإخفاء لكثرة استتاره ولأنه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً

وإدخال آل عليه ما نحن عند الجمهور لإضافتهم بمعنى وتوذيهم ما يدل عنها وكذا أسماء الأفعال النكرات

لوقوع صه مثلاً موقع سكوتنا أو موقع أسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أى المعرفة لأن

المراد به الدرام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد

الضمير لإرادة المذكر لأن العطف بالواو لا ينهاه تورية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضى الأفراد

وفى الأخبار قلب لأن المعرفة هى المحدث عنها يبين خاصتها كالنكرة ولم يعرفها بالحد لما فى التسهيل

من تعذره بلا اعتراض عليه وعمله بما لم يعلمه وقد عرف كثير النكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل

أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما

وهو الأصح خلافاً لمن أثبت فيها لا يدخله تنوين ولأن كمن وما (قوله) كهم وذى الخ) لم يرتبها لضيق النظم

وقدرتها فى السكافية بقوله

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرًا أيضًا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أي كنى به عن الظاهر اختصارا (قوله مادل على غيبة) أي لفظ جامد وضع الذي غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذلك وأخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند البصريين فانها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لالزيمهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يازيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التمسك والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعها وانما الزمها من كونها لا يشار بها إلا الحاضر وبايقاع ما على الاسم الجامد فخرج لفظ غائب وضمير التمسك والخطاب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتمسك شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه وبالخطاب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالعاب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست كذلك وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنهم موضوعو الغائب لانها لم تقدم ذكرها ولا صرح أنها وضعت لسميها المعلن لا بقية غيبة ولا حضور فاستعملها في كل منهما حقيقة وأعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا ولو بمادته كاعدلو أو أقرب أي العدل المفهوم من اعدلوا أرمعني بأن يعلم من السياق نحو ولا يوبه لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقرينة ذكر العشي والاطلاء عن ذكره أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الان في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لسكرات خاصة بها كالأجال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما سبقين في أبوابها والضمير المبدل مفسره كضربته زيد واللام صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه مفسره نحو ما هي الاحياء الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصه وقيل من باب ضربته زيد بالجمله تقول وتحمل خبره وفي الجمع انه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه وجعله الدمامي لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن مالانها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكره منه صفة ذو (قوله ما لا يتبدأ) أي به حذف الجار فاقصص الضمير واستمر وليس محذوف لانه نائب الفاعل ولما يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا يتبدأ به الخ مع بقاءه على حالته الاولى فخرج ضمير مضرب بهم ما مضرب بهم فانه اذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلأورد بقاؤه مفعولا قيل اياهم مضربت لاهم افتدبر (قوله الا) مفعول يلي لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعي الاستثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير كما في شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لانواعه ومحاله لكونه راعى الاعرف فقدم التمسك فالخطاب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كما دلتهم للضرورة فمثل التمسك والمجرور بابني ولا مخاطب والمنصوب بأكرمك واللام مرفوع والغائب بسليبه (قوله المضمر) أي من حيث هو ينقسم الخ وهل المنصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فالى عوض الخ) لي خبر مقدم وناسر مبتدأ مؤخر والاد مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كابدا الآن مختص بالنفي وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ السكر والفتح فان أضيف نصب كالأفعلة عوض العائدين كأبد لا يدين وفي القاموس ما رأته عوض فاستعمله في الماضي (قوله وما نبال الخ) ما الاولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا لعيني لان اذا الشرطية مختصة بالجل الفعلية وجلة ان لا يجاوز نال مفعول نبال وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفي أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياك أي لانبالي بعدم

مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير الخطاب نحو أنت والثاني ضمير التمسك نحو أنا (ص)

(وذا اتصال منه ما لا يتبدأ ولا يلي الاختيارا أبدا كالياء والكاف من ابني أكرمك

والياء والهاء من سليبه ممالك (ش) المضمر البارز

ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يتبدأ

به كالسكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد الا في

الاختيار فلا تقول ما أكرمت الاك وقد جاء

شاذ في الشعر كقوله أعود برب العرش من قنة

بقت على فالى عوض الاله ناصر وقوله

وما نبال اذا ما كنت جارتنا أن لا يجاوزنا الاك ديار

(ص)

وكل مضمرة البناء يجب * ولفظ ما جو كلفظ ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنيّة لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تنصرف ولا تنثني ولا تجمع وإذا اقررنا ما مبنيّة فنهما يشتركان في الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جزم متصل نحووا كرمك ومررت بك وأنه وله فالكاف في أ كرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنهما ما يشتركان في الرفع والنصب والجر وهو ناو اليه أشار بقوله (ص) (لرفع والنصب وجزا صالح * (٥٥) كاعرف بنا فأننا لنلنا المنهج) (ش) أي صالح

لفظ نا للرفع نحو لنا والنصب نحو فأننا وللجر نحو بنا وما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فنال الرفع اضربني ومثال النصب أكرمني ومثال الجر ضربني ويستعمل في الثلاثة أيضا هم فثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمهم ومثال الجر لم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضمير متصل في الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي حالة

مجاورة سواك أيها المحبوبة اذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علمنا أي وما علمنا بأس بعدم مجاورة سواك واذا انما لمت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كافي شرح الجامع (قوله وكل مضمرة الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يوههم اعرابها فدفعه بذلك في ابتداءه ليعلم ان الجر وغيره لها لفظ واحد وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضحي لانه لا يفيد هذه السكينة فأشار هنا الى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار الى الجر وروى المنصوب في هذا الشرط وكل منهما اثنا عشر قسمًا كما سيأتي وإلى المرفوع فيما بعده وانما أخوه لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجر والذي لا يكون في المنفصل أصلا فتدبر (قوله في الجود) هذا أحد أوجه أربعة في التسهيل ثانيها الشبه الوضحي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى الرجوع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالخرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كاحرف المضارعة والواحق في اي اي وايك واياء اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تنثني الخ) وأما نحوهما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله لارفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها السكن الفتح هنامتعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالياء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو أعجبنى كوني مسافرا الى أبي فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما فتتمة بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهنا مع قوله لارفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النسكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهنا الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء في نحو ضربت بضرب بمخالخ وياء المخاطبة في تضرب بين ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال أمافي نحو ضارب بان وضاربون خرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب اسكفاء سكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثل كما أفاد به انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصا ص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا وتقديرا وأما غيره ففضلة لا داعي الى تقديره اذا عدم من اللفظ الاربط الخبر ونحوه وذلك نادروصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لان المنفصل كما قيل

النصب والجر ضمير متصل (ص) (وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقما واوعها) (ش) الالف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فثال الغائب الذي يدان قاما والزيدون قاموا والمندبات قن ومثال المخاطب اعلم واوعها واعلمن ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل

أوافق نغبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر و بارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر
وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار الضمير أربعة * الاول فعل الامر للواحد
المخاطب كالفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعلز يدفأ ما افعلز أنت فأنت تأ كيدا للضمير المستتر
في افعلز وليس بفاعل لافعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعلز فان كان الامر لواحدة أو اثنين أو جماعة برز الضمير

نحو اضر بني واضربا
واضر بوا واضرب بن * الثاني
الفعل المضارع الذي في أوله
الهمزة نحو وأوافق التقدير
أنا فان قلت أوافق أنا كان
انانا كيدا للضمير المستتر
* الثالث الفعل المضارع
الذي في أوله النون نحو
نغبط أي نحن الرابع الفعل
المضارع الذي في أوله التاء
مخاطب الواحد نحو وتشكر
أي أنت فان كان الخطاب
لواحدة أو اثنين أو جماعة
برز الضمير نحو أنت تفعلين
وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
المصنف من المواضع التي
يجب فيها استتار الضمير
ومثال جائز الاستتار زيد
يقوم التقدير هو وهذا
الضمير جائز الاستتار لانه
يحل محله الظاهر فتقول
زيد يقوم أبوه وكذا كل
فعل اسند الى غائب أو غائبة
نحو هند تشكر وما كان
بمعناه يجوز بدقائم أي هو
(ص)
(وذا وارتفاع وانفصال أنا هو)
رأنت والفروع لا تشبهه

اذ لا يمتدأ به ولا يلي الا بل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض
الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونغبط بالعين المججمة بدل منه (قوله
ينقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي
ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعير من له المنفصل في قولهم
تقديره أنت مثلا لا تقرب كأمي فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من
المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساط عامله على الاسم الظاهر والضمير المنفصل كزيد بدقائم
يصح فيه قام أبوه وأما قام الاهو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ لا يقال قام هو على الفاعلية
لأن المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فقسمة هذا جائزا ومقابلته واجبا بمجرد اصطلاح
لامشاحته فيه فاندفع ما للموضع هذا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كرحمته والمحاطب لبيان الواقع
ولم يذكر نهى الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز ابرازه) الاول واجب الاستتار كما قال في مقابله
الآتي كما علم عامر (قوله في أوله الهمزة) الاول حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله له وثمة الغائبة
نحو هند تشكر ليسكون المتن مثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقي
مما يجب استتاره كافي التوضيح وشرحه مرفوع بفعل الاستغناء أو التمجيب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
أمر مفرد كان أولا كنزال يازيد وباهند ويازيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله في الامر نحو فضررب
لرقاب أو بفعل التفضيل اه ولا يرد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة السكحل اجماعا وفي غير هاهنا على لغة قليلة
كاسياني لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له بجائز الاستتار قطعا كما سيمثل له الشارح
بز يدقائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم عامر خلافا لمن وهم فيه
وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو ماضيا لافعل الاستغناء
والتعجب فانهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير والمثالي فبوت جعل الاول
على الا في تلوا المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هي له
كأمثله أولا وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجوع والابطع فلا ضمير فيها أصلا لدلالتها على مجرد
الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيأت (قوله وذوارتفاع) أي محلا كما مر وهو خبر
مقدم عن أنارهو بسكون الواو لغة حكاه القارضى لا مجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف
أي كذلك ولم نعطفهما على أن الافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما
ورودها غير مرفوعة فاعلمها بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأننا لقبح اللفظ معه
أو انصب نحو * باليقي وهم استخلوا بمنزلة * للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك أنت ومررت
بك أنت كما سيأتي وأما نداءه في نحو يا أنت فشاذ (قوله أنا لامتسك الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر و بارز وسبق الكلام
في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنالامتسككم وحده ونحن لامتسككم المشارك أو المعظم
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنت للمخاطبتين وأنتم للمخاطبتين وأنتم للمخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة
وهما للغائبتين أولغاائبتين وهم للغائبتين وهن للغائبات (ص)

(وذواتصاف في انفصال جعلها * إياي والتفريع ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت إلى المنصوب المتفصل وهو اثنا عشر إياي
للمتكلم وحده وإياي للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه وإياك للمخاطبة وإياك للمخاطبتين (٥٧)

أو المخاطبتين وإياكم
للمخاطبتين وإياكن
للمخاطبات وإياه للغائب
 وإياها للغائبة وإياهما
للفائتين وإيا الغائبتين وإياهم
للفائتين وإياهن للغائبات
(ص)

(وفي اختيار لايجي المنفصل
* إذا أتى أن يجي المتصل)

(ش) كل موضع أمكن
أن يؤتى فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه إلى المنفصل إلا فيما
سبيد كره المنصف فلا
تقول في أكرمك
أكرمك إياك لأنه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمك فإن لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المنفصل نحو إياك أكرمك

وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلا مع إمكان الاتيان
به متصلا كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
إياهم الأرض في دهر
الدهار ير

(ص)
(وصل أو أفصل هاء سلتيه
وما
أشبهه في كنهه الخلف
انتهى

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولو أحقها التبيين المثني وغيره وإن
الهاء في همارهم وهن هي الضمير وحدها ولو أحقها التبيين الحال فإن والهاء مشتركان بين المفرد وغيره
والواو أحق قرينة على المراد بهما والنون الأولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في همارهم وفي الفارضي أن
الواو حذفت من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب تجوهر لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها فتسكون النون
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكهما الضمير كما في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذواتصاف) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الأول وهو ضميره النائب عن الفاعل
 وإياي مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتغنن والصحيح أن الضمير يافى فقط ولو أحقها حروف تبيين
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذواتصاف
إلى هنا أن الضمير خمسة أنواع له كره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسمًا لأنه إما المفرد المذكور أو المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الأنثى
وعلى كل إما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجاءة شتوت ولا تخافك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المفرد وكذلك تعدل الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذلك تضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
العكس لأنه الأصل فتدبر (قوله لايجي المنفصل الخ) أي لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعمل عن المتصل إلا حيث يتعذر أما الضرورة كبيت الشارح أوله تقدمه على عالمه كإياك نعبد أو لخصره
كلا تعبدوا إلا إياه وقوله أنا الذائد الحار الممار وإنما * ينفع عن أحسابهم أنا أو مثلي
أو لكون عالمه محذوفًا كإياك والشر أو معنوا يا كنا عبيد أنهم وأنت مولى كريم أو حرف في نحو ما هن
أمراتهم أو فصل من عالمه بتبوعه كيخرجون الرسول وإياكم أو وليا والمصاحبة كقوله
فاكيت لأنفك أحذر قصيدة * تسكون وإياها بما مثلاً بعدى

أو لرفع مفعول منضاف إلى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباء الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات ما جردت بالباعة أو الوارث إليه وحذف نظيره من
الآخر على حد * بين ذراعي وجهه الأسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاحمل فيه الثاني وحذف ضميره
من الأول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر
في الزمن الماضي لا واحد له من لفظه ويقال دهر دهار ير أي شديدة كإلياء ويوم أيوم وساعة
بالشدائد وليكن المناسب هنا الأول وفي الصحاح دهر دهار ير أي شديدة كإلياء ويوم أيوم وساعة
سواء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله فاحمل فيه الثاني لا الأول كما قيل والألف ضمير في الثاني لماسياً أي
الأن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني دلالة الأول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا
كلاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا منافض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله إلى أنه على
حذف مضاف وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فالأحسن جعل الاسم في ما واقعة على ضمير والهاء في أشبه عائدة لهاء سلتيه أي وكل ضمير
أشبه هاء سلتيه فباسياً أي سواء كان عالمه فعلاً كما مثله أو أمما كالدهرهم أنا معطيك ومعه طيك إياه (قوله)

(٨ - (خضري) - أول) * كذلك خلتني واتصلا * اختار غيري اختار الانفصالاً
(ش) أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً فإشار بقوله سلتيه إلى ما يتعدى
إلى مفعولين الثاني منهما

ليس خبرا في الأصل وهما ضميران نحو درهم سلتيه فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتى اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وإن الاتصال بخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنهه الخلف انتهى إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف في المختار منهما فاختار المصنف الاتصال بحو كنهته واختار سيبويه الانفصال نحو كنهت اياه تقول الصديق كنهته وكنت اياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتيه وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران ومنه سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال نحو خلتي اياه ومنه سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لأحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك قليلا الآية فان أرى الحلية لم تنسخ الكاف بل إلهاء لكتبتها ليست خبرا في الأصل فالآية من باب سلتيه لا خلتيه لأن النسخ المعتبر في خلتيه للضميرين معا فتعير الشارح أولى من التعير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أى وألما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتى في المتن وخرج بكونهما مفعولين ما إذا رفع وألما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الأعراف كضربك وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفعود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعا مجرورا كحببت من ضربيك وضربى اياك إذا لاء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون المستترا كانا الضاربك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف إليه والاتعين الوصل لأن المجرور لا يكون الامتلا اه صبان وكذا يجب الوصل في أنضاربه بلأل لتعين بالإضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدى إلى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقى ان موضوع المسئلة الضميران فلما أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيدا فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلتيه صل وقد فصل * ومنه فسيكتفيكم الله أنزلكموها إن يسألكموها إذا يركهم الله كما مر هذا في الفعل أمافى الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به أكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنهمك ابشئ يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لى صادقا * لقد كان حبيبك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) رده حديث أن الله ملككم اياهم أى الارقاء ولو شاء ملكهم اياكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله إذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية وحزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليسى وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أى في غير الاستثناء أمافيه فيجب الفصل كجاء البس اياه ولا يكون اياه كيجب مع الا وتفاوت هذه المسئلة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ طما معا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أى لأنه الأصل وأكثرته نظما ونثرا في النصيح كحديث أن يكنه فلان تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود دعبده

دع الخ يشربها الغواة فأنى * رأيت أباها مغنيا بمكانها

فان لا يكتنها أو تكتنه فانه * أخوها غلته أمه بلبانها

ومراده بأخيها نبيذ الزبيب ولعله عن يقول بحله إذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يبحى نثرا إلا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أى لكون العامل ناسخا طما معا (قوله وهما ضميران) أى وألما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وملتية الا بالنسخ وإذا كان أولهما أخص فلا بد من نفايرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الاخبار فيهما من باب شعري شعري إلا في اتحاد رتبة كما سيأتى (قوله أرجح) أى في المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضى وإنما وصل وألما القر به من الفعل وإن كان حق المبتدا كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم ما شئت في انفصال) (ش)
 ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من
 الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتني فتقدم الكاف والياء

على الهاء لأنها أخص
 من الهاء لأن الكاف
 للمخاطب والياء للمتكلم
 والهاء للغائب ولا يجوز
 تقديم الغائب مع الاتصال
 فلا تقول أعطيتني ولا
 أعطيتني وأجازه قوم
 ومنه ما رواه ابن الأثير في
 غريب الحديث من قول
 عثمان رضي الله تعالى عنه
 أراهمني الباطل شيطاننا
 فإن فصلت أحدهما كنت
 بالخيار فإن شئت قدمت
 الأخص فقلت الدرهم
 أعطيتك إياه وأعطيتني
 إياه وإن شئت قدمت
 غير الأخص فقلت أعطيتني
 إياك وأعطيت إياه وإليه
 أشار بقوله وقدم ما شئت
 في انفصال وهو هذا الذي
 ذكره ليس على إطلاقه
 بل إنما يجوز تقديم غير
 الأخص في الانفصال عند
 أمن اللبس فإن خيف لبس
 لم يجوز فإن قلت زيدا أعطيتك
 إياه لم يجوز تقديم الغائب
 فلا تقول زيد أعطيتني
 إياك لأنه لا يعلم هل زيد
 أخذ أم أخذ (ص)
 (وفي اتحاد الرتبة الزم
 فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

الفضلة فرجع إلى أصل الخبر بخلاف كنفته فلم يحجزه الأخص برفع كجزء الفعل فأشبهه ضربه فرجع إلى
 أصل الضمير من وصله بعلامه (قوله إذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الأخص) أي في المسائل الثلاث كما في الأشموني دون غيرها
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وإن
 كان أقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلامعارض
 بخلاف الأبواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لأن قوله وما أشبهه
 يصدق بأي شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتني ولا كأنوك بل يجب
 الفصل لتقديم غير الأخص (قوله وأجازه قوم) كما هو كثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه
 شذوذ أن الوصل وترك الواو لأن حقه أراهموني كراهموني (قوله كنت بالخيار) من ههنا مع ما قبله
 يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص (قوله لأنه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لأن الفاعل معنى
 وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فأقدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما
 عدم العلم بشئ فاجبال للبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلميه وخلتني لأنه من
 قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهدأ محترزه وكذا اقتصر الأشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم التاء وكننتك بفتحها أو يكون الخبر فيه
 على حد شعري شعري كسأيتني ورعا يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ إنما هو توالي المثليين مع إيهام
 كون الثاني تأكيداً وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وأعرابهما ومنه في الغيبة حديث أن يكنه
 الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله سياسياً أي أن كون الفاعل والمفعول
 ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضاً من الأشموني أن تقديم الأخص
 واجب في الأبواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الآن يراد تقديمه عند وجوده فليتمل ويحذر (قوله
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أي بحسب الأصل وإن كان في ذلك التركيب
 متكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبة المتكلم والمخاطب إلا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ
 متكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الخبر في خلتك إياك على حد
 شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الأفراد والتذكير أو ضد هما كسأله ونحوهم أحسن
 الناس ونحوها وأنضرهم ونحوها سواء تباعدوا أن كاذ كرام تقار بانحوا عطاها وأعطاه إلا أن الفصل
 حينئذ أجدو تخلصاً من قربهما إذ ليس بينهما الأحرف واحداً بخلاف ما مر وأما اشتراط الاختلاف لدفع
 توالي المثليين وإيهام التأكيدهم بالغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحد في الرتبة إذا لم يرفع أولهما
 يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لأنهما حينئذ شئ واحد لا يقال علمت أن ولا
 ظننت كذا (قوله وإليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار إليه هنا بفتح كير وصل أي يبيح

إذا جتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الرتبة كان يكونا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني
 إياي وأعطيتك إياك وأعطيتني إياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتني ولا أعطيتك ولا أعطيتني ونعم إن كانا غائبين واختلف
 لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما وإليه أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما رخصت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالغية وليس منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٠) البيت الى أن الاثبات بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت

اياهم الارض في دهر الدهارين

وقد تقدم ذكر ذلك (ص) (وقبل بالنفس مع الفعل

النزوم ونون وقاية وليسى قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزومانون

تسمى نون الوقاية وسببت بذلك لانها اتى الفعل من

الكسر وذلك نحو اكرمنى ويكرمنى واكرمنى وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر

عددت قومي كعديد الطليس

اذ ذهب القوم الكرام ليسى

واختلاف في فعل التعجب هل يلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أفقرنى الى عفو الله وما أفقرى الى

عفو الله عندهم لم يلزمها فيه والصحيح انها تلزم

(ص) (وليتنى فشا وليتى ندرا

ومع لعل اعكس وكن يتخيرا

(٢) قوله عليه رجلا لاخ فيه نيابة اسم الفعل عن

المضارع واللام معافه وشاذ لانه انما يتوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التى هي حرف غيبة كالسكافى في هالك حرف خطاب والفاعل مستتر اه

الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل نفسه الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن الميث أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا ضطرار سوغوا في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أى بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل بالنفس) أى المتكلم بقرينة وليسى وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالنزوم أو حال من بالنفس

ومفهومه انه لا يلزم مع غير الفعل بل امتحور برأحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فشا لاخ أو تمنع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كدرا كنى وعليكنى وحكى

الفرامكان كنى أى انتظرنى لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتفهمها خفاء الاعراب لكن تركت لثلاث فصل بين المتضامين وقد خلقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم

التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقونى ولو حذفتم لقليل صادق بكسر القاف وشذ الياء وقوله

وليس يعينى وفي الناس تمتع * صديق اذا أعيى على صديق

ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفنى عليكم روى بلانون وهما أى أخوف الامور التى أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أى أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب

متستر بالصالح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أى وتدغم فيها نون الرفع في الافعال الخمسة أو تفك كتماصرنى وتحتاجونى وقد تحذف احدهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع

لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها نائمة عن الضمة التى تحذف تخفيفا وشذ حذفها مع فعل الاناث ولا فرق في الفعل بين الماضى المتصرف وغيره كدترنى ويدترنى وتخلانى وعدائى وحاشائى اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الذمى ما عدائى فائى * بكل الذى بهوى ندى مولى

فان قسرت حروفها سقطت كقيام القوم خلاى (قوله لانها اتى الفعل) أى الصحيح وحل عليه نحو دعى ورمى طردا للباب وقوله الكسر أى الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرفى

الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أماما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذى قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيها كالذى للتخاص من السكران فلا حاجة أصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها اتى ليس ياء المتكلم

بىاء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث فى نحو اكرمنى وأكرمنى وحل الماضى والمضارع على الامر ودخات فى ذير الفعل لتق تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أى شبهها بالحروف الآتية فى الجود والقياس

لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٢) عليه رجلا ليسنى أى

ليلزم رجلا غيرى (قوله الطليس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذا ظرف زمان لعددت أو

للقفاة والمعنى عددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فقا جأتى ذهابهم سوى وانتم ليس

مستتر وجوبوا بالياء خبرها أى ليس الذاهب اياى وفيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرنى) من فقر بالكسر أى افتقر لامن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله

عندهم لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معافه وشاذ لانه انما يتوب عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التى هي حرف غيبة كالسكافى في هالك حرف خطاب والفاعل مستتر اه

يطابق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوارر المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرنا لتأت الهداية * وكأنه علم في رأسه نار

وعلى الاية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه

فيصاح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بماسيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حدمل معين حبيها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية وطلقالحال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعيننا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المجمة والنون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كافي قوله * لينة المس كس الخرق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منعته لحكاية أصله أو للاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشقي) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم

كلهم حيث ذكر سبعة اعلام وثمانهم بالسكاب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يحصل له لان

المسمى لا يكون الامعينا والمراد ما يعين التعيين الخارجي والذهني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط

كعلم الجنس لماسيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده وهذا وكلم القبيلة الموضوع

لمجموع من وجدوسيو جند فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماهما لكن بواسطة قرينة امام عنوية

كالتسمك وأخوه للضمير والتوجه والاقبال للنادي أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يردان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع

اسكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع

(قوله أو الغيبة) أي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حيثئذ ذلك الشيء

المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والواضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء

بالوهي ظاهرة (قوله من المؤلفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فاما يسكون غالبا لغير المؤلف

كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مؤلوا كأبي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المجمة وبالفاء محدودا للاحق وهيان بن بيان بشد الياء فهما لانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بن بني هو أي أي الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كمالا يؤلفوكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة)

بفتح المهملة والراء كافي القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أو يس القرني رضي الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاوية رضي الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالذال المجمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أي الخ) أي أي العلم حال كونه

اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله

أب الخ لا نحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب أو أم)

أي أو ابن أو بنت أو أخ وأخت أو عم وأعمة أو أخال وأخالة سم (قوله ما أشعر بسبح الخ) أي باعتبار

منه الاصل فان ذلك قديم قد تبعها قاله السيد في التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصده الذات فقط

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الإلهانة اهـ ومقتضاه ان اشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحوز بها اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقباً انما اذ اسمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقباً فاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كما في الروداني ان الاسم ما وضع للذات ابتداء كائناً ما كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أي بكسر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فريضة في تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تنكحوا بكنتي فاجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبرنا خروضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الآن يجعل اسمائنا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كما في الخبر من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيته ادون ما قبله لبينة الاسم والكنية عليهما الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع أختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يزغبون عن التمسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاف النافقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاءه لياً خذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فخرها من أنفها فللقب به وكانوا يعضبون من هذا اللقب حتى قال الخطيب

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف النافقة الدنيا

فصار مدحاً والنسبة اليه أني اهـ تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة والملائمة لهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف النافقة وحل الباقي عليه وتأخره عن الاسم وضعاً فكذلك الفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لا تنفاه الابهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذا السكب) متعلق بما بلغ في قولها أبلغ هذا لا بأبلغ من يبلغها * عن حديثا وبعض القول تسكيب

بان الخ قائلة أخت عمرو في مزية لها ولها

كل امرئ بمجال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه وبيطان شريان اسم موضع خبران وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا ابن من يقيم عمرو وجدي * أبوه من نذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبسهما غيره فللقب من يقيم (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما في الاسم فائق المتن على عمومها ولا ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمرو ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الاسعد أبي عمرو

كزين العابدين أو ذم كاف
النافقة وأشار بقوله وآخر
ذا الخ الى أن اللقب اذا
صحب الاسم وجب تأخيره
كزيد أنف النافقة ولا يجوز
تقديم اللقب على الاسم
فلا تقول أنف النافقة زيد
الا قليلا ومنه قوله بان ذا
السكب عمر اخبرهم حسباً *
بيطان شريان يعوى حوله
الذيب وظاهر كلام
المصنف انه يجب تأخير
اللقب اذا صحب سواء
ويدخل تحت قوله سواء
الاسم والكنية وهو انما
يجب تأخيره مع الاسم
فاما مع الكنية فانت

الاسم فكانه قال وأخر
 اللقب إذا صاحب الاسم والله
 أعلم (ص)
 (وإن يكونا مفردين
 فأضف

الاسم فكانه قال وأخر
 اللقب اذا صاحب الاسم والله
 أعلم (ص)
 (وان يكونا مفردين
 فأضاف
 حنا والأتبع الذي يردف)
 (ش) اذا اجتمع الاسم
 واللقب فاما أن يكونا
 مفردين أو مركبين أو
 الاسم مركبا واللقب
 مفردا أو الاسم مفردا
 واللقب مركبا فان كانا
 مفردين وجب عند
 البصريين الاضافة نحو
 هذا سعيد كرز ورأيت
 سعيد كرز ومهرت
 بسعيد كرز وأجاز
 الكوفيون الاتباع
 فتقول سعيد كرز وسعيدا
 كرز أو سعيد كرز ووافقهم
 المصنف على ذلك في
 غير هذا الكتاب وان لم
 يكونا مفردين بان كانا
 مركبين نحو عبد الله أنف
 الناقة أو مركبا ومفردا
 نحو عبد الله كرز وسعيد
 أنف الناقة وجب الاتباع

فتتبع الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب
 نحو صررت بزيدا أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضمار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير أعنى أنف الناقة
 فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زيدا أنف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة
 وصررت بزيدا أنف الناقة وأنف الناقة (ص)
 (ومنه منقول كفضل وأسد * وذوار نجال كسهاد وأدد * وجهلة وما عجز ركبا *

والاضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلما اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد مركب من حرفين كانما أوحرف وامم كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوضيحي كزيد القائم فالحق بالمفرد اه **(قوله ذا)** أى المزجي مبتدأ وبغير وبه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر لاصولحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر **(قوله من)** من ارتحل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تنوين فساكنه مأخوذ من قولهم ارتحل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويثوى اه **نصرح** **(قوله والى منقول)** منه العلم بالغلبة لان غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها امرجلة **(قوله ما لم يسبق له استعمال)** أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقير فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا لم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع طرح ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع **(قوله قبل العلمية)** أى قبل نوعها الحاضر فخرج اسما علم الشخص فانه منقول كما قاله الشنوائى وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده **(قوله وأدد)** نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كعرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمز به بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا **(قوله كفضل)** أى وزيد فانه مصدر زاذب بـ **(قوله أو من جملة)** أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر المفاضة أو مستتر كقوله

نبت أخوالى بنى زيد * بضم الدال فكمل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبني أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كسمر بشد الميم لفرس وبذر بشد الميم لسماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لفازة لان سالكها يقول لصاحبه أصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة فاصير ورتبه اما فاعول معاملة الاسماء ولم يجعل هذه كيزيد لاجتماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية بانت وبات بها * بوحش اصمت في اصلها أود

فجر اصمت بالفحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية في اصلها أود أى عوج بوحش تلك المفاضة بخلاف زيد فانه جوه مقدر لضمه الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدى يا حجاج فارس شمرا * حل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم زيد المار **(قوله بعلمك)** بعلم اسم صنم بك رجل يعبد فزجوا جعله علم بالبلدة **(قوله ومعدى كرب)** بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كرمى ومسمى فله المصريح هذا قال في باب النداء معنى معدى كرب عدا الكرب أى تجاوز اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لأنه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف ياءه وان كان القياس شذوها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل **(قوله اعراب ما لا ينصرف)** أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغير وبه ثم أعربا
وشاع في الاعلام ذو الاضافة
كعبد شمس وأبى قحافة
(ش) ينقسم العلم الى
مرتجل والى منقول فالمرتجل
هو ما لم يسبق له استعمال
قبل العلمية في غيرها كسعاد
وأدد والمنقول ما سبق له
استعمال في غير العلمية
والنقل اما من صفة كحرث
أو مصدر كفضل أو من اسم
جنس كاسد وهذه تكون
معربة أو من جملة كقام
زيد بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
تحكى فتقول جاءنى زيد بـ بـ
ورأيت زيد بـ بـ بـ بـ
بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
المركبة ومنها أيضا ما مركب
تركيب مزج نحو بعلمك
وبعدى كرب وسيدويه
وذ كر المصنف أن المركب
تركيب مزج ان ختم بغير
وبه أعرب ومفهومة أنه ان
ختم بويه لا يعرب بل يبنى
وهو كاذ كره فتقول جاءنى
بعلمك ورأيت بعلمك
ومررت بعلمك فتعربه
اعراب ما لا ينصرف ويجوز
فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاءني بعابك ورأيت بعابك وصرت بعابك ويجوز أيضاً أن يعرب اعراب متضايين فتقول جاءني حضرموت ورأيت
حضرموت وصرت بحضرموت وتقول فيما ختم بوبه جاءني سيديوبه ورأيت سيديوبه وصرت بسيديوبه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم
اعرابه اعراب الالف صرف نحو جاءني (٦٦) سيديوبه ورأيت سيديوبه وصرت بسيديوبه ومنها ما ركب تركيب

الفتح أو السكون وكذا نحو سيديوبه إذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيهاً
بخمسة عشر بجامع المزج في كل لأن موجب البناء إنما وجد في الثاني وهو تضامنه معنى العطف كما مر وإذا
سمى بالركب العددي سمي بناءً على الأشهر كما سيذكر المصنف في باب فراده بالزج هنا غير العددي
(قوله اعراب متضايين) أي في خفض الجزأين أو تجرى على الصدر وجوه الاعراب الآن الفتح
كغيرها لا تظهر في نحو معدى كرب وإن كانت تظهر على الياء في غيرها الثقيلة بالتركيب (قوله فتبنيه على
الكسر) أي تغايها بالجزء الثاني لأنه اسم صوت مبنى لعدم تأثيره بالعوامل وكسر على أصل التلخيص (قوله
أبو جحافة) اسمه عثمان والد الصديق محباني مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم
صحابية إلا أبو جحافة وابنه أبو بكر وابنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أي
العرب ليكون ظهري على أسنتهم والافالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سمعي (قوله
كعلم الأشخاص) صفة علم لا حال منه انذكره ولفظاً تميز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب
بإزاع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا فعل تفضيل حذف همزة للضرورة لاقتضائه العموم في علم
الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقب واسمها
شيرة وعما جوب لادغتها وضع خلفه مشقوقة عليها وأدغها بما في جوف العقب (قوله تعالة) بالتنوين
لأوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الواو وحده غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتح التين البر
(قوله بخار) مبتدأ مبني على الكسر كدام وعلم خبره وكذلك حال والفجيرة بسكون الجيم بمعنى الفجور
والثناء لما ثبت الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالعديلة لأن تقديمها يسوغ مجيئها من
النكرة وكذلك ابتدأ به بالاسم (قوله كسك النكرة) أي فهو نكرة معنوية كما هو ظاهر المتن وأنص
عليه المصنف في شرح التسهيل لكن أعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظاً تؤذن بفرق
في المعنى والالزام التحكيم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيديوبه أن علم الجنس موضوع للمساهية باعتبار حضورها
أي تشخيصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للمساهية بلا
قيد أصل من حضور أو غيره وإن لم الحضور الذهني أيضاً لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول
وإن شئت فقل علم الجنس للمساهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص
للمساهية المشخصة ذهناً وخارجاً كما قاله ابن الصانع فالشخص الذهني بجمع العادين ويخرج اسم الجنس
والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعروف بالام الحقيقة وكعلم الشخص المعروف بالام العهد الآن العلم يدل
على التعيين بجوهره وهذا اللام بقرينتها اهـ ملخصاً من الذكوت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني
على وجود المساهية خارجاً في ضمن الفرد فتشخص بشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في الخارج
أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجاً أغلبي لما مر أول
الباب فتسدر وعلى ما ذكر فاسم الجنس بغير النكرة مفهوم والوضع للفرد المنشأ أي للحقيقة باعتبار
وجودها في فرد ما وإن وافقه في المصادق فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالة على المساهية بلا قيد يسمى
اسم جنس ومطلقاً عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الأملي وابن الحاجب انهما

إضافة كعبد شمس وأبي
جحافة وهو عرب فتقول
جاءني عبد شمس وأبو
جحافة ورأيت عبد شمس
وأبو جحافة وصرت بعبد
شمس وأبي جحافة ونسبه
بالمثاليين على أن الجزء
الأول يكون معرباً
بالحرركات كعبد والحروف
كأبي وإن الجزء الثاني
يكون منصرفاً كشمس
وغير منصرف كجحافة
(ص)

(ووضعوا البعض الاجناس
علم
كعلم الأشخاص لفظاً وهو
شم
من ذلك أم عرب طالع قرب
وهكذا تعالة للتعاب
ومثله برة للمبره

كنا بخار علم للفجيرة
(ش) العلم على قسمين
علم شخص وعلم جنس
فعلم الشخص له حكان
مضوي وهو أن يراد به واحد
بعينه كزبد وأجد وأظنى
وهو محبة محي الحال
متأخرة عنده نحو جاءني
زيد ضاحكاً ومنه من
الصرف مع سبب آخر غير
العامة نحو هذا أحمد

ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم
الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلاً فتدفعه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة
وحكم علم الجنس في المعنى كسك النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط
وكل تعاب يصدق عليه تعالة وعلم الجنس

شي واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من الصحابة فافرق بين اسم الجنس وعلمه حيث أنه ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بالفرق فتأمل **(قوله يكون للشخص)** في نسخ العين وهي أوضح **(قوله للمعنى)** منه كيسان للفرد وسبحان للتنزيه وإسار للبسرة والله أعلم اللهم بسر أمورنا بحجة نبينا عليه الصلاة والسلام

(اسم الإشارة)

هو ما وضع لمشار إليه أي حسا بالأصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعمله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك نخرج ضمير الغائب وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعارف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالأحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المهر في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر **(قوله بهذا)** قدم المعلوم للحصر بالنسبة لما ذكره هنا ولا فتلها إذا همزة مكسورة وذاته بها بعدا كذلك إذاؤه يضمهما مع المد في السكك و يروى بالآخرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * في يقدم ما جدمصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الدال لتباعد مخارجهما فصارت الهمزة اسماءنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من أنوأي كما سر خجلة اشارات المفرد خمسة **(قوله المفرد)** متعلق بأمر واللام بمعنى إلى كقوله تعالى إلى لبأ أنزلت إلى من خير فقير ان لم يضم من معنى سائل لان الإشارة لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفريق ونحو عوان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

واقدم سئمت من الحياة وطوطها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أي ولونز يلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان لغة إبراهيم لان الفرق بين المذكور والمؤنث **(قوله بذى)** متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والخصر اضافي أيضا ماسيأتى **(قوله من نفس السكامة)** أي وهو ثلاثى الوضع لا كما الموصولة خلافا للسبب في الغلبة أحكام الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير ممنون للبناء حذف لانه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالواو اسرى ألقى وحكاية سيبويه مالة ألفه تعين ان اصلها ياء اذا سبب لها سواء وان كان باب طويت أكثر من باب حييت **(قوله زائدة)** أي فهو أحادى الوضع لان الالف والياء في ذان وذين للثنائية ورد بان ألفه حذف للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتى **(قوله بذى الح)** جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالدال وخسة بالياء وأقاد الروداني ان أصل الجميع ذا قلبت الالف ياء والدال ناء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذهونه وقس الباقي **(قوله وذات)** بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث **(قوله للمعنى)** أي صورة المرتفع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للذكر والمؤنث لامتثان اذ لا يفتى المبني كما سر والظاهر بناؤه على الالف والياء مراعاة لصورة الثنائية كيارجلان ولا رجلين **(قوله وفي سواء)** أي وفي حال ارادة سوى المرتفع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله **(قوله للمعنى المذكور)** أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذلك برهناك كافي للمعنى **(قوله مطلقا)** أي مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لو ورد الحال من النكرة قليلا **(قوله والمأولى)** جرى على عرف اللغويين والقراء أن المد والقصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كأنه قد
ويكون للمعنى كما مثل بقوله
برة للبرة وخيار للنجرة
(ص)

(اسم الإشارة)

بذلك المفرد ما ذكر أشرف بذى
وذه في ناعلى الانثى اقتصر
(ش) يشار إلى المفرد المذكور
بذا ومن ذهب البصر بين ان
الالف من نفس السكامة
ومن ذهب السكوفين أنها
زائدة ويشار إلى المؤنثة
بذى وذه بسكون الهاء وتى
وتأوده بكسر الهاء باختلاس
وباشباع وت بسكون الهاء
وكسر ها باختلاس واشباع
وذات (ص)

(وذا نان للثنى المرتفع *
وفي سواء ذين تين اذ كراطم)
(ش) يشار للثنى المذكور
في حالة الرفع بذان وفي حالتى
النصب والجر بذين والى
المؤنثين بتان في الرفع وتين
في الجر والنصب (ص)
(و بأولى أشرف لجمع مطلقا *
والمسأولى ولدى المعد

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضيقن كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع
 الحمزة أوله وأبداهاهام مضمومة وكذا مفتوحة ثلها وأواسا كنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف
 المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين إلى الجارة بواو بين الحمزة واللام وبهذين
 مع اشارات المفرد والمفردة وذين ونين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدود أربعة
 وعشرين وهي بالنظر للإشارة إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضمهما **(قوله انطقا)**
 ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة **(قوله واللام)** مبتدأ خبره ممنوعة وحذف جواب الشرط للدلالة الخبر
 عليه على ما مر في قوله والامران لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وهما بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة
 منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتنبيه المخاطب المركب من الهاء والألف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه
 لكتنه يشكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد الا يقتضي
 أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو سماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن
 العامل مسماها وهو بفتدبر **(قوله وغيرهم)** منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسؤولا **(قوله ذم المنازل)** بفتح الميم للتحفة وكسرها على أصل التخالص وضما اتباعا للدال وهي على
 هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح السكسر
 لانه الواجب لوفك الادغام **(قوله أنى بالكاف وحمها)** لكتنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتا
 وكذا ذي بخلاف بحال غيرهما كما نقل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاء بالضم والسكسر من
 اشارات المذكر **(قوله أوالكاف واللام)** لكن لا تدخل اللام في المثني ولا أولاء الممدود بل في المفرد
 مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فبالا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتقيم لا بدخلونها
 أصلا وأصل هذه اللام السكون لكتنها تسكسر للتخالص في نحو ذلك وتلك وتلك ولما يتوهم أنها لام الجر
 مع الضمير وقد يبق سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها **(قوله حرف)**
 خطاب) أي لا ضمير ولا الأضيف اسم الإشارة إليها اذا اتصل بالضمير لا بهامله ولو أضيف لحذفت النون
 من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصرف هذه الكاف بحسب
 الخطاب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تنفرد امام فتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر
 ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو
 هاك ها كما ولا ضمير في اياك ايا كما الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمتم على
 فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصريف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف
 خلافا للفرع لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب
 الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كما رأيت زيدا ما صنع أو مقدر كآلية أي لم كرمته
 وقوله انن أخون كلام آخو والمنصوب بعده ما ينزع الخافض أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من
 مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الساماني وقد يحذف نحو
 أرايتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لاتهام مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء
 على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب
 الاخبار **(قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف)** لكن يقل جمعهما حتى في المثني والجمع كما اختاره
 أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما أميالح غزلانا شدن لنا * من هو ليأسكن الضال والسر

وهو نص غير هؤلاء الا أن يحكم المصنف بشدو ذلك وتتنوع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان

انطلقا بالكاف حرفا دون
 لام أو معه

واللام ان قدمت هاء ممنوعة
 (ش) يشار الى الجمع مؤنثا
 كان أو مذكرا بأولى وهذا
 قال المصنف أشرجع مطلقا
 ومقتضى هذا انه يشار به
 الى العقلاء وغيرهم وهو
 كذلك لكن الاكثر
 اسما لها في العاقل ومن
 ورودها في غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
 والعيش بعد أولئك الايام
 وفيها لغتان المد وهي لغة
 أهل الحجاز وهي الواردة في
 القرآن العزيز والقصر
 وهي لغة تميم وأشار بقوله
 ولدى البعد انطلقا بالكاف
 الى آخر البيت الى ان المشار
 اليه له رتبان القرب والبعد
 فجميع ما تقدم يشار به الى
 القريب فاذا أريد الإشارة
 الى البعيد أتى بالكاف
 وحدها فبقول ذلك والكاف
 واللام نحو ذلك وهذه
 الكاف حرف خطاب فلا
 موضع لها من الاعراب
 وهذا الخلاف فيه فان تقدم
 حرف التنبيه الذي هو هاء
 على اسم الإشارة أتيت
 بالكاف وحدها فتقول
 هذاك وعليه قول طرفة

جميعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كفاي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها
توكيدا نحوها اتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هان ذي عنرة الانسكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعنرة بالكسر المعنرة والاختبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما انا بفتح باء سررتي (قوله بني غبراء) هي الارض
وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في ينكر وني للفصل بالمفعول والطراف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت اطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هذلك)
أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعف أن الادم يمنع في المثني وأولاء الممدود فيما ذل على
البعد حيفئذ وتشديد النون والملا يصلحان له لوجودهما بدون السكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
* واعلم ان المشار اليه امام فرد أو مثني أو جمع مذ كرا مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب الثلاثون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعد دلفظها باعتبار مخاطب لعدم حلقها السكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذو المرأة مثلا يارجل يارجل الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع السكاف واللام
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذ كرا مؤنثا نحو ذان لك ذان لك ان السكاف الخ تبقى صور الجواز
ستة وستين وهي رتبة المتوسط بتمامها وستة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
والايفشار للجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثني مذ كرا مؤنثا كذلك باعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لسكل مشار اليه تكثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن
الجدول (قوله داني المسكان) أي المسكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمسكان لسكن في التسهيل ان
هناك وهناك وهما بالتشديد قد يشار بهما للزمان نحو هناك تبلو كل نفس ما أسلفت أي في يوم نحشرهم
وقوله واذا الامور تشابهت وتعاضت * فهناك يعترفون ابن المقفع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنتين فلات
مهمة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنتين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حنتين لان هذا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المسكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أمام من غير تلك
الحقيقية فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذلك زمان الربيع (قوله وبه السكاف صلا) أي
مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفا وقد يجري الوصل مجراء لا السكاف ولاها التنبيه وهي هنا ملازمان للظرفية أو
شبهها وهو الجري من أو الى كفاي ابن لا خصوص من كفاي الدماميني ولما غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في
ذلك المسكان أو حنف مفعولة أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق
(قوله أو هئا) بالفتح والتشديد والاختيار بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على
هنا المفتوحة المشددة وحنت ألفها لساكنين وقد تنكسر هاؤها اه تصرع والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصل)

رأيت بني غبراء لا ينكر وني
* ولا أهل هذاك الطرف
الممدد ولا يجوز الاتيان
بالكاف واللام فلا تقول
هذلك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الا
رتبان قري وبعدى كما
قررناه والجمهور على أن له
ثلاث مراتب قسري
ووسطى وبعدى فيشار الى
من في القري بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذو
والى من في الوسطى بما فيه
السكاف وحدها نحو ذلك
والى من في البعدى بما فيه
كاف ولا لام نحو ذلك (ص)

(وهنا أو ههنا أو ههنا)
داني المسكان وبه السكاف
صلا
في البعد أو بتم فله أو هئا *
أو ههنا لك انطقن أو هئا)
(ش) يشار الى المسكان
القريب ههنا ويتقدمها
التنبيه فيقال ههنا ويشار
الى البعيد على رأى المصنف
ههناك وهنالك وههنا بفتح
الهاء وكسرها مع تشديد
النون وبنم وهنت وعلى
مذهب غيره هنا للمتوسط
وباعده للبعيد (ص)

(الموصل)

هو اسم مفعول من وصل الشئ غيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة **(قوله موصول الاسماء)** مبتدأ
 أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والاني مبتدأ أخبره التي أي ومؤنثه أي الذي هو
 التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والاني مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الانتي أي الانتي
 لها التي **(قوله لا تثبت)** بضم أوله مجزوم بالانهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء لا تثبتا أنت
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط
 لجواز أن اذا مجرد الظرفية **(قوله بل مائليه)** أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم
 يزل من اللبس وهذا تصرح بما علم فلفظ بل انتقال لا ضربا وكون ما مفعولا محذوف بفسره أوله من باب
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه **(قوله ان تشدد)** اما بضم التاء مع كسر الدال
 مبني للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشد الر باعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبني للفاعل أو بعكسه
 للمفعول من شدة يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة
 الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها وللمفعول مستتر فيه **(فائدة)** قال القراء كل
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعققت أعف ولا يضم الاسماء أو متعديا ضم كرددت
 أردو مددت أمدا لا ثلاثة أحرف من المنهedy كسرت أيضا ندورا وهي شدة يشده ويشده وعلة اذا سقاء ثانيا
 يعله ويعله ونم الحديث بنه ونه فان جاء مثل هذا لم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد
 بالكسر فقط شذوذا وهو حجب محبة اه صحاح **(قوله وتعويض)** مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر
 على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الاتعويض عن ياء المفرد داخلان جعله لتأ كيد الفرق بين
 تشنية المعرب والمبني وان حصل أصل الفرق بمحذوف الياء **(قوله الى اسمي)** هو كأي التسهيل ما افتقر أبدا
 الى جملة ولوتا ولا كالأظرف والوصف الى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي نخرج بابدا النكرة الموصوفة
 بجملة فانما تقرر اليها حال وصفها بالآبدا وبالعاائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر
 ولم يحتاج لعائد **(قوله وهي خمسة)** نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالصادر أولت * وذكري طائفا حسا أصبح كجروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي نخذه ها وما لو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضتم كالذي خاضوا أي تخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على
 الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائدته وموصوفه أي كالخوض الذي
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة أو المراد كالغريق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى **(قوله ماضيا)**
 الخ لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناها شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها
 في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت ساكنة النواصب
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقعد اذ لا يدخل الاعلى الاسم فتؤول بمصدر طلبي أي كتبت اليه
 بالأمر بالقيام كقادر الزحشسرى في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالأمر بالانذار فلا
 يفوت معنى الطلب ورده الدمايني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي
 كهذه الآية ونحوها وحينئذ اليه أن اصنع الفلك واذا أوحيت الى الخوار بين أن آمنوا بي وانطلق الملائمهم
 أن امشوا أي انطلقت أسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول
 دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالتالي أي كتبت اليه بقم
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا ولأن كان في الواقع اسما لقصد لفظه **(قوله)**

(موصول الاسماء الذي

الاني التي

والياء اذا ما ثبتي لا تثبت

بل مائليه أوله العلامة *

والنون ان تشدد فلام لامه

والنون من ذين وتين شديدا

* أيضا وتعويض بذلك

قصدا

(ثم) ينقسم الموصول الى

اسمي وحرفي ولم يذكر

المصنف الموصولات الحرفية

وهي خمسة أحرف أحدها

أن وتوصل بالفعل المتصرف

ماضيا مثل عجبت من أن

قام زيد ومضارعنا نحو عجبت

من أن يقوم زيد وأمرنا

نحو أشرت اليه بأن قم فان

وقع بعده فاعل غير متصرف

نحو قوله تعالى وأن ليس

للإنسان الاماسي وقوله

تعالى وأن عسى أن يكون

قد اقترب أجلهم فهي

مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجب من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخففة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما تكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أصعبك مادمت منطلقا أي مدة واماك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبك ما

ضربت زيدا وتوصل
 بالماضي كمثل المضارع
 نحو لا أصعبك ما يقوم زيد
 وعجبك مما ضرب زيدا
 ومنه مما سوا يوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبك
 مما زيد قائم ولا أصعبك
 ما زيد قائم وهو قليل
 وأكثر ما توصل ظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع المنبني لم نحولا
 أصعبك ما لم تضرب زيدا
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنبني لم نحولا
 أصعبك ما يقوم زيد ومنه
 قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى
 إلى بيت قعيد له كع
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 وبالمضارع نحو وددت لو
 يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسماء احتراز
 من الموصول الحرفي وهو
 أن وأن وك وما ولو علامته
 صحة وقوع المصدر موقعه
 نحو وددت لو تقوم أي
 قيامك وعجبك مما تصنع

وجئت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفردة المؤنثة
 فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان وبالياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللذين وإن
 شئت شددت النون

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما سر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي وتوّل مصدر خبرها
 مضافا لاسمها أن كان مشتقا وبالكون أن كان جامدا أو ظرفا كبلغني أنك زيدا وفي الدار أي بلغني كونك
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيدا أي بلغني كونك لان ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالقروسية أفاده
 الاسقاطي وكذا يقال في الخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبر الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان الاسمية وفي الثانية وكون
 أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المحرورة باللام لفظا وتقديرا (قوله ظرفية) الأولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه أذا الزمن المحفوض لا يسمي ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي
 المتصرفين ولو نصر فاقصا كدام ويندروصلها بالجامد كشكلا وعدا أو يمنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)
 أي إذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما أن نجما في السماء لأنها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن
 نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتسكير ما أطوف أي مدة
 تطوي في ذلك كع كندام ذم للمؤث أي لشيعة أو وسخة ويقال لاند كر كع صكر (قوله بالماضي
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الاعراب
 فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحسب الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد الشرطية
 في لو أنهم صبروا كما سيأتي في هذا كفتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه
 والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم الغنى كودوا أحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغيظ المحنق
 (قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والاحتراز في لم يدخل أصلا لان الكلام في المعارف فذكر الاسماء لبيان
 الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجهه والتي بالام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين مشن بالامين
 على الأصل في كل ما أوله لام حلى بال والفرق بينهما وبين الجمع نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسنن
 المثني فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف
 نون الجمع ونخرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون المثني لبني الحارث كقوله

أبني كايب ان عبي النذا * قتل الملوكة وفكسكا الاغلال
 وقوله هما اللتان ولدت تميم * لقييل نحر طم صميم
 والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمثنى اما
 بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتعذف
 بأوهما مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا ثبت ساكنة مع ال وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع
 ال ففيهما ست لغات (قوله للفرد) أي حقيقة أو حكما كالفرق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان تعجز ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لانها لا حظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أهمها ثنية حقيقة فلا يشترط فيها العراب المفرد كما قيل به والاصح
 اشتراطه وانها ماصيقتان وضعتا ابتداء للمثنى لانتفية حقيقة وحيدتها فالظاهر بناؤها كالمفرد لان التثنية
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقاري وانما اختلافهما العامل نظرا للصورة

وجئت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفردة المؤنثة
 فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان وبالياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللذين وإن
 شئت شددت النون

منه ضاعوا الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضاً مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول
 اللذين واللتين وقد قرئ ربنا أرنأ (٧٢) اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضاً في تشنية ذاتوا اسمي

الثنائية فبينا على ما يشاء كل اعرابها من ألف وياء ومثلها ماذان وتان وكذا يقال في اللذين على رفعه بالواو
 فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرُجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين
 ودمين لان الحذف فيها قبل الثنية لاهلها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنأ اللذين
 ويسكن راء أرنأ (قوله جمع الذي) مبتدأ أخبره الأتي والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أي
 بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها اسمها جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب
 المفرد كالثنائية ولان الأتي لا واحد له من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يجر على سنن
 الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ايعمهم شمولاً
 كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائم بين خصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه
 اسم جمع أيضاً كما سرفي عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط
 فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الالي بلاوا لازومه أن فلا يشته به بالي الجارة كافي التصريح
 بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامهم معروفون بها في التصغير نحو اللذين (قوله
 باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والياء بمعنى على (قوله كالذين نزا) حالان من فاعل وقع أو صفتان
 لمصدر أو مختلفان أي وقع اللاتي في كلامهم وقوعا نزا حال كونه كالذين في كونه لا مذكر كقوله الشارح
 أوفى أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللذين ان قدر واعفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عافوا

وسمع اللذين رفعا كالذين وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه اصق
 بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كافي التوضيح كقوله
 تهييجني للوصول أيأنا الالي * سررن علمينا والزمان وريق
 وقصره كاذ كرأ شهر من مده كقوله

أي الله للشم الالاه كأنهم * مديوف أجاد القين يوماصفاها

أي أي الله ضرر الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف والقين بفتح القاف الحاد (قوله وتبلى
 الالي الخ) ضديره للمنون في قوله قبله

فتلك خطوب قد علمت شـ بابنا * قديما فتبلى المنون وما تبلى

أي وما تبلى ما يار يستأثمون أي ويلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيل الالي تراهن الخ والروع
 بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبه طائر عروق والقبيل جمع قبلاء كحمر وجرأ من القبيل
 كالحول في العين وزناومني فالاول للذكر بدليل يستأثمون والثاني للثؤث بدليل تراهن ومنه قول
 مجنون لبلى صاحبها حب الالي كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذين رفعا) والصحيح انه مبني على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر
 قريبا ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي يظهر فيه أل وفوات النقل الحاصل على اللغة الاولى
 بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لاعلى الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح
 أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبوحوا الصباحا) ظرف تأ كيد أي صبوحهم وقت الصباح والتخيل

بالمجئمة

نحن اللذين صبوحوا الصباحا * يوم التخييل غارة ما صابحا

ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلمن واللاء فعلمن ويجوز اثبات الياء فتقول جاء في اللاتي فعلمن واللاتي
 فعلمن وقد

الاشارة فتقول ذان وتان
 وكذلك مع الياء فتقول
 ذين وتين وهذا مذهب
 الكوفيين والمقصود
 بالتشديد أن يكون عوضا
 عن الالف المحذوفة كما
 تقدم في الذي والي (ص)
 (جمع الذي الالي الذين
 مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا
 نطقا
 باللات واللاء التي قد جمعها
 واللاء كالذين نزا وقعا
 (ش) يقال في جمع المذكر
 الالي مطلقا عاقلا كان أو
 غيره نحو جاء في الالي فعلموا
 وقد تستعمل في جمع المؤنث
 وقد اجتمع الاسران في
 قوله

وتبلى الالي يستلمته ون على
 الالي
 تراهن يوم الروع كالحدأ
 القبيل

فقال يستلمون ثم قال
 تراهن ويقال للمذكر
 العاقل في الجمع الذين مطلقا
 أي رفعا وانصا بوجا فتقول
 جاء في الذين أكرموا زيدا
 ورأيت الذين أكرموا
 وصرت بالذين أكرموا
 وبعض العرب يقول
 اللذين في الرفع والذين في
 النصب والجر وهم بنو

هذيل ومنه قوله

بالمجتمعة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصدر لا غار على العدو ومفعول لاجله أحوال أى مغيرين وما حاحا
بكسر الميم من ألح المطردام واشتد (قوله ورد اللا في معنى الذين) أى للذكر كما أن اللى ورد للمؤنث
فتمارضان إلا أن الثانى أكثر من الاول (قوله فاما آناوألخ) أى ابس آناوأل الذين جعلوا حجورهم
مهدا لنا بآ كثر ما ناعلىنا من الممدوح فأوقع اللا في للذكر بدليل مهدا وفصل بين الموصوف وصفته
بأجنبى هو الخسبر ونحو يزه قول (قوله تساوى الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو
الثنائية المتقدمة الذى والتى ومثناها والدين والالى واللات واللام شرع بين المشترك بين الواحد وغيره
وهو ستة من وماوأل وأى وذو ذات فكل واحد منها يساوى الثمانية فى الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أى
ذو شهر عند طي حال كونه كنهنا المذكور فى المساواة (قوله طي) بشد الياء وهما آخره على المشهور ومن
الطاعة كالطاعة وهى الأبعاد فى المرمى كافى الصحاح ويقال بلا هز أيضا كافى شرح مسلم وبتعين الاول
للوزن وقال السيوطى سمي به جدهم جلهمة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لآنى وذوات
فاعله (قوله وأكثرت استعمال الخ) ظاهره انها لاه قلاء وغيرهم كانقله فى التلويح عن أكثر اللغويين
والقول بانها الغيرهم فقط للبعض وفى شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبير لما سمع قوله
تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة
ففيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ما جهلك بلغة قومك ما لا يعقل اه وهذا
ان صح كان نصا فى محل الخلاف (قوله فى العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن فى وصفه تعالى
بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها فى ذلك ليست لذات العالم بل لصفات الموصولة مع الذات وهى
من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد فى حواشى الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هى عند ارادة
الذات وحدها أما اذا لوحظ معها صفة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وماز يد أفاضل أم كريم
فما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزنجشبرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا
الموصوفة بأى صفة أردتهم من البكارة والثبوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلاة اذها فى
كل موصول ولعل المعنى فى المثال الثانى سبيحان القادر الذى سخر كن مثلا فتدبر وتستعمل فى العاقل اذا
اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وفى الميم امره كقول من رأى شبحا من
بعد انظر ما ظهر لى وأما نحو قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى فانما استعملت فيه ما لان الجمل فى حكم الجناد
ما لم ينفصل لالهام ذكره وأنوته كانه لالهم الشيع خالعه المصنف لان ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
(قوله وقد تستعمل فى غيره) أى اما لا قترانه به فى عموم فصل عن الجارة نحو فهم من عصى الخ فتسكون من
مجاز الجارية أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا الخ فتسكون استعارة أو لاختلاطه به نحو ولله يسجد من فى
السموات فتسكون تغليبا وقد بيناه فى بحث التنبيه (قوله بكيت الخ) قيل انها لله عباس بن الاحنف وهو
مولد لا يحتاج بشعره لئلا سقطا فى نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع
من الطير وهو يت بكسر الواو أى أحببت والشاهد قوله هل من يعبر نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب
منه الاعارة فاستعمل فيه من و بعد البيتين

فأوبى من فوق غصن أراكه * ألا كلنا يا مستعير نعبير

وأى قطاة لم تحرك جناحها * أعيش بذل والجناح كبير

(فائدة) تأتى من وما المعان جمعها بقول

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما

وهندى لما مع نى كف تعجب * تغير معنى مع تهيؤا عاما

على سرب القما اذ صررت
في * فقلت ومثلي بالبعاء
جدير * اسرب القطا هل
من يعبر جناحه * اعلى
الى من قد هويت اطير
وأما الالف واللام فتكون
للماقل وغيره نحو جاءني
القائم والمركوب واختلاف
فيها فذهب قوم الى انها اسم
موصول وهو الصحيح
وقيل انها حرف موصول
وقيل انها حرف تعريف
ولست من الموصولية في
شيء وأما من وما غير
المصدرية فاسمان اتفاقا وأما
المصدرية فالصحيح انها
حرف وذهب الاخفش الى
انها اسم وادعى ان استعمال
ذو موصولة تكون للماقل
وغيره وأشهر لغاتهم فيها
انها تكون بلفظ واحد
للذكر والمؤن مفردا ومثنى
ومجموعا فتقول جاءني ذوقا
وذوقا مثنى وذوقا وذوقا
وذوقا مؤنث وذوقا مؤنث
يقول في المفرد المؤنث
جاني ذات قامت وفي جمع
المؤنث جاءني ذوات فن
وهو المشار اليه بقوله وكالتي
أيضا ليسم البيت ومنهم
من يشبهها ويجعلها فيقول
ذوا وذوي في الرفع وذوي
رذوي في النصب والجر
وذواني في الرفع وذواني في
الجر والنصب وذوات في
الجمع

وزائدة تأتي كذا مصدرية * مع الظرف أو لا فافهم من معناها
أي يأتي كل منهما مشرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما بغير ذكر قوله
لما نفع يسمى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الله ساعيا
ونحو صررت بما يحب لك ومن يحب لك فنافع ومحجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله
رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لي موتا لم يطع
ربما نكرة النفوس من الامسلة فرجة كحل العقال
بجملة أنضجت ونكرة صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لماوله فرجة خبرها وأما
جعل ما كافة وله فرجة صفة مخدوف هو مخدوف نكرة ومن الامر بيان له أي قد نكرة النفوس حال من
الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظعن
ومنا أقام وفيها سلم وفيها هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئاً الا من اغترف غرفة بالفتح
فأنكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام نخرج الرجل هاتماً يطلب شاهداً فيجد
أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبي الصلت
صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
لائق بالامور ذرعا فقد يكسب غماؤها بغير احتيال
ربما نكرة الخ وسمع عقب ذلك نفي الحاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
لا تحتاج لوصف كما التجببة عند البصريين ونحو غسلته غسلا نفعاً وقوله * فنع من هوى سر وعلان *
أي نعم شيئاً ونعم شخصاً فاراد من تمييز لفاعل نعم المستتر واظف هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي
شخص هو المدح حال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي وتزيدها من يكونها تجببة وزائدة ونافسة
وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وضمير ظرفية ومهيئة كرم بما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كما وما
ضربت غيرت لوم من الشرط الى التضيض وبقى الابهامية نحو أعط شيئاً ما لا امر ما جدد قصيراً نفعه وجعلها
المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجاسدة
الا وهي مرفوعة بمثل الموصوف نحو صررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)
محل الخلاف حيث لا عهد ولا فرفة اتفاقا كجاءني محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله وهو
الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كجاءني ولعود الضمير عليها في أفلح المتقي
ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف مخدوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف
الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان عمل سابقات
أي دروعا سابقات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كجاءني الصبان (قوله حرف موصول)
قائه المازني ورد بانه لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف)
قائه الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعجل ولو كان معنى
المضي مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عملة كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل
وأجاب الاخفش عن هذا بالاتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبنى على سكون الواو في الاحوال كلها وهي
مرااد المتن بقوله وهكذا ذوا أي تساوى ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو إشارة الى
لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذوالباق وهو مفرد المذكر
ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضي ان له ذات على هذه الافة كفردة
فقول المتن وكالتي أي والمثلين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أي فيصرفها نصريف ذي يعني

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالالف نصباً وبالياء جواً فيقول جاء في ذوقهم رأيت ذاقهم وسرت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقدرى قوله فاما كرام مودرون لقينهم * غسبي من (٧٥) ذى عندهم ما كفايا بالياء على

الأعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجواً مثل ذوات ومنهم من يعربها أعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها بنجرها بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعدما استفهام أومن اذا لم تلغ في الكلام)

(ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أمها تستعمل بلفظ واحد لذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجوعا فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بما ومن الاستفهاميتين نحو من ذاك وماذا فعلت فن اسم استفهام وهو مبتدأ وذام موصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

صاحب مع أعراب جميع تصار يفها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاها أن ذات يعرب بالحرركات الثلاث وإن يقال في تشبيهها ذواتا وذواتي بواو بعد النال كما في التي بمعنى صاحبة وإن ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحب على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذوات من حيث أفرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الأعراب والبناء فهذا كلام مستأنف يبين به أن من يقول ذوات بعضهم يميزها وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتباً بقوله ومنهم من يشنها لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من أعرابها بالحرروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك من حيث لزومها لفظا واحداً بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والأعراب نعم كان يكفي أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ وهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص أعرابها بلغة نصر يفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي وقوله هذا هو ما مر من الرضى في لغة نصر يفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الأسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها أعراب مسلمات) صريحه أن هذه الذات المفردة وهو أيضاً في الجمع على أن الشارح ثقة فليس لما أن يقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساد نعم يوهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كما في التصريح ومر عن الرضى (نبيه) إذا عرّب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات فن وهكذا كما في التصريح وقياسه ثبوت النون في تشبيهة ذوات وجمع وذو يقال ذران قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الإضافة لكنهما في جميع النسخ محذوفتان ولم أر من نسب عليه فليتنظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذواتها ما مر فوج لفظاً أو مبنى على الفتح في محل رفع لأن الإضافة إلى المبني تجوز البناء كما سيأتي وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من إضافة الحال للبدل فهي على معنى لام الاختصاص لا ببيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلهم منه (قوله في أنها تستعمل الخ) أي لا في كونها لغبر العاقل بل هي للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وأن لا تكون مشاربها نحو وماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كما في المتن ولم يشترط الكوفيون الأول عملاً بقوله

عند ما لعلهم عليك اشارة * نحووت وهذا التحملين طليق

أي والذي تحمليته ورد يجعل ذا اشاراً بقرينة التحملين حال أي وهذا تطبيق حال كونه محمولاً لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لأن ذلك في غير الاستفهام نعم الأولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي وأسماء موصولة أو نكرة موصوفة كقوله

دعي ماذا علمت سأنتقيه * ولكن بالمغيب خبر يني

فيذا كانهم موصول بمجدة علمت عند التبر في ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لأن التركيب إنما

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذام موصول بمعنى الذي وهو خبر ما وفعلت صلته والعاقل محذوف تقديره ماذا فعلته أي بالذي فعلته واحترز بقوله اذ لم تلغ في الكلام من أن تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

ثبت في أسماء الاجناس لا في الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبرني بما تغيب عني لاجتنابه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استقهامية وذائدة على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاء من في نحو سألته مما اذا ثبتت ألف ما في الالغاء الحكمي لصيرورتها جزءا من المركب وتحذف للجاري الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتدا)** ويحتمل أيضا عدم الالغاء فناء ووصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شربا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقسم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدا ومنه قوله

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا يفعلون قل العفو بالرفع لا في عهرو على جعل دام موصولا والنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم فالواخير اقيس ويتعين الالغاء اذا وقع بعد دام موصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذا مبتدا أو من فقط وذائدة على ما صرح والذي خبر لكن قال الدماميني بل يرجع فقط لاحتمال ان الذي تأ كيد لندا أو خبر المحذوف والجللة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصله الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوي كقوله

نحن الاولى فاجمع جو * عكتم وجههم الدنيا
أي الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقوله بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة لهما بالقصر العبارة عن تصوير شدة انتهى تصريح واللتيا بفتح اللام ونضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء
(قوله حرفية) هذا اذا تدلى المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتغالها على الضمير **(قوله أن يقع بعده هاء صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجللة القسمية كقوله

ذاك الذي وأبيك يعرف ما لك * والحق يدفع ترهات الباطل
أو الندائية كقول الفرزدق لندب رعى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكح مثل من ياذن بسط حجابان

وكذا الاعتراضية كافي الهمع وسبأ أي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتحملة وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتمتلك الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيدها كعالم من العلماء وللتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين **(قوله تبين معناها)** أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لاهتمامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها **(قوله على ضمير)** ويسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذي في رجفة أنت أطمع **(قوله ان مفردا)** الخ بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الال الموصولة فبراعى معناها فقط خلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره ويجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبح كجاء من هي جراء ولا تقل هو

فماذا مبتدا وعندك خبره
فدا في هذين الموضعين
ملغاة لانها جزء كلمة لان
المجموع اسم استفهام
(ص)

وكاها يلزم بعده صلة
على ضمير لا تقي مشتمله

(ش) الموصولات كلها

حرفية كانت أو اسمية يلزم

أن يقع بعدها صلة تبين

معناها ويشترط في صلة

الموصول الاسمي أن

تشتمل على ضمير يلقى

بالموصول ان مفردا ففرد

وان مذكرا فمذكرا وان

غيرهما فغيرهما نحو جاءني

الذي ضربته وكذلك

الثنائي والمجموع نحو جاءني

الذنان ضربتهما والذين

ضربتهم وكذلك المؤنث

فتقول جاءتني ضربتها

والثلاث ضربتهما واللاتي

ضربتهن وقد يكون

الموصول لفظه مفردا مذكرا

ومعناه مثنى أو مجموعا أو

غيرهما وذلك نحو من وما

اذا قصد بهما غير المفرد

المذكور فيجوز حينئذ

مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبتني من قام

ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

على حسب ما عني بهما
(ص)

(وجلة أو شبهها الذي وصل * به يمكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الاجلة أو شبهه جلة ونعني بشبهه الجلة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجلة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانية أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (ص) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لالتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جلة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار متعلقها بالفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) يقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه لانه ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيه من اليم ما غشيه فأوحى الى عبد مأمور وحى ويلزم من عهدا خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجعله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجلة القسمية نحو وان منكم من لم يعطن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجلة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام فت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبها فليست كلاما مفضلا عن كونها خبرا وكذا جلة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي أضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط لا لفرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشمو في قول الشارح خلافا هشام أي والكسائي ولا حجة لهم في قوله واني لراج نظرة قبل التي * لعلى وان شطت نواها أوزورها

لان تقديره التي أقول فيها على الخ أو ان أوزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا * سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصول وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترحي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسى ووقوعها خبر لان نحو اني عسى صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقريظة كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا انما كما قاله السامعي أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قريظة كما مثله الشارح وهذا والتحقيق في تفسير النام والناقص وسيأتي في الابتداء للفقير والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جلة ولا يقدر اسمها خبرا محذوف كجاء الذي هو كأن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كما سيأتي والظرف هنا صالح لذلك دمايني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسم (قوله وكونها) أي أل بعرب الافعال أي موصولة به أو الضمير صلة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجديد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصانع فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنول

غسبرها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذي أضربه خلافا للكسائي ولا جاء في الذي ليته قائم خلافا لهشام واخترت بخالية من معنى التعجب من جلة التعجب فلا يجوز جاء في الذي مأ حسنه وان قلنا انها خبرية واخترت بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجلة تستدعي سبق جلة أخرى نحو ما قد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص) (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بعرب الافعال قل) (ش) الالف واللام لا توصل

الا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه نخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شد وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد ان الفعل
من جهة كونهما للشبوت لا للتجدد فلا يؤثر لانه وبزيد افضل بكونه لا يطرده الظاهر الا في مسألة
الكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلاف فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة
كالصنف ومن نظر الى كونها للشبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل
وتخرج أيضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كاصحاب اسم اصحاب الملك والابطح للمكان المنبسط
أى المقسم والاجزع للكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئا قال فيه معرفة لا لاسلاخها عن الوصفية اذ
لا تجري على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كقوله الشاطبي (قوله واليه أشار) أى الى
الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشئ وذلك قوله بجواز اختياره بناء على ان الضرورة تالمس للشاعر عنه مندوحة
أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلقا وقع في الشعر وان سهل تغييره كقوله الجمهور والشاعر هنا
يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومتهم فعدله الى المضارع بدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث
المرضى فينسكس الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح بما يفيد ان بعض الكوفيين يميزه
بكثرة فتسكون المذاهب ثلاثة واستبعد الصبان وتخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالاً لاسكن
بحسن عطفه كالمضارع على صلتهما لكونها مؤولة بالفعل نحو فالغبرات صبيحا فائرن أى فالتحول التي أغرن
صبيحا فائرن به نقعا أى غبارا ونحو ويجبني الصائم ويعتسكف (قوله الترضي) بادغام أل في التاء وفكها
بضم لا في أل الحرفية بحب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كإفص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجعاً
(قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت وبنو معدهم قر يش (قوله على
المنه) أى السكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا بما يجازى في صلة غير أل كما هو سعة بفتح السين وتسكسر
واعلم أن صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبهة بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره من أنه
جملة فعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه
اعراب اعرابية كما تنتقل اعراب الاولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان
فيهما آلهة الا الله لسكرت ما بعدهن من مجرور تقدير باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان رصات بحملة فبحث
السماميني انه يشبه لجملة اعراب المفرد التي هي في موضعه كالجرف في البيت أى ينتقل اعراب العاربية لجملة قال
فمنه جملة ثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني
بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس
أصليا بل عاربية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لأن نفسها كجاء في الموصولات لا للجملة هذا
وطما توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها معر بة مع قيام موجب البناء بها وهو
الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا
والا للثان بمعنى غير قالم مما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في الا لكن يمكن في هذين ان
اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعر باعلى ما بعدهما لما مر بخلاف
أل فان موجب بناءها لم يعارضه شئ الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى بالذي حققه أن يكون لجملة كسائر
الموصولات لا لفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذي هو جزء مما بعده
ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله
أعلم (قوله ما لم تضاف) ما صدرية ظرفية وجملة مصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة
للمنفية بخلاف صدر الصلة أى مدة عدم اضافتها المقيدة بالخلف والنفي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما
معابان لا تضاف ولا يحدف المصدر نحو أى هو قائم وبانتهاء المقيد فقط بان لا تضاف ويحدف المصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضي
حكومتهم
ولا الاصيل ولا ذى الراى
والجلد

وهذا من جمهور البصريين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف في غير هذا الكتاب
انه لا يختص به بل قد يجوز
في الاختيار وقد جاء وصفا
بالجملة الاسمية وبالظرف
شدوذا فن الأول قوله

من القوم الرسول الله منهم
لم دانت رقاب بنى معد
ومن الثاني قوله

من لا يزال شاكر اعلى المعه
فهو حر بعشة ذات سمه
(ص)

(أى كما وعر بت ما لم تضاف
ومصدر وصلها ضمير الخاف)
(ش) يعنى أن يأمل

ما في انها تكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يجنبني أيهم هو قائم ثم ان أياها أثر بـ «أحوال» أحدها أن
تضاف وبـ «كـ» صدر صلتها نحو يجنبني أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا بـ «كـ» صدر صلتها نحو يجنبني أي قائم الثالث أن لا تضاف وبـ «كـ»
صدر الصلة نحو يجنبني أي هو قائم وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحركات الثلاث نحو يجنبني

أيهم هو قائم ورأيت أيهم
هو قائم وصرت بأيهم هو
قائم وكذلك أي قائم رأيا
قائم رأى قائم وكذا أي
هو قائم وأيا هو قائم وأي
هو قائم الرابع أن تضاف
ويحذف صدر الصلة نحو
يجنبني أيهم قائم وفي هذه
الحالة تنبني على الضم فتقول
يجنبني أيهم قائم ورأيت
أيهم قائم وصرت بأيهم
قائم وعليه قوله تعالى ثم
لنزعن من كل شيعة أيهم
أشد علي الرحمن عتيا
وقول الشاعر إذا ما لقيت
بني مالك * فسلم على
أيهم أفضل وهذا مستفاد
من قوله وأعربت مالم
تضاف إلى آخر البيت أي
وأعربت أي إذا لم تضاف
في حالة حذف صدر الصلة
فدخل في هذه الأحوال
الثلاثة السابقة وهي ما إذا
أضيفت وذكري صدر
الصلة أو لم تضاف ولم يذكر
صدر الصلة أو لم تضاف وذكري
صدر الصلة وخرجت الحالة
الرابعة وهي ما إذا أضيفت
وحذف صدر الصلة فانها
لا تعرب حينئذ (ص)
(وبعضهم أعرب مطلقا
وفي هذا الحذف أيا غير أي

وبإتقاء الفيد فقطبان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها
صورة ثبوت الإضافة والحذف معاً نحو أيهم أشد فتنبني حينئذ ولو قال * أي كذا بنيت إذا تضاف * الخ لكان
أوضح ومحل هذه الصور إذا كان صدر الصلة ضميراً كما هو فرض كلامه فلو وصلت بشعر أو ظرف أعربت
اجتماعاً كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك إذا حذف في الأول والحذف في الثاني ليس ضميراً بل
جاءة فعلية اهـ (قوله في انها تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام ونحو الخ في الأعراب وكونها للعاقل
وغيره ولزوم الإضافة لفظاً أو تقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفة أن لكان
بجهاً فلا إشكال ولا تضاف لتبكر الأصل بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوز ابن عصفور وابن الصائغ
وجعلوا منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي ينقلبونه وجعلها
الجمور استفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون عقلت يعلم عن العمل في الجاءة أي سيعلم الذين
ظلموا ينقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لأن شبه الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم
وهو اضافتها لفظاً أو تقدير فرجعت إلى الأصل في الاسماء وهو الأعراب ولذا أعربت الشرطية
والاستفهامية دائماً بنيت في الحالة الرابعة لتزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهها في الصورة فساكنة
لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تنبني أي قائم مع عدم الإضافة
لفظ القيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولأنه لم يعمد هنا
ما علوا به وفيه أنه لا يمكن تنزيل المضاف إليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جميعاً
وأفراداً وان أمكن في أيهم أشد لأن أفعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الآن يقال حل الأول على
الثاني طرداً للباب فليشأمل هذا بنيت على حركة دفع المساكين أولاً ولأن لها أصلاً في الأعراب وكانت ضمة
جبر الفوات أعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حذف بعض ما بنوعها (قوله ورأيت أيهم
الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من محبة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه
ولا تنقيح خلافاً للكوفيين اهـ وسئل الكسائي في حلقة بنونس لم لا يجوز أعجبني أيهم قائم فقال أي كذا
خلقت فصار مثلاً (قوله إذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف
صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطاقاً) حال من المفعول
المحذوف أي أعرب أي حال كونه مطلقاً عن التقييد بما مر والمراد أعرابها أعراباً مطلقاً (قوله أيا) مفعول
يقتنى الذي هو خبر عن خبر أي غير أي من الموصولات يقتنى أي أي تبعها في حذف صدر الصلة فتقدم مفعول
الخبر الفعلي على المبتدأ والأصح جوازهما كما مر (قوله ان يستعمل) السين والتاء اما للعباء أن يعطو بلا
كأنه تحسنت الفعل مددته حسناً وزائدتان أي أن يطل أي بطله المتسكك فهو مجهول على كل ويصح على
الثاني بناؤه للعامل أي أن يطل بفتح الياء أصله يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورة لعمامة ما قبله أي
جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لأن فعل الشرط ليس ماضياً (قوله يختزل) أي يحذف وضميره صدر
الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم
الثانية أي كامل بأن يكون جاءة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائدها فإن جعل
منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لأن الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو
تغلق القافية بما بعدهما وان لم يكن حمدة وخصه بعضهم بالثاني فأفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقاً) هو منهج

يقتنى ان يستعمل وصل وان لم يستعمل * فالحذف زروا بوان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى
في عائده متصل ان انتصب * بفعل أو ووصف بمن ترجو بهب (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيا مطلقاً أي ان أضيفت وحذف
صدر صلتها فتقول يجنبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم وصرت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

فستسلم على أيهم أفضل
بالجر وأشار بقوله وفي ذا
الحذف أي بالغ إلى الموضع
التي يحذف فيها العائد
على الموصول وهو ما أن
يكون مرفوعاً أو خبره فان
كان مرفوعاً لم يحذف إلا
إذا كان مبتدأ وخبره
مفرد نحو وهو الذي في
السماء والوايهم أشد فلا
يقول جاء المذنان قام ولا المذنان
ضرب لرفع الأول بالفاعلية
والثاني بالنيابة بل يقال فلما
وضرباً أو المبتدأ في حذف
مع أي وإن لم تطل الصلة كما
تقدم من قولك يجئني أيهم
قائم ونحوه ولا يحذف صدر
الصلة مع غير أي الا اذا طالت
الصلة نحو جاء الذي هو
ضارب زيد فيجوز حذف
هو فقول جاء الذي ضارب
زيد أو منه قوله ما أنا بالذي
قائل لك سواء التقدير
بالذي هو قائل فإن لم تطل
الصلة فالخذف قليل
وأجاز السكوفيون قياساً
نحو جاء الذي قائم التقدير
هو قائم ومنه قوله تعالى
تأما على الذي أحسن في
قراءة الرفع أي هو أحسن
وقد جازوا في الاستجازة
إذا رفع زيد أن تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
محذوف التقدير لاسي
الذي هو زيد

التحليل ويونس ونأولاً بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمتها المراد بهم قال يونس الجملة مستقلة
مفعول نزع لأن أي عاقبته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال التحليل هي صفة
لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فربما يقال فيه أيهم أشد ورد ما بهما بقوله
* فسلم على أيهم أفضل * بالنظم لا امتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق هن العمل ولا يصح
أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لا امتناع حذف الجرور وادخال الجر على معمول صلته بلا
ضرورة كافي المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كاهنا وإنما قدروا كذلك في نحو ما هي بنم
الولسما لي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد
على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب
(تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز في قوله كن ترجو بهب أن يقدر كقولك من ترجو لأن
الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وادخال الجار على معموله كالأيدخل على
معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في
مواطن كثيرة (قاعدة) كما ترد أي موصولة وشرطاً واستفهاماً ترد صلة لئلا ما فيه ألي كأيها الرجل
ونعت المذكرة وحالاً من معرفة التين على السكالك كررت بفارس أي فارس وبز بدأي رجل وكلها معرفة
الاموصولة فيما سر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا
الحذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها ضمير المحذوف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفرداً من
قوله وأبو أن ينزل * ان صلح الخ كما ينبغي وهذا شرطان للجواز وطول الصلة لاكثرية وبقى للجواز
أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد وهو وأهو ز يدقأتمان لا يخبر بالثنى عن
المفرد ويبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمك لوجوب حذف الخبر بعدها
فيلزم الاحتجاج ولا منغياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أي
والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله في حذف مع أي الخ) أي
اطولها بالاضافة لفظاً وتقدير فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح بجني أي قائم لعدم الطول لفظاً
كما نقله ابن خروف ان كان جائزاً (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كمعمول الخبر أو نعتاً وغير
ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أي الذي هو اله في السماء أي
معبود فيها وجعل الله مبتدأ خبره الظرف أو فاعليه يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كاهو ظاهر
(قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوا الا الذي خبر فاشقيت * الا نفوس الا الى للشمر نارونا

أي الذي هو خبر والاي هم نارون للشمر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليحجي بن يعمر ومثلها لمالك
ابن دينار وابن السكالك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فاموصولة بدلا من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول
وجوزاً بوالبقاء ز يادتها فالجملة نعت للدار وما على النصب فأنكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلاً أو زائدة
وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه
وجعله السكوفيون موصولاً حرفياً أي على احسانه (قوله لاسي الذي الخ) سي بمعنى مثل لا يعرف
باضافته لما الموصولة لتوغل في الاسماء فصح كونه اسم لاولك جعل ما أنكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو
زيد أو زائدة وسي مضاف الى زيد فان كان بدله أنكرة كقوله

الأرب يوم صالح لك منها * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزاً لاسي كما تميز مثل نحو ولوجئنا بمثل مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المتبداً وهو قولك هو وجوباً وهذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوباً ولم تطل الصلة وهو مقبوس وليس
 في هذا ما أشار بقوله وأبو أن يختار أن يصلح الباقي لوصل مكل به إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كما
 أن وقع به جلة نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز
 في هذه الموضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق نعم الذي هو أبوه منطلق لأن الكلام يتم دون فلا يدرى أحذف منه شيء
 أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيره فلا تقول في يجبني أبيهم هو يقوم يجبني أبيهم يوم لأنه لا يعلم الحذف
 ولا يخص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتداً بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجوز حذف

(٨١)

العائد وذلك كما إذا كان
 في الصلة ضمير غير ذلك
 الضمير المحذوف صالح
 لعوده على الموصول نحو
 جاء الذي ضربته في داره
 فلا يجوز حذف الهاء من
 ضربته فلا تقول جاء
 الذي ضربت في داره لأنه
 لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر
 لك ما في كلام المصنف من
 الإيهام فإنه لم يبين أنه متى
 صالح ما بعده الضمير لأن
 يكون صلة لا يحذف سواء
 كان الضمير مرفوعاً أو
 منصوباً أو مجروراً وسواء
 كان الموصول أياً أو غيرها
 بل ربما يشعر ظاهر
 كلامه بأن الحكم مخصوص
 بالضمير المرفوع وغير أي
 من الموصول لأن كلامه
 في ذلك والامر ليس
 كذلك بل لا يحذف مع أي
 ولا مع غيرها متى صالح
 ما بعده لأن يكون صلة
 كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وقصة سى بناء على هذا الأفراد وإعراب في سواه لاضافتها إلى ما يليها والبيت مروي بالأوجه
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا ممثل كذا موجود ولا محل للجلة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها
 الواو وما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضى ونعقبه الساماني هذا وقد يرد بمعنى خصوصاً فيكون في محل نصب
 مفعولاً مطلقاً لأخص محذوفاً وحينئذ يؤول في بعده بالخال كحزب يدا ولا سيما كبا أو هو راكب فهي
 حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه وكذا بالجلة الشرطية نحو
 ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والامر كذا تركب عربي أفاده الساماني وغيره
 (قوله وجوباً) أي جريانه مجرى المثل وليكون ما بعده لا سيما مفرداً صورة لأنها كالاستئنائية في مخالفة
 ما بعده ما قبلها وهي لا يقع بعدها جلة ولذا جرت عادتهم بذلك كراهي الاستثناء وإن لم تكن من أدواته
 لأن ما بعده أولي بالحكم مما قبلها لا يخرج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقبوس) أي فهو
 مستثنى من شرط الطول لئلا يفسد فان قلت لا سيما بدل الصالح فلا استثناء أطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار
 (قوله جلة) هذا محترز لقوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جلة أو ظرفاً فلا بد من إسنائه على ما يربطه
 بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبدأ صالح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع
 استقصائية فتأمل (قوله فلا يدرى الخ) فيه أن هذا أجمال لا يعاب مع أن الحاصل للبس فلو قال لتبادر
 عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل
 ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يخرجه لقوله وصدر
 وصلها وهو لا يكون الأمر فوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير المحذوف بلا قيد المصدرية فيعم المرفوع وغيره
 في أي وغيره فائدة (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا
 في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن
 خلقت) أمام عطوف على الباء من ذرفي أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلقت حال كونه مفرداً بالأهل
 ولأمال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ أخبره موليك أي معطيك والجلة صلة ما حذف
 عائدتها وهو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما وفاء فاجدنه سيبة وفاء فالتعليق (قوله موليكه)
 قدره متصلاً مع أن عاملاً اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن
 المراد للتصل ولو جوازاً كما سبقتض (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم
 الفعل وانكسر على اشتهاأ صلاته في العمل والتصرف الذي من جلاته حذف المفعول وفرعية الوصف فيهما
 (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها

(١١ - خضري - أول)

أبوه منطلق ويجبني أبيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي
 ضربته في داره وصرفت بالذي صررت به في داره ويجبني أبيهم ضربته في داره وأشار بقوله * والحذف
 عندهم كثير من جلي * الخ إلى أن ما قبل المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً بالمنصوب بأفعال تام أو بوصف ضمير جاء الذي ضربته
 والذي أنام عطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربته ومنه قوله تعالى ألهذا
 الذي بعث الله رسولا التقدير خلقت وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول الذي أنام عطيك درهم ومنه قوله ما الله موليك
 فضل فاجدنه به * فما الذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله موليكه فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي أياه ضربت فلا يجوز حذف أياه وكذلك يمتنع الحذف (٨٢) إذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذي أنه

منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه مناطق فلا يجوز حذف الهاء (ص)

(كذلك حذف ما بوصف خفضا

كانت قاض بعد أمر من قضى

كذا الذي جريا الموصول جر

مكرر بالذي مررت فهو (ش) لما فرغ من الكلام

على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام

على المجرور وهو اما ان يكون مجرورا بالاضافة أو

بالحرف فان كان مجرورا بالاضافة لم يحذف الا اذا

كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو

الاستقبال نحو جاء الذي أناضربه الآن أو غدا

فتقول جاء الذي أناضربه بالحرف

بالحرف الهاء وان كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف

نحو جاء الذي أناغلامه أو أناضربه أو أناضربه

أمس وأشار بقوله كانت قاض الى قوله تعالى فاقض

ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه حذف الهاء وكان

لا يحذف أصلا ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة * ولو أتبع له صفوا بلا كسر

أي المستقره فشاذا فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربة (قوله منفصلا) أي وجوبا لما تقدمه كمثل أرحم به كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربة (قوله منفصلا) أي

جواز افعي حذف كالميت المار ونحوها كهيمن بما آتاهم بهم أي آتاهم أياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ويمارز قناهم بفتح قون ويرضين بما

آتينهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند التلظظ أمام الحذف فلا ضعف لعدم النطق كفي اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لانها عمدة والحرف

لا يستقل بدونها فمقدح حذف تبع للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبع الاستقلال فان قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه كالحرف في أن

منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان لاحداث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر

مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجرا ثانيا بفتحها صلة (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محمل الضمير النصب

وان جره بالاضافة أيضا وهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كمثلته ومجمل في اسم المفعول المتعدي لواحد

كمثاله لان الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعدي لاثنين فكذلك الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لاشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت

بالجمله الاسمية أي اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الان دخل على الموصول الخ) أي ليسكون في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين

الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله لا تركزن الى الأمر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من

الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استتوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصبح مما يؤمر أي أمر بما تؤمر به بل نقول السجاعي في النسبة عن الشاطبي ان

المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كمثلته من الفعل مع الوصف وجلة ما ذكر الحذف المجرور بالحرف

خسنة شروط جوا الموصول وكون جاره كجار العائلا لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه في امس فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الابه أو

رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزداد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول

متعديا

المصنف استغنى بالثال عن أن يقيده الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان

مجرورا بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيه سمادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت ما ر به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

أي منته وتقول مررت
بالذي أنت مارأي به ومنه
قوله

لقد كنت تخفي حب سمراء
حقبة

فبجح لان منها بالذي أنت
بالج

أي أنت بالبح به فان اختلاف
الحر فان لم يحز الحذف نحو

مررت بالذي غصبت عليه
فلا يجوز حذف عليه

وكذلك مررت بالذي
مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لا لخلاف
معنى الحرفين لان الباء

الداخلية على الموصول
للإصاق والداخلية على

الضمير للسببية وان اختلاف
العاملان لم يحز الحذف أيضا

نحو مررت بالذي فرحت
به فلا يجوز حذف به وهذا

كأنه هو المشار إليه بقوله
كذا الذي هو أي كذلك

يحذف الضمير الذي هو
بمثل ما هو به الموصول نحو

مررت بالذي مررت فهو
أي بالذي مررت به فاستغنى

بالمثال عن ذكر بقية
الشروط التي سبق ذكرها

والله أعلم (ص)
(المعرف باداة

التعريف)
(أل حرف أمر يف أو اللام

فقط * فنمط

متعديا لاثنين على مامر وفي المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصفا وكونه تاما
ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون
معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر (قوله أي منه) لم يقدره نشر بونه لمشا كاتما قبله ولان ما كان مشروبا
لم لا ينقلب مشروبا بالغير هم وتصحيحه بان المعنى أشربون جفسه تكاف (قوله حب سمراء) حكمراء
اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أي مدة طويلة وتخفي من الخفاء ضد الظهور
وقوله فبجح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك فبجح وقوله لان أصله الآن حذفت
الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى
أو معنى فقط كما مثله ألفاظا بمعنى كحالات في الذي حالاته وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم
نوع المحذوف اه تصریح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهي أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى
الاول فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذوقه

وان لسانی شهادة يشق بها * وهو على من صبه الله علقم
لتعلق على المذكورة بعلة م أي شاق والمحدوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم
جاء الموصول في قول حاتم

ومن حسد يحور على قومي * وأى الدهر ذولم يحسودني
أي فيه فلو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بنى لكن قيل لا شذوذ في البيتين لان
محل الشروط المذكورة اذ لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر في الثاني
لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا مجرا لا بنى نحو أعجبنى اليوم الذي
جئت أي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل أن صب بمعنى ساط فيتعدي بعلى وبمعنى أطاق فيتعدي
بنى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذي يشكر الله عباد أي به فقيل الحذف فيه سماعى
أي لاهدم ج الموصول وقيل على مذهب الكسائي من ان الحذف تدريجي لحذف الجار أو لافاقته ب
الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسي وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لآتيه
في كل حذف اه لكن أنت خير بأن المشر به لا مجرا لا بالياء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره
به شرفيه يأباه أن مساق الآية لبيان المشر به لا لكان البشارة كما لا يخفى فنخرج الآية على هذا أولى
فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

(المعرف باداة التعريف)
هذا أولى من التعريف بالجر يانه على كل الاقوال الآتية واصله بأم عند جبر لكن لاحاجة لاضافتها
للتعريف لان أداة الشيء ما يحصله والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فبين المعرف بالعلمية مثلا أن يقول
ذوالاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو
بمعنى مع فلاز يادة (قوله أو اللام) أو التنويع الخلاف لا لشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله
أي حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمر وفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من
المعطوفين فلا دلل أو الثاني أو مخبر فيه أقوال فان صالح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند
قائم وقائمة وهذا كله في والتنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كافي المعنى أما التي لا شك ونحوه فلا
حذف معها لانها لا أحد الدائر كما فاده بس (قوله فقط) الفاء زائدة اتز بين اللفظ وقط بمعنى حسب حال
من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء في جواب شرط مقدر وقط خبر
لمحذوف أو اسم فعل بمعنى اتبه أي اذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فاقته عن طلب غيرها (قوله فقط

عرفت) أى أردت أن يعرفه مبتدأ وصفة رقل فيه خبر والخط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولشبهتها مع تحرك اللام فى نحو الآخر بنقل حركة همزة آخر إلى اللام لأنها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالسالكين ولا مدخل لها فى التعريف وإنما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما مع ثقله يلبسها باللام الجرو فتصحبها باللام ابتداء وضمها لا نظيره ونقل فى التسهيل عن سيبويه أن المعرفة أل بجملة كالأول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها كاحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد بها فى الوضع ونظير مرة الخلاف فى نحو من القوم فعلى الثانى لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبردان المعرفة الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فلا قول أربعة اثنا أحاديان واثنا ثمانية (قوله للمعهد) فيه حذف ضايفين أى لتعريف ذى المعهد أى الشيء المعهود واحداً كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالأول ما تقدم ذكره صريحاً كاملاً أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى لتقدم الذكر مكنياً عنه بما فى قول طامى بطى محرراً لأن التعريف رأى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكور والثانى ما حصل فى علم الخطاب بغير الذكر المسار والخس الآتى نحو بالوادى المقدس اذ هم فى الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر فى الخس والمشايدة كقولك لمن فوق سهمها أى رفعه القزطاس أى أصب القزطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرحى اليه ومنه اليوم أكلت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للمعهد العلمى نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالمعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنجاحة يجمعون الثانى ذهنيًا كإس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين لأنه بقرينة العلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقاً (قوله ولا استغراق الجنس) أى استغراق أفراد ولو كان مدخولاً جماً كما حققه فى المطول أن خلفها كل حقيقة كاملاً ولذا صح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه أن خلفها كل مجازاً كانت الرجل وزيد الرجل علماً أى الجامع لأوصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة مال لكل البعض لاستجماع صفاتهم وقد خلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الأبرار الصاغية أى صاغية بلده لصاغة الدنيا وليست أل فى الصاغة موصولة لأن المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كمنسكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى المشاهدة باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد فدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك لأنه بقرينتها العلم بجوهره كإس وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والمماهية وهى الدخلة على المعارف كالإنسان حيوان ناطق والسمكيات كالإنسان نوع وبقى من أقسام ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لأنها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حلت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالمدخول والا كل فيما ذكره من الوضع فهى داخلة فى لام الجنس عند النجاحة وأما البيانيون فيجعلونها للمعهد الذهني لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وإن كان هو مبهم ومدخول هذه وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجوز عليه أحكام المعارف كحجيته مبتدأ وذال حال ووصف للمعرفة لأنه فى المعنى كالمنسكرة نظراً لقرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فضيت ثمة قلت لا يعنبنى

عرفت قل فيه الخط

(ش) اختاف التوحيون
فى حرف التعريف فى
الرجل ونحوه فقال الخليل
المعرفة هو ال وقال سيبويه
هو اللام وحدها فلهمة
عند الخليل همزة قطع
وعند سيبويه همزة وصل
اجتمعت للنطق بالسالكين
والالف واللام المعرفة
تكون للمعهد كقولك
لقيت رجلاً فأكرم
الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا
إلى فرعون رسولا فنعصى
فرعون الرسول ولا استغراق
الجنس نحو أن الإنسان فى
خسر وعلمها أن يصلح
موضعها كل وتعريف
الحقيقة نحو الرجل خبر
من المرأة

الحقيقة والخطأ ضرب من
البدن والجمع أنماط مثل
سبب وأسباب والخطأ أيضا
الجماعة من الناس الذين
أمرهم واحد كذا قاله
الجوهري (ص)

(وقد تزداد لازما كاللوات
والآن والذين ثم اللوات
ولا ضطرار ككلمات
الادب

كذا وطبت النفس
ياقيس السري)

(ش) ذكر المصنف في هذين
البيتين ان الالف واللام
تأتي زائدة وهي في زيادتها
على قسمين لازمة وغير
لازمة ثم مثل للزائدة
اللازمة باللات وهو اسم
صنم كان بمكة وبالأندلس
ظرف زمان مبني على
الفتح واختلاف في الالف
واللام الداخلة عليه فذهب
قوم الى أنها لتعريف
الحضور كما في قولك
صررت بهذا الرجل لان
قولك الآن بمعنى هذا الوقت
وعلى هذا لا تكون زائدة
وذهب قوم منهم المصنف
الى أنها زائدة وهو مبني
لتضمنه معنى الحرف وهو
لام الحضور ومثل أيضا
بالذين واللات والميراد
بهما ما دخل عليه أل من
الموصولات وهو مبني
على أن تعريف الموصول
بالالة فتكون الالف واللام

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهمة أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار
فرد أصلا كما علمت فالجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم
الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقيت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أل عند
النعمة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيهقيين أربعة لاسكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان
العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها المخصصة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة
أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهمة مع قرينة ذلك فلام
العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد
قرينة كالاستثناء لكان لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام
الحقيقة حملت عليه بالقرينة كاتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد
لا الحقيقة وأما العهدية خارجا لفرد عليها ما ربي قول ثالث وهي انها للحقيقة من حيث هي مطلقا ثم يشعب
منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهما من حيث
تغايرهما بالنكرة والاثنية وان اتحدنا في الانسانية ولو كان الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرية في
بعض الافراد لخصوصيات عرضته (قوله وقد تزداد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل سوف نعرف فبالجملة
عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو
لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة مذكورة في قوله
الآتي دخلا باعتبار انها حرف أو لفظ إشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة مصدر محذوف أي زيدا
لازما ولا ضطرار عطف عليه أي وزيدا لا ضطرار (قوله كاللات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع
التي وفيها جناس تام لاتفاقهما اللفظ المعنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسري بفتح فكسر أي
الشريف نعتة فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمحل كاسمياً في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير
معرفه بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز
لأصالة لاسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع السكينة وغير
اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعامة مرتجلا كان كاسم أو اسم
شاعر يهودي أو منقول كاللات فان أصله بشدة التاء وصف من اتبعت وكان رجلا يلبس السويق بالطائف
فله سمات اتخذ وصفاً وسموه به تخففت نأوه وكالعزيز تأنيث الاعز نقلت لصنم أو شجرة تعبد بها غطفان
وكاليسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقولهم لا عري من الانبياء الاشعيب وهو دوصالح ومحمد
معناه لا عري مصرياً وأما قاله لاء وقيل هو أعجمي قارنت أل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي
لازمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازاً واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن
بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقيل تضمنه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه كما بنى الامس على الكسر
في قوله * واتي وقت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود
وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي
اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم إشارة لازمان كهنالك
للمكان وعليه الموضع فله بناءه كاسماء الإشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي
للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو
ملازم النصب على الظرفية وقد يحجر عن كاري من الآن بالجر قال في التمسك وهذا قول لا يمكن القبح فيه

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو التي وان لم تكن فيه

فبينتها نحو من وما الاياقها متعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين
أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
يرسلون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من السكأة بنات الاوبر
ومنه قوله ولقد جنيتك أككوا وعساقلا * ولقد نهيتك عن نبات الاوبر والاصل بنات أو بر فزيدت الالف
واللام وزعم المبرد أن بنات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت
وجوهنا *
صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو
والاصل وطبت نفساً فزاد
الالف واللام وهذا بناء
على أن التمييز لا يكون الا
نكرة وهو مذهب البصريين
ومذهب الكوفيون الى
جواز كونه معرفة فالالف
واللام عندهم غير زائدة
والى هذين البيتين اللذين
أشدهما أشار المصنف
بقوله كبنات الاوبر وقوله
وطبت النفس الخ (ص)
(وبعض الاعلام عليه
دخلاً
للح ما قد كان عنه نقلاً
كالفضل والحرث والنعمان
* قد كذا وحذفه ميان)
(ش) ذكر المصنف فيما
تقدم أن الالف واللام
تكون معرفة وتكون
زائدة وتقدم الكلام
عليهما ثم ذكر في هذين
البيتين أنها تكون للح
الصفة والمراد بها الداخلة

وهو الراجح عندي والقول ببنائها لا توجد له على صححة اهـ (قوله فبينتها) شامل لال الموصولة فتعريفها
بنية آل ولا مانع منه اهـ صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة
لنكر الموصول بعد حذفها مع أنه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه أراد على لزومها في الموصول
أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكان يعين الاول قول
الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفتها من الذين واللاق لغة لاشاذ
وكذا الذي والى كحاصر فالاحسن أن يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله بنات
الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لانه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك)
أي جنيتك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا يكو بهما آخره جمع كهم كأفلس وفلس والسكك
واحد السكأة لانها اسم جنس جمع له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي ثبت في البداية له ثم
يبنى والعساقل جمع عساقول كعصفور ونوع منها وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله
عساقيل كعصافير حذفت ياءه للضرورة وبنات الاوبر كماء صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطم
وهي أول السكأة وقيل مثلها وابست منها نخرج زيادة (قوله ليس نعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات
أوى وبنات عرس جمع ابن أوى وابن عرس وأما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة)
أي بل معرفة لانه نكرة حيث تدور عليه فمعناه من الصرف اذ جرد من آل للوزن والوصفية الاصلية كادهم
وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثر الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على
التمييز) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه
زيد في ما آل شذوذاً لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالفاء لتبدل على الترتيب أي
ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا أو أكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي
متعلقة بصدت (قوله طبت نفساً) قيل لا يمتنع ذلك لجواز أن تكون النفس مفعول صدت وحذف
تمييز طبت أو لا تميز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلاً) فيه إيماء الى انه سماعي فلا تدخل على غير
ما ورد كحمد وصالح ومعروف (قوله للح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض
عنه أي عن ما فاعلمت جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحديث
بالمطابقة لكونه مصدراً والحرث مشتق يدل عليه بالضمن وأخر النعمان لان دلالاته على وصف الحرمة
التزامية لكونه في الاصل اسماً للندم أو انه رتبها على الترتيب زيادة الحروف وكون آل في النعمان عارضة للحج بنافي
تمثيله به في التسهيل لما فارت آل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه آل وبنعمان
فتدخله للح قال الشافعي ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير آل (قوله المنقولة بما
يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماء والمنقولة بما يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

* رأيت

على ما سمي به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول آل عليه كقوله

في حسن الحسن وأكثرت ادخل على المنقول من صفة كقوله في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله في فضل
الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء السم فيجوز دخول آل في هذه الثلاثة
نظراً الى الاصل وحذفها نظر الى الحال وأشار بقوله للح ما قد كان عنه نقلاً الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى
ما فاتت عنه من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به تفاقلاً لا بمعناه أي ثبت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحارث نظرا الى انه انما يسمى به للتفاضل وهو انه يعيش وبحرث وكذا كل ما دل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علميا لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث وهما من فذل والالف واللام اقام معنى لا يستفاد به ونحوها فليست براءتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك (٨٧)

الراء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو انه اذا الملح الاصل جيء بالالف واللام وان لم يلحق لم يؤت بهما (ص)

(وقد صير علمها بالغلبة مضاف او موصوب ال

كالتعبه وحذف ال ذي ان تناد

أو تضاف أوجب وفي غيرهما قد

تتحذف (ش) من أقسام الالف

واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان

حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن

غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه

وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رجه الله تعالى حتى

انهما اذا أطلقا لم يتبادرا الى الفهم غيرهما وحكم هذه

الالف واللام انها لا تحذف الا في النداء والاضافة نحو

يا صدق في الصعق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه

وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذا سمع من كلامهم

هنا عيوق طالعا والاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مبركا * فضرورة سهلا ما شاكلة الوليد والتقييد بالنقل وبما يصلح له ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماه بل لبيان مورد السماع بالطراد سم (قوله في الجملة) أى في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاحمر في الهم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالناو بل (قوله فليست براءتين) أجيب بأن المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم نصاح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله الغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بال فتقديره وأما الله فملم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضع ولا استعمالا وأما اله بغير ال فليس علمها بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة الحقيقية لا لأنه منزه إذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعي وغلبي ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بهما علمها ويلى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنخ وعلمها خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عندهم صر (قوله وحذف ال) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذ كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أحمدة وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألغى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه ويحتمل ان قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الطمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عزمك كفرانك لا سبجعا نك * انى رأيت الله قدأه نك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لسكونها زائدة لا يلزم علمها جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لنداءها بأى ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا يا ذا الاعشى أو الحارث لان التوصل بذلك انما هو في ال الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لسكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصعق) بكسر العين هو وخويلد بن نفيل كان يطعم الناس بهامة فسفت الریح التراب في جفانه أى أوعية طعامه فسها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقبيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والديران سمي بذلك لزعهم ان الديران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا نصغير ثروى من الثروة وهي السكثرة لسكثرة كواكبها فاصلها ثروى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قبل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه لاني نداء ولا في غير نحو يا ابن عمر والله اعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل إطلاق العبادلة لانه من الطبقة الأولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبد بل بزيادة اللام كما يقال في زيد بدل هي زيادة شائعة في مثله من الاسماء وان عبد بل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحت الا اشتقاقاً لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

(الابتداء)

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها جملة الابداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهر في قوة المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة أل فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسببه سببه كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل (قوله مبتدأ ز يدالخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر مرفوعه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف أى ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ أخبر عن أول وسوغ الابداء به كونه قريناً للمعرفة أعني قوله والثاني وجهه أعني صفة فاعل أى أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسرى اذ أمضى ايلاً (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بمحذوئى المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوى فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البر وز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبراً عنه أو وصفاً مكثفياً بمرفوعه والمراد الاسم ولتأويله ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة ما سيأتى في الشرح وخرج بكونه خبراً عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت لانها ليست مخبراً عنها ولا وصفاً الخ ولا يرد على حصره القسامين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للتكررة أغنت عن الخبر في الاقادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا اسمها وحى والكلام في القياس على أنه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبراً وقبل ان أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أى صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أى أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سبب مسدأ الخبر) ليس المراد ان له خبراً محذوفاً وهذا اقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل انه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعنى ولا يبنى ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل (قوله كل وصف) أى اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسألة السكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظاً أو مقدراً نحو وفى الله

(الابتداء)

(مبتدأ ز يد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز أو لوالرشد (ش) ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سبب مسدأ الخبر مثال الأول زيد عاذر من اعتذر والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يذكر في القسم الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثل الثاني أسارذان فاعله لا استفهام وسار مبتدأ وذان فاعل سبب مسدأ الخبر ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اهتم على استفهام أو نفي نحو وأقام الزيدان وما قام الزيدان فان لم يهتم الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين الا الاخفش

ورفع فاعلا ظاهرا كاملا أرضه مبرامه فاعلا نحو أقام أقام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقام ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ اذ لا يقال أقام أبواه فبتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضمير المستتر فلا يقال في ما زيد قام (٨٩) ولا قاعدان قاعدا مبتدأ والضمير

ومثله قوله
غير مأسوف على زمن
يشقضي بالهم والحزن
فغير مبتدأ ومأسوف
مخفوض بالاضافة وعلى
زمن جار ومجرور في موضع

شك وأعندك زبدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالظرف أغشى عن خبره فهم وما يجب فيه حذف المبتدأ
أى أكلت في الله شك والجملة حيث تفسر اسمية كما إذا جعل الظرف خبرا مقدا مع ما بعده فان جعل فاعلا
باستقر محذورا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كإلى المغنى وسواء كان وصفا
حقيقية أو تأويلا نحو أعدل أبواك لتأويله بعاذل وكل المنسوب ونحوه كإبائى في الخبر (قوله ورفع فاعلا)
عطف على اعتماد الواقع صفة موصوفة وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقاءم)
في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتمينه في الأولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة
خبر زيد (قوله لا يستغنى إلخ) أى لا فقار له مرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام
أبواه لم تمنع أفاده الاسقاطى وقبل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمر فوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله
فلا يقال في ما زيد قائم إلخ) أى بل قاعده معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت
العطف فالتقياس أم قاعدهما بابرز الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام
فقاعدان مبتدأ لعطفه بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعه في انشوائى أى
فهو مبتدأ كتنفى بفاعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو
حكما كنهذافانه في حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بخنق المبتدأ
فالمعطوف الجملة أفاده الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قائم بدولا قاعده بخلاف مثال الشارح فان
العطف فيه ليس على وصف مكنت فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزبدان ومتى
ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه إلخ) مثله
في شرح التسهيل وادخال ذلك هنالك كونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها لكن
فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ بعده عنه
لاختصاصه بالمبتدأ واخبار أفاده الاسقاطى (قوله سدمسده خبرا ليس) ظاهره أنه في محل نصب خبرها
وليس كذلك فالمراد سدعن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها نظير ما مى (قوله
مخفوض بالاضافة) لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضاميتين كالشئ الواحد على انه وان خفض لفظا فهو
في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو
والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أى اترك والسلم بالكسر والفتح الصالح أى بسلم
عارض (قوله في موضع رفع بما سوف) أى والاصل غير آسف الشخص على زمن إلخ أى لا يتأسف عليه
ولا رجوا الحياة فيه بدليل قوله بعده

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهمة لجمع احنة كقرب
بالكسر وقرية وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا مكاييد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه
ابن هشام في شرح بان سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فلينحر
وقد كان ولده مثلا حقا وأدبا جيدا الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنتيته أبوسعد مات سنة سبع أو ثمان
وأر بعامة (قوله فارتبك) في القاموس ربك ألقا في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتخدير (قوله

خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جنى ولده عن أعراب هذا البيت فارتبك في أعرابه ومذهب البصريين إلا الاخفش إن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والسكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سدمسد الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الرشد أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه يجيز ذلك على ضعف وما ورد منه قوله
خبر نحن عند الناس منك
* إذا الداعي الثوب قال يالا
خبر مبتدأ ونحن فاعل سد
سدسد الخبر ولم يسبق خبر نفي
ولا استفهام وجعل من هذا
قوله

خبر بنو طرب فلا تلك ملغيا
يقال لهي اذا الطير صرت
لغير مبتدأ بنو طرب فاعل
سدسد الخبر (ص)
(والثاني مبتدأ اذا الوصف
خبر
ان في سوى الافراد طبعا
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا أو
تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا
وهو قسمان جائز وممنوع فان
تطابقا افرادا قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما
أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سدسد
الخبر والثاني أن يكون
ما بعده مبتدأ مؤخرا
ويكون الوصف خبرا مقدما
ومنه قوله تعالى أراغب
أنت عن آلتي يا إبراهيم
فيجوز ان يكون أراغب
مبتدأ وأنت فاعل سدسد
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كقائم الالز يدان (قوله أو استفهام) أي ولو
مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفع وأما العمل
فشرطه مطابق اعتمادا ولو على الموصوف مثلا كما سيأتي في بابه (قوله وذهب الاخفش إلخ) اعلم ان المذهب
ثلاثة مذهب البصر بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بفتح كاقيل
ومذهب السكوفيين والاخفش جوازه بلا قيح ومذهب المصنف جوازه بفتح كاصرح به في التسهيل وذكره
الشارح بقوله وزعم المصنف إلخ فكان الاولى جل المتن عليه بحمل قد كناية عن القبح والمسوخ لا ابتداء
حينئذ عمله في المرفوع ولا يردان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في
العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والسكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا
أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من تاب الرجل يشوب ثوبا وثوبا
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان
فوقف على اللام (قوله خبر مبتدأ إلخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن انما يفصل بين أفعال ومن باجني
وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالرفع بلا اعتمادا ورفع الضمير المنفصل بفصل التفضيل في خبر
مسئلة السجل الآن يؤول بان خبر خبر عن نحن مخنوفة والمذكورة تأكيده للضمير في خبر فلا شاهد فيه
(قوله بنو طرب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالجون بزجر الطير وعيا فتنه بالغاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه
ومساقطه وأنوائه فيستعبد أو يثشام (قوله خبر مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو
بنو ورده البصريون بان فعلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالصدر فانه يوازنه كصهيل وان يثق نحو
واللائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صدق للذي لبش * (قوله طبعا) اسم بمعنى المطابق كالشبه
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لذل أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محمول عن الفاعل أي ان استقرت
مطابقته في سوى إلخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المني * وداعي المذون ينادي جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمخدوف بعد ان فتدبر
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحسن من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا إلخ) ههنا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الجمع
والنسكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كجنوب وجرى نحو أجنب زيد والزبدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملت
صورا لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الأصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب
إلخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأته لا يخبر عن ذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيده كالفعل وتمتنع الفاعلية في نحو أي داره زيد لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا
جعل زيد فاعلا بالوصف المخدوف أي كأن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل إلخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي راجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راجب عن آلتي فيعجز حينئذ سم

أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقسما والاول في هذه الآية اولى لان قوله
عن آلتي معمول لأراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لأراغب فليس باجني
منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت اجني من راجب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأراغب عمل

المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعاً نحو أقامون الزيدون فابعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو الثنية والجمع هذا على المشهور ومن لغة العرب ويجوز على لغة كلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجاز كما تقدم فمثال (٩١) الممنوع أقامان زيد وأقامون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحينئذ يتعين أن يدون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مسد مسد الخبر (ص)

(ورفعوا مبتدأ بالابتداء)

كذلك رفع خبر بالابتداء

(ش) منذهب سبويه

وجهور البصريين ان

المبتدأ مرفوع بالابتداء

وان الخبر مرفوع بالابتداء

والعامل في المبتدأ معنوي

وهو كون الاسم مجردا من

العوامل اللفظية غير الزائدة

وما أشبهها واحترز بغير

الزائدة عن مثل بحسبك

درهم بحسبك مبتدأ وهو

مجرد عن العوامل اللفظية

غير الزائدة ولم يجرّد عن

الزائدة فان البناء الداخلة

عليه زائدة واحترز بشبهها

من مثل رب رجل قائم

فرجل مبتدأ وقائم خبره

ويدل على ذلك رفع

المعطوف عليه نحو رب

رجل قائم وامرأة والعامل

في الخبر لفظي وهو المبتدأ

وهذا هو منذهب سبويه

وجه الله وذهب قوم الى

الممانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجزئ الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوارد تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتضمن الخبرية للابتداء بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والمجموع لما ذكرنا من امتناع الفاعلية في تطابقهما ثنية وجمع نصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون الاعلى لغة أكاوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان الزيدون وأقامون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الامناع كما مر فتأمل والتأمل (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالابتداء) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر وهو خبر بالابتداء متعلق برفع أي رفع الخبر بالابتداء كائن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يراد به عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظهما مختلف بل ومفهومهما أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحد اما صدقا (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفرعيه بالقاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله أول لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للنفوس والاصطلاح (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالبايع زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافيحي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتد الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لسكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم بنظر ما لمسوغ لا ابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسبين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعال التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لأن البناء لاتزاد في الخبر واكتفي في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حساب ان استعمال بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر لحرركة الجار الزائد وشبهه ولا ضرر في اجتماع اعراب لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحل بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معا فاعمل فيهما كما فعل في الفاعل والمفعول ويرد انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يراد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تعد

ان العامل في المبتدأ والخبر بالابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

٢ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وخبره في أربعة المرفوع المفرد والمثني والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثني والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثني والجمع صحيحا ومكسرا وكونه يستوي فيه الواحد وخبره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذهب
مذهب سيبويه وهو الأول
وهذا الخلاف لا طائل
تحته (ص)

(و) الخبر الجزء المتم الفائدة
كالنبر والأبدي شاهده
(ش) عرف المصنف الخبر
بأنه الجزء المكمل للفائدة
ويرد عليه الفاعل نحو قام
زيد فإنه يصدق على زيد
أنه الجزء المتم الفائدة وقيل
في تعريفه أنه الجزء
المنتظم منه مع المبتدأ جلة
ولا يرد الفاعل على هذا
التعريف لأنه لا ينتظم منه
مع المبتدأ جلة بل ينتظم
منه مع الفعل جلة
وخلاصة هذا أنه عرف
الخبر بما يوجد فيه وفي
غيره والتعريف ينبغي أن
يكون مختصا بالمعرف دون
غيره (ص)

ومفردا يأتي ويأتي جملة
حاوية معنى الذي سيقته
وان تكن أياه معنى اكتفى
بها كمنطق الله حسي
وكفي

(ش) ينقسم الخبر إلى
مفرد وجلة وسياق
الكلام على المفرد فأما
الجملة فأما أن تكون هي
المبتدأ في المعنى أولا فان لم
تكن هي المبتدأ في المعنى
فلا يفهم من رابط يربطها
بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلوا مض فجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعديده
فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي أضعف الابتداء
فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد
(قوله ثرافعا) أي لافتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو أو هو قياسي مع
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في
نحوز يدقام وعمر وجالس إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الاقوال لثلاث عطف على معمولي
عاملين مختلفين (قوله والخبر رابط) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره
(قوله المتم الفائدة) أي المحصل الفائدة تامة أذا لم تحصل قبله وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب
فهو غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لأنه محصل لها وضعا وتوقفا على المرجع ليس من حيث
الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالنبر)
أي محسن والابدي أي النعم جمع أي دمج بد معنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل
وفاعل الوصف المكتفي به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لعلم به من قوله مبتدأ
زيد رابط لدلالته على أن الخبر لا يكون الامع المبتدأ وإن ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك بتثنيه بالله رابط
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لأن فاعل الوصف مع مبتدأ جلة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك
الوصف (قوله بما يوجد) أي فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثني والجمع
والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل كن
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوي استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحوز يدوان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعلب وإنشائية
خلافا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها
إقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلفها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمتكلم إلا أنه
متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب اضربه مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب
أفاده الدماميني عن بعضهم وقال أنه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم معنى المبتدأ الذي
سبق خبره هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح في حله إلى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفي) أصله وكفي به حسيبا
لأن الكثير جرفاعل كفي بالباء الزائدة خلف الجار فأنصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابي ضرب
وقتل كافي المصباح (قوله اما ضمير رابط) أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كذا يدقون عمرو
ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني بحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحجم فيغرق

أو بالواو أو كم قاله الرضي كذا يسمات همد وورثها أو ثم ورثها فيكتفي في الجنتين بضمير واحد لا ارتباطهما
وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدأ كقوله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير
في قراءة من رفع اللباس أو
تكرار المبتدأ بالفظه وأكثر
ما يكون في مواضع التفعيم
كقوله تعالى الخاقعة الخاقعة
والقارعة ما القارعة وقد
يستعمل في غيرها كقولك
زيد ماز بدأ وعموم يدخل
تحت المبتدأ نحو زيد نعم
الرجل وإن كانت الجملة
الواقعة خبرها المبتدأ في
المعنى لم تحتج الى رابط وهذا
معنى قوله وإن تسكن الى
آخر البيت أى وإن تسكن
الجملة اياه أى المبتدأ في المعنى
اكتفى بها عن الرابط
كقولك نطق الله حسبي
فنطقى مبتدأ والاسم الكريم
مبتدأ ثان وحسبي خبر
عن المبتدأ الثاني والمبتدأ
الثاني وخبره خبر عن الاول
واسمى عن الرابط لأن
قولك الله حسبي هو معنى
نطقى وكذلك قولى لا اله الا
الله (ص) والمفرد الجامد
فارغ وإن * يشق فهو
ذو ضمير مستكن (ش)
تقدم الكلام في الخبر اذا
كان جملة أو ما المفرد فاما ان
يكون جامدا أو مشتقا فان
كان جامدا فقد كسر المصنف
انه يكون فارغا من الضمير
نحو زيد أخوك وذهب
الكسائي والرماني وجماعة

عاصر في الحديد وكل وعد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدهرم أنامعطيك أوجي باسم فاعل كى يد
أناضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أى
فيه أو مسبق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى توصى به أنت مفلح * أى به كذا في التسهيل ولم
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فإن الجنة هي المأوى أى له وزوجى المس
أرنب أى المس له أو منه فهذه رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا عما ذكر فلعله ليس مرادا التسهيل
الحصر (قوله منوان) تنبيه منا كعصا مكبال أو وزن ويقال منيان كفى القاموس وهو مبتدأ ثان
سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خبر فان
جعل بدلا من لباس أو نعتا له على نحو زى الفارسى كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فالخبر مقدر
لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سبعتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد
ان وضع الظاهر موضع الضمير قيامى في التفعيم وغيره وإن كان فيه أكثر قال الاخفش وإن لم يكن بلفظه
الاول فعنده يكفى إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يسكنون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين
يسكنون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطف على الذين يتقون لا مبتدأ ولئن سلم فالرابط
عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى ما جورون بدليل لا نضع الخ كفى المعنى واشترط
سببويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفعيم ونحو أو الما العبيد فذو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر
اه نصريح بزيادة (قوله ما الخاقعة) ما استغفامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها انكرة عند الجمهور أما عند
ابن كيسان فمعرفة والواقعة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدأ بالفظه (قوله زى يد نعم الرجل)
أى لان الاصح ان فى فاعل نعم استغرافية فتشمل زيدا أما على كونها عهدة فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه
بناء على ما قاله الاخفش ومن الرابط بالعموم قوله

ألا ليت شمرى هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر وطلبت بعموم
الانكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدأ بالفظه ويرد على الرابط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدأ
في المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدأ مقردا في معنى الجملة كحديث
وكلام كما مثله وضمير الشأن فان المراد بنطقي منطوقى كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وأخرد عواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلا لا تخففه وكون الخبر في هذا جملة
انما هو في الظاهر والافهم مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قول هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أى
مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول
المشركين صف لنا ربك فالتعريف وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى
قولى لا اله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد
منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير في يشق عليه وعود اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبى
لقول سببويه انهما كالتثنية الواحد لكن الاصح جواز عود الضمير اليه لانه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط
كثير (قوله وإن يشق) أى يصح من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند
الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وإن لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن
معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كمثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير
نحو زيد قائم أي هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وأفعل التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من المفتاح
ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وفصده الزمان أو المسكان كرمي فانه مشتق من
الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد تر يد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجاري
مجرى الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاما فغلاما مرفوع بقائم فلا

يتحمل ضميرا هو حاصل
ما ذكر أن الجامد يتحمل
الضمير مطلقا عند
الكوفيين ولا يتحمل
ضميرا عند البصريين
الا أن أول مشتق وان
المشتق انما يتحمل الضمير
اذا لم يرفع ظاهرا وكان
جاريا مجرى الفعل نحو زيد
منطوق أي هو فان لم يكن
جاريا مجرى الفعل لم يتحمل
شيئا نحو هذا مفتاح وهذا
مرمى زيد (ص)
وأبرزته مطلقا حيث تلا
ما ليس معناه له محصلا
(ش) اذا جرى الخبر المشتق
على من هو له استتر الضمير
فيه نحو زيد قائم أي هو
فلو أتيت بعد المشتق بهو
ونحوه وأبرزته فقلت زيد
قائم هو فقد جوز سيبويه
فيه وجهين أحدهما أن
يكون هو توكيدا للضمير

هنا (قوله الى انه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين بين أما
المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا
كلا يخفى (قوله أسد) أو تسمى أو ذوال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات
لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز
منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا بجرورا كالسافر مغضوب عليه فالضمير الجارور نائب الفاعل
في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فروع واحد (قوله وأبرزته) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا
أي أمن اللبس أولا أي وأبرز الضمير مطلقا ان لا لا خبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك
المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشبث الضمائر وأكمل منه قول المكافئة

وان تلا غير الذي تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا *

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعمة والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله
الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كزيد عمر وضربه هو أو في داره هو فيجب فيه جارا للابراز مطلقا
عند البصريين و بشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المخدور في الجميع كما في الجمع وقال بعضهم محل
الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابراز عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالة في العمل وتحمل
الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن إبرازه والنطق به ويلزمه أن يجوز
زيد قائم هو على الفاعلية والافعال الفرق وغير سيبويه بوجوب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو
جائزا لا يتيسر النطق به وانما يتيسرون له لفظ المنفصل تقرر بما وتدرى بما فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل
في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز الانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب إبراز الضمير) ويخلفه
الظاهر كزيد عمر وضار به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هذ وهو قائم بغيرها وهو يدلانه هو
الضارب ولا لبس فيه لتد كبره فيعلم أنه لزيد وشله هذ يضر به (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل
نظرا لجر يانه على غير صاحبه فيمنع استتاره أو تأ كيد نظر الامن التباسه المجوز استتاره وأما عند الخوف
ففاعل لا غير والبصريون يجملونه فاعلام مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهذ ان الزيدان ضار بهما

هما

المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غيره من هو له

وهو المراد بهذا البيت وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فقال ما أمن فيه اللبس زيد هذ ضار بها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس
لولا التميز زيد عمر وضار به هو فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقا أي سواء أمن اللبس
أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جازا لا صرا كالمثال الاول وهو زيد هذ ضار بها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت
لم تأت وان خيف اللبس وجب الابراز كالمثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمر وضار به لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا
وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمر وضار به هو تبين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب
البصريين ولهذا قال وأبرزته مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع
بمذهبهم فن ذلك قوله

هما على التأكيده صار بتأنيدهما وكذا في الجمع قال الدماميني والمسموع من العرب افراد الوصف في
 مثل ذلك الاعلى لغة كاونى البراغيث أى فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى الجسد) جمع ذروة
 بتثنية المضافة وهى أعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو والياء عند الكوفيين
 انضم أوله كفى الصبان وهو مبتدأ ثالث خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائدا لقوى
 لجر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جر يانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعالم بانها مبنية لا بانية
 وللا لالة الواو على اسناده لقوى والالقيـل بانيتها ولوأ برز لقال على الفصحى بانيتها هم وعلى غيرهما بانوها هم
 وتسكف البصريون باحتمال كون ذرى معمو لا لوصف محذوف خبر عن قوى يفسره المذكور فلا شاهد
 فيه أى قوى بانون ذرى المجذب بانوها ويراد من الوصف الدوام للمضى بقريته المدح فيعمل ويفسر العامل
 (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو مع لا غير (قوله بظرف)
 أى مكافى أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكافى وانما يخبر به وبالجرور اذا كانتا مبنين بان
 يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما وخاصة بقريته كما مر فى الصلة عن الدماميني ومثاله هنا
 على قياس ما مر أن تقول بل زيدا اليوم وعمر وأمس فى جواب زيدا قائم أمس وعمر واليوم وفى المعنى ان من
 الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحر بالحر أى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة
 لتسكف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أى قتل الحر كأن يقتله (قوله أو بحرف جر) أى مع مجروره
 لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على السكل وما قبل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العالقة
 المجاورة أخذ من قول الرضى محل العامل للجرور وحده لان الحرف لتوصيل معانى الافعال وشبهها الى
 الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالخاص ان محل
 العامل فى الظرف لا لفظ للجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمرز بدجوه ولا يزيد
 وحده نائب الفاعل ولا يكون جوا وكذا فى المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محل نصب أبدا وأما من
 حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجوا فى الصفة المجردة ولا محل له فى الصلة
 كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب
 جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الاول
 نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيد الابد منه والثانى الى المافوظ به وهو معمول العامل فلا بد
 من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع فى نحو
 أف الله شك وتحمل الضمير فيجرب فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف فى المتعلق العام أما الخاص فهو
 الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم
 بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عام له فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه
 اذا قلنا بانه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بالقرينة وأما مع افتارة يجوز كيزيد فى جواب عن
 صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغوا خلاقه عن الضمير
 فدار اللفظ والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى
 وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يفسر المتعلق خاصا كن يد على الفرس أو من العلماء أوفى البصرة أى
 راكب ومسدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه
 بعرفه المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الدماميني فى أول شرح التسهيل وفى بسملة الشنوائى عن السيد
 نحوه قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قوى ذرى المجذب بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وخطان

التقدير بانوها هم خذف

الضمير لأن اللبس (ص)

وأخبروا بظرف أو بحرف

جرناو بن معنى كأن أو استقر

(ش) تقدم أن الخبر يكون

مفردا أو يكون جملة وذ كر

المصنف فى هذا البيت أنه

يكون ظرفا أو جارا ومجرورا

نحو زيد عندك وزيدنى

الدارف لكل منهما متعلق

بمحذوف واجب الحذف

وأجاز قوم منهم المصنف

أن يكون ذلك المحذوف

اسما أو فعلا نحو كأن أو

استقر فان قدرت كأنا

كان من قبيل الخبر بالمفرد

وان قدرت استقر كان من

قبيل الخبر بالجملة واختلف

النحويون فى هذا فذهب

الاخفش الى أنه من قبيل

الخبر بالمفرد وان كلامهما

متعلق بمحذوف وذلك

المحذوف اسم فاعل التقدير

زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السبويه وقيل أنهم من قبيل الجمل وإن كلا منهما متعلق بحذوف هو فقل
التقدير يزاد استقراره عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سبويه أيضاً وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد
فيكون المقدار مستقر أو نحوه وإن (٩٦) يجعل من قبيل الجملة فيكون المقدار استقراره ونحوه وهذا ظاهر قول

المحدوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا هذه او مقتضى ذلك مع ما صرف في تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الخرج بالخرج ما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللفظ على ذكره ولا يكون الا خاصا فلا لازم له وما اشهر من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا ينشئ على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدرا عومته على به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد انساب هذا السبويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد اسما واذا الفجائية نحو أمانى الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليها ما حمل الباقي عاينهما السكون رده ابن هشام بإمكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشبرايات) اسم كتاب أم سلاه بشرى قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الخليليات (قوله وان بهن) نائب فاعله يعود لمولك المراد به الناصر والخليف وبحبوحة بضم الموحدين وبهملتين وسط الدار وغيرها والهنون بضم الهاء الذل والهنون (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كوناعاما كها وفرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الشكل كما علمت وجوز ابن جنى اظهار العام أيضا مسكيا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لاعام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الامع الفائدة لانها كاخبر في المعنى واتمافيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالمسكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان بخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المسكان معها عاملا امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيد أو القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كها وحصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائهم استظهر جواز الاخبار بمطلقا ههنا من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدا والقائمة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمها السكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بهما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كمثل فليقال طالع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة استقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جوهه بفي وكذا بعامة على الظاهر كمنحن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى كالיום خرو غدا أمر أي اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به القتال المتروك وهو معنى واما شبه الذات للمعنى في تجدد ها وقتا فوفا كالرطب شهرى ربيع والليلة الهلال والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المثناة التحتية كافي التصريح اسم شهر رومى غير مصروف للعامة والحجة يوافق أوله سادس بشنس القبطى والنوع الاول يجب جوهه بفي فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

فانت لى محبوبه الون
سكائن

وكم يجب حذف عامل
الظرف والجار والمجرور إذا
وقعا خبرا كذلك يجب
حذفه إذا وقع مضافا نحو
مررت برجل عندك أوفى
الدار أو حالا نحو ومررت
بريد عندك أوفى الدار
أو مفعلة نحو جاء الذي عندك
أوفى الدار لكن يجب في
الصلة أن يكون المحذوف
فعلا لا التقدير جاء الذي
استقر عندك أوفى الدار
وأما الصيغة والحوال

فحكمهم ما حكم الخبر كما تقدم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبروا
(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة كخوز يد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف إلا أن أفاد كقولهم الليلة الطلال والرطب شهري ربيع
فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة كخوز يد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أى
بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولا كنحن في يوم طيب أى وجودنا واليوم
آخر أى شر به ومذهب الناظم أن الاولين يفيدان بالانقذار وهو الحق (قوله الآية الالهة) بنصب الالهة
ظرفا لمحدوف خبرا عن الالهة وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتثليل بنوع ثان
فما يفيد ولا يتصرف بعدم شذوذه فكان الاختصار كذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فسكون كساء
مخطط تلبسه الأعراب والجمع عار كفى المصباح (قوله فاخللنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في
المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النورى لانه
تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهم (قوله يزن) بالفتح كيبس (قوله وليقس ما لم يقل) أى من بقية
أنواع المسوغات وأما السكاف في كمنز بدالخ فلا دخل بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار رسم
(قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه وأخصيصه بمسوغ لان الحكم على
المجهول المطلق لا يفيد لتحجير السامع فيه فينفرد عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما يشترط ذلك في
الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقديم حكمه وهو الفعل بدأ فبتقدير مضمونه في الذهن أولا ويعلم أنه صفة
لما بعده وان كان غير معين فلا ينفرد السامع عن الاصغاء لحصول الفائدة مقابلهما التقرر ين دفع ما يقال
لوحص الفاعل بحكمه المتقدم كان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع
أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقديمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم
من ذلك جواز الابتداء بالنسبة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقلوا به لان مكان الفرق بأن تقديم
الخبر خلاف الأصل فلم يكف مسوغا مجردة بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله
كل مبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدأ المخبر عنه أما المكتفى
برفوعه فشرطه التنكير كائنوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر
التنكير وكان حقه أن لا يتصرف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنه كما جردناه
عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة
كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف
والمستند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان نوب ولعله ولرجل لعدم
الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسوية والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص
واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا يدخل له لجواز كونه جزء
هذه وان كان علة تامة في الفاعل لا اختصاص كل باب بأحكامها من الفرق فتدبر (قوله استفهام)
أى سواء كان بغير الميزة مع أم كما مثله أم هما نحو أو رجل في الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره
على الثاني وانما كان مسوغا لان التنكير منه معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن
غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فأشبهه العموم الحقيقي في حصول
الفائدة أفاده المصريح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو ورجل من الناس هنا لعدم
الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل أو تقدرى بأن يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمهم أى من غيركم
بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النسبة بقية لفظة كالتصغير في
رجل جاء لانه في معنى رجل صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف
المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنادون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

جاء شئ من ذلك أول نحو
قولهم الآية الالهة والربط
شهرى ربيع فان التقدير
طوبع الالهة الالهة ووجود
الربط شهرى ربيع هذا
مذهب جمهور البصريين
وذهب قوم منهم المصنف
الى جواز ذلك من غير
شذوذ لكن بشرط أن
يفيد كقولك نحن في يوم
طيب وفي شهر كذا والى
هذا أشار بقوله وان يفاد
فاخبارا فان لم يفاد امتنع نحو
زيد يوم الجمعة (ص)
(ولا يجوز الابتداء بالنسبة
* ما لم تقدم كمنز زيد نمره
وهل فنى فيكم فاخللنا *
ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل *
بريزن وليقس ما لم يقل)
(ش) الاصل في المبتدأ
أن يكون معرفة وقد يكون
نسبة لكن بشرط أن
تفيد وحصل الفائدة بأحد
أمر ذكر المصنف منها
سنة أحدها أن يتقدم
الخبر عليها وهو ظرف
أو جار ومجرور نحو في الدار
رجل وعندك يد نمره فان
تقدم وهو غير ظرف
ولا جار ومجرور لم يجوز نحو
قائم رجل الثاني أن يتقدم
على النسبة استفهام نحو
هل فنى فيكم الثالث أن
يتقدم عليها نفي نحو ما خل

لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا

(١٣ - (خضرى) - أول)

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برز بن هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنماها غير المصنف إلى نيف
ثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (٩٨) فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه

الثامن أن تكون جواباً
نحو أن يقال من عندك
فمنقول رجل التقدير
رجل عندي التاسع أن
تكون عامة نحو كل موت
العاشر أن يقصد بها التواريخ
كقوله

ما قبلت زحفاً على
الركبتين
فثوب لبست وثوب
أجر

فقوله ثوب مبتدأ ولبست
خير من ذلك أجز الحادي
عشر أن تكون دعاء نحو
سلام على آل ياسين الثاني
عشر أن تكون فيها معنى
التعجب نحو ما أحسن
زيداً الثالث عشر أن
تكون خلفاً عن موصوف
نحو مؤمن خير من كافر
الرابع عشر أن تكون
مضافة نحو رجل عندنا
لأن التصغير فيه فائدة معني
الوصف تقديره رجل حقير
عندنا الخامس عشر أن
تكون في معنى المحصور
نحو شر أهر ذئاب وشئ
جاء بك التقدير ما أهر
ذئاب الأسر وما جاء بك
الاشئ على أحد القولين
والقول الآخر أن التقدير
شر عظيم أهر ذئاب وشئ
عظيم جاء بك فيكون

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة
حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب
(قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مقابلة والصواب خلافه لأنهم مصدر
رغب في الشيء أي أحبه فتنعدي يفي والمجرور في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لأن
كونها عامة يشمل عمل الجرح كمس صالوات كتبهن الله وعمل برز بن ومثلك لا يبخل والنصب كأمر
بعرف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فإن المجرور في محل نصب
بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عنده من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الأخير نظر لأن
المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التنكير كما سرفيس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان
حسن بنقوين ضرب كقوله الساماني (قوله إلى نيف) في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب
لأنه سينكر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لأن الجواب يسلك به
مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهدك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب
عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغاً فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط
والاستفهام أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في
المعنى والشرح عدها أربعة ولوذ كرامم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في هل ففي فيكم
لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لأنه هو ثم المراد بالعموم هذا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وأما
البدلي فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخل في العموم
لوجودها في كل فرد ولا يظهر عده مسوغاً مستقلاً كما سيأتي عن المعنى (قوله التوزيع) هو المعبر عنه
بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفاً) أمامه صدر لا قبلت من معناه أو حال من التاء أي زاحفاً وقوله لبست
الذي في المعنى نسبت من النسبان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بحبوبته وجرا آل أخويه في أثره وهذا
زحف على الركبتين والبيت لأمري القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر محتملان للوصفية والخبر
محذوف أي فن أنوب ثوب نسبت الخ وإن كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوب لي نسبت الخ اه
(قوله دعاء) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثل الشارح
وعليه كويل للطففين ولما يرا دبه التعجب كجذب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلاً وأراد به ما أحسن
زيداً وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتعريف الآتي فتقدير (قوله خلفاً عن موصوف) يعبر
أيضاً عن هذا بكونها مضافة لمحذوف فهم ماسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح في الوصف لأنه يشمل
ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو وأبعد مؤمن خيراً والموصوف فقط نحو وطائفه قد أهمتهم أو الصفة
فقط كحديث سوداء ولود خبر من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف
أي امرأة سوداء لأنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المعنى بأن عده مسوغاً مستقلاً خلاف
الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * أي أشخاص ثلاث ونحو نيمي
عندي أي رجل نيمي (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو المحصر
لأنه تارة يكون معنواً كما مثله وتارة لفظياً نحو أعمار رجل في الدار وتنظير المعنى فيه انما هو من حيث تمثيله
بأنما في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتقدير (قوله شرأضراخ) أي شر جعل ذالئاب وهو السكاب

مهرا

داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو

هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها

واو الحال كقول الشاعر

سر ينسا ونجم قد أضاء
فقد بدا

محيالك أخفى ضوءه كل
شارق

السابع عشر أن نكون

معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان

الثامن عشر أن نكون

معطوفة على وصف نحو

تيمى ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطف

عليها موصوف نحو رجل

واسرة طويلة في الدار

العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ

القيس

مرسعة بين أرساغه

به عجم يتغنى أرنبا

الحادي والعشرون أن

تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأردى كل

ذئمة

لما استفلت مطايهن

للظهن

الثاني والعشرون أن تقع

بعد فاء الجزاء كقولهم إن

ذهب غير فعير في الرباط

الثالث والعشرون أن

تدخل على النكرة لام

الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن

تكون بعد كم الخبرية نحو

قوله

كم عمة لك يا جوير وخالة

فدعاء قد حلت على عشاري

وقد انتهى

مهرا أى مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وإن لم
تكن بواو كقوله

تركت ضائتي نودة الذئب راعيها * وأنها لا تراني آخر الأبد

الذئب يطردها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مديفة يدي

فدبة مبتدأ مسوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاء)
فيه الشاهد ومحيالك وجهك والشارق البكوكب الطالع من الأفق من شرق بشرق كطالع يطالع وزنا
ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع إلى م وغر واحد وهو العطف بأن يكون أحدهما عاطف
يصلح للابتداء ما لا يكون معرفة أو نكرة مسوغة لأن العاطف يشترك في الحكم فالصورأر بعة ترك الشارح
منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أى مقصودا إبهامه لأن المبلغ قد
يقصده فلا يراد أن إبهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات
خطابا لأخته هي

أيا هند لا تنسكحى برهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عجم يتغنى أرنبا * ليجمع في رجله كعبها * حمار المنية أن يعطبا

والبرهة الاحق وعقيقته شمره الذي يلبسه لكونه لا ينظف والا حسب الاحرف في سواد والمرسعة بهملات
على زنة اسم المفعول تيمية تعلق بخافة العطب على الرسخ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع
وفي القاموس رسغ الصبي كتمعه شد في يده وأرجله حرز الدفع العين والعسم بفتح المهملة ينس في مفصل
الرسغ تعوج منه اليد وإنما طلب الارنب لزمهم أن الجن تحتنبها خيضا فن عاق كعبها لم يصبه جن ولا
سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنا قد يقول لها لا تنسكحى شخصاً من أولئك الحقاء والشاهد في مرسعة
حيث قصد إبهامها التحقير الموصوف حيث يحتمى بادنى تيمية وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا
اصطبار) خبره محذوف وجوبا أى موجود وإنما مسوغ لولا لأفادتها تعليق الجواب على الجلة التي فيها
النكرة وأودى أى هالك والمقة كمدقة من ومقه بقمه كوعده بعه إذا أحبه واستقلت أى مضت والظعن
بفتح المحجمة فالهمزة السير (قوله ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد
والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد ففهم غيره
ويروى فعير في الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في
ذلك الوصف المقدر أى فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أى على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلت ولك
صفته ففهم مسوغان وخالة ميمتة أحنف خبره لدلالة الاول عليه وقدعاء بفاء فمتملتين صفتها وهي التي
اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الغدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك
في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كمنها رجل أفع وأمرأة فدعاء كاحر وحراء وقد حذفت نظيره من عمة كما
حذفت لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عسراء وهي الناقة الحامل وأنى بعلى إشارة إلى انه كان مكرها
في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكى على هذا خبرية للتكثير وهي اما طرف أو مصدر لحلبت
حذفت بمرزها أى حلبت كم وقت أو كم حلبته بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ورواية
نصبها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على
الاول والعموم على الثاني وقد حلت خبرها والاستفهام لانتهم أى أخبرني بعدد عمتك اللاتي حبلن لي
فقد نسبته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا لا عند الفراء فيعجز جزم

نيم وثلاثين موضعا وبالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكره أو
لانه غير صحيح (ص)
(والاصل في الاخبار أن
تؤخر)

وجوزوا التقديم
لاضررا

(ش) الاصل تقديم

المتبدا وتأخير الخبر

وذلك لان الخبر وصف في

المعنى لمتبدا فاستحق

التأخير كالوصف ويجوز

تقديمه اذا لم يحصل بتقديمه

ضرر أي ليس أو نحوه

على ما سبقين فتقول قائم

زيد وقام أبوه زيد وأبوه

منطلق زيد وفي الدار زيد

وعندك عمر وقد وقع

في كلام بعضهم ان من ذهب

الكوفيين منع تقديم

الخبر الجائر التأخير عند

البصريين وفيه نظر فان

بعضهم نقل الاجماع من

البصريين والكوفيين

على جواز في داره زيد

فنقل المنع عن الكوفيين

مطلقا ليس بصحيح هكذا

قال بعضهم وفيه بحث ثم

منع الكوفيون التقديم

في مثل زيد قائم وزيد قائم

أبوه زيد أبوه منطلق

والحق الجواز اذا مانع من

ذلك واليه أشار بقوله

وجوزوا التقديم الى آخر

البيت فتقول قائم زيد

ومنه قولهم

كاسية أي فتسدر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي النكت
ان يراد بالسكره واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر رجلا اختار لنفسه أمرا
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبرا المحذوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وبالم أذكره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب
وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأي المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فن مقل نخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا مور متداخلة
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك التام أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوقان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية
نخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الا شمو في خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويع وباقي ما ذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها المناقضة كرجل قائم من زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد

نظمها فقلت مسوغات ابتداء منسكورة هم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل

حصر وخرق وتنويع حقيقة * أو بدء حال جواب للسؤال يلى

أو بعد لولا وكلام ابتداء واذا * تقديم اجباره الابهام فانهل

كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع
ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع لجر يانه على أصل
التأخرون أهل الجواز وآخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته (قوله اذا ضررا) الاحسن
والاناسب بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتشكيك
والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة في النظر في محل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدا كما
مثله والامتناع كاسية أي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة بحث قيل
وجهه أن نافي الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو نافي المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه أن تجوز
هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض
اذ معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة ان يقال
تجوزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشتوه من يشنؤك فن مبتدأ ومشتوه خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله قد نسكت أمه من كنت واجده * وبات منتشبا في برتن الاسد
فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نسكت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت تليب نساها
فأبوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠٦) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فإنه حين يستوى

الجزآن

عزفا ونكرا عادي

بيان

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا الذي لام

ابتدا

أو لازم المصدر كمن لي

منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر

الى تقديمه على المبتدأ

وتأخيره عنه ثلاثة أقسام

قسم يجوز فيه التقديم

والتأخير وقد سبق ذكره

وقسم يجب فيه تأخير الخبر

وقسم يجب فيه تقديم الخبر

فأشار بهذه الايات الى الخبر

الواجب التأخير قد كرمه

خسة مواضع الاول أن

يكون كل من المبتدأ والخبر

معرفه أو نكرة صالحة

لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ

من الخبر يحوز يد أخوك

وأفضل من زيد أفضل

من عمرو ولا يجوز تقديم

الخبر في هذا ونحوه لأنك

لوقدمته قللت أخوك زيد

وأفضل من عمرو أفضل

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ
ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الآن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار
لقوله الماروقيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوجهه
اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا واصل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشوه) بهمز
آخره كيعوض وزنا ومعنى للكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له الجواز بلا اعتداد عندهم (قوله قد
نسكت) من باب تعجب أي عذمت ولدها وأوجهه بالجيم خبراً أتت وكنت كافي نسخ وهو من وجد بمعنى اق
فيتعدي لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ منتشبا بالشين المحجمة أي متعلقا والبرتن بوحدة ثم
مثلثة مضمويتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفردق بدح الوليد بن عبد الملك
ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبوه مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بان
أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه لملك وهو رابط الصفة
هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين للبصريين لأن بين الكوفيين خلافا (قوله
عزفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف والنكر لتوسع
المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادي) حال من الجزآن وبيان
بمعنى المبين وهو القريظة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره
وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل واما
الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فلا مسند الضمير للمبتدأ المستتر فأنع تقديمه
بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا يحتاج
لجواب (قوله منحصرا) بالفتح أي منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماه فقد يمنع
ويروى بالكسر على تقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصرا هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
أولازم المصدر) بالجر عطف على ذي أي أو مسندا للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة
المسوقة لعمل النسب في المجرور أو بكونها صفة لحذف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم
مبتدأ) أي لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا ريفا كما هو المشهور
وقيل يجوز تقديمه بكل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو
الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى وعلم
أحداهما فهو المبتدأ أو علمهما وجهلهما أو جهلهما وجهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى وعلم
أي لفظي نحو حاضر رجل صالح التسوية الثاني بان موصوف دون الاول أو بمعنى كمال الشارح فان القرينة
الحالية هي كون أبي يوسف تابعاً لأبي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الآن
يكون المقام للبالغة في مدح أبي يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا

من زيد لكان المتقدم مبتدأ وانت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف
أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي يوسف ومنه قوله
بنونا بنوا بناتنا بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد فقوله بنونا خبر مقدم وبنوا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على أبي
أبنائهم بأنهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم الثاني أن يكون الخبر فعلاً رافعا لضمير المبتدأ مستترا يحوز بدقام مقام وفاعله
المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقدم لما بل يكون زيدا فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر يجوز يداقما يوم جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك ضمير ابرار نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون

(١٠٢)

يجوز التقديم إذا رفع الفعل الزيدان مبتدأ مؤخرًا وقام خبرا مقدما ومنع ذلك قوم إذا عرفت هذا فقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي، طلقا وليس كذلك بل لا يجب تأخير خبره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو إنما زيد قائم أو بالانحوص ما زيد الاقائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الاشتداد كقول الشاعر فيارب هل الابلك النصر يرتجى عليهم وهل الاعليك المعول الاصل وهل الممول الاعليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو قام زيد قائم وهو المشار اليه بقوله أو كان مستندا لزيد لا مبتدأ فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قام زيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جله التقديم شذوذا كقول الشاعر

ليس نفهم لنا بل لا تأثم الاجانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بني فافهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لا يتوهم أن زيدا فاعلا لامبتدأ فيغيب الدرام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتسكير اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لئلا يظن نقل السامعي عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيده التجدد والادام وعليه فلا يفوت الاتقوى الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وبرز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الاصح كما مر أن يضرر إذا لاهم فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أو فاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطاق بخلاف الالف يدفعه الوقف والخط وتقدم الخبر أكثر من لغة كالوئي البراغيث فلا يحتمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلًا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير وأسمروا النجوى الذين ظلموا أن كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن في الفعل للعهد العلى بين النجاة العارفين وأما المبتدأ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتهاه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللفظ في الا بتقدمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت جازوا الأعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما اشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك يرتجى حال لان جعل الخبر يرتجى وبك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذا الظرف العامل كالفعل لان الامتناع اعتاده على الاستفهام (قوله شذوذا) أو له بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف أي هو أنت فهي مصدرة في جملتها أو ان أصله خلطى أنت زحلمت اللام للضرورة (قوله ومن جرى الخ) قيل من شرطية لجزم بدل جوابا لها كسر للساكنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جرى إخراج خبرها ورددان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة بدل خبرها وجزم لاجرتها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على ينزل أو مرفوع استثناء أي وهو يكرم والاخوان المفعول ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول أي للاخوال (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كالمم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبر يقرأ بغيره كالضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه يكون الشرط والجواب حينئذ للضاف لامن لانها خاتمة عليه كما قاله الناصر الطيلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ للضاف لامن لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كمنطقى الله حسبي كفى التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنفي والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخذ ذلك لتجبر السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الخبر

خالي لأنت ومن جرى خاله ينزل العلاء ويكرم الاخوال فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر

مقدم الخامس أن يكون المبتدأ صدر الكلام كما جاء الاستفهام نحو من لى منجد ان مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لى من منجد (ص)

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كإني يد بقاءم والطائي كز يد
اضربه والخبر به عن مذومند نحو ما رأيت مذومند ومذومندمان إذا جعل علامتهما ين ليعر يفهما معنى إذا المعنى
أمدانقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لسوغ وهي مذومند من أدها نكرة لفظاً (فائدة)
لا يقرن الخبر بالفاء إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك
لكونه موصلاً بفعل صالح للشرطية بأن يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية
أو ظرف أو مجرور كالذي يأتي في أوهنا أو في الدار فله درهم أو نكرة ، وصوفة بذلك كرجل يأتي في أوهنا
أو في الدار فله درهم أو مضافاً إلى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله
السيباني بل يمدى كغلام الذي يأتي في أو كل رجل يأتي في الخ أو موصوفاً بالموصول المذكور كالرجل الذي
يأتي في الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي في الخ فتلك ثمان عشرة صورة يكثر افتتان
خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الاتيان مثلاً فلو عدم العموم كالسبي الذي تسعاه
في الخبر مستلفاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما سمي كالذي سبأ نبي أو أن
يأتي أكرمه أو قد أتاني وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة
غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والفائم زيد ولا يجوز فسكرم ولا فز يد خلافاً للصنف في الثاني وأما
آية السرقة والزنا خبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا فاجلدوا بيان
للعقوبة وتدخل الفاء بقلة في خبر كل إذا أضيف لغير ماسر بأن أضيف لغير موصوف أصلاً كسكنة نعمه فن
الله والموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح إذا أمدان * فنوط بحكمة المتعالم

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على أن العبرة بالصيغة الأولى فإن اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
الكثير لصاحبه للشرط كما في الصبيان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ماسر كسكنة الذي أبوه
قام فله درهم فجعل ما تدخل الفاء في خبر ما أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء بأجاء
المحققين إلا أن وأن ولكن على الصحيح كآية أن الذين قالوا ربنا الله الخ وأعلموا أنهم غنمهم الخ وذلك كثير
والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعد زيد نكرة لأن ذلك لبيان التسويغ ولا
يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا إذا
عاد الخ) أي يلزم التقديم التزاماً كذا أي كالتزامه فيما مر إذا عاده عليه أي الخبر مضمراً أي مبتدأ بخبر به
أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنيًا لذلك الضمير العائد إليه قال ابن غازي وهذا البيت مع
تعقيده وتشتيت ضمائر كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا إذا عاده عليه مضمراً * من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يردز بدأين مسكنه (قوله وخبر الموصوف) الأولى والخبر الموصوف
لأنه هو الموصوف في المبتدأ هنا لا العكس لأن يجعل من إضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وإيصال كما مر
أي خبر المبتدأ الموصوف فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك
لأن يتوهم كون المؤخر نعتاً لأن حاجة النكرة المحضة إلى التخصيص ليفيد الأخبار عنها أقوى من الخبر
وكذا كل ما وقع في لبس كعندي أنك فاضل أذلوا آخر الخبر وهو عندي لا تلبست أن المؤكد بالتي
بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما نفي جزع * يوم النوى فالوجه كاد يريني

ونحو عندي درهم ولي وطر
ملزم فيه تقدم الخبر
كذا إذا عاده عليه مضمراً
بما به عنه مبتدأ بخبر
كذا إذا استوجب التصدير
كأن من علمته نصراً
رخبر الموصوف قدم أبداً
كأن لا اتباعاً (أجداً)
(ش) أشار بهذه الأبيات
إلى القسم الثالث وهو
وجوب تقديم الخبر
فذكر أنه يجب في أربعة
مواضع الأولى أن يكون
المبتدأ نكرة لبس لها
مسوغ التقديم والخبر والخبر
ظرف أو جار ومجرور ونحو
عندك رجل وفي الدار
امرأة فيجب تقديم الخبر
هنا فلا تقول رجل عندك
ولا امرأة في الدار

فاجتمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله * ونحو عندي درهم لى وطير * البيت فان كان للنكرة مسوغ جازا لامران نحو رجل ظريف عندي وهذا رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظاوية وهذا امر اذا المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فمكانه قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار صاحبها انما هو عائد على جزء من (١٠٢)

فانما أخر الخبر وهو لو وجد اعدم اللبس اذا المسكورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعدا ما (قوله فاجتعت النحاة) قال الاسقاطي بل أجزاه الجزوى والواحدى بل السكوفيون قاطبة (قوله أن يقدم مضاف) أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير (قوله على النمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزيد تميز لئلا أحوال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنياً على الفتح لضافته للمبنى كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحسب الدمامي في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المخدوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يكاد كراخا مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذافى قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء رفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عافيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالتقديم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذي هو المرجع أصلا (قوله ما يعلم) أي تفصيلا لاجلالا بأن يعلم ان هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جاز) أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندك لا احتمال أن يجيب أحد المسئولين فقط ويصح نقول بالتون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختفاء انه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابطا اعرابها حينئذ انما ان لم يستغن عنها ما بعدها فحذفها بحسبه رفعا في كيف أنت بالخبر يعزى نصباً في كيف كنت كذلك وكذلك في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فحذفها النصب بدا اما على الحال ككيفية جاز زيدا أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أي أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها عالما من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المجيء بل عن حالهم وقتها فحذفها منها لفظا عنها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد على ملابسه ثم حذف المضاف الذي هو ملابسه وأقيم المضاف اليه وهو الخاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثله قوله في الدار صاحبها فوهم على النمرة مثلها زيدا ومنه قول الشاعر أهالك اجلالا وما بك ذبرة

على ولكن ملء عين حبيبها تحببها مبتدأ مؤخر مملء عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير المتصل بالمبتدأ وهو هاء عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قالت حبيبها ملء عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد جرى اختلاف في جواز ضرب السلام زيدا مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما

أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيدا لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من عامته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصير صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لا الا اتباع أحدا (ص)

وحذف ما يعلم جاز كما * تقول زيد بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ صرف (ش) بخلاف كل

من المبتدا والخبر اذ دل عليه جواز اوجوبه فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً فقال حذف الخبر ان يقال من عندكم
فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله في رأى خرجت فاذا السبع (١٠٥) التقدير فاذا السبع حاضر وقوله

نحن جماعة باورأت جماعة
ذلك راض والرأى مختلف
التقدير نحن جماعة
راضون ومثال حذف
المبتدا أن يقال كيف
زيد فتقول صحيح أى هو
صحيح وان شئت صرحنا
بكل واحد منهما فقلت
زيد عندنا وهو صحيح
ومثله قوله تعالى من عمل
صالحا فأنفسه ومن أساء
فعلها أى من عمل صالحا
فعمله لنفسه ومن أساء
فأسأته عليها قيل وقد
يحذف الجز أن أعني المبتدا
والخبر للدلالة عليهما
كقوله تعالى واللائي يئسن
من المحيض من نسائك
ان ارتبتم فعديتهن
ثلاثة أشهر واللائي لم
يحضن أى فعديتهن ثلاثة
أشهر فحذف المبتدا والخبر
وهو فعديتهن ثلاثة أشهر
لدلالة ما قبله عليه وانما
حذفنا لوقوعهما موقع
مفرد والظاهر أن المحذوف
مفرد التقدير واللائي لم
يحضن كذلك وقوله
واللائي لم يحضن معطوف
على واللائي يئسن واللائي
أن يمثل بنحو قولك نعم

انتهى محل نصب دائماً على الظرفية المجازية كانوا هم بل انتهى تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور
لانها تفسر بقولك على أى حال لسكونها سؤالاً عن الاحوال اه واستحسنه في المعنى وأيده وحيثما
فتكون في محل رفع عند سبويه أيضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصبح أنت وفي كيف
جاء زيد أرا كجاء زيد مثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم
على أى حال أو فى أى حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سبويه كانوا هم لما
عادت من رجوعه الى الاول بل هو تفسيرها بقول واحد اذهي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف المزة فسؤال حصر
أى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا قد تنسب الاستفهام وتخلص المعنى الحال والكيفية
كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله
الدمامي (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولمبتدا اكتب فيهما فلا يحذفان ولذا قال المبتدا
كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتداً أو خبراً فلاولى المبتدا وقيل الخبر (قوله زيد
عندنا) أى بتقديم المبتدا المطابق للسؤال كما مر (قوله فى رأى) هو أن اذا الفجائية حرف أفعال
كونها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ولا حذف أى فى الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن جماعة
الح) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول دلالة للثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم
يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً ونحوً والناحون نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الح)
قيل هذا لتعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحل عمل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى
يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على
ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعد هالكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أى الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الح) الاولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث فى الآية لامن
تتم ما قبله وحاصله ان اللائي يئسن مبتداً والثاني عطف عليه وقوله فعديتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما
فى المعنى أى وليس هذان باب زيد قائمان وعمر وحى بمنع للقبح اللفظى بل من باب زيد فى الدار وعمر و
وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن
يقال يغتفر فى التابع أفاده الصبان وفى كون فعديتهن خبراً نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككم فى عديتهن ما هى (قوله و بعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده
وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرتفع مع محمول المصدر لتوسيعهم فى الظرف كما مر وكذا يقال فى و بعد واد وقيل
حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتى نحو لولا
أرسلت البشارسولا (قوله غالباً) هو نصب بمنزلة الخافض أى فى الغالب (قوله وفى نص يمين) من
اضافة الصيغة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر
ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به فى قوله تعالى فلما رآه مستقراً
عنده لان عدم التحرك لا يعقل فى المعانى فتدبر (قوله كش الح) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

فى جواب أز بد قائم اذا التقدير نعم زيد قائم (ص)

وبعد واد وعينت مفهوم مع • كش كل صانع وما صنع

(١٤ - (خضرى) - اول)

(و بعد لولا غالباً حذف الخبر • حتم وفى نص يمين ذا استقرار

٢ قوله ونصفه نون عندك لا يخفى أن النصف ما من بما كاه وظاه

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضرب في العبد مسيئا وأثم * تبين في الحق منوط بالحكم (ش) حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة (١٠٦) مواضع الأول أن يكون خبر المبتدأ بعد لا نحو ولا زيد لا تبتك

التقدير لولا زيد موجود لا تبتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألفت اليك مع بالما قبله فعمد مبتدأ وقبله خبر وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هي طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية أن الحذف واجب دائما وإن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول والطريقة الثالثة أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا وجب حذفه

نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود وإن كان كونا مقيدا فلما أن يدل عليه دليل أولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن إلى

مأثمت وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هل كنت أي لولا زيد محسن إلى فان شئت حذف خبره وإن شئت أثبتته ومنه قول أبي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل غضب * فلول العمد بمسكه لاسالا أن يكون المبتدأ ناصيا للعين

الواو ناصيا للمعية أي كل صانع وصنعتة اذهي التي تلازم الصانع لا ماصنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لخال أي لا يحذف الخبر قبل الخال الا اذا لم تصلح تلك الخال للخبر يعنى ذلك المبتدأ وان صلحت خبره (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشئ بنوطه اذار بطه وعلقه به (قوله واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام القصيح فيتم تحتم فيسه الحذف مطلقا كما كان الخبر أروا خاصا وأما ذكره فشان ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن سعدان أبو العرب وأنت فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفااتيح جمع اقلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقليد وقيل لا واحد له من لفظه كافي العيني وهو مفعول ألفت بزائدة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أبيك يزبدن هميرة وجدك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما سجل المتن عليها لانها المتبادرة من التعبير بغالبوا لكان الأولى جملة على الثالثة كما صنفه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر حواها وهو كون الخبر عاملا فيتم تحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام القصيح والتمحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد السكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا إلى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسلمانا زيد ماسلم ولا يجوز لولا زيد سالما ماسلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يورهم أول عباسي أي ولا يحمل على أنه شاذ كافي الأولى فحصل الفرق بين الطارين بقتين خلافا للحشي (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنبئت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور في الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثانة عهد قومك لولا أن قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعري في بيته الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل لتحريمهم في نقلها باعيانها وتشديد هم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايتة ابدال لفظ محتج به بأسر كذلك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله

* لولا زهير جفاني كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعلماء يزري * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل بمسكه بدل اشغال من الغمد على أن الاصل أن بمسكه حذف أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل بمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغني عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في بيت الشارح خلافا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد جوهماسلم لان شأن الغمد الامساك والناصر الحماية أو خارج عنه كالشال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معاولا بان السيوف القاطعة تذوب في أغصانها رعبها وفزعها منه فلولان أن أغصانها تمسكها السالت على الارض فضمير بمسكه لكل غضب والمنفي يقتضي لولا سيلا نها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلا نها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرمانى وابن الشجرى والشاوبين وهو الحق وشواهدا

كفقا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب * الموضوع الثاني

نحوه لم يرك لأفغان التقدير

لم يرك قسمي فعمرك
مبتدأ وقسمي خبره ولا
يجوز التصريح به قيل ومثله
عين الله لأفغان التقدير
عين الله قسمي وهو
لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ
والتقدير قسمي عين الله
بخلاف لعمر ك فإن المحذوف
معه يتعين أن يكون خبرا
لأن لام الابتداء قد دخلت
عليه وحققا الدخول على
المبتدأ فإن لم يكن المبتدأ
نصا في اليمين لم يجب حذف
الخبر نحو عهد الله لأفغان
التقدير عهد الله على عهد
الله مبتدأ وعلى خبره ولك
اثباته وحذفه * الموضوع
الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واو هي نص في المعية نحو
كل رجل وضعته فكل
مبتدأ وقوله وضعته
معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل
وضيعته مقترنان ويقدر
الخبر بعد الواو المعية وقيل
لا يحتاج إلى تقدير الخبر
لأن معنى كل رجل وضعته
كل رجل مع ضيعته وهذا
كلام تام لا يحتاج إلى تقدير
خبر واختار هذا المذهب
ابن عصفور في شرح
الإيضاح فإن لم تكن الواو
نصا في المعية لم يحذف الخبر
وجوز بنحو زيد وعمر وقائمان
* الموضوع الرابع أن يكون
المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت حل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمر ك) أي حياتك
من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح والضم على غير قياس لأن قياسه كالفرح
والتمزوا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقبل أصله نعيمرا لحذفت زوائده (قوله عين الله) في
نسخ أين بفتح الهزرة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك
القول وأجاب سم بأنهم لم يدعوا التدين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
ولعل الحذف حيث لا يجب إذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم جواره محذوف لكن قال الروداني
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسدده بخلاف الخبر لأنه محط الفائدة (قوله على المبتدأ)
أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمر ك لأنه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)
إنما لم يكن نصا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله بحب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
القسم الأبد كالمقسم عليه بخلاف عمر ك فإنه غالب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة
فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا للصرح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
والعهد في انهما كناية عينية لأن مرادهم اليمين الشرعي الموجب للأنم وهو لا يكون إلا باسماء الله وصفاته
لا اللغوي الأعم ولا يعتد بها شرعا إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته وبالعهد باستحقاقه لما أوجبه عليه من
العبادات بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتبر (قوله
نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيها ذكره لتحتمل مجرد العطف أيضا
كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنهما ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست
من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضعته) بفتح المجهمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن
تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وهو هنا أشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير
إلى كل لأفغانه إن كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا إلى رجل لأفغانه إن كل رجل يقارن ضيعة رجل
واحد وهما فاسدان والجواب أن كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أوعلى
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه
قيل زيد وضيعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعد الواو المعية) أي بعدم عطوفها لكونه خبرا عن المتداطفين
واعترض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسدده من
حيث كونه خبرا عن الأول لخلوله حيث لا يحل وإن لم يسد مسدده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وإن كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للإخبار بها لكونها ليست ظرفا
بخلاف مع (قوله فإن لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد
وعمر ومتباعدان أولا لأنصا كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جوازا إن علم بدليل
والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على المتداطفين يفيده معنى
الاصطحاب وجاز ذكره لأن الواو ليسبب نصافيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

نمنا إلى الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كي علم أي يفرق فقد كر الخبر وهو يلتقيان لأن الواو لم تنصب على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح
وفيه أن يلتقيان لا يفيد الافتتان والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل إن اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو
الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا ويرد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر
الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو ولا
كان ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سدد مسد الخبر وهي لاتصلح ان تكون خبرا فيحذف الخبر وجوب بالمدح والاحوال مسده وذلك نحو ضرب في العبد مسيئا فمضى في مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سدد مسد الخبر والخبر محذوف وجوب بالتقدير ضرب في العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله) وبعد حال أي مفردة كمثل أو ظرف كضرب في العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خبر اقتراني من المولى حليف رضا * وشرب بعدى عنه وهو غضبان ولوم مضارعية عند سيبويه خلافا للفرع كضرب في العبد مسمى ومنه قوله

ورأى عبيدني الفتي أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله) حال من الضمير الخ انما يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحل من معمولات المبتدأ فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود فيغوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شي مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاحالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مفعولة بالوار ومفعوله كالحديث والبيت المارين وهي لاتكون خبرا لها فتدبر (قوله) نائب بالرفع صفة لحال (قوله) فلا يكون الخبر الخ أي بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كحكمك أي حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على ان اذا حرف أماعلى انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله) لا يوصف بأنه مسمى أي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازا عن فاعله ولا يحجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال الماتن الثاني لان منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجر يانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شرب في السويق ملتوتا لان الحال فيهما لاتصلح للخبرية لاجسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله) والمضاف الى هذا المصدر الخ أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كخطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير أي أكوانه اذا كان قائما (قوله) أربعة زاد في الجمع وغيره مواضع منها لاسيما زيدا بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف وجوب بالي المصدر فاعله أو مفعوله كإليان الفعل أي اسقيا بالله هذا الدعاء لك يازيدا مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنتين في جملة واحدة ومحل ذلك كما نرى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كشكر لك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا زيدا فانظروا أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسقيا بالله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صعبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي شئت وسحققت وبعثت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما المبينة للسكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضرب في العبد اذا كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونسبه المصنف بقوله وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدد مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيدا قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فتقول زيدا قائما فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضرب في العبد مسيئا فان الحال فيه لاتصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضرب في العبد مسمى لان الضرب لا يوصف بأنه مسمى والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم

مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول لتبييني ومنوطا بحال سدد مسد خبر أتم والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو صمرت بزيد الكريم أو ذم نحو صمرت بزيد الخبيث أو ترحم نحو صمرت بزيد المسكين فالمتبدا محذوف في هذه المثل ونحوها وجوب بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بُس نحو نعم الرجل زيدو بش الرجل عمرو فزيدو عمرو وخبران لمتبدا محذوف وجوب بالتقدير هو زيدو أي الممدوح زيدو وهو عمرو وأى المذموم عمرو * الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لا فعلن (١٠٩) ففي ذمتي خبر لمتبدا محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

الحذف والتقدير في ذمتي
يمين وكذا ما أشبهه وهو
ما كان الخبر فيه صريحا
في القسم * الموضوع الرابع
أن يكون الخبر مصدرا نابيا
مناب الفعل نحو صبر جميل
التقدير صبري صبر جميل
فصبر مبتدأ وصبر جميل
خبره ثم حذف المتبدا
الذي هو صبري وجوبا

ما في الآية ذكره اه (قوله الذمت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمتنوع أو لالا شعرا بإنشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو للإيضاح فان الحذف فيه جائز كإلى التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة الكلام لإنشاء المدح مثلاً جري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كن يدنم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء (قوله في ذمتي يمين) أي أو عهداً وميثاق أي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسدده مسدده لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعاً اه اسقاطي (قوله نابيا مناب الفعل) أي أي به بدلا عن اللفظ بفعله إذا صله أصبر صبراً محذوف الفعل وعوض عنه المصدر كتنفاه بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المتبدا استصحاباً لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل وإعطاء لحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية (قوله صبر جميل) أي في قول الرازي

وأخبروا بانهين أو بأكثر
* عن واحدكم مرة
شعرا

(ش) اختلاف النحويون
في جواز تعدد خبر المتبدا
الواحد بغير حرف عطف
نحو زيد قائم ضاحك
فذهب قوم منهم المصنف
إلى جواز ذلك سواء كان
الخبران في معنى خبر واحد
نحو هذا حالو حاض أي من
أم لم يكونا كذلك كالمثال
الاول وذهب بعضهم إلى
أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان
الخبران في معنى خبر واحد
فإن لم يكونا كذلك تعين
العطف فإن جاء من لسان
العرب شئ بغير عطف قدر

شكالي تجلى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى
أي أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أي أمر ناذك (فائدة) الصبر الجليل هو الذي لا شكايته معه والصفح الجليل هو الذي لا عتاب معه والهجرج الجليل هو الذي لا أذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قبلت بأؤه ألفا كقضاة جمع سرى أي شريف على غير قياس أقياس جمع فصيل المعتل بالألام أفعلاء كنبى وأنبياء عرتقى وأتقياء كجسيائي في قوله * وناب عنه أفعلاء في المعل * لا مالخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما في اللفظ والمعنى كمثل المتن والآية البيتتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وجرها أو في اللفظ فقط وضابطه أن لا يصديق الأخبار ببعضه عن المتبدا نحو حالو حاض أي من وهذا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد في المعنى ولا يتوسط المتبدا بينهما ولا يتقدمان عليه على الأصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لثبوتها هوله حقيقة كقوله

يداك يدخيرها يرتجى * وأخرى لأعدائها غاظه
أو حكا كونه ذات أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين إلا مجازاً أفاده السامعني (قوله من) بضم الميم كافي القاموس أي متوسط بين الخلاوة والحوضة الصرقتين وليساجتمة معين فيه لانها ماضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فاسكل منهما خبر مستقل (قوله من بك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بتي قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام السبب أي فانما مثله لان هذا بتي والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أي كاف في في القليظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينال

له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابت فهذا بتي * مقيظ مصيف مشى وقوله ينال بأحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنيا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلاً فردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قائم ضحك فاما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

(الح) المروى فهو يقظان هاجع يدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناولان في الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لطيفة لانها انكرة لا مسوغ لحيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالله كبرانيها أم الباب اذ حدثها وهو السكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام ونصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمخوف كما يشبهه حل الشارح أي ويسمى اسما لما روي يجعل حالا أي حال كونه اسما لها أي مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه يحذف العاطف في غالبه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى يزول بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أي ميزها ومصدرها الزل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يسلك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة وزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بثلاث التاء ويقال أفتا كافي الجمع (قوله وهنى الاربعه) أي موادها فلا يردانها أفعال ماضية لاتى التهي الذي من جملة شبه النفي (قوله أشبهه نفي) قدمه على النفي جبر الضعفه (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام أقصد لفظها ومسبقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كأعط الح) درهما ما مفعول ثان لا عطا وحذف الاول كمفعول مصيبا أي واجدا أي أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له فقيه بتقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبار وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضوم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتبدل بعد حذف عينه لاسا كنين على أنها وادوا نظر لم جعل مقفوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قيل في المضوم والمكسور كما مر وبأني (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لانها حكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أي لقبول التاءين (قوله ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الابعاد استقراء ولانها لو لم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصفة واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكأين في القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقول رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو غيره كصحب لولا واذا الفجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذوقه * وكوني بالمسكاره ذكريني * أو هو بمعنى تذكريني وغير الفعل الماضي في صا وما عيناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفى بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسمى جوزوا كون تسمى خبرا تانيا ولا يتبعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سيديا عمر ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا فتى وأنفك وهنى الاربعه لشبهه نفي أو نفي متبعه ومثل كان دام مسبوقا بما كأعط مادمت مصيبا درهما (ش) لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والخبر وما وأخواتها ولا التي لنفي الجنس وان وأخواتها فبدأ المصنف بذلك كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا لا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسي في أحد قولييه وأبو بكر بن شقير في أحد قولييه الى أنها حرف وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها اسمها لها والمنصوب بها خبرها وهذه الافعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بالشرط وهي كان وظل ويات وأضحى وأصبحت وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل بالشرط وهو قسمان القسم الاول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفى لفظاً أو تقدير أو شبهة نفى وهو أربعة قال ورجو فتي وعانفك فتعال النفي لفظاً ما زال زيد (١١١) قائماً ومثاله تقدير اقول تعالى قالوا

تَاللّٰہِ تَغْتَوُّونَ ذِکْرِ یُوسُفَ

أى لا تفتؤ ولا تحذف النافى

معه قيسا الا في القسم

كَلَامَةُ السَّكِينَةِ قَدْ شُذِّ

الحلقة الأولى: بدون القيد

کتاب الشفاء

المؤلف السائر

وَابْرَحَ مَا دَامَ اللَّهُ هُوَ

محمد الله منتظا حفيدا

ای لا ابرح منتظما مجیدا

أی صاحب نطاق و جو ادما

أدام الله قومي وعنّي بذلك

انه لا يزال مستغنيا ما قبله

قوله وهذا أحسن ما جاز

عليه السلام في قوله تعالى:

نا ادر ال كقرال

والمراة به المهيى لى قولها
لا تال قائل لى بقا

لا يزال قائما ومعه قومه

صاحب شهر ولازل دانی

المو

ت فہم پانہ ضلال مبین

والدعاء كقولك لا يزال الله

محسننا اليك وقول الآخر

ألا يا سامي، ياداري علي

المجلد

ولا زال منزهلاً بحضرة عاتك

القسط

وهذا هو الذي أشار إليه

وہم کہ موافقہ ایسے

المصنف بعونه وهاتين الدارين

الى اخر البيت القيم الثاني

في هذا الباب اختصاراً أي بلا دلائل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور لا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذا القيام مثلاً كون من أ كوان زيد والعوض لا يجنف أي وأما حذفها في أن خير غير كإسياني فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف في ليس فقط حكى سيويه ليس أحداً أي هنا أفادة في الجمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لمناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا تجر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فمعنى كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله أن يسبقه في) أي لأن القصص بالجملة لا ثبات وهذه الأفعال معناها نفي فإذا نفيت انقلبت اثباتاً (قوله الأفي القسم) أي مع المضارع وكون الثاني لا كما قال الدنوشري

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبحر المعنى ومجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا بفتح الدال الخ في هذا الباب لا فذعت (قوله نطاق) هو ما يشبهه الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب (قوله وجواد) بتخفيف الواد يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كافي المسباح (قوله وهذا أحسن) الإشارة إمامي الأعراب فقابلنا أبحر غير منفي بل تام بمعنى أزر عن كوني منتظا مجيدا أي أترك ذلك مادامت قومي لانهم يكفوني به فلا شاهد فيه أو إلى المعنى فقابلنا ان منتظما معناه ناطق ومجيد أي محسنا في اشتهاء على قومي أفاده المعنى (قوله النهي والدعاء) أي لان المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي نخر غيرهما كالاستفهام قيل الا لا نكارى لانه بمعنى النهي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلى كقوله

این تر الو کذا لکم ثم لازمت لکم خالد اخلود الجبال

ان قلنا بانها فيه للدعاء وهو المختار لئلا يناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاحب)
منادى صرخ صاحب على غير قياس ليكون ليس بعلم وشعر أى اجتهد في الاستعداد للولوت ولا تنسه (قوله
ألا يا ساسي الخ) الأحرف استفتاح وتنبيه وياء وكدة ها أو المنادى محذوف أى يا هذه روى اسم امرأة
غير مية لا ترخيمها كفى التصريح أى فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام
ذى الرمة نظم ما وثقنا ووجهه يسمى محبوبة بهما وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا
والجر عاملة مستوية لا تنبت شيئا ومنه لا كمنصبا وزار معنى والمراد انصاب غير مضر بدليل اسمى (قوله
المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة
وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في
مادام السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أى مدة بقائها ما خرج غير المصدرية كالنافية
في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيحجبني مادمت صحبها أى دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقى والمنصوب
حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أى
مع معموليها لان معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري وقوله بالخبر أى بمذلوله التضمنى وهو
الحدث وقوله نهارا أى ماضيا وكذا يقال في الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أى موضوعة له وأما

مصيبادرهما أى أعط مدة دوامك مصيبادرهما ومنه قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا أى مدة دوامى حيا ومعنى ظل اتصاف بالخبر عنه بالخبر نهارا ومعنى بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به فى الضحى وأصبح اتصافه به فى الصباح وأمسى اتصافه به فى المساء ومعنى صار التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهى عند الإطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقيد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى ما زال وأخواتها لازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العينين ومعنى دام بقي واستمر (ص) وغير ماض مثله قد غلا * ان كان غير الماض منه استعمالا (١١٢) (ش) هذه الأفعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام والثاني ما لا يتصرف وهو

ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى يكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدًا وامنم الفاعل نحو زيد كأن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدي البشاشة كأنها

أخاك اذ لم تلبس لك منجدًا والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرًا ومنه قول الشاعر بئس رجل ساد في قومه الغنى وكونك إياه عليك يسير وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص)

وفي جبهتها توسط الخبر * أجز وكل سابقة دام - ظر (ش) مراده أن أخبار

التحويل المفهوم من كل فعل قائم الزم من دلالاته على التجدد والحدوث لا من الوضع فعمل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعه بتولي

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول أض عا دار جـم لتفهم وراح غدا استعمال ارتد فاقم * وحار فيها كلها والله أعلم

وحكى سيدويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير بالاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وقتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا يحمله عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وأما لم يدل على الماضي كسائر الأفعال الماضية لأن شبهها الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال لأنه الأقرب (قوله وعند التقيد بزمن) أي صريحا كما مثله أضمننا كليس خالق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألف الجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول الخبر عنه لا خبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله بحسنا لا يزال يد أزرق العينين أم لا نحو ما زال زيد ضاحكا أو عابسا أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) أمحال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوف أي عمل عملا مثل عمله وفيه ما تقدم معمول الفعل المقرون بقدم عليه وهو ممنوع فعمل فيه خلافا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) صرحه غير المتصرف فيه ما يقتضي أن مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فإنه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما ليس ودام ردأهم ودام فن دام التامة لكن رجح الصبان أن الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء أن هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور رسو وظن والباقى تصرف تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فذمه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللامعة أن تاء يذمه أبو الفتح ابن جني سأله عن قول سيدويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم أما الظرف كما مثل أضمن مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتأخر عن أنما ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كأنها واسمه ضمير يعود على من وكأنها خبر ما الخجازية وتلقاها أي تجده (قوله والصحيح أن لها مصدرا) أي فله كان الكون والكيونة وأصار الصبر والصبرورة ولبات الليات والبيتونة وأظال الظاوية ولأصبح وأمسى وأضحى الأصباح والأمساء والاضحاء (قوله بئس رجل) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالإضافة ورفع من حيث إنها اسم الكون وإياه خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها) الخ هذه العبارة في غاية البلاغة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كالا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لأن تقديم

الخبر

هذه الأفعال أن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم

والعمل فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لئلا يربو مثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الأعراب

الله تعالى وكان جفاً عليهما

نصر المؤمنين وكذلك

سائر أفعال هذا الباب من

المتصرف وغيره يجوز

توسط أخبارها بالشرط

المذكور ونقل صاحب

الارشاد خلافاً في جواز

تقديم خبر ليس على اسمها

والصواب جوازه قال

الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا

وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر

دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصحبك مادام

قائماً زيد والصواب جوازه

قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت

منغصة

لذاته بأدكار الموت والهرم

وأشار بقوله

* وكل سبعة دام حذر *

الى ان كل العرب أوكل

الحققة منع سبق خبر دام عليها

وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما المتصلة

بها نحو لا أصحبك قائماً مادام

زيد فسلم وان أراد أنهم

منعوا تقديمه على دام وحدها

نحو لا أصحبك ماقاماً دام

زيد وعلى ذلك جعله ولده

في شرحه ففيه نظر والذي

يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها

فتقول لأصحبك ماقاماً مادام

زيد كما تقول لأصحبك ما زيداً قلت (ص)

ان لم يندس في تقديمه على الاسم وحده كهل اوعلى الفعل أيضاً كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن
فلا يجوز بالتوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الخبر ستة
أشياء وجوب التأخر ككان صاحبى هدى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكأى
نصب غير بالغاء ونصبه أى تصديقاً لضمه وجوب التوسط كيجهنمى أن يكون في الدار صاحبها فيمنع
أن يخبر في الدار لمكان الضمير وتقدمه على الفعل الثلاثي فصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان
زيد قائماً فيمنع تقدمه على هل لان لها المصدر وعلى كان لثلاثي فصل بينهما جوب التوسط أو التقدم
ككان في الدار صاحبها وكان غلام هدى بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً الا زيد لجواز تقديم الخبر
على كان لاعلى ما لان لها المصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائماً وكان غلام هدى مبغضها بنصب
مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظاً (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم
يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من وجوب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله
والصواب جوازه) منه قراءة حرة وحقق ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت
للاخر أولها

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جيل

وان هولم يحمل على النفس ضجها * فليس الى حسن الشئ سبيل

نعيرنا أنا قلبيل عبيدنا * فقلت لها ان الكرام قابل

وما قبل من كانت بقاياهم مثلنا * شبابا نسامى للعلا وكهول

وما ضرنا أنا قائل جارنا * عزيز وجار الا كثيرين ذليل

وانا أناس لا ترى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول

يقرب حب الموت أجالنا لنا * ونكرهه أجالهم فتطول

ومامت مناسيب في فراشه * ولا طل مناحيت كان قتيل

اذا سيد مناخلا قام سيد * قول بما قال الكرام فعول

ونسكران شتت على الناس قولهم * ولا يسكرون القول حين نقول

وأيامنا مشهودة في عدونا * لها غرر مشهورة وحول

وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدراعين فلول

معوودة أن لا نسل نصلها * فتقدم حتى يستباح فتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهولذاته قال
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بأدكار باجني وهولذاته فالاولى احتمال أن
دامت ومنغصة تنازعاً لذاته فاعمل الثاني وأضمر في دامت ضمير اسمتها هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل
ادكار اذتكار قلبت ناء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله
فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لا يمنع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب
الى كلامه ليوافق ما شبه به بقوله كذلك سبق الخ في ان الخبر في كل سابق على ما قبل (قوله ففيه
نظر) أى في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل
بين الحرف المصدرى وصلته لانه خبر عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر ما النافية * فجئ بها متلو لا تاليه (ش) يعني انه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً ما زال زيد ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بغير ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومنعه (١١٤) بعضهم (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطناف * وذو تمام ما برفع يكتفي

وما سواه ناقص والنقص في
فتى ليس زال دائماً ففي
(ش) اختلاف النحويين
في جواز تقديم خبر ليس
عليها فذهب السكوفيون
والمسبرد والزجاج وابن
السراج وأكثرا المتأخرين
ومنهم المصنف إلى المنع
وذهب أبو علي الفارسي
وابن برهاني إلى الجواز
فتقول قائماً ليس زيد
واختلاف النقل عن سيويه
فنسب قوم إليه الجواز
وقوم المنع ولم يرد من لسان
العرب تقدم خبر ليس
عليها وانما ورد من أسانهم
ما ظاهره تقدم معمول
خبرها عليها كقوله تعالى
ألا يومئذ يا أيهم مصروفا
عنهم وبهذا استدل من
أجاز تقديم خبرها عليها
وتفسيره أن يوم يا أيهم
معمول الخبر الذي هو
مصروفا وقد تقدم على
ليس قال ولا يتقدم
المعمول إلا حيث يتقدم
العامل وقوله وذو تمام الخ

يطلبها الوصول بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها الوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر التنوين وما مفهوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتي (قوله فجئ بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الإشارة إلى أن ما نلزم صدر جلتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز السكوفيون الصورتين لأن ما لا تلزم المصدر عندهم ورافقهم ابن كيسان في الأولى لأن نعيم الإيجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح السكاكية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

ما عاذلي فهاتمان أبرح * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطناف خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر التنوين فاعله مجرور بالإضافة وعدم تنوينه بنفسه الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما السكونية عنه وهو كذلك ولو كان جلة على الأصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أي تبع ودائماً حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أمافيه فلا يتقدم خبرها إجماعاً ومثله لا يكون (قوله وتقريره) براهين أي بيان وجه دلالاته وقد أجاب عنه المنايعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول للمعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول للحذف أي ألا يعرفون يوم يا أيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسدة أروانه مبتدأ بني على الفتح لا ضافته إلى جلة يا أيهم وليس مصروفاً خبره والضمير في ليس يعود له لا لا مذهب (قوله الإحيث يتقدم العامل) أي الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسمه هادون الخبر كان في الدار زيد جالس وقدموا معمول الفعل المنفي لم أولان درنه كن بدل أولان أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصريين درنه كمراراً يضرب ومعمول الفعل بعد ما أدونه نحو فاما البيت فلا تقرر وكل ذلك لشكك تعلم من أبوابها (قوله وإن كان ذو عسرة) يجوز السكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمانكم ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر إذا كان الشتاء فأدفتوني * فان الشيخ بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح وكذلك أضاف إلى التامان معناه ما دخل في البيات والضحي وظل ما به معنى دام كواظل الظلم هلك

الناس

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاماً

وناقصاً والثاني ما لا يكون الا ناقصاً والمراد بالتام ما يكتفي بمر فوعه وبالناقص ما لا يكتفي بمر فوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تاماً الا فتى وزال التي مضارعها زال التي مضارعها يزول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفاً أي أو حرف جر)

(ش) يعني انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المفعول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلاً وهذه متممة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثاني ان يتقدم المفعول والخبر على الاسم ويتقدم المفعول على الخبر نحو كان طعامك آكلًا زيدا (١١٥) وهى متممة عند سيبويه وأجازها

بعض البصريين ويخرج

من كلامه انه اذا تقدم

الخبر والمفعول على الاسم

وقدم الخبر على المفعول

جازت المسئلة لانه لم يل

كان معمول خبرها فتقول

كان آكلًا طعامك زيدا

ولا يمنعها البصريون فان

كان المفعول ظرفاً أجازوا

ومجروراً جازاً بلاؤه كان

عند البصريين والكوفيين

نحو كان عندك زيدا

مقبلاً وكان فيك زيدا

راغباً (ص)

وهو ضمير الشأن اسماً انون

وقع

مؤمماً مستتاباً انه امتنع

(ش) يعنى أنه اذا ورد

من لسان العرب مظهره

انه ولى كان وأخواتها

مفعول خبرها فاقوله على

أن فى كان ضميراً مستترا

هو ضمير الشأن وذلك نحو

قول الشاعر

فإذا جداجدون حول

بيوتهم

بما كان اياهم عطية عودا

فهنا ظاهره انه مثل

كان طعامك زيدا كلاً

ويتخرج على ان فى كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برج الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خالص وصرت الى ز يدنحوالت ورجعت اليه ومنه الى الله أصبح الامور وصار فلان الشئ يصبرم يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمنهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالاً * أورث قلبى خيالاً قد صار كبا وقردا * وصار بعد غزالاً

ولى بذلك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيدا قائماً يحتمل التمام فقائماً حال بخلاف كان زيدا خاك لا متنازع كون الحال معرفة الآن تجعل كان بمعنى كفى فإخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك ايادى ما ذكر الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالهال حال فإخاك حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متنازع الفصل بين العامل والمعمول بمفعول لغير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمفعول الاول وان كان ذلك الغير مفعولاً لذلك العامل فلا يجوز جاء عمر ان يضر بـ بخلاف زيدا جاء عمر اضر بـ وزيدا كان طعامك آكلًا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهور البصريين على المنع مطلقاً والكوفيون على الجواز مطلقاً (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المفعول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله وضمير الشأن) أى الضمير الدال على الشأن وهو مفعول انون واسمها حال منه أى حال كونه اسماً لسكان فيفيد ان كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما صرح فى آخر المعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فاقوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

يا فتى فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حلى عيش من العجب

وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مفرياً * لقد هون السلوان عنها التحمل

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغرياً ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أو ان فؤادى وسلمى منادى ومفعول سالبة ومغرياً محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها العراضا وطرحاها (قوله فاقوله الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره مججمة وهذا جود من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف بهجوا الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالقنفذ فى مشيهم ليلاللسرقة وعطية أبو جريراً وعمه والشاهد انواياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمفعول والخبر معاً مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلاً مطلقاً وقائله جند بن ثور احد البخلاء المشهورين بهجواً ضيفاله بكثرة الاكل حتى ان نوى القمر الذى أكلوه أصبح عالياً على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كاله بل يتلعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حباب وجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرئ بالثناء) أما اذا قرئ بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير المستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكلًا زيدا بقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرسم * وليس كل النوى تلقى المساكين اذا قرئ بالثناء المثناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضمير المستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وإياهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لأن اسمها ضمير قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وإليس هو أي الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) وقد تزايد كان في حشوكا

كان أصبح علم من تقدما (ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور أنها تزايد بين الشيتين المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمه والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف وقد تزايد كان في حشوكا وإنما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصبح علم من تقدما ولا تزايد في غيره إلا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الانمارية السكاملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله فكيف إذا مررت بدار قوم

واسمها ضمير الشأن اجما اذ لو كان اسمها المساكين ويلقى خبرها لوجب ان يقال يلقون ليطابقه في الجمعية والتاء نفى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أي وجلتها صلة ما والعائد محذوف أي عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجلة عطية عودا خبرها ورا بطها بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أي لا المساكين لثلاث يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدأ والخبر ولم أر من ذكره هنا لکن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيده (قوله وقد تزايد) التقليل بالنسبة إلى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كافي الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فعني زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الاحداثه (قوله في حشوكا) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وإنما تنقاس الخ) الذي في التوضيح وغيره انها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لاسكتها في فعل التعجب أكثر وقال في السكافية وزيد كان بين جزأى جملة * وشذ حيث حرف جزئية

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجمعين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها نسبة إلى أنمار قبيلة من العرب والسكاملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بئيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس نكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضلهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفها حكاية الخشخشي في المستصفي (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لخيران والوا فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من (زيادتها) كما تستلزم اللغة إلى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة أضعف من الالفاء فتنا في العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجبران كائنين لانهما على انهم تأكيد للمستكن في الظرف فصار زيدت كان بعدلنا وصل بها هذا الموقد بالسكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لثلايقع الضمير المنفصل بجواب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل بالاعماله فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكاف جعلها في البيت ناقصة لازائدة والواو واسمها ولنا خبرها وجلتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أي سيد على غير قياس كما سرى وأسمى أصله تنساحي حذفت إحدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجمعول عليها مسومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعرب العربية وبروي المظهمة الصلاب أي المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وكيل كافي السجاعي أخوالا مام على كرم الله وجهه والماسجد الكريم والنبيل كشر يف من النبيل بالضم وهو الفضل وشمال كجعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بفتح الميم وشمل يسكون الميم وفتحها وبليل أي مبلولة من الندى أو بالمتأثر عليه لوطو بها وقولها اذا ذهب الخ كناية عن الدوام (نبيهة) أفهم تخصيص الخ الحكم بكان أن غيرهما من أخواتها لا يزداد وهو كذلك الاما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

وجبران لنا كانوا كرام وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله سرة بني أبي بكر تنساحي على كان المسومة العرب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه أنت تسكون ما جد نبيل اذا ذهب شمال بليل (ص) (ويحذفونها وييقون الخبر روى

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة وأصبح وأمسى في قوله

عـدّ عـنـيـك وشائـهـما * أصبح مشغول ومشغول

وقوله أعاذل قولي ماهويت فاربي * كثير أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعدان ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام يخفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما كان كان أم بابها وهم يتوسعون في الالمهات والغالب كون أن تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرجاً احنا * أي وان كنت مستخرجاً أو ما لوقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لأعلى منه ولا أعم كمثل الشاذ ونحوه لأطعمام ولو تمرار ودقوهم لأحشف ولو تمرار وقوله

لأيا من الدهر ذوبني ولو لمسكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أي حذفت كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجامعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل عميلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجامعة الخ فقومي اسمها والجامعة مفعول معه وكالذي خبرها وانما قدر كان لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جلة فيها لفظ الفعل أو معناه وحروفه كاسم أي قال الشنوائى ومراد

الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فقل حال قومه في لزوم بعضهم بعضاً وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرجل خوف أن يميل ميلاً يفتح الميم الاولى أي ميلاً فهو

مفعول مطلق كافي التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو لأطعمام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كقدر سيبويه فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المزمع مجزى بعمله ان خير غير وان

شرفتم برفعها أي ان كان في عمله خير جزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة أثر بقاء وجه * ثانيها نصبها على تقدير ان كان عمله خيراً فهو مجزى خيراً * الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيراً جزاؤه

خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدها الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية

في قولهم فعل هذا ان مالا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعرض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قبل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لاجزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقائى

ما زائدة أتأ كيد الشرط نحو فاماترين ولاداخله على فعل الشرط بلا تقدير لكان أي ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروادى بأن مالا زائد

قبل الشرط المنفي بالوابان جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضياً وهو على زعمه مستقبل (قوله من لدالخ) بضم الدال لغة في لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منوناجع شائلة على غير قياس اذ

قياسها شوائل وهي الناقة التي خفل بينها وارتفع ضرعها وأتى عليها من تناجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلاهاء فالتى تشول بذنها أي ترفعه اطلب اللقاح وجمعها شول كرا كع وركع والغاء زائدة والاتلاء

بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا اتلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها

اه صبان وفي الاسقاطى بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى أتى فيه بان فراراً من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من

لدشالت شولا فيكون مصدر الاجماع وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتي ما فيه

وبعد ان ولو كثير اذا
(اشتهر)

(ش) تحذف كان مع
اسمها ويبقى خبرها كثيراً
بعد ان قال الشاعر

قد قبل ما قيل ان صدقا
وان كذبا

فما اعتدرك من قول اذا
قيلا

التقدير ان كان المقول
صدقا وان كان المقول كذبا

وبعد لو كقولك اثنى
بداية ولو حاراً أي ولو كان

المأثى به حاراً وقد شذ
حذفها بعد لدن كقوله

من لد شولا قالى
اتلاها

التقدير من لد أن كانت
شولا (ص)

وبعد أن نعويض ما عنها ارتككب * كمثل ما أنت برافاقترب (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف به ما أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافاقترب والاصل أن كنت برافاقترب تحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برافاقترب فما عوضا عن كان فصارت ما أنت برافاقترب ثم ادغمت النون في الميم فصارت ما أنت برافاقترب قول الشاعر أبأخراشة أما أنت ذا نضر فان قومي لم تأكلهم الضبع فان مصدرية ومازادة عوضا عن كان وأنت اسم كان الحذف وذا نضر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان ونعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت والاصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقدم مثل سيدي به (١١٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع لسان منجزم *

تحذف نون وهو حذف ما التزم (ش) إذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون تحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى سا كان الواو والنون تحذفت الواو والتاء السا كنين فصارت اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا تحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكانهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقولوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيدي به ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة سا كن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذ لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

(قوله ارتككب) مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا تحذف الاسم معها كما في الشارح رصريحه بالفارسي (قوله والاصل أن كنت برافاقترب) أصله الاول اقتررب لأن كنت برافقتبت العلة على المبدل للحصر ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المفعول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فانفصل الضمير لأن صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لا أصحبك ما أن حراء مكانه ما ثبت أن الخ (قوله أبأخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معولا هم لالة المقام أي لأن كنت ذا نضر افتخرت على لا تفخخر فان قومي الخ والمراد بالضبع أما السنة المجدة بالاستعارة التصريحية والاصل كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله) وأجاز ذلك المبرد أي على زيادة ما لا أنهم عوض (قوله ما التزم) أي لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك أياه * والاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده سا كن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الآخرين وتركوا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتسكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء السكامة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كما يبع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على مسوم الخط ولأنه لا يجتنب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو واقتده فكذا النون فليحذر والله أعلم

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

(قوله أعمال ليس) مفعول مطابق لأعملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الاخبار أن تؤخر * لأنه يصدق بالمفروق (قوله وسبق) مفعول به لأجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي أجاز العلماء أن الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لأن لها المصدر ومفهوم ذلك أن

فان لم تك المرأة أبدت رسامة * فعدا أبدت المرأة جهة ضيعم وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو أما أن يكون معمول ذلك المتحرك ضميرا متصلا أو لا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد أن يكتمه فان أساط عليه وان لا يكتمه فلا خبر لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول إن يكه والايكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما لم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

أعمال ليس أعملت مادون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جواو ظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الأفعال الناسخة وسيا في الكلام

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسمها بعمل عمل كان وهو ما ولايات وان أما ما فلهذا تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل له في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص بال دخول على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اعلمها كعمل ليس شبهها ما في أنها النفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال (١١٩) تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناءؤها متسكنفو آبائهم
حنقوا الصدور وما هم
أولادها

لكن لا تعمل عندهم إلا
بشروط ستة ذكر
المصنف منها أربعة الأول
أن لا تزداد بعدها فان

زيدت بطل عملها نحو ما
ابن زيد قائم برفع قائم
ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك
بعضهم الثاني أن لا ينتقض

النفي بالانكسار ما زيد
قائم فلا يجوز نصب قائم
كقوله تعالى ما أتمم الإنسان
مثلنا وما أنا إلا نذير

خلافاً لمن أجازها الثالث
أن لا يتقدم خبرها
على اسمها وهو غير
ظرف ولا جار ومجرور

فان تقدم وجب رفعه
نحو ما قائم زيد فلا
تقول ما قائم ما زيد في ذلك
خلاف فان كان ظرفاً

أو مجروراً وقدمته
فقلت ما في الدار زيد
وما عندك عمرو فاختلف
الناس في ما حينئذ هل
هي عاملة أم لا فمن
جعلها عاملة قال ان

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم
هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شبه ابواب كان لموافقتها ليس معنى وعملاً ولا كثرة مجي خبرها
مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلهذا تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا
شروئنا عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقد أجمعه البس جلا على
ما في قوطم ليس الطيب الالمسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين أما الكوفيون
فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي
زاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقديره كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأما النذير بحرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أفوادها
والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سوداً راد بها هائل السكتية السوداء لكثرة جاراتها أما الحرة بالسكس
فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد والافراد جمع قود كضرب جماعة الخيل
والمراد بأبنائها راجها و آبائهم ساداتهم متسكنفو بالنون لضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محذوفون
برؤسائهم ومحيطون بهم في نسخ بالنون فأبهم مفعول به وتقصير همزة الأولى للوزن وحنقوا الصدور جمع
حنق بفتح فكس من الحنق بفتح حين وهو الغيظ وهو خبر ثان لا بناءؤها وقوله وما هم أولادها أي
حقيقة بل بجازا كقوطم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم ان الرابع من كور ضمة لا صر بها
(قوله بطل عملها) أي لان ان تبعه شبهها ليس لكونها لا تليها أصلاً وضعف ما عن تخطيها أما ان النافية
فلا تنصرف بل تكون مؤكدة لما تأتى كيد الفظيا بالمراد في بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوي كسائر الحروف
المزادة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي من خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعاً
لأنه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائم إلا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين
كما زيد غير قائم (قوله خلاف لمن أجازها) هو يونس والشلوين وتبعهم المصنف في التسهيل وسبك
المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر الامجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الامعنا
وقوله وما حنق الذي يشو نهارة * ويسرق ليله الانكالا
وأجيب بانه شاذ ومؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يسور دوران منجنون وهو دولا ب الماء
ويعذب معناباً أي تعذيباً وينسكل نكالا على حد ما زيد الاسير (قوله في ذلك خلاف) اختار في
التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمي انه لغة سمع ما مسياً
من أعتب أي من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ وأحوال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول
الفرزدق فأصبحوا قداماً عاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذمناهم بشر
بنصب مثل أو أنه مبني لضافته للبنى على حد مثل ما نسك تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لانه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انهما في موضع رفع على انهما خبر ثان لا مبتدأ الذي بعدها وهذا الثاني هو
ظاهر كلام المصنف فانه شرط في اعلمها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن
أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقسماً والخبر مؤخر أو مقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا يعمل ما شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيداً كل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بهاء العمل مع تقدم الخبر بجوهره الموصول مع تقدم معمول بطريق الأولى انتهى الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم معمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان معمول ظرفاً أوجاراً ومجروراً لم يطل عملها نحو ما عندك زيداً مع ما في أنت معني لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أوجاراً

نعمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدمه من غير أن تقدم معمول خبره كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غير دون الخبر فكان هنا بالاولى لأن الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الاعلم وابن عصفور كما قاله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من داني منى أنا عارف

بنصب كل معمول عارف الذي هو خبر أنا وماهولة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وإنما أجمعت لضعفها عن أن يتصرف فيها واختلفوا الظرف لتوسعه فيه وكذا يمنع تقدم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لثلاث فصل بينها وبين معمولها جاني فلا يقال ماز يد طعامك آكل ولا ماز يد اضرب قائماً وان تردد فيها ما سمع كداني يس لكن الظاهر جواز الاول لانهم لم يفصل من معمولها ما (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهية خزم لتوان كنت آمناً * فما كل حين من نوالى مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية للتي الاولى كما صرح به الشارح لصبر رتبة الكلام ايجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياساً على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح القسطل واعتمده الدماميني وضميره كقوله

لا ينسك الاسى تأسيافاً * ما من حمام أحده متصفا

(قوله فالاولى نافية والثانية نفي للتي الاولى هي التي نفي الثانية عن الخبر أي انتفي عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ماز يد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان ايجاب البديل ايجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدراً لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعبأ به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبره مبتدأ محذوف أي الا هو شيء الخ والاحتمال عند معنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البديل من محل الاول ان أعمالها على القول الثاني ويمتنع على الاول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعاً لالاول مطلقاً لان البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله في انه مرفوع) أي محلاً أو تقديره على ما مر لانه خبر المبتدأ وماهولة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها مجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

ومجرور الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ماز يد قائم فالاولى نافية والثانية نفي للتي فبقي اثباتاً فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبره ما موجب فان أبدل بطل عملها نحو ماز يد بشئ الاشئ لا يعبأ به فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبره عن ما أجازه قوم وكلام سدويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبره ما واجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ماز يد بشئ الخ استوت اللفتان يعني لغة الخجاز وافتيم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللفتان فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الاول وادانه لا يعمل لما فيه فاستوت اللفتان في انه مرفوع

تركيهما

وهو لاهم الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبره ما واجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الاول والمراد انه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما مجازية أم تميمية وهو لاهم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبره ما واجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بل لكن أو بيل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يشأ ما أن يكون مقتضياً للايجاب أو لا فان كان مقتضياً للايجاب تميز رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فقتول

ما زيد قائما لكن قاعدة أو بل قاعدة فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير اكن هو قاعدة وبل هو قاعدة ولا يجوز نصب قاعدة عطفا على خبر ما لان لا تعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والاختيار ان نصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدة ويجوز الرفع فتقول ولا قاعدة وهو خبر مبتدأ محذوف والتقدير ولا هو قاعدة ففهم من تخصيص النصب وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جوازا الخبر (١٢١) * وبعد لا وفي كان قد يحجر

(ش) تزداد الباء كشبرافي الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى ليس الله بكاف عبيده وأليس الله بعزير ذي انتقام ونار بساكن بغافل هما يعلمان وما ربك بظالم للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعدما

بكونها حجية خلافا لقوم بل تزداد بعدها وبعد التيمية وقد نقل سيبويه والزمخشري وخهما الله تعالى زيادة الباء بعدما عن بني تميم فلا التفات الى من منعه ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب وأرى الفارسي في ذلك فرة قال لا تزداد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزداد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا

كقوله فكن لي شغيعا يوم لا ذو شفاعة غفن فتبلا عن سوادين قارب وفي خبر مضارع كان المنفي لم كقوله

تركهما المان وبفرض صحة السادس يعني منه شرط بقاء النفي لما صر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب هنا) مثله المجزور بالباء الزائدة فيتمين الرفع بعده أيضا يتمتع الجبران الباء لا تزداد في الاثبات والنصب لماسيا أي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ حوفا ابتداء لا عطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله خبر الباء الخبر) الباء بالعصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفي كان) أي وبعد نفي مادتها وان لم تكن ماضيا أو أعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى واخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعد

فراذ الباء في المفعول الثاني ليجعل كونه ناسخا منه فيا والتعدد بضم الفاف والالاولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلا للايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بقتام وقامو ليس بزيد وهذه الباء لثا كيدا في على الصحيح والمجزور هنا على الاعمال منصوب محلا أو تقدير او على الاعمال مرفوع كذلك على ما صر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فيلحتمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلا وسوادين قارب محباني جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصا على الاكل وأجمل الاول بمعنى عجل بقرينة المسح الثاني على بابه ومثله واذا تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق باعماله ولا نائب فاعله وكليس حال من لا ومفعول مطلق أي عملا كليس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء بليته ولا بة أي تولاها رلات وان فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في ان كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في ان استعمالا للشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على ان هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعداد الافتران بان فانها لا تزداد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما نأ كيد ان عملها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأما الاولات فبزياد ان بتنكير معموليها وتختص لابان لا تنفي الجنس نصوصا لا عملات كان وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

(١٦١ - (خضري) - أول) وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن * باعمالهم اذا جشع القوم أعجل (ص) في النكرات عملات كليس لا * وقد تلى لات وان ذا الاعمال ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم أن الحروف العامة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكره الاولات وان أمالات فذهب الحجاز بين اعمالها عمل ليس ومن ذهب بجمع اعمالها ولا تعمل عند الحجاز بين الا بشروط ثلاثة أحدها ان يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله

نزع فلا شيء على الأرض باقيا * ولا دوزر عما قضى الله واقبى وقوله نصرته اذ لا صاحب غير خاذل * فبؤت حصنا بالكافة حمينا وزعم بعضهم أنهم قد عملوا في المعرفة وأنشد للنابغة بدت فهل ذى ود فلما تبعتهما تولت و بقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها رلا عن جهات تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني أن لا يتقدم خبر دعاء على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا يتقدم النفي بالافلات تقول لا رجلا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم

(١٢٢)

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله نزع) أى تسلى وتبصر والوزر الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الأرض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ بعده التلويح (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبؤت ماض مجهول من بؤاه الله منزلا أسكنه اياه والكافة جمع كى وهو الشجاع المتكلمى بسلاحه أى المنطوى به وهو متعلق بحصينا (قوله للنابغة) أى الجعدي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الديلمي ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته التي أولها بلغنا السماء محمدنا وسناؤنا * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذ لم يكن له * بوادر تحمى صفوه أن يكبرا ولا خير في جهل اذ لم يكن له * حلیم اذا ما أورد الامر أصدر

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أى ظهرت على حنف مضاف رفعه نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد لا زم أى بد افعلا كعمل الخ و بقت بتشديد اللام أى تركت وسواد القلب وسواد اوه وسواد وه حبه وباغيا أى طالبا (قوله مؤول) أى بان أنا نأب فاعل لخبر أى لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حنف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أى لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما يزيد قائما ولا أخوه قاعدا فاعل لافى المعرفة أجيب بأن لازمة والاسمان تابعا للمعمول ما اه تصریح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أى ولا معمولة خبر الظرف كما صر فى ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أى لست قائما حذف همزة أنا متباعدة وأدغم ثم حذف الألف الأخيرة للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله رنى فاصله لكن أنا فعل به ما صرسمع ان قائما على الاعمال أفاده فى المغنى فلكن فى الآية حرف استمرالك مهملة لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله رنى والجملة خبر أنا قال الدمامي وأثبت ابن عامر ألف لكننا وصلا ورفقا تعويضا عن الهمزة وأثبتها غيره وقف فقط على الاصل فى ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي فى معمول الخبر لا يضر كفى ما (قوله ان الذين الخ) أى ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حباتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زدت عليها ناء التأنيث) أى لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهى لتأنيث لفظها كتناء رب وتحت وحركت للسالكين ولفرقها من ناء الفعل (قوله ولات الذين) قدره معرفة لان المنفى حسين خاص وهو الذى ينوصون فيه أى يهربون أى ليس حين مناصهم حين فرار أى ليس حاله ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير

معموليا

لات ففى لا النافية زدت عليها ناء التأنيث مفتوحة ومنه ذهب الجمهور وانها

نعمل عمل ليس فترفع الاسم وت نصب الخبر لكن اختصت بانها لا يذكرونها الاسم والخبر معا بل انما يذكرونها أحدهما والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وابقا خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين حذف الاسم وبقى الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد رى شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أى ولات حين مناص

والفراء انها لا تعمل شيئا ومنه ذهب الكوفيون خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو عيسى الفارسي وأبو الفتح بن جنى واختاره المصنف وزعم أن فى كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشار ذالى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد الاعلى أضعف المجانين وقال آخر

ان المرء مية تباقة ضاه حياته ولكن بان يبنى عليه فيخذلنا وذكر ابن جنى فى المنصب ان سعيد بن جببر رضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل فى النكرة والمعرفة فتقول ان رجلا قائما وان زيدا القائم وان زيدا قائما وأما

كاننا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * ومالات في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيديويه من أن لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة

معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كاننا لهم) أي حيناً كاننا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمراتب مكان الرفع أي الرعي ومبتغيه طالبه ووخيم كشميل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغي (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيم لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقاً وأما قوله

طفي عليك للهفة من خائف * ينبغي جوارك حين لات محبر

فتقديره حين لات يوجد محبر أو لات محبر له فهو ما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا أخوانها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قبل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه للخبر فقط وقيد قال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحكاية سيديويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين تحكت فتحصل أنه لا يقال كاد كود ولا يكيد ههنا التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكرف كاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخاله في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما يحكيه ابن عصفور والدمايني ويجوز حذفه ان علم الحديث من تأني أصاب أو كاد ومن عجل اخطأ أو كاد في انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتسكيم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد ههنا يطمع في الخير محبب بالاشفاق أي الخوف منه مكرها ففيه تغليب كافي يس وقد اجتمع في آية عسى أن تكرر هو شيئا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدمايني نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كافي كنت باللوم مغريا

وينبغي عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذور هل هل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهل بات * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون السكك مركبا حقيقة كقسمية

مندم

والبني مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل

للقولين ويجزم بالثاني في

التسهيل وهذا ذهب الاخفش

انها لا تعمل شيئا وانه ان

وجد الاسم بعدها منصوبا

فناصبه فعل مضمر والتقدير

لات أرى حين مناص

وان وجد صرفوعا فهو

مبتدأ والخبر محذوف

والتقدير لات حين مناص

كأن لهم والله أعلم (ص)

(أفعال المقاربة)

ككان كاد وعسى لكن

ندر

غير مضارع هذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني

من الافعال التامة

لا ابتداء وهو كاد وأخواتها

وذكر المصنف منها أحد

عشر فعلا ولا خلاف في

انها أفعال الاعسى فنقل

الزاهد عن ثعلب انها

سوف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح انها

فعل بدليل اتصال تاء

الفاعل وأخواتها نحو

عسيت وعسيتم وعسيتن

وهذه الافعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني

ما دل على الرجاء وهي عسى وحزى واخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعاق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب

تسمية السكك باسم البعض وكلها تدخل على المبتدأ والخبر وترفع المبتدأ اسمها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله

ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضارع نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم ونذر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله
أكثر في العدل ما حدا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما وقوله
فأبت الى فهم وما كدت آييا
وكم مثلها فارقته وهي تصفر وهذا هو مراد المصنف بقوله
لكن نذر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايهام فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يتندر مجيء هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي نذر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين (ص)
وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الامر فيه عكسا (ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير ونحوه من أن قابل وهذا منهج سيبويه ومنهجه جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر ولم يرد في القرآن الا مقترنا بأن قال الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفتح وقال عز وجل عسى ربكم أن يرحمكم ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمتين فكثر كلة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الأنسب أن يقول فعلت البهض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للأناربة اذا الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا محاز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله
وأسمعيه حتى كاد مما أبشه * تكلمني أحجاره وملاعبته وقوله
وقد جعلت اذا ماقت يشقني * نوبى فأنهض نهض الشارب السكر وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر وأدلا بان نوبى وأحجاره بدلا اشمال من اسم جعلت وهو التاء وامم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل يشقني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر مجيئه اسما) أي شذ كافي التوضيح وليس من ذلك فطفي مسحابل الخبر محذوف أي فطفي يمسح السيف مسح بسوق الخيل أي أرجلهم وأغناقها فمسحها مصدر مبین للنوع لتعاني ما بعده لا مؤكدا حتى يتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من الح في القول دارم تكراره وصائما أي مسكنا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكاب وأبؤس أي شدة تدجع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آييا ومثله يقال في عسيت أكون صائما فأفاده المصريح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآييا أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييز لها وفارقتها خبر وتصغر بالفاء مضارع صغر كتهب يتعب أي خلا ومضارع أصغر كما كرم يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الح) أشار الاشموني لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فلا ولي الجواب بان الحكم بالتدوير على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض أفراداه وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الا كوار مرئعها قريب
والقلوب النافقة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصبان أي جعلت نزعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس لجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا ظرف لا أرسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور عدها بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيدا أن يقوم أو عسى حال زيدا أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

تأويل كزبد اما ان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف التصريح (قوله عسى

السكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتى أهله الدائى الغريب

وأُمسيت فيه بضم التاء وبرى بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم يكون ضمير السكرب وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا فى التصريح والسماعينى وغيرهما وانظر ما نصنع فى قوله عسى فرج يأتى به الله فان فاعل يأتى لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالتاء من به فقتضى ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأى وجه كالتاء من وراءه ويؤيد ذلك تجوز ابن اياز كافى التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرع عقب كى به لا بوجود السكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تسكن أسير النقة يد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولان تسكون الا الى الله وحده * فمن عنده نأتى الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذ لاح عسر فارح يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر وفى خليفته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلائلها وضعا على قرب الخبر فكأنه مشرع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قليلا لانظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قرىبا ومثلهما فى ذلك كرب (قوله فندبحوها الخ) لا يناقضه وما كادرا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقار به لعدم اتحاد منهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فندبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض فى ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكذبوا بها أى بلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا يبنى مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غبر النأى المحبين لم يكذب * رسيس الهوى من حبه مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كالا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر فى تكلمنى أحجاره لا القلوب نفسها لئلا يتخلوا خبر عن ضمير الاسم اعلى قرأته بالتحية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها الوجوب تأنيث الفعل المستند لضمير المؤنث قال السماعينى بل هو على اضممار الشأن اه أى فاسم كاد ضمير الشأن لانه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جلة نفسه ولانه لا يرفعه الا ابتداء أو نواسخه لكن حينئذ يتخلوا خبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جلة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيفيض وفيوضا وفيضانا باضاد أو الظاء بدلها اذ مات وكذلك فاضت نفسه وفاطت أى خرجت روحه عن أبى عبيدة والفراء قالوا والضاد لقيم الظاء لقيس ومنع الاصل منى فاطت نفسه بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لان الغيظ للسمع والماء وإنما يقال فاط اذ مات كذا فى الصحاح بزيادة وبه يعلم ما فى السجاعى والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد أطلق على

عسى السكرب الذى

أُمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

وقوله

عسى فرج يأتى به الله انه

له كل يوم فى خليفته أمر

وأما كاد فذكر المصنف

أنها عكس عسى فيكون

الكثير فى خبرها أن يتجرد

من أن ويقبل اقترانه بها

وهذا بخلاف مانص عليه

الاندلسيون من ان اقتران

خبرها بان مخصوص بالشعر

فمن تجرده من أن قوله

تعالى فندبحوها وما كادرا

يفعلون وقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فريق منهم

ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن

أصلى العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تفيض

عليه

اذغدا حشور ريطة وبرود

(ص)

وكعسى حوى ولكن جعلنا * خبرها حتما بان متصلا وألزموا اخلاق أن مثل حوى * وبعد أوشك انتفا أن نزرا
(ش) يعنى أن حوى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتراض خبرها بان نحو حوى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من ان
لا في الشعر ولا في غيره وكذلك اخلاق تلزم أن في خبرها نحو اخلاق السماء أن تظطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالكثير افتراض
خبرها بان ويقل حذفها منه فن افتراضه بها قوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
ومن تجرده منها قوله يوشك من فر من منيته * في بعض غسراته يوافقها
(ص) ومثل كاد في الاصح كرا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جمعت وأخذت وعلق
(ش) لم يذكر سيبويه في كرب (١٣٦) الاتجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

كل ثوب رقيق وجهها رباط ككابة وكلاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كفانه
(قوله وكعسى) خبر عن حوى بفتح المهملة والراء وحتم صفة المصدر محذوف أي انصلا حتما (قوله والزموا
الح) يصح في كل من اخلاق وان كونه مفعولا أولا أو ثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حوى حال من
اخلاق (قوله وبعنا) متعلق بنزرا الذي هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من
كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا انفقا في الحركة (قوله لكن يجب الح) انما وجبت فيهما
دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاعتنت عن لزوم أن
بخلافهما (قوله وأما أوشك الح) انما خالف كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح
للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك ايضا كأى أسرع السير ووشك البين سرعة
الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فذلك خالفهما اما على ما ذكره الشاطبي عن
الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالأمر ظاهر لكن كان حقه الزوم أن كرى واخلاق اذ لم تشتر
في الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غرانه) بكسر المجمة وشدة الراء أي غفلانه والبيت من المنسرح
(قوله ترك أن الح) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب افتراضه بأن وهو حوى
واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتراضه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد
وكرب (قوله محذو) بمهملتين بعد التحتية أي يعنى للابل التسرع والسائق هو الذى يسوقها (قوله
وطفق) بالهاء والموحدة بدلا كفتح فيهما (قوله وزعم المصنف الح) نقل الطبراني عن شرح
مسلم للنووي ان سيبويه كثيرا ما يبدل وزعم النسبة الى الفاعل لا لغيره فليحذف كلام الشارح عليه
(قوله من جواه) أي شدة رجده وحزنه (قوله سقاها) أي العروق المذكورة في قوله
* مدحت عروقا للمدى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم
العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها لان الشاعر بهجوجاعة بانهم حداثون في الغنى وأصلهم الفاقة كما
في العيني والاحلام العقول والسيح بالفتح الدلو العظيمة مملئة كافي القاموس أو التي فيها ماء وان قل
وتقطعا أصله تنقطع اصبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغبر على أوشك فهو مبنى على الضم في محل جر أي
لا غيرهما مكودي (قوله فوشكة الح) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمها وأن تعود خبره وخلاف بمعنى
بعد كقوله تعالى فرح الخلقون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أي تصير وهو بفتح الواو

فيكون الكبر فيها تجر يد
خبرها من أن ويشك
افتراضه بان تجر يده قوله
كرب القلب من جواد يذرب
حين قال الوشاة هند
غضوب
وسمع من افتراضه بها قوله
سقاها ذو والاحلام سجلا
على النظم
وقد كرت أعناقها ان
تقطعا
والمشهور في كرب فتح الراء
ونقل كسرها أيضا ومعنى قوله
وترك أن مع ذى الشروع
وجبا
أن ما دل على الشروع
في الفعل لا يجوز افتراض
خبره بان لما بينه وبين أن
من المناقاة لان المقصود به
الحال وأن للاستقبال وذلك
نحو وأنشأ السائق محذو
وطفق زيد يدعو وجعل
يتكلم وأخذ بنظم وعاق
يفعل كذا (ص)

واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك أي
فانه قد استعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل
يوشك الا بالفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بالفظ الماضي وليس بجيد بل قد سحى الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
نم الكثير فيها استعمال الماضي وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك
كقوله فوشكة أرضنا تعودا * خلاف الانيس وحوشا يبابا
وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكرا أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسى يوم الرجام وأننى * يقيم الرهن بالذى أنا كأند وقد ذكر المصنف هذا فى غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف أن خبر كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك وحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائى مضارع جعل (ص)
 بعد عسى اخلواق وأوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد (ش) اختصت عسى واخلواق وأوشك بانها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المستندة الى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٣٧) واخلواق أن يأتى وأوشك أن يفعل فان

والفعل فى موضع رفع فاعل عسى واخلواق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذى بعده أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد قد ذهب الاستاذ أبو على الشلو بين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذى بعده أن وأن وما بعدها فاعل يعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيدي والفارمى الى تجزئ ماذ كره الشلو بين وتجوز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذى بعده أن مرفوعا بعسى اسمها لها وأن والفعل فى موضع نصب بعسى وتقديم على الاسم والفعل الذى بعده أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وأن تأخر لانه مقدم فى الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فنقول على مذهب غير

أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش ويبدأ بفتح التختية بعدها موحدان أى خرابا (قوله أموت أسى) أى خراب الرجام بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أى مروهون وكأند بالهمز التى ترسم ياء بلا نقط لماسياتى فى الابدال وخبره مخدوف أى كأند آتية كفى شرح السكاكية وتصويب الموضح انه بالوحدة من المسكوبة على خبر قياس اذ قياسه مكابد كقائل فلا شاهد فيه رجوع عنه فى شرح الشواهد الكبرى فقال ظهر الى الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أى بالذى أنا فأقرب من فعله كما قالوا ان قوله

أبنى ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل لا يدل على محيى اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقوله كرب الشتاء أى قرب والاصل كارب يومه بارفع أى قريب يوم وفاته ولا يردانه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما فى البيت الآتى لان المراد به المكنى بأن يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسوا أيضا فهو وارى وبأى (قوله مضارع طفق) أى ومصدره أيضا كصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقوله ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء حجه وفيه شدة وذوق وقع الماضى خبرا كما مر فى إرسال رسولنا فلما خص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنعصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة اطلاق كما مر ولا وشك ابشا كاولسكاد كوداومكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما فى التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف لا وزن فتدغم فى القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثان) أى عن أن يكون لثانان لتمامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سامع مسد معمولة بها كما سد مسد المفعولين فى أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه فى محل نصب ورفع لانه باعتبار بن كفى أى عجيبى كونك مسافرا وكان المناسب للشارح حله على مذهب به بأن يقول غنى عن ثان أى وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل فى محله فاغناؤه عنه واضح (قوله الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والوحدة لانه لفظ أعجمى كما ذكره اللسانى (قوله وتجوز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفعل الفعل بعدها وقدمت على تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ لثلاث سبب بالفاعل وقد سيجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجلة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجلة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حبيثا مبتدأ مؤخر اوجلة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشمونى فى شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر فى وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقرن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبيان الجواز ان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوم الزيدان فتأتى بضمير الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن يقوم الزيدان فتأتى بضمير الفعل بعسى لانها مرفوعة الظاهر الذى بعده (ص) وجرد عسى أو ارفع مضرا * بها الاسم قبلها فقد سكر الهمدات فلا تأتى فى الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذى بعده (ص) اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجزئ بدها من الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك نحو يزبد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وأن يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيت والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند هتست أن تقوم والزبدان عسيا أن يقوم (١٢٨)

والاوجب لعدم ما يصلح لفوعة عسى حينئذ غيره (تنبية) يمتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب يزبد عمر الثلاثي فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو همر بأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا أن نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غيرها فإن جعل مصدر المندوف أى فتقوم مقاما جازا لمران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يستخفر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى الخ صريح في أن اخلاوق وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انها كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية ففان مصدر انتقا أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وز كن أى علم لكونه الاصل والمشتهر والله أعلم (ان واخواتها)

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بعنائها وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلاها * وهي حينئذ حرف فاعمال وفقا للسيراني وخلافا للجهموري في اطلاق فعليتها ولان السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كامل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسماء مؤخرها فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت الماروان النباية انما سمعت في المنفصل نحو ما كأنت لافي المنصل وأما قوله * يا ابن الزبير طامع سيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا نصرا يقبلا لنيابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما لم يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الاصل بصبر رتهما كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئي لأكليه لان توكيدهما جزئي من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع انجاسة كان زيدا قائم أولانحوان الله لا يظلم الناس شيأ فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمضى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على قوله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواته لمن كل وجهه ميم (قوله للتشبيه) أى المؤكداتركها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهجزة للجار ثم صاروا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيلبيها المشبه به قال في المعنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فعلا كانت للظن قال السكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مشعرا * كان الارض ليس بها هشام

أى لان الارض الخ والتقرير نحو كانك بالفرج آت وبالشقاء مقبل وكانك بالدينالم تكن وبالأخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أى

الحجاز هند عسى أن تقوم والزبدان عسى أن يقوم والزبدان عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزبدان جعلنا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزبدان جعل ينظمان كما تقول الزبدان عسى أن يقوموا (ص) والفتح والكسر أجزئي السنين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لتسكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسبت وعسيتها وعسيت أولغايات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص) (ان واخواتها)

لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما لكان من عمل كان زيدا عالم بأنى * كفو ولكن ابنه ذو صفتن

(ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف ان وأن وكان ولكن وليت لعل وعد هاسيويه خسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسيا أى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كاذب بالليل وقد أقبل بالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكاذب أبصر الليل الخ حذفت الفعل وزيدت الباء اه ولولا ورود بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كبريد شجاع لكنه ليس بكريم أو بانيات ما يتوهم نفيه كإبريد شجاع لكنه كرم وما قام زيد لم يكن عمر وإذا كان بينهما ملاحظة كلا بسبب الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى إذ قد ترد لجر التوكيد كإبريد شجاع لا كرمته لكنه لم يجزى أ كذبت لو فى نفي المحيى وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بخلافه حكم ما بعدهما قبلها وإن لم يندفع به توهم فلا تقع الابتناء بين متغايرين أما بالتناقض كما ذكر أو بالتضاد كما يذهب إليه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما يذهب إليه كذا ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المعنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون فى الواجب كيت غدا يجيى وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحييه وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى النفي فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون ائلى أباطع الاسباب الخ لانه يمكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنا كالمحسوب ولا يرد قوله تعالى فاعللك تارك بعض ما يوحى الخ لان الترك والضيق بمكان فى ذاتهما وإن استعدا عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلاف فى العمل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة تركه غير الموثوق به اذ علمه محبة لا فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فاعللك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال الخطابين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالك في أو يؤخذ من التصريح بأن معناهما فى القرآن أمر بالترجى والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت زفعا ونصبا كالأفعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبعت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثروا معنى لكونها بمعنى أ كذبت وتمنيت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم ينبه عليها فى ما أو خواتمها مع جعلها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على أعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازومها المصدر وقد كثرت فيها حذفت ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا لاسكسائى ولا تدخل على خبر طلبة ولا انشائى وأما نحو ان الله نعماء يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو ما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتهم سيدهم * لا تحسبوا اليه من ليلكم ناما

للاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجى والاشفاق
والفرق بين الترجى والتمنى
ان التمنى يكون فى الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفى
غيبه الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وإن
الترجى لا يكون الا فى
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجى والاشفاق ان
الترجى يكون فى المحبوب
نحو لعل الله يرجنا
والاشفاق فى المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس
عمل كان فتنصب الاسم

ورفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (١٣٠) المبتدا (ص) وراع هذا الترتيب لافي لى * كايث فيها وهما غير البدي

(ش) أى يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً مجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو لبث فيها غير البدي أوليت هنا غير البدي أى الواجب فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو ايت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظهور رتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيداً آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيداً آكل وكذا ان كان للمعمول ظرفاً أو جاراً مجروراً نحو ان زيداً واثى بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيداً واثى أو ان عندك زيداً جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلا تاحي فيها فان بحسبها أخاك مصاب القلب بجم بلايه (ص) وهما ان افتح اسد مصدر

أو على استعمال نعم وشبهها خبراً لا انشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المحققة فيكون خبرها جلة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أمان جزاك الله خيراً (قوله) وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن * خطاك خفافاً ان حراسنا اسدا وقوله كان أذنيه اذا تشوقا * قادمة أو قادمة محرفاً وقوله * وبليت أيام الصبار واجما * وأهل أبك قائماً وأوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثاني امحال أى تلقاهم اسدا واقبلن رواجما ويوجد قائماً أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنبيته بل الحذف في هاتمتين ان الخبر بالمفرد عن غيره (قوله) وذهب الكوفيون الى) شيئاً ما يترتب عليه عند قوله وجازر فاعك الخ (قوله) وهو خبر المبتدا) الواو لاجل أى باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولاً لجاز ومذهب البصريين أصبح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سمي كقريباً (قوله) وراع هذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عني

كأني من أخبار ان ولم يحز * له أحد في النحوان يتقدما عسى حرف جر من نداءك بجرني * اليك فاضحي في علاك مقدما

(قوله) لافي الذي) استثناء من مقدم أى في كل تركيب لافي التركيب الذي استقر كايث الخ في كون خبره ظرفاً أى في تقديم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لافي الاحرف نفها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر المسامياتى لكانها اجلت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرف في هنادون مالمقوة هذه بشبهها الفعل فيما ص لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدم متعلق الظرف بعد الاسم كايث الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله) لا يلزم تأخيره) أى الامناع كان زيداً انى الدار لا متناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفى ثلاثة (قوله) أى الوقح) بفتح الوار وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله) على الاسم) أى لئلا يفصلها عن معموليها ما عابجلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفعول منها في الجلة (قوله) وأجاره بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لاهناك (قوله) فلان احنى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل ألهاء بفتح الحاء فيهما أى لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها بحسبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أى كثر خبرتان وبلايه أى وسواسه وهو مفعول فاعله (قوله) اذا قدرت مصدر) أى اذا وجب المصدر مسداً وهو مسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسمياً والمصدر الذي تقدم به هو مصدر خبرها ان كافى مشتقا والسكون المضاف لاسمها ان كان جامداً أو ظرفاً وكذا يجب الفتح اذا مسد مفعول على علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المصدر على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعول على علم مع عدم التعليق كعلمت انك قائم كذا في الجل على التفسير (قوله) مرفوع فعل) أى فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قل أوحى الى انه استمع ظاهراً كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس مان زيد اجالس أى ما ثبت جلوسه بناء على ان المصدرية لا توصل بجملة اسمية

مصدرة

* مسداً في سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الاسمين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أى قيامك

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجبته من أنك قائم أي من قيامك وإنما قال اسم مصدر مسددا ولم يقل اسم مفرد مسددا لأنه قد يسد المفرد مسددا ويجب كسرهما نحو ظننت (١٣١) زيدا أنه قائم فهذه يجب كسرهما

وإن سدت مسددا مفردا لأنها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر إذا أصبح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوباً أو جوازاً على ماسيدين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله (ص) فا كسر في الابتداء وفي بدء

مصدره مجرور وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولوا أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لوز كوقوعها. يبدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخضر باهية اسم معنى غير قول ولا صا. ق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدرا اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك أنك فاضل واعتقادي أنه حق فيجب كسرها كما سيأتي (قوله) أو منصوب به بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولاً به لفعل غير قول ولا ناسخ كما نزل بخلاف المسكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولاً به كجئت أنك أي أحببك أو معه كيحببني جالسك عندنا وأنت تحدثنا وتقع مسقني كتهجيني أمورك إلا أنك تشتم الناس لا مفر ولا مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الدساميني وغيره (قوله) مجرور حرف أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف إلى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فان كان لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث وإذا تعين الكسر على ماسيأتي أو يضاف لهما كحين ووقت جازا لمران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو إذا كررنا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو أبدل منها نحو وإذا بعدكم أبدأ حتى الظن فتبين أنها الكسر (قوله) وحيث أن الخ عطف على في الابتداء فهو متعلق بكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي والكسر في تركيب تكون أن فيه مكملتين (قوله) أو حكيت الخ عطف على مبدعول حيث (قوله) لتدوني اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد علفت اعلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتح تحت الهمزة وكان عاملاً في لفظ المصدر المؤثر منها (قوله) ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء أي ثلاثتيسر بالمكسورة خطأ وبالنسبة هي لغة في لعل لفظاً وخطأ (قوله) صدر صلة مثلاً الصفة كما إذا جعلت ماني الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل ولا أفعله ما أن في السماء نجوماً فتفتح لأنها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لفظاً وفي الثاني فاعل لثبت محذوفاً فهي حشوة رتبة (قوله) لتنوء أي تشغل خبر ان وجلتها صلة الواقعة مفعولاً ثانياً لا ابتداء أي أعطيتها من الكنوز القدر الذي ان مفتاحه الخ (قوله) وفي خبرها اللام أخذها من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل للذكر فعل القسم واللام نحو ويحلفون بالله أنهم لنسكن أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداً بما أنهم انهم لمعكم ولخذه دونها نحو والعصران الإنسان في خسرتين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل الثانية ومفهوماً لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم كخلفت بالله ان زيدا قائماً ولا كوالله ان زيدا قائماً وهو أيضاً ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الخبر كالأولين نحو حم والكتاب المبين أنا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع ونقل في التوضيح إجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيده المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحتمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لماسيأتي في الشرح بقي ما إذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيدا قائماً وقائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله) فان لم تحك به أي مع كونها معمولاً له كما مثل أو غيره كاخضك بالقول أنك فاضل أي لأنك فيجب الفتح (قوله) في موضع الحال أي في صدرها ككسر في الصلة والصفة فتفتح في جازيد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليأكلون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للسند اليه ولان مجيء المصدر حالاً مع كونه

وحيث ان لم يكن مكمله أو حكيت بالقول أو حكيت بحال كزرتي والي ذوأمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام كما علمت أنه لتدوني (ش) فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع الأول إذا رفعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيدا قائماً ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآياته من كنوز ما ان مفتاحه لتنوء الثالث ان تقع جواباً للقسم

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا قائماً وسيأتي الكلام على ذلك الرابع ان تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائماً فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول ان زيدا قائماً أي أنظن الخامس ان تقع في جملة في موضع الحال كقولك زرتي والي ذوأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما إلا واني لحاجزى كرى
السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد أقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الاول اذا وقعت بعد لا
الاستفتاحية نحو ألا ان زيد أقام (١٣٣) ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيد اجلس الثالث
اذا وقعت في جملة هي خبر
عن اسم عين نحو زيدانه
قام اه ولا يرد عليه شيء
من هذه المواضع لدخوله
تحت قوله فاكسرى
الابتداء لان هذه انما
كسرت لكونها أول جملة
مبتدأ بها (ص)
بعد اذا فجاءة أو قسم
لالام بعده بوجهين نبي
مع نلوا الجزا اذا يطرء
في نحو خير القول اني أحد
(ش) يعنى انه يجوز
فتح ان وكسرها اذا وقعت
بعد اذا الفجائية نحو خرجت
فاذا ان زيد أقام فن كسرها
جعلها جملة والتقدير خرجت
فاذا زيد قائم ومن فتحها
جعلها مع صلتهما مصدر او هو
مبتدأ خبره اذا الفجائية
والتقدير فاذا قيام زيد
أى في الحضرة قيام زيد
ويجوز أن يكون الخبر
مخدوفا والتقدير خرجت
فاذا قيام زيد موجود وما
جاء بالوجهين قول الشاعر
وكنيت أرى زيدا كاقيل
سيما

اذا انه عبد القفو واللاهزم

لا ينقاس لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أى الخليلان في قوله
دع عنك سامى ادعز مطلبها * واذا كر خليليك من بنى الحكم
وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام قال في المغنى وقول المعري بين
الأحرف استفتاح بيان مكانها وإعمال معناها وهى حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند
التكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالألف التى معناها وهى التى لم يتقدمها ما يجر عنه كقوله أبو حاتم
والزجاج نحو كلا ان الانسان فكل حرف استفتاح وتنبيه لا معنى حقا كقوله الكسائى والالوجب بعدها
الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التى للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز
الوقف أبدا على كلا والابتداء بما بعدها والجهل على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم
يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكينة أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار
العتق (قوله بعد حيث) أى واذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا
لأبي حيان كاجاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل لثبث مخدوفا أو مبتدأ خبره
مخدوف وقيل يكفي اضافتهما بصورة الجملة وعلى قول الكسائى يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في
الفتح (قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يجر به عن الذات الابتأويل وهو متنع مع ان اه تصرح
وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى فلما راد بالابتداء ابتداء جملة
اما حقيقة كما مر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذ كورات ومثلها بعد
حتى الابتدائية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمدمن اضافة الدال
للدلول أى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعطف لنى أى نسب ونائب فاعله ضمير عائد
لمزان فيا مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لالام بعده) بهذا غير ماصر
ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف
فهو متعلق بنبي أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر مخدوف مبنيان على ان اذا حرف
مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهى الخبر وما
بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في الحضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنيت أرى)
أى أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزة كقوله ليس وقد افتتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح
أو ضم فز بدامفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن
قصره عن الثالث وحينئذ ضميره المستتر فاعل لانائبه وفي المراءى على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة
أو لما ضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتكلم كارى ونرى وأريت بالبناء
للجهول وقد يكون مخاطب كقراءة وتري الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى نظنهم والقفا مؤخر
العتق واللاهزم جمع لزمته بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دنائه وخسته لان القفا موضع الصفع
واللاهزم موضع الكز الحاصلين للبعد وقوله كاقيل أى ظننا موافقا لما قيل (قوله لتقعن الخ) اللام للقسم

وروى بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللاهزم ومن فتحها جعلها مصدر مبتدأ وفي خبره والفعل
الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى في الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان
وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زائد أقام بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر
لتقعن من مقعد القصص معنى ذى القادر الملقى أو تخافى ربك العلى * انى أبو ذيلك الصى ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

بعد القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجلة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو سلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعمولها جلة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتي فهو مكرم (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فاكرامه موجود ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفاً والتقدير جزأه الا كرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً سجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جلة جواباً لمنى والفتح على جعلها مصدراً مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزأه أو على جعلها خبر المبتدأ محذوف والتقدير جزأه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر ان قول والقاتل واحد نحو خبر القول أي أجد الله فن فتح جعل ان وصلتها مصدراً خبراً عن خير والتقدير خبر القول أجد الله فخير مبتدأ وجد الله خبره ومن كسر جعلها جلة خبراً عن خير كما تقول أول قرأتني سبع اسم ربك

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقدّر ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة أي بعيدة معني أو متعلق بالقصى أي البعيد وذو القادورة صفة القصي وكذا المقتضى أي الميغوض وتحذف منصوب بان مضمرة بعد أو التي بمعنى الا وذلك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أبي أبوالخ فالكسر على ان جلتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أي الخ لانها هي الجواب لانه لا يكون الا جلة فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياساً لعدم احواجه لتقدير ولد المبحي الفتح في القرآن المسبوق بمثله نحو ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله قال له كتب عليه أنه من نوله فانه يضل ولا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأتي ربه مجرم ما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولد المفتح فانه غفور رحيم الامن فتح أنه من عمل منكم سوءاً وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فان الله بالفتح والكسر فاما موصولة لا شرطية لانه لا تدخل عليها النواسخ كما مر وعائدها محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جلتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فككون خمسة لله ثابت وأخبر محذوف أي فالواجب كون خمسة لله والجلة خبر ان الاولى (قوله ويجوز ان يكون خبراً الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ في جلة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي ان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطاً ثالثاً وهو اتحاد القائل فان اتفق القول الاول تعين الفتح كعملي أي أجد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي اتى مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله فقولي مبتدأ فان جعل بمعنى مقولي كان خبره الجلة بعده بالارباط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبي وان بقي على مصدر يته خجلة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا بحمد غيره لا اختلاف مورد هما (قوله نحو خبر القول) انما كان هذا قولاً لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فن فتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدر يته للاخبار عنه بمصدران وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجلة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قرأتني أي مقرئتي بلفظ سبع ويجوز كونه حينئذ مصدراً وجلة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطردي نحو أول قولي اني أجد الله اذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون خبر أوله ليس بثابت وليس مراداً والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسم أو اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أولاً فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر ان قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي اني أجد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان يصدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فاول مبتدأ وسبح اسم ربك الاعلى جلة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ وانى أجد الله خبره ولا يحتاج هذه الجلة الى رابط لانها نفس المبتدأ في المعنى فهو مثل نطقى الله حسبي وسببوه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أجد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجلل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبرد والراجاج والسبراني وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو اني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيد القام
وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على أول الكلام لأن لها صدر الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيد القام

ذلك المبتدأ فتمنع اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول
سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه
لكونه لم يتجدد القائل كقولي ان زيداً يحمد الله فان اتحد جارا لامران فتأمل (قوله) وبعد ذات
الكسر متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لاختواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب
المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدون يكافئ كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها
ومعموله المتوسط وضمة الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول
فالمشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي المفعول وسميت بذلك لان
أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه
خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربههم بهم يومئذ تخير و بشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما
سيدكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربي لسميع الدعاء أو مضارعاً ولومع التنفيس
كان زيد السيقوم أو ماضياً جامداً كانه لم يسمي أن يقوم أو متصرفاً مع قد كانه لم يقام أو ظرفاً أو مجروراً أو
جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا اذا
(قوله لوزر) بزي فراء أي ملجأ (قوله) حقها ان تدخل على ان أي ولا تزاحمها في الصدارة لجواز
كونها كالاستفتاحية ورواها العطف في عدم نفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيين على
صورتهما فخرج لهنك قائم ببدال همزة ان هاء لزال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأ كيد اللغظي
بالمرادف كنم جبرلاً نافع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تنخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أكد بخلاف
اللام فتأمل (قوله) فأخروا اللام أي لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها
بالحرفية (قوله) لعنيد من محمد بن العشق بالكسر اذا هذبه وأوله الزخشرى بأن الاصل لكن انني
خففت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم
في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعل وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيسل الرواية
بناؤه للمفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لان الأ أكثر مراعاة لفظ من أي سألوه
ولمجهود اخبر أمسي من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليل) بالضم مصغراً والمجوز بلا هاء
عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الانباري تحقيقاً للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة الغانية الضعيفة
ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعية ضمنية ان قدر مضاف
بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة والاف بمعنى بدل وانما شد دخوله في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها
داخلة على مبتدأ محذوف أي لمي مجوز يرد عليه ان الخذف ينافي التأ كيد وفيه ماض (قوله) ويتخرج
على زيادة اللام أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأ كيد كالخرف الزائد وكذا الشعر المار قال
السمين يحكي عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربههم بهم يومئذ تخير خذف اللام
لأن لا ينسب اليه لحن وهو من جرائته على الله ورسوله (قوله ذي اللام) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول
بلى وما قد نفياً فاعله (قوله) ولا من الافعال بيان لما تقدم عليها أو لمحذوف أي ولا شئ من الافعال
وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد
نضم جمع عدو كافي المصباح ومستحوذا أي مستولياً حال (قوله) لم تدخل عليه اللام أي فراراً من
توالي الامين في نحو لا ولم وطردا للباب في باقي النوافي ولان اللام لتأ كيد الاثبات وهو ضد النفي (قوله)

لكن لما كانت اللام
للتوكيد وان للتوكيد كرهوا
الجمع بين حرفين بمعنى
واحد فأخروا اللام الى
الخبر ولا تدخل هذه
اللام على خبر باقي أخوات
ان فلا تقول لعن زيداً
لقائم وأجاز الكوفيون
دخولها في خبر لكن
وأشبهوا
يلومني في حب ليلى
عواذلي
ولكنني من حبها لعنيد
وخرج على ان اللام زائدة
كما شذز يادتها في خبر أمسي
نحو قول الشاعر
مروا عجالي فقالوا كيف
سيتكم
فقال من سئلوا أمسي
لمجهودا
أي أمسي مجهودا وكما
زيدت في خبر المبتدأ
شذوذاً كقول الشاعر
أم الخليل المجوز شهيرة
ترضى من اللحم بعظم الرقبة
وأجاز المبرد دخولها على
خبر ان المفتوحة وقد قرئ
شاذاً الا أنهم ليا كانوا
الطعام بفتح أن ويتخرج
أيضاً على زيادة اللام (ص)
ولا يلى ذي اللام ما قد نفياً
ولان الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا
لقد سمعنا على العدا مستحوذاً (ش) اذا كان خبر ان منغياً لم تدخل عليه اللام فلا تقول

واعلم

ان زيداً لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركها للامتشابهان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرسيا إلى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارا عادت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو ان زيد الرضى وغير المتصرف نحو ان زيد اليزيد الشرهنا اذا لم تقترب به السين أو سوف فان اقتربت نحو ان زيد سوف يقوم أو سيقوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيد انتم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيبويه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما محل قبله الخبر (ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد اطعمك آكل ويذبح ان يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على معمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيد اطعمك آكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تذييها على انها لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيد آكل اطعمك وأشعر قوله بان اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيد اطعمك لا آكل

واعلم ان الخ بكسر الخ لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعالى شاذ لبقائه على شاذ وتسليما أي على الناس أو تسليما للامس وترك أي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء بخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان في التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا ابتداء ويجوز على انها اللقسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيد الرضى لان الفعل لا يعلق على ان الابلام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدم بته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كافي المقتضى (قوله ليزيد الشر) أي ينكره والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوزنه وذراوهما قليلا ان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب امتازوا بالعدم اعتبار ذلك لقلة أو شذوذه (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) برده عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحل ولا يصح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتعني التنفيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الآن يراد ما لا يسه الذي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعده أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل في البيت الا يطاء لان شطري البيت المقتضى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كماله أو الخبر كان عندي في الدار زيد او كذا تقدم خبرهما كان عندي في الدار زيد اجالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله ما يصح) أي لان المعمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذهما الشرط من جعل آل في الخبر لانه أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه في المتن شرطان وسيا في اشارة بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسينكر الشارح رابعا وهو ان لا يكون المعمول حاله مع مفاعله قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيد الرا كبا منطلق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضرب أو لثأديا ضارب خلافا لابي حبان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سواء البصر برون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط كافي المتن وسواء الكوفيون عمدا للاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضميرا مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورة وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو ثابتهما كالمعرفة في عدم قبول آل كفاعل من نحو زيد هو أفضل

وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا لا يحكى من كلامهم اني لبحمد الله اصالح وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد اطعمك قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فاولم تأت به ولا حتمل أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما ثبت بهو تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد بشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيد اطعمك والقائم وأشار بقوله واسما محل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح المتداولة

إذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيد اقل الله تعالى وان لك لاجر غير ممنون وكلامه يشعر ايضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم التأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيد اقل الله تعالى لان في الدار لزيد او مقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيد اقل الله تعالى (ص) ووصل ما بهي الحروف مبطل اهمالها وقيد بقى العمل (ش) (١٣٦) اذا اتصل ما غير الموصولة بان وأخواتها كفتحها عن العمل الاليت فانه يجوز فيها

الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وان شئت نصبت زيد فتقول ليتما زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصل بهذه الاحرف كفتحها عن العمل وقد نعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاخفش والسكسائي انما زيد قائم والصحيح السند الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما الاليت وأما ما حكاه الاخفش والسكسائي فشاذ واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فانها لا تفتحها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان ما عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الالبصيفة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافر اذا و غيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانما نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقديمه على الاسم كما مر كان في الدار لزيد اجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بالانوسط بياضوى (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أي لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجود اهمالها لكن حكي في شرح التسهيل الاجماع على خلافه راجع لم يعتبر بذلك القليل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله وحكي الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموع في غير ليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد قائم راجع لاجلاس وكذلك أخواتها ينصب بها ويلقى ما و شى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثاني يكتفى بالاختصاص الاصل (قوله وجاز) أي اجما وهو خبر عن رفعك وعدم تعاقب معطوفا كعلي ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسيند كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالاول لان امثاله كان زيدا قائم لا عمر ولا عمرو واستظهر الصبان ان الفاء ثم وأو حتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كافي الجمع وأجازه الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال ميم والظاهر بناءه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنهو وتبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عند من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جرفه (قوله يشعر به) أي لجهله معطوفا على منصوب ان الآن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمر وفوه عطف مفرد فان لم يفصل نعين الاول عند الجمهور لما سيأتى في العطف (قوله نعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لم تواردها ملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجازه

وجاز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد ان وخبرها بعاطف بعضهم

جاز في الاسم الذي بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيد قائم وعمر او الثاني الرفع نحو ان زيد قائم وعمر واختلاف فيه فالشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمر وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها بين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيد وعمر قائمان وانك وزيدا اذا هبان

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وألحقت بان السكت وأن * من دون ليت ولعل وكان (١٣٧) (ش) حكم أن المفتوحة

ولسكن في العطف على اسمها حكم أن المكسورة فتقول بلغني أن زيداً قائم وعمره برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيداً وعمره قائم بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائم لكن عمراً منطلقاً وخالد بنصب خالد ورفعه وما زيد قائم لكن خالد وعمره منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها إلا بالنصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيداً وعمره قائم وليت زيداً قائم وعمره بنصب عمرو وفي المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كان ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه مقدماً ومتأخراً مع الاسوف الثلاثة (ص) وخففت أن فعل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل وير بما استغنى عنها أن بدا ما ناطق أراد معتمداً (ش) إذا خففت اب فلا كثير في لسان العرب أهمها فتقول أن زيداً قائم وإذا أهملت لزمها اللام فارقة بينهما بين أن النافية ويقول أهمها فتقول أن زيداً قائم وحكي الاسم السبوي به والاختصاص رجمها الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تنبئ

بعضهم كما سيأتي وقد يقال على الأول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلاً كما قالوه في أن زيداً وان عمراً قائمان الآن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا وان قدر له خبر وعطف جملته على جملة أن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله) وأجاز بعضهم الرفع) أجازوه الكسائي مطلقاً والفراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو أنك وزيد ذاهبان فراراً من قبح اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله أن الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر فمن بك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيارها لغريب وخروج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبره عليه مع ملاحظة تقديمه أي أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في النية بملاحظة تقديم خبرها وأن الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبره من محذوف وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلاً ويتعين الأول في البيت لمكان لام الابتداء في خبره الآن تقدر زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبراً عن الجملة كقوله

خيل لي هل طب فاني وأتما * وان لم تبوحا بطوى دنغان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب ارجعون لأنه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المنفى من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسند مسنداً معقولاً العلم للذين أصلها الجملة فتكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثل وكذلك ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله إلى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقاً وقبل سبع مطلقاً (قوله) وأما ليت الخ) أي لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لسكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذلك قال في متن الجامع يرفع مطلقاً تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعيدان وأن ولكن أن قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر أن كان لانشاء التشبيه وهو قول نفاة الساماني وصرح في المنفى بأنها لاخبار (قوله) وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الإعراب نظير ما مر (قوله) وخففت أن) أي بشرط كون اسمها ظاهراً لا ضميراً مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدماً ولا ماضياً متصراً ولا جملة شرطية إلا الخبر المنفي فانها تخفف معه وان لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله) إذا ما تهمل) ما زائدة (قوله) وير بما استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليلة والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبداً وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لعدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وأن التقليل من نصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل (قوله) ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها ما صلتها وسوغ الابتداء بما ناطق كونه فاعلاً في المعنى ومعتمداً حال من فاعل أراد أي معتمداً على قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله أن الحق لا يخفى على ذي بصيرة أذ وجوده لا يمنع من كون أن نافية لأن في المنفى يفسد المعنى والتأكيده خلاف الظاهر فتأمل (قوله) لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله) ويقل أهمها) أي أن وليها اسم فان ولها فعل كالأثلة الآتية وجب الإهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفاً كما قاله زكريا (قوله) وحكي الأعمال سبوي به) منه قوله تعالى

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر
 وإن مالك كانت كرام المعادن التقدير وإن مالك لسكانت خذفت اللام لأنها لا تنفيس بالنافية لأن المعنى على الإثبات وهذا هو مراد
 المختص بقوله ويرى الاستغنى عنها إن بدا (١٣٨) إلى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

وإن كاد لما ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكذلك اسمان واللام الأولى لا ابتداء أ كست بالثانية كفاي
 البضاوي وما زائدة للفعل بين اللامين وليوفينهم خبران أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء
 وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وإن كان القسم انشاء لأنه لمجرد التأكيد والصلة في الحقيقة
 جوابه كفاي المعنى والتقدير وإن كاد للذين والله ليوفينهم وكذا الأعراب على تخفيف الميم مع شدة إعمالهم
 عكسه فإن نافية وما معنى إلا وكلا مفعول محذوف أي ما أرى كاد إلا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على
 شدهما فاحسن ما قيل فيه أن لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهما وفي المعنى لما يوفوا أجمعاهم
 وهو الأولى لدلالة ما بعده عليه وجلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الأعراب على الثالث أيضا (قوله إذا
 أهملت) أي وأهملت وكان اسمها خفي الأعراب نحو أن هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا
 ابن أبة) جمع آب كقضاة وقاض من أي إذا امتنع والضيم الظلم ومالك الأول اسم أي القبيلة والثاني نفس
 القبيلة ولذا أنت فله وصرفه للضرورة وعلى مرعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أبة لأن المضاف
 بعض منه (قوله خذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الإثبات ولودخلت في البيت لدخلت على
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فإن هذا عام
 في أن العاملة وغيرها كفاي الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لا مافارقة للماسيأني عن
 الفارسي (قوله أوجب كسران) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجلة (قوله فتحن) أي
 لطلب العامل لها ولا معاق لأن الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال الدماميني يحتمل دخولها
 على الماضي المتصرف نحو أن زيد تقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وأن وجدنا أ كثرهم
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا في الخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان
 وكيف هذا الجواب مع ما مر من الارتشاف وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في
 الأصل ولا راجعا إلى الخبر كالمفعول في نحو أن قتلت مسلما وأوجب بان الفعل مع فاعله لا كونهما كالشيء الواحد
 حلا محل الجزء الأول مما بعدهما والمفعول كالجزء الثاني فإن قتلت مسلما بمنزلة أن قتلت مسلما (قوله غالبا)
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالتي أي اتقي في غالب الأزمنة أو الترا كيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه
 أن اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب الترا كيب فمصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلق
 بالمتنى لفهم أن اتصال الناسخ بها غالب مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلقيه وذى إشارة لأن فهو
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي إذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لأنها لما
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر عوضوها بالدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقة
 الأصل في الجلة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كلبس وما زال وصلة كادام (قوله وقد يليها غير الناسخ)
 أي عند غير من ذكر واعلم أن الأقسام أربعة كثير وهو مضارع الناسخ وأ كثر وهو ماضيه ويقاس
 عليهما اتفاقا وندر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأ ندر وهو مضارعه ولا يقاس
 عليه اتفاقا ثم إن اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا في الأصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في الشارح فإن اجتمع

أدخلت للفرق بين أن
 أنافية وإن الخففة من
 الثقيلة أم هي لام أخرى
 اجتلبت للفرق وكلام
 سيبويه يدل على أنها لام
 الابتداء أدخلت للفرق
 وتظهر فائدة الخلاف في
 مسألة جرت بين ابن أبي
 العافية وابن الاخضر وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم قد
 علمنا أن كنت مؤمنا فن
 جعلها لام الابتداء وأوجب
 كسران ومن جعلها لا ما
 أخرى اجتلبت للفرق فتح
 أن وجوب الخلاف قبلهما
 في هذه المسألة بين أبي
 الحسن على بن سليمان
 البغدادى الاخفش الصغير
 وبين أبي على الفارسي
 فقال الفارسي هي لام غير
 لام الابتداء اجتلبت
 للفرق وبه قال ابن أبي
 العافية وقال الاخفش
 الصغير إنما هي لام الابتداء
 أدخلت للفرق وبه قال
 ابن الاخضر (ص)
 والفعل أن لم يك ناسخا
 فلا

تلقية غالبا بان ذى موصلا
 (ش) إذا خففت أن فلا
 يليها من الأفعال الا
 الأفعال الناصحة لا ابتداء

نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وإن كانت لكبيرة الأعلى
 الدين هدى الله وقال الله تعالى وإن يكاد الدين كفر واليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وإن وجدنا أ كثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ
 واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

ان يزنيك لنفسك وان يشينك عليه وقولهم ان قنعت كانبك لسوطا وازجاز الاخفش ان قام لا ناور منه قول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لسانا
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استمكن * والخبر اجعل جملة من بعد ان (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوف خبرها لا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت ان ز يدقائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والتقدير علمت ان ز يدقائم
 وقد يبرز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول

الشاعر

فلو انك في يوم الرخاء

سألتني

طلافك لم أبخل وأنت

صديق

(ص)

وان لم يكن فلما لم يكن دعا

ولم يكن نصريته ممتنعا

فالا حسن الفصل بقية أو نفي أو

تنفيس أو لو وفيلذ ذكرو

(ش) اذا وقع خبر ان

المخالفة جملة اسمية لم تحتاج

الى فاصل فتقول علمت

ان ز يدقائم من غير حرف

فاصل بين أن وخبرها الا

اذا قصد النفي فيفصل

بين ما يحرف النفي كقوله

تعالى وأن لا اله الا هو فهل

أنتم مسلمون وان وقع

خبرها جملة فعلية فلا يخلو

اما أن يكون الفعل متصرفا

أو غير متصرف فان كان

غير متصرف لم يؤت

بفاصل نحو قوله تعالى وأن

ليس للانسان الا ما سعى

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضمير متصل أفاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهما امر فوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضر بته سوطا على رأسه
 وجعلته له كالفناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت ونزلت (قوله استمكن) أي حذفت وجوبا
 لانها شملت لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستمكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوباً بخلاف
 المسكورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضياً وامر او المسكورة لان شبهه الا
 الامر كجسولاً عبرة بشبهها نحو قيل لانه مفبر عن أصله ولان طلبها المفعول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمسكورة من الاولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف لتسكون كلاماً اظهاراً لضعفها بالتخفيف
 لثلاث نظرية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما يمكن غيره ولذا قد سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك
 وكان المناسب للشارح حل كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كاهو الواجب سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شئ وذا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة
 ومفرداً وقد اجتمع في قوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبرأق وهبت شمالا

بانك ربيع رغيت صريع * وأنت هناك تسكون النمل

فر ببع خبر الادلى مفرد وجملة تسكون النمل اخبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت
 الرجح شمالا والنمل بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكوراً وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلوا نك) بالكسر وكذا
 سألتني لأنه خطاب لزوجه وصديق فاعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكور والمؤنث أو انه من اجزاء فاعيل
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجاءه وأنت صديق حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان رعاياهمون عليه مفارقة حبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه
 (قوله وأن عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان أن مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى
 الخ خبرها ويظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعل في الثاني واستتر ضميره في الاول كاجوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفيهاً بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسيأتى وأن أجملهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلاً كافي
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياساً على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيداً ويفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفاً فلا يخلو اما أن يكون دعاءً ولا فان كان دعاءً لم يفصل كقوله تعالى
 والهاء ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاءً فقل قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلاً وقالت
 فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفاصل أحد أربع أشياء الأول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقنا الثاني حرف التنفيس وهو السين
 أوسوف فثالث السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثالث سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قد را
 الثالث النفي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٥) أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيجيب الإنسان أن لن نجتمع

عظامه وقوله تعالى أيجيب
 أن لم يره أحد الرابع لورفل
 من ذكر كونها فاصلة من
 المنحويين ومنه قوله تعالى
 وأن لو استقاموا على
 الطريقفة وقوله تعالى أولم
 يهد للذين يرثون الأرض
 من بعد أهلها أن لو نشاء
 أصنامهم بذنوبهم وبما جاء
 بدون فاصل قول الشاعر
 علموا أن يؤملون فجادوا
 قبل أن يسئلوا باعظم سؤل
 وقوله تعالى لمن أراد أن
 يتم الرضاغة في قراءة من
 رفع يتم في قول والقول
 الثاني أن أن ليست مخففة
 من الثقيلة بل هي الناصبة
 للفعل المضارع وارتفع يتم
 بعده شذوذا (ص)
 وخففت كان أيضا
 فنوى

منصوبها وثابتا أيضا روى
 (ش) اذا خففت كان
 نوى اسمها وأختبر عنها
 بجملته اسمية نحو كان زيد
 قائم أو جملة فعلية مصدرية
 بلم كقوله تعالى كان
 لم تقن بالامس أو مصدرية
 بقد كقول الشاعر
 أفذا الترحل غيبرا ن ركابنا
 لما نزل برحالنا وكان قد

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتاج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة
 لا تدخل عليها واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج
 لفارق لعدم وقوع الناصبة بعد ما سيأتي في بابها أو ما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيها أو واجب
 بان هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع
 إحدى النونين أولئك الثلاثة بس بالمصدرية قولنا كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من
 الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه
 حسن على هذه الطريقة فاقول التفضيل في قول المصنف فلاحسن على بابه بالنسبة لمنهبة أماعلى الأولى
 وجرى عليها في التوضيح فتركه قريب للباسها بالمصدرية قال الورداني وينبغي أن محل قبضه اذ لم يكن هناك
 فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اه أى
 مع وقوعها بعد الظن نحو ظنفت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة
 حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جعلوا أن يتم الرضاغة بالرفع على اهمال أن المصدرية وسبأني لذلك مزيد
 في اعراب الفعل (قوله أحد أربع أشياء) فالتنفيس وان ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كفى
 التصريح ولو لا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقنا) اسمها بالاضمير الشأن أو ضمير
 المخاطب هل مذهب المصنف أى أنك وقد صدقنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الامثلة
 لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول بعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم
 بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أى بلا وأن أو لم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله
 أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كها هنا ولازما كرجع زيد وهذا يدل
 بعدونه بالهمزة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا نكون
 فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم
 والسؤال بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أتيت سؤلوك ومما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم ياتو يقة * ان أمنت من الرزاح
 ونجوت من عرض المنويين من العشى الى الصباح
 ان تهبطين بالادقو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسر هاء فزاي هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
 أى قول من لم بشرط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم السكوبيون (قوله بجملته اسمية) لا تحتاج لفاصل
 كخبر المفرد أما الفعلية فتفصل بلم أو قد كفى شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
 لا يتعين عند المصنف كفى أن فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها وفى
 البيت ضمير الركاب أى المائل الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة
 الامع ضمير الشأن ويجوز افراد مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله
 ويوما تواقينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارف السلم
 أى كأنها ظبية والمقسم من القسم وهو الحسن وتعطو أى تأخذ من عطوت الى الشئ تنازلته باليد وضمنه

أى وكان قد زالت واسم كان في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير
 كأنه قد قام وكأنه لم تقن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التى بعد ما خبر عنها هذه معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى
 أنه قد روى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وصدر مشرق النحر * كان ندييه حقان فتدريسه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه مشي وحقان خبر كان وروي كان ندياه حقان فيكون اسم كان محذوفاً وهو ضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فتدريان حقان مبتدأ وخبري موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثني بالالف في الاحوال كلها (ص) (لا التي لنفي الجنس) (١٤١)

عمل ان اجعل لا في نكرة

مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هذا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا التي قصد بها التخصيص

على اسمين تفراق النسبي

للجنس كله وإنما قلت

التخصيص احتراماً من التي

يقع الاسم بعدها مرفوعاً

نحو لا رجسلاً قائماً فانها

ليست نصاً في نفي الجنس

اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي

الجنس فبتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لارجل قائماً

بل رجلاً وبتقدير نفي

الوحدة نحو لا رجل وأمثالاً

هذه فهي لنفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لارجل

قائم بل رجلاً وهي تعمل

عمل ان فتنبص المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي التي لم

تتكسر نحو لا غلام رجل

قائم وبين المكسرة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تيسر فعاد بالي والسم يفتحان كما في الشمني شجر معروف (قوله مشرق النحر) أي مضى العنق وندييه أي الصدر رأى التدريان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير المصدر مامني (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما سكن فتخفف وتعمل وجو بالجو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاختفأ اعماها والله سبحانه وتعالى أعلم (لا التي لنفي الجنس)

أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لأن النفي إنما يتعلق بالاحكام لا الذات فهو مجاز عقلي في النسبة الابقاعية وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصاً) أي بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتملها لنفي الوحدة أي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته مروج محتاج لقربة كقولك بعدا بل رجلاً وقد تنص على نفي الجنس بقربة خارجية كقوله

نعر فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزمما قضى الله واقيا (قوله لنفي الجنس ليس الا) أي عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافاً للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان ثنى أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الانثنية أو الجمعية كما في المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما ونحمة في المظول وقال ابن الهمام لا تقيد النص كالعامة كليس (قوله عمل ان) أي لشبهها بما في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي المصدر وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الانكرة) الحاصل أن شروط اعماها سبعة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جارها وواحد لعمولها وهو تنكير همداء واحد لاسمها وهو اتصال بهاء يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لعله شرطاً مستقلاً وأما قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يعني عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلولم نسكن نافية فهي زائدة لاعامة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصاعمت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينهم وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لشيء وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أي هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطربيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلاً لاسم المنعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بأنه على تقدير لا ماس أبي حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية ولا فيصل لها أي لا قاضي يفصلها كقولهم لسكل فرعون وسى يتو بينهما أي لسكل جبار فهار (قوله حنانا) بمهمله فنونين أي رجة أي راجوا في نسخ حيامن الحياة وفيه ان علميات الابعاد عمر القائل لذلك الآن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أي لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثلها تنبيهاً على نفي الجنس اذ هو تكرار لنفي كالجذب مع المعرفة جبراً لما فاتهما من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أي

وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معاملة معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بهامضاً أو مضارعه * وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا



ان الشباب الذي محمد
عواقبه
فيه نكاح ولا نكاح للشيب
وأجاز بعضهم الفتح نحو
لامسعات لك وقول
المصنف هو بعد ذلك الخبر
اذكر رافعه يوم معناه انه يذكر
الخبر بعد اسم لا صرفوعا
والرافع له لا عند المصنف
وجاعة وعند سيبويه
الرافع له لان كان اسمها
مضافا أو مشبها بالمضاف
وان كان الاسم مفردا
فاختلف في رافع الخبر
فذهب سيبويه الى انه ليس
مرفوعا بل وانما هو مرفوع
على انه خبر مبتدأ لان
منه ان لا واسمها المفرد
في موضع رفع بالابتداء
والاسم المرفوع بعدهما
خبر عن ذلك المبتدأ ولم
تعمل لا عنده في هذه
الصورة الا في لاسم وذهب
الاخفش الى أن الخبر
مرفوع بلا فتكون لاعامة
في الجزأين كما علمت فهما
مع المضاف والمشببه به
وأشار بقوله والثاني اجعلا
الى انه اذا أتى بعد الاسم
الواقع بعدها بمائط
ونكرة مفردة وتكررت
لا نحو لا حول ولا قوة الا
بأنه يجوز فيه خمسة أوجه
وذلك لان المعطوف عليه
امان يبنى مع لا على الفتح
أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمة الخلاف في لابن كراما فبنى السفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أي بلا تنوين
لانه وان كان للقبالة مشبه لتنوين التكمين الذي لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماها
نظرا الى انه للقبالة (قوله ان الشباب) يروي أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدل المهملة
أي فني وذهب ومحمد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لسكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجملة
فيه نكاح بفتح اللام مضارع لذن من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما
بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي الذي الشيب أو اللام بمعنى في أي في زمن
الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية. ويروي بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف
وجاعة) أي سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتي ومخالفة سيبويه انما هي في
حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
الشوايخ وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى
أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد انبات
القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مراد أو أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير
سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط
وهو الذي عمل في الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك
قال الاشموني مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا في الاسم
فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يراد أن لا نستخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الالفاظ وهو باق تقديرا ولذلك يتبع
اسمها بالرفع باعتبار محلها بخلاف ان فتسخره لفظا ومحلها لفظا فتسخرها فجميع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم)
أي لقر به منها ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المغني الذي عندي ان
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لارجل ظر يغاب بالنصب فمثل يازيد
الفاضل بالرفع أي ان نصب ظرف بتبعية اللفظ لا محل كان ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
الخ) يظهر اثر الخلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فمذهب سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع
المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع ثلثا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل
خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة اما عند سيبويه فيجوز تقدير مثنى عنهما
ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانها وان كانتا جملتين في الخبر لانها مثنى ثلثان لفظا ومعنى فيجوز
عملهما في اسم واحد وعمل واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والدماميني قال الروداني
والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول
لعاملين ثمانا ولا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان لسكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل
عن مجموعهما فانه مفعول لا مجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل
زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)
سيأتي محترز في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لافي الاسم الثاني وحده فان
أوجه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها
ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشموني اقتصر

أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركبه مع
لا الثانية وتكون لا الثانية
عاملة عمل ان نحو لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف نحو لا حول
ولا قوة الا بالله ومنه قول
الشاعر

لانصب اليوم ولاخلة

اتسع الخرق على الراقع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الاول ان يكون
معطوفا على محل لا واسمها
لانها في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لازامة
الثاني ان تكون لا الثانية
عمات عمل ليس الثالث
أن يكون مرفوعا بالابتداء
وليس للأعمال فيه وذلك
نحو لا حول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا المعرك الصغار بعينه
لأنهم ان كان ذلك ولا أب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الا وجه
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجل ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

على كون الاول مفردا كالثاني كشمال المصنف وسينشد فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصبه بقطع النظر عن مثاله فليبدأ كثيرا لأنه علق من نصب
الثاني على رفع الاول أي فتح فتحه أو نصبه لكونه مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومعرفه سواء كان
مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجمله خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بمقابل انه خبر فيه بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الادجيه لان القياس مع وجود لا بناء لا نصبه
وأيا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه بالمفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبتدئا شبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزحشرى نصبه
بمحذوف أي لا أرى قوة وقال يونس وجاعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتينوين المنادى المفرد
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى
وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر
واحد لهما أي لا نصب ولا خلة بينهما أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان
خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بالان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعدهازائدة
لا تحتاج خبر بل الثاني معطوف على الاول عطفا مفردا لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه
يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر مقال به بعد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى
اتسع الفتق على الرأقي وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان الفافية قافية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تسلط على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لان المعطوف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحذوف شئ عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للأعمال فيه) أي لوجود شرط
الفائتها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطفا لجل كما اذا عملت كليس (قوله هذا المعرك الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف
وجوبه أي المعرك قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين معجمة الذل والخوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي تركيبه مع الثانية والنصب
أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لانهما أو اعماها كليس أو يزيدتها مع عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الالفاظا مع بقائه تقدير
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم ان هذا المبتدأ لا
يعمل في شئ الآن يقال الثاني والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى
كليس أو أممات ثلاثا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله
فلا فوالخ) اللغو الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أنت والضمير للجنة وما فوالخ أي نطقوا به وهذا
من قصيدة لامية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملفق من بيتين وأصله
فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * ولا حين ولا فيها ملهم

فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * وما فوالخ ابتداء مقيم

وفيها

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست
 انما هي في صيغة النصب ولهذا اقال المصنف وان رفعت ولا لا تنصب (ص) ومفردا نعتا لبنى بلى * فافتح وانصبين أو ارفع نعدل (ش)
 اذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد بنية أي لم يفصل بينه وبينه بفصل (١٤٥) جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

على الفتح لتركيبه مع اسم
 لا نحو لارجل ظرف
 الثاني النصب مراعاة للحل
 اسم لا نحو لارجل ظرفا
 الثالث الرفع مراعاة للحل لا
 واسمها لانها في موضع رفع
 عند سبويه كما تقدم نحو
 لارجل ظرف (ص)
 وغير ما بلى وغير المفرد *
 لانه وانصبه أو الرفع
 اقص

(ش) تقدم في البيت
 الذي قبل هذا أنه اذا
 كان النعت مفردا
 والمنعوت مفردا ووليه
 النعت جاز في النعت ثلاثة
 أوجه وذكر في هذا البيت
 انه اذا لم يل النعت المفرد
 المنعوت المفرد بل فصل
 بينهما بفصل لم يجوز بناء
 النعت فلا تقول لارجل
 فيها ظرف يرفع ببناء ظرف
 بل يتعين رفعه نحو لارجل
 فيها ظرف يرفع أو نصبه نحو لا
 لارجل فيها ظرفا وانما
 سقط البناء على الفتح
 لانه انما جاز عند عدم
 الفصل لتركيب النعت مع
 الاسم ومع الفصل لا يمكن
 التركيب كما لا يمكن التركيب
 اذا كان المنعوت غير مفرد

فيما تقدم ساهرة وشعر * وما فاعلوا الخ والحين بالفتح الهلاك والمليم اللذم والساهرة أرض يجدها
 الله تعالى يوم القيامة فاعلمني فيها الحزم بروبحر (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كابس أو اهما لها
 وما بعدها مبتدأ مستقل أول يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كابس أو اهما لها وتقدير خبر واحد
 أو اثنين يعلم عاصري (قوله ولا يجوز النصب) أي عطف على محل أو تبع اللفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
 كما مر عن الزحشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا
 كابس فتاك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
 أول يادتها أو عملها كابس فتاك أحد وعشرون وجهها يمنع منها أربع وهي رفع الاول الغاء وعمالا كابس
 مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثانية تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء
 بنصبه بالثانية فتاك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمنع منها الاربع السابقة مع كونه مضافا
 أو شبهه بمائة وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول باثنين وأربعين يمنع منها الاربع السابقة مع كونه مضافا
 فتكون ستة في سبعة اشياء باثنين وأربعين يمنع منها نظير الثانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب
 الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
 الثاني أربع عشرة في ستة الاول بأربعة وعشرين يمنع منها نصف ما قبله فجمله الصور مائة وتسعة وثمانون يمنع
 منها اثنتان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا
 تمنع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر ارجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا
 تقدم يرفع حالا وتعرّب هي بحسب العوامل ولبنى وبلى صفتان لنعته أو الاول متعلق بالثاني وحذف
 مفعول انصبين أو رفع لدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركيبه مع اسم لا)
 أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصريح ذلك
 ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما معا واحدا قبل دخولها تحكمت عشرة
 وبعليك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بني لتركيبه مع لا والنعت
 بني لتركيبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الآن يكون
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه
 كان كانهما معانضهما فبنيا وافرقتهم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تكن بان صفة
 المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة
 ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر
 ان من جعل الموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن
 وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من
 ذكره هنا الا ما مر من بعضهم في لا بالاك فليتأمل (قوله مراعاة محل اسم لا) أي أو اتباعا للفظ واعرابه
 مقدر كما مر نظيره (قوله محل لا واسمها) فيه التسامح المسار (قوله وغير ما بلى) مفعول لتبين المجزوم

(١٩ - (خضري) - اول)

نحو لا طالع جبالا ظرف يرفع ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالنصف والمشبّه
 بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب برفيها ولا غلام رجل فيها صاحب بروجاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لارجل ظرف وطر يف وطر يف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بما للنعت ذي الفصل انتهى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لا نسكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وهذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكانه قال لارجل ولا امرأة (١٤٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الا الرفع

والنصب سواء تكررت
لأنحو لارجل ولا غلام
امرأة أول تكرير نحو
لارجل ولا غلام امرأة هذا
كأنه اذا كان المعطوف نسكرة
فان كان معرفة لا يجوز فيه
الا الرفع على كل حال نحو
لارجل ولا زيد فيها أولا
رجل وزيد فيها (ص)
وأعط لامع همزة
استفهام
مانسحق دون الاستفهام
(ش) اذا دخلت همزة
الاستفهام على لا النافية
للجنس بقيت على ما
كان لها من العمل وسائر
الاحكام التي سبق ذكرها
فتقول أالارجل قائم أولا
غلام رجل قائم أولا طالعا
جيبلا ظاهرا وحكام
المعطوف والصفة بعد
دخول همزة الاستفهام
تكميها قبل دخولها
هكذا اطلق المصنف رحمه
الله تعالى هنا وفي كل ذلك

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو محترز قول
المصنف ومفردا مع قوله لمبني قال ابن غازي ولوقال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان أفردا وانصلا

لا غنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامني بلا فالاولى
حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذف وبيت وليس الفتح
بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (تنبيه) البدل النسكرة كالنعت المفصول نحو لارجل وامرأة فيها
بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبها مع البدل منه لانه على نية تكرار العامل فيبينهما فصل مقدر وجوز
بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحدز يدو بكر فيها وكذا يقال
في عطف البيان وأما التوكيد فالاول في اللفظ منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه
ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نسكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتمتع برفعها لعدم
تسلط لا على المعرفة (قوله وأعطا لا) قال من يمكن شموله للعامة عمل ان وليس (قوله دون
الاستفهام) ايس فيها مع الاول ابطاء لتخالفهما أمر يفان تكبرا (قوله فالحكم كاذكر) لكن مع
التوبيع كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشاوبين عدم وقوعه (قوله أالارواء) أي
انكشافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أي موجود والهمزة للتوبيع والانكار والشبهة الشباب
وأذنت أي أعامت والهمز بفتح تحتين الكبر وقدرهم هرما كتعب تعبها فهو هرما اذا كبر وضعف كذا في
المصباح (قوله أالاصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسم خبرها أوصفته والخبر محذوف
أي موجود والذي لا قاء أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل يفتني اصطبار اسمي زوجتي أم تتجلى
وأم امامتة فالاطلوب بهما الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى
الاستفهام عن التجليد ما بيني (قوله الاعمالها في الاسم) أي ولا خبرها لانها بمنزلة أمتي فقولك ألاماء
كلام تام جلا على معناه وهو أمتي ماء فلا خبر لها لالفاظا ولا تقدير كما قاله الساماني والاسم هنا بمنزلة
المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أي لانها كانت وهي لا تلي
(قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله ألاماء
باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق ككررت برجل رجل صالح ويسمى

نعتا

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التوبيع أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما

ذكر من انه يبق عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فثال التوبيع قولك أالارجوع وقد ثبت ومنه قوله

أ أالارواء لمن ولت شبيبته * وأذنت بشيب بعدهم

ومثال الاستفهام عن النفي قولك أالارجل قائم ومنه أالاصطبار اسمي أم لها جلد * اذا ألقى الذي لا قاء أمثالي

وان قصد بالاغنى فذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يقتضى اطلاق المصنف ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها الا
عملها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة لابتداء ومن استعملها لالتعني قولهم ألاماء باردا وقول الشاعر

* ألامرولي مستطاع رجوعه *

الغلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط

الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التقييمين

والطائين وكثر حذفه عند

الحجازين ومثاله ان يقال

هل من رجل قائم فتقول

لا رجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجوباً عند التقييمين

والطائين وجوازاً عند

الحجازين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر غير

ظرف ولا جار ومجرور

كـمـثـلـ أو ظرفاً ومجروراً

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فان لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر

ولا كـرـيـم من الولدان

مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتز بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فانه

لا يجوز حينئذ الحذف

كأن تقدم (ص)

(ظن وأخواتها)

انصب بفعل القلب جزأى

ابتدا

أعنى رأى خال علمت

وجدا

نعماموطاً فهو مبنى على الفتح تركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين
تنوين بارداً لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيداً ولا بدلاً كما في التوضيح
لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فلم يفسد مراد فاعله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم
التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكذا هنا وجوز في النسك كونه عطف بيان لجواز كونه
أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون لراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله
ضمير العزم وأنأت بمثابة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت وبد الغلات فاعله
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخميلاً واحتج المازني
بالبيت على سيبويه فقال مستطاع ما خبر لا فيمبطل قوله لا خبر لها وصف لا سمهاً إعادة للابتداء فيمبطل قوله
بعدم ذلك وأياً كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه والجملة صفة
ثافية لعزم بعد وصفه بولى ولا خبر للادخال الرودانى ونحوه من الوصفية مكبرة ادلا يشك عاقل في ان المتمنى انما
هو استطاعة رجوع العزم لا العزم المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك (تنبيه) تردألاً
للتنبيه وهى الاستعانة بفتح فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض
والتخصيص فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقانون قوماً الخ (قوله إذا المراد الخ)
إذا شرطية كما يشير اليه صفيح الشارح فالذال مفتوحة وليست هى اذالة فعلية لان المراد لا يظهر فى كل
تركيب كما لا يخفى (قوله إذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جواباً لسؤال أوحالى بأن دل عليه السياق
نحو فلا فوت أى لم قالوا لا ضير أى علينا وأكثراً يحذفه الحجازيون مع الانحوا لاله الا الله فيرفع ما بعد الا على
البديلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل
الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبني على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح السكاكية فتأمل (قوله)
أغير من الله المراد بالغيرة لازمة وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمة لا انفعال النفس من فعل
ما يستكره لاستحالة على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته تكاف يخاف غضب من فعلها
والصدر غيرا تكوفاً وغيره كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كـرـيـم الخ)
قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والمناجعة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها
فقدمت حاتماً فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الرج

ورد جازرهم حرفاً مصرمة * فى الرأس منها وفى الاصلاء تلميح

اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كـرـيـم من الولدان مصبوح

والحرف النافقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هى التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون
أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشحم لشبهه بالملح فى البياض واللقاح جمع
لقوح وهى النافقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع النافقة للابرضها ولدها وانما تاقى وترك
عند عدم الابن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته سقيته المصبوح
والله سبحانه وتعالى أعلم

(ظن وأخواتها)

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابس أى جزأى جملة
ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو
الصدر أو غيره مما يمتنع فى كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدماً على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتتنقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية ظن وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شئ

محاوله وأكثرهم جنودا فاستعمل رأى فيه لليقين وقد نستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونونه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

علمت البازل المعروف فانبعث

اليك بى واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاستقين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط

كلهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استههما في البابين كان كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر بقرته فعلى اضممار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره بنفسه ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا هجر او صيرت الطين خرفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمر ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أحوال من مفعوله (قوله الله) بسكون الدال لغة فى الذى وكاعتقد أصله احترز به عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد صيرت والتى بمعنى صبر وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدا وكصير اصله وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صير انصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما نصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلاما زيدا فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على محييه لغير ذلك (قوله فثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لاجبى أبصر وأصاب رثته والاتعت لواحد وأما معنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها نارة لاثنين كراى الشافعى كذا حلا لا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج نرا كين قصد الخارج وتارة لواحد وهو مصدر ثانيهما مضافا لهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك

اه وصرح هذا لعدم الاحتياج حيث ثلثنا تقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مصرح فلا يجوز الاقتصار عليه وان كان فى الدما معنى ما يخالفه (قوله محاوله) أى قدرة وهو تمييزا لكبر الباء الموحدة كما ان جنودا تمييزا لا أكثرهم بالثلاثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعان زاه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعث فى النفي والقرب فى الوقوع فى الآيات الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمته وهن مؤمنات وكان عليه ذكره كراى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والتى من علم يعلم عامسا كفرح يفرح فرحافو أعلم والمرأة عامسا اذا انشقت شفقه العليا فلازم ويقال علمه بعلمه ككسره يكسره اذا شق شفقه ومشقوق الشقة السفلى يسمى أفصح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والغاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لاجبى أصاب الشئ أى لقيه والاتعت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد لازوم الثلاثة ومصدرها الثالثة موحدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثنيها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهدا مافا علمه ومضاف اليه وانصب على التشبيه بالمفعول به

وعروم رخيم بخذف التاء والاختياط بالغين المحجمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فليغبطك غيرك أو انه دعاءه بدوام اغتباط الغيرة كناية عن دوام أو صافه الجيدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا يرى فيما تعدى المفعولين وله ضمها في البيت معنى عامات والتضمين لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد الباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهزمة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدرا كم به قيل الامع الاستفهام في تعدى لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجمل مسد المفعولين والوجه ما في الجمع والمعنى انها مسدت مسد المفعول بالباء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت هذا صحيح أم لا (قوله) وهي التي بمعنى اعلم أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلا والاعتدت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بعامي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يدكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها ففسدت مسد مفعولها كقوله

فقلت تعلم أن للصيد غرة * والانضيها فانك خاتله

وفي حديث الدجال زلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها خال والكثير فيه كسر الهزمة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا استطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع في مشيه أي عرج أو عوج فلازمة (قوله دعاني) أي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلق والياء من خلتي مفعول أول والثاني جلة في اسم وقوله فلا أدعي به يظهر انه على تقدير الانكار أي أفلا أدعي به والحال انه أول اسم لي وقد عمل خال في ضميرين لشي واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذاشقرة وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى اعتدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كنصر او حسبان بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهم قاموس (قوله راجا) تمييز تخير وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة اما الهزل ضد الجدل فيبني للفاعل (قوله فان زعميني الخ) الياء مفعول أول وجلة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لأفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيراني الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت زعم فلان كذا فعنه قاله معتقده وان كان اعتقاده غير صحيح أماعلى قول الجرجاني انه قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية النسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكذا قلت كذب أي قال قولاً غير صحيح فعلي هذا لا نكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معنقدا لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أي هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبري نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بشس مطية القوم زعموا اذا

وهي التي بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدوها

فبالغ بلطف في التحصيل

والسكر

وهذه مثل الأفعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلت

زيدا أخاك وقد استعمل

خال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمهن

وخلتي

لي اسم فلا أدعي به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين

كقوله تعالى وظنوا أن

لاملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

راجا اذا المرء أصبح ثاقلا

ومثال زعم قوله

فان زعميني كنت أجهل

فيكمو

فاني شربت الخمر بعدك

بالجهل

ومثاله عد قوله فلا تعد المولى شريكك في الغنى * واسكنها المولى شريكك في العدم ومثاله حقا قوله قد كنت أجحوا بأعمر وأخافقة حتى أملت بنا يوم مات ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وقيد المصنف

جعل يكونها بمعنى اعتقد احترازاً من جعل التي بمعنى صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثاله ب قوله فقلت أجرني أبأمالك والافهني امرأها لكا ونبه المصنف بقوله أعني رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد إلى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله والف كصبرا إلى آخره فتعدي أيضاً إلى مفعولين أصلاً المبتدأ والخبر وعداها بعضهم سبعة صبر نحو صبرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقسمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منسورا ووهب كقوله تعالى وهبني الله فذلك أي صبرني وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً وترك

هو تحذير من الحكاية بلان ثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر ان ليس مراد السيراني ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فن العلم قول أبي طالب * ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالماً به دليل قوله بعد * ولقد صدقت وكنت ثم أميناً * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا فلاك معتقديه لا عن دليل ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثرا استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كإي الآيات وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله عد) أي لا بمعنى حسب المال والاعتد لواحد (قوله فلا تعد المولى) هو لانه من بن بشر الصحابي وقيل واني لأعطي المال من كان سائلاً * واغفر للمولى المجاهر بالظلم واني مستي ما تلفني جازم له * فبايننا عند الشدائد من صرم أي قطع والمراد بالمولى الحليف أي أو الصاحب أي لا تحسب الصاحب هو من يخاطبك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تتلقى للغنى كما قال ابن دريد في مقصورته والناس كلا ان بحثت عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى عبيد ذي المال وان لم يطمعوا * من غمره في جرة تشفي الصدا وهم لمن ألقى أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى وقال آخر

حتى السكالب اذا رأت ذا أثره * حنت اليه وحكت أذنانها
واذا رأت يوماً فقبراً معدياً * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجيته فحجونه أي فاطنته فغلبته والاعتد لواحد في السكك ولا بمعنى أقام أو نجل والا فلازمة (قوله أخافقة) بتثنية أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي ومثاقبه أو بالاضافة أي وأخافق والمهمات الحوادث (قوله والا فبهني) أي ظنني هالكا (قوله أي صبرني) هو بهذا المعنى لازم الماضي لجر يانه كالمثل والقداء بالكسر يدي وقصر وبالفصح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صبرت ففعله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتداءية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تغمده حتى ظالمنا ولوى يدي * لوي يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القدر عن نفسه وأنفه وتعبد بالعين المججمة أي ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول واحد فضم من معنى صبر فتعدي لانهين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ) حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مشئى حدث بفتح جتين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فضمه بررد لاقدر أي مقدار من المصائب وسمن بفتح الميم من باب دخل كافي المختار أي حزن ويطاق على السرور أيضا كافي القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يوج في بعض وقوله ورأيت حتى اذا ما تركته * أألقوم واستغنى عن المسح شاربه في ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمن له سمودا فرد سمورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص)

ما
من قبل هب والامر هب
قائلزما
ككنا تعلم ولغير الماض
من
سواهما اجعل كل ماله
زكن
(ش) تقدم ان هذه
الافعال قسمان أحدهما
أفعال القلوب والثاني أفعال
التحويل فاما أفعال القلوب
فتنقسم الى متصرفة وغير
متصرفة فالمتصرفة ما عدا
هب وتعلم فيستعمل منها
الماضي نحو ظننت زيدا
قائما وغير الماضي وهو
المضارع نحو وظن زيدا
قائما والامر نحو وظن زيدا
قائما وامم الفاعل نحو أنا
ظان زيدا قائما واسم المفعول
نحو زيدا مظلون أبوه قائما
فأبوه هو المفعول الاول
وارتفع لقيامه مقام الفاعل
وقائما المفعول الثاني
والصدر نحو عجبني من
ظنك زيدا قائما وبثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت
للماضي وغير المتصرف
اننان وهما هب وتعلم بمعنى
اعلم فلا تستعمل منهما الا
صيغة الامر كقوله
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها
فبالغ بلطف في التحجيل
والسكر

في مثل كضرب الله مثلا اضراب لهم مثلا أصحاب القرية فمثلا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبت
كسند فریق من الذين الخ فككتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبت لان الظرف
يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الورداني هذا الوجوب بانه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين
السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتواؤه على الفاعل فالحق ان نبت بمعنى طرح ووراء ظرف
له لا بمعنى صبر وأما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكره مثلا مفعول له والمنصوب الثاني بدل أو بيان
(قوله وخص) اما ماض مجهول وبرجعه آخر البيت وأمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو
ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما أي ماذا كمن قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أي الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لا لزوم لجواز تقديم معمول الخبر
القلم على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاو كل المضاف الى الموصولة والموصوفة
بجمله زكن أي علم ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حال كون
ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالخصر على خروج الصفة
المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلا والثاني
لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلي كز بدأ علم من عمر وروما علم صيان (قوله أنا ظان) أي
أنا رجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود
ضميره الا على الغائب كقوله بعض المحققين اه سجاجي (قوله الا صيغة الامر) اما هب فانفاق واما
تعلم فعند الا علم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أي علمت قال سم وقياس
تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بان يسد مسد
مفعولها أن وأن وصلتها من وان كانتا في تقدير المفعول لضمهما المسند والمسنود اليه صريحاً وهي حينئذ عاملة
في لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلة عنها والاكسرت ان ويجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين لسمي واحد كظننتني قائما وخننتني لي اسم أن رآه استغنى وألحق بها في ذلك
رأى الحامية والبصرية بكثرة نحو اني أراي أعصر خرا وقوله

ولقد أراي للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمال

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقلة دون يليق الافعال فلا يقال ضربتني اتفاقا لئلا يكون الفاعل مفعولا بل
ضربت نفسي وظلمت نفسي ليعتبار اللفظان فان ورد ما بعده قدره النفس نحو وهزي اليك واضم اليك
جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا
اي (قوله بالتعليق والالغاء) أي مجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافي
أنه يشارك في الالغاء كان كز بدأ علم كز بدأ علم ذهب بعضهم الى انها فيه ملغاة لازائدة وفي شرح السكافية
ما يساعده كذا في النسك وبشارك في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليظن أنها أركي طعما
فستبصرو ويصرون بأيكم المفتون يستلون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت
أيهما زيدا علم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت زيدا أبو
من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ ملحق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على انها
مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في
لفظها وان لم يوجد ملحق كعلمت زيدا أبو قائم ويؤيد الاول ما سبأني في الشرح عند مثيله بان لبتهم فان

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما منع نحو ظننت لز بد قائم فقولك لز بد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
لكنه في موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لز بد قائم وعمره منطلقا فهي عاملة في لز بد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحوز بد ظننت قائم فليس لظننت عمل في لز بد قائم لافي المعنى ولا في اللفظ

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت أهذا يصحح أى في ذلك
أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذ كر كعرفت أيهم زيد والافعال راجع انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من
هو حال لانها انشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتغال بالتقدير والظاهر جريان
الظلال المتقدمة في التعليق وعدمه هذا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرأه المعلقة لامر وجهه ولا معلقة لاساءة الزوج عشرينها (قوله المانع)
هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لثلاث زول صدارتها
بسبب عمله فيها وفيما بعدها فتكون حشوا وهو باطل (قوله لا المانع) أى لفظي بل معنوي وهو ضعف
العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أى لقوتها لانها تؤثر في القدرات بقلبها وتحويلها
واقليمية لا تقوى على التأثير فيها الضعفاء انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من مقاعيلها الثانية فعلق وألفت
ومنع من ذلك في هب وتعلم لزم لفظهما حالة واحدة فتناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء
ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا وأنه
يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول فليحذر (قوله لافي الابتداء) عطف على محذوف أى في حال توسط
العامل أو تأخره لافي حال الابتداء به أى جملة قبلهما فهنا ابتداء لغوى وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه
الجناس التام لاختلاف معناه مع اتفاق لفظهما ولا تنصّرل في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
علاء الدين (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أى بشرط عدم انتفاء الفعل والاتباع الاعمال كن بدائما
لم أظن لان الغاءه حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين وأما
قوله وما خال لدينا الخ فقول بماسيا في لامي ولوسلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من أوله فتأمل
ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كن بد قائم ظني غالب
لامتناع عمل المصدر مؤخر ونحوز بد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقبل الفعل معلق بها لامي
ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سبان) أى لان الفعل لما ضعف بالتوسط
قاربه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أى لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا
تأخر فانه يضاف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أى اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب
كن بد قائم ظننت ظنا والافعال التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينها
شبه التثافي فان أكد بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهم في المصدرية وكذا يقال
في المتوسط (قوله وان تقدمت) أى على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شئ مما يتعلق بالجمله غيرهما
كحى ظننت زيدا قائما فقبل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
لتقدم ماني الاول وانى في الثاني الاله حمل على الارجح (قوله وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون
الابالوار وتدون منصوب بتقدير الضرورة على حد * أبى الله أن أسمو بام ولا أب * وخال بكسر الهمزة
أفصح من فتحها والتأويل العطاء (قوله كذلك) أى مثل الادب المذكور في قوله قبله

ويثبت للمضارع وما بعده
من التعليق وغيره ما ثبت
للماضى نحو أظن لز بد قائم
وزيد أظن قائم وأخواتها
وغير المتصرفه لا يكون
فيها تعليق ولا الغاء وكذلك
أفعال التحويل نحو صير
وأخواتها (ص)
وجب وزن الالغاء لافي
الابتداء
وانوضمير الشأن أولام
ابتداء
في موهب الغاء ما تقدم
والترزم التعليق قبل نفي ما
وان ولا لام ابتداء
او قسم
كذا والاستفهام ذاله
انتم
(ش) يجوز الغاء هذه
الافعال المتصرفه اذا وقعت
في غير الابتداء كما اذا وقعت
وسطا نحو ز بد ظننت قائم
أو آخر نحو ز بد قائم ظننت
واذا توسطت فقبل الاعمال
والالغاء سبان وقيل الاعمال
أحسن من الالغاء وان
تأخرت فالالغاء أحسن وان
تقدمت امتنع الالغاء عند
التعريض فلا تقول ظننت
زيد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاءه ماتقدمة أول على اضمار ضمير الشأن كقوله
أرجو وآمل ان ندنومودتها * وما خال لدينا منك تنويل فالتقدير ما خاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهى المفعول
الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله
كذلك أدبت حتى صار من خاتى * انى وجدت ملاك الشيمه الادب

والتقدير اني وجدت الملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيهقي وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بال لازم بل هو جائز حيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما للنافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيدا قائم ومثاله بقوله تعالى ونظنون ان لم يثمت الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل (١٥٣) على ما بعده في نصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلا

حذفت ما لقات ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لايتأني فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهوان لم يتسلط تظنون على لبتهم اذ لا يقال وتظنون لبتهم هكذا عزم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد بذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز يدقائم ولا عمرو أولام الابتداء نحو ظننت لز يدقائم أولام القسم نحو علمت ليقوم من زيد ولم يعدها أحد من النحويين من العلاقات والاستفهام وله صور ثلاث الأولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون

اكتنيه حين أناديه لا كرمه * ولا أقبه والسوء للقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اني وجدت الخ) قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها لتأكيده الاثبات فتنا في النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كاسر (قوله فانه لازم) أي الا اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان أحدا لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله) ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانها لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لوان مثلها قال في التوضيح والقسم امام مفعول كعلمت والله ان زيدا قائم ولا زيدا قائم ولا عمرو ومقدر كذا في الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النسكت ان التقييم بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرو) كرر لالوجوب مع المعرفة لا لالغاء لامعها لكن لافرق هنا بين الملقاة والعاملة كليس أو ان (قوله) اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعمن تسأل (قوله) اعلم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقي الافعال مما صرحت التنبيه عليه لانها أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله) اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فعني علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعني عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لافرق بينهما جاني المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله) ولراي) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤ بالفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الخلف فاضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتهى أي انسب صلتها ولعلم متعلق به وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل امامتعلق بانتمى لجر دال الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما

مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك (خضري) - (اول) الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أو يد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص) لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملتزمة (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أنخرجكم من بطون أمماتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي انهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بمنهم (ص) ولراي الرؤ بانتم بالعلماء * طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأي

حامية أي للرق في المنام تعدت الى المفعولين كما تعدى اليهما علم المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولأرى الرق يا نعم أي انساب لراى الى مصادر الرق يا انساب المتعدية الى اثنين فعبر عن الجمية بما ذكر لان الرق يا وان كانت تقع مصدر الغير رأى الجمية فالشهور كونها مصدرا لها وشال استعمال رأى الجمية (١٥٤) متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أراى أعصر خرأا لاء مفعول

أول وأعصر خرأا جلة في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله

أبوحنس يورقنى وطلق وعمار وأونة اثالا

أراهم رفقنى حتى اذا ما *

تجافى الليل وانخزل انخزالا

اذا أنا كالذى يجرى لورد

الى آل فلم يدرك بالالا

فألهاء والميم فى أراهم

المفعول الاول ورفقنى هو

المفعول الثاني (ص) ولا تجز هنا بلا دليل *

سقوط مفعولين أو مفعول

(ش) لا يجوز فى هذا

الباب سقوط المفعولين

ولا سقوط أحدهما الا

اذا دل دليل على ذلك

فقال حذف المفعولين

للدلالة ان يقال هل ظننت

زيدا قائما فتقول ظننت

التقدير ظننت زيدا قائما

خلفت المفعولين لدلالة

ما قبلهما عليهما ومنه قوله

بأى كتاب أم بأية سنة

ترى جهم عارا على

وتحسب

أى وتحسب جهم عارا على

خلف المفعولين وهما

جهم وعارا على لدلالة

يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الجمية لا تلى كما فهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ التبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز العاوه ولا تعليقها خلافا للشاطبي (قوله حلية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنى مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى رأى الرق يا وقوله لان الرق يا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذا الرق يا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حلية أو غيرهما فأجاب بما ذكر ومنه ذهب الحريرى والمصنف انها لا تأتى لغيرهما فلا اشكال عليه وأما الروية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبو حنن) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأثالا صرخم أثالة فى غير النداء للضرورة ويورقنى أى يسهرنى خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه وأونة جمع أو ان ظرف للخبر المحذوف أى يورقونى أونة وحتى ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجاوى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية بخافية دخلت فى جواب الاولى والورد المنهسل أى الماء العذب والآل بالماء السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء وبلاا بكسر الموحدة ما يبل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقنى هو المفعول الثاني) بحث فيه السامى بان القصد انه رأى ذاتهم لا كونهم رفقة له لانه محقق قبل ذلك قال فرقنى حال لانه معنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقة يفظه لامنما كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالرفقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحقة كما عطيه النظر السديد أى أراهم بجته عين فى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والخلف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فاتفق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بخلف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة وهو ممنوع بخلاف حذفهما معا فتحذف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو ساغ وجوزه الا كثرون مطلقا والأعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنعه سيديوه والاخفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعقده حقا وظننت ظن السوء أى ظننت انقلاب الرسول والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالحذف فى كل الدليل لان أعنده علم الغيب يشعر بهما فى الاول وبل ظننت ان لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما فى الثانى ويسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال مخاطب الثانى (قوله فى هذا الباب) أى لا نعدم الفائدة فيه بالخلف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يتخلوا أحد عن ذلك بخلاف خبر هذه الأفعال كاعطيت وكسوت وضررت فالأخبار بمجرد الفعل مغيبة وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجديد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا محجيا أو أريد تجديد الظن مثلاً وأبهم المظنون لسكتة فينبغى الجواز كما فى الرودانى وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار وعندك لحصول الفائدة حينئذ كفى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أو بلغ فى المعنى كفى الرودانى والضهير فى جهم لآل البيت وهو لا كسيت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غير مفرغ على ذلك القسم وهما خبره لانزول المفهوم من نزلت ومعنى متعلق بنزلت وكذا

ما قبلهما معا ومثال حذف أحدهما للدلالة ان يقال هل ظننت أيدا قائما

بنزلة

فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتخلف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بنزلة الحب المكرم أى فلا تظنى غيره واقعا فهو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليل على الخلف لم يجز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما ترى ظننت زيدا قائما

(ص) وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وان تقول زيد منطلق لكن الجملة

بعده في موضع نصب على
المفعولية ويجوز اجراؤه
مجرى الظن في نصب المبتدأ
والخبر مفعولين كما تنصهما
ظن والمشهور ان للعرب في
ذلك مذهبين أحدهما وهو
مذهب عامة العرب انه
لا يجري القول مجرى
الظن الا بشرط ذكر
المصنف منها أربعة وهي
التي ذكرها عامة النحويين
الاول ان يكون الفعل
مضارعا الثاني أن يكون
للمخاطب واليهما أشار
بقوله اجعل تقول فان
تقول مضارع وهو
للمخاطب الثالث أن يكون
مستوفيا باستفهام واليه
أشار بقوله ان ولي
مستفهما به الشرط الرابع
أن لا يفصل بينهما أى بيان
الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا مجرور ولا
معمول الفعل فان فصل
بأحدهما لم يضر وهذا
هو المراد بقوله ولم يفصل
بغير ظرف الى آخره
فمثال ما اجتمعت فيه
الشروط قولك أنت قول
عمر انطلقا فمفعول
أول ومنطلقا مفعول ثان
ومنه قوله

بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أى فلا تظن غيره كأننا
منى ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)
أى معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال سم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى
الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل
بالكل ويشهد له النهى عن تنقيح الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهى انما هو عن تنقيح
الرخص من مذاهب متعددة لافى مذهب واحد كأنها وهو عمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل
(قوله ان تحكى) أى بلفظها الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
كقوله زيد عمر ومنطلق أم لا كقول أو قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجاعا فلان ان تقول قال زيد
انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انما قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو
بخيل كافي الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرح فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحد منعه
(قوله على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا المطلق والجملة مفرد فى معناها كقلت شعرا أو
فصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الآن
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثانى منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
مجرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا النصب اجاعا
وهل المراد مجراه فى العمل فقط مع بقاءه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ
أوفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثانى حتى عند سالم وعليه
فالظاهر صحة تعليقه والقائه وكون فاعله ومفعوله ضمير بن لمسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما بحثه
المصرح (قوله أربعة) زاد السهلى ان لا يتعدى بلام الجرو والواجب الرفع على الحكاية نحو أن تقول زيد
عمر ومنطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد فى التسهيل
كون القول حاليا وردة الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده * فتنى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والدماينى بانها ظرف لتجمعنا
فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو
عن غيره كفى الدماينى خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرج يشق عاتق * اذا أألم أظعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لاعنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
بما يتخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
القلص) بضم تين مخفف اللام جمع قلو وس وهى الناقصة الشابة مفعول أول والروامح صفتها جمع راسمة
من الرسم وهو التأثير فى الارض اشد الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحتمل مفعوله الثانى
ويروى يدين بدله ومتى ظرف له أى أنظن النياق يدينه ما فى أى رقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

متى تقول القلص الروامح * يحتمل أن قام وقاسما
القول مفعولين عنده ولا وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول
عمر ومنطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم بضر نحواً عندك تقول زيد منطلقاً وأ في الدار تقول زيد منطلقاً وعمر تقول منطلقاً ومنه قوله أجهالا تقول بني لؤي * لعمراً بك أم متجاهليننا فبني مفعول أول وجهها للمفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين تقول نحو أنت تقول زيد منطلقاً و جاز رفعهما على الحكاية نحو أنت تقول زيد منطلقاً (ص)

وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم نحو قل ذامشققاً (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذامشققاً فذا مفعول أول ومشققاً مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلاً فطيناً * هذا العمر الله اسرائيلنا فهذا مفعول أول لقالت واسرائيلنا مفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ إلى ثلاثة أرى وعلمها * عبدوا إذا صاروا أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل (١٥٦)

مثله معمول المفعول فيجوز أن هذا تقول زيد اضار باوقيل لا يضر الفصل مطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيديويه والاختفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محله ما يجعل أنت فاعلاً بتقول محذوفاً ناصباً للمفعولين والاجاز اتفاقاً لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحنا نقله الموضح في حواشي الألفية من أن المحذوف لا يتعلق بسوى المشتغل عنه وبقي للمعمولات انما هي المذكور المفعول من الاستفهام وبجوابه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقاً والمذكور لمجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التناظر فالجواز عندهم موزع على الخالتين (قوله هذا لعمراً الله) الإشارة إلى ضرب صاده الشاعر لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بني اسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا مسوخ بني اسرائيل بالنون بدل اللام لثمة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لان قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظننت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان اسرائيلين باق على جزء بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح رد اللاحته حاج المبنى على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

في نسخ أرى وأعلم والكل وجهه موافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً والاولى بتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلمها مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميهما يقينية وحسية نحو أذير يكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافاً للاختفش في ادخالها على الجميع قياساً عليها ما خروجهما عن القياس اذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة بدورها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعدياً) مثله في ذلك التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطابقة فانهما يجعلان المتعدي لواحد لازماً والمتعدي لاكثر بنقص واحداً (قوله وسيأتي الخ) أي في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله مطلقاً) حال من ضمير حققاً

يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما فكانا يتعديان إلى مفعولين نحو علم زيد عمراً منطلقاً ورأى خالد بكراً أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولاً ثالثاً وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيداً عمراً منطلقاً وأريت خالداً بكراً أخاك فزيداً وخالداً مفعول أول وهو الذي كان فاعلاً حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلاً مفعولاً فان كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد نحو خرج زيد وأخرجت

الواقع

زيداً وان كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين نحو

لبس زيد حبة فتقول ألبست زيداً حبة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة كما تقدم في أعلم وأرى (ص) وما لمفعولي عامت مطلقاً * للثان والثالث أيضاً حقاً (ش) أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت للمفعول علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة إليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذ دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيداً عمراً قائماً فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم يجوز الغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمر وأعلمت زيداً قائماً ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع إلا كابر فنام مفعول أول والبركة مبتدأ ومع إلا كابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع إلا كابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيداً عمراً قائماً هل أعلمت أحداً عمراً قائماً فتقول أعلمت زيداً ومثال

حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمر أرى قائماً وأعلمت زيدا قائماً أي عمر قائماً (ص)

وان تعديلاً واحداً بلا * همز فلاثنين به توصلًا والثان منها كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدياً إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة بتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة بتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيدا عمرًا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيدا الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو رأيت زيدا عمرًا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهماً كونه

لا يصح الاخبار به عن
الاول فلا تقول زيدا الحق
كلا تقول زيدا درهم وفي
كونه يجوز حذفه مع
الاول وحذف الثاني
وابقاء الاول وحذف
الاول وابقاء الثاني وان
لم يدل على ذلك دليل
فقال حذفهما أعطت
وأعطيت ومنه قوله
تعالى فاما من أعطى واتقى
ومثال حذف الثاني
وابقاء الاول أعلمت زيدا
وأعطيت زيدا ومنه قوله
تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى ومثال
حذف الاول وابقاء الثاني
نحو أعلمت الحق
وأعطيت درهماً ومنه قوله
تعالى حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون
وهذا معنى قوله والثاني
منهما إلى آخر البيت (ص)
وكأرى السابق نبأ أخيراً
حدث أنبا كذلك خبراً

الواقع خبراً عن أي والذي ثبت للمفعول أعلمت حقيقى للثاني والثالث حال كونه مطلقاً من التقييم بحكم
أحوال خلافاً لمن اشتراط في جواز التعليق والالغاء هنا بناء على المفعول أما المفعول الاول فليس له شيء من
هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلًا) اما ماض معلوم فالله للثنية عائدة على علم ورأى في
البيت الاول كالف تعدياً وأمر فالفه بدل من النون الحقيقية ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا
احتياج إلى تقدير قد لا ماض مجهول لأنه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجواز احتياج إلى تكافؤ جعل نائب
الفاعل ضمير المصدر المفعول من الفعل لا لالف لأنها ليست مفعولاً به بل تكون للإطلاق ولا الجواز قبله
لتقدمه (قوله فهو به إلخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الاحكام لكنه يقتضي منع التعاليق
هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فها أسا * لوى بالمراد وانما جازا التعليق
هنا لأن أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف نجني الموت
فجعله كيف إلخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح ككون كيف اسما مع بالجر دامن
الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حذف يوم ينفع أي أرني كيفية
احيائك كما قيل به في ألم تركب فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره
كأرى والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديلاً واحداً قال الدماميني وتعديله هذه الافعال إلى
ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدل على ان عليه اه ولم يسمع
تعديها إلى ثلاثة صريحة الا وهي منية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مضى
كل عزم انكم لفي خالق جديد لان جملة انكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست
صريحة (قوله نبئت زرعاً إلخ) التاء مفعول اول ثابت عن الفاعل وزرعاً ثانياً وجملة يهدى ثالث وقوله
والسفاضة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصصها التعريض بدم زرعاً لسفاضة عليه في أشعاره (قوله
وما عليك إلخ) استفهام انكأرى أي شيء ثبت عليك في عيادتني اذا أخبرتنى بكسر التاء خطاباً لا نتي
وهي المفعول الاول ثابت عن الفاعل والياء ثان ودفعنا ثالثاً وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقدر
كما قدرناه (قوله أو منعم إلخ) عطف على آيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساؤلون مجهول ومن استفهام
انكأرى والشاهد في حديثهم فالفاء مفعول اول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو
بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم
اللام عليها وقوله كآزعموا أي لم أجز به تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي
نبأ كقوله نبأت زيدا عمرًا قائماً ومنه قوله
وأخبر كقوله أخبرت زيدا أخاك منطلقاً ومنه قوله
وحدث كقوله حدثت زيدا بكرم قميا ومنه قوله
وأنبا كقوله أنبأت عبد الله زيدا مسافراً ومنه قوله
وخبّر كقوله خبرت زيدا عمرًا غائباً ومنه قوله

والثاني الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح الغين المحجمة فعرفت به واسمها إلى وقوله بمصر صفة لأهل أي السكانيين بمصر ووجه أعودها حال
مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أي ولونا سحاً كظننت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أي المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الانبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المقاميل لأنها لا تسمى
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فإن
الاسناد فيهما تنبى وأما باقي التوابع فلا إسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحاً للحقيقي الذي هو
الحدث ثلاثي كقولهم أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام خروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تستند إليه
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيدوا للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حادثة مطلقاً وهو
الحصول والنبوت فلأنه لم يستند للاسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فغنى كان زيد قائماً
حصول قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيّد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ في
زيد قائم وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه لسكرته مؤخر لفظاً في الأولين ورتبة في الأخير لان
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كاسيدينه (قوله على طريقة فعل) أي بفتح حتين وطريقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أي بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلاً للصيغة لأنه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بأن المراد بالانها عدم بنائها للمجهول لا عدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أي لانه عمدة الرفع اعراب العمدة وأشار بذلك إلى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعي آتى ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه
عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل روروا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنادل هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سواهم هجر

يرفع نجران وهجر ونصب سواهم وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة قتليق آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بإمكان حله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد يراد لفظه
بإضافة المصدر نحو ولولادفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفي بالله شهيداً أي ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديره أو قيل
محل ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يستند إليه كسمع بالمعدي
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألغز فيه السامعي بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فغنوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وايس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم

مرضاة

فأقبلت من أهل مصر

أعوذها

وانما قال المصنف وكأرى

السابق لانه تقدم في هذا

الباب ان أرى تارة تعدى

إلى ثلاثة مقاميل وتارة

تعدى إلى اثنين وكان

قد ذكر ولا أرى المتعدية

إلى ثلاثة فتنبه على ان هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهي المتعدية إلى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهي المتعدية إلى اثنين

(ص)

(الفاعل)

الفاعل الذي كرفوعي

آتى

زيد منبراً وجهه نعم

الغنى

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياق الكلام

على نائبه في الباب الذي يلي

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المستند إليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيد به * فنبحركم لازال يستخرج الدر
قال الشمني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جوه * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بحفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن المأثر يدمنه الحدث أضيف الى فاعله خفضه
ولسكون الروي في البيوت قبله ساكن فاعل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحقان جمع جفنة
وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك هاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر باضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع
أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هدا في الصحاح مانعه وصنابر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بحفان نعتري محلسنا * وسيف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام الجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فالغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لأنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن الشنوازي رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسيف بالفاء هو السنم وأيام الجوز عند العرب خمسة
أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرينة المقابلة (قوله
والمؤول) أي لوجود ساكن ولو تقديرنا والسابك هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو ولم يكفهم أنا أنزلنا
ألم بأن للذين آمنوا أن نخشع فلو بهم أي لم نحن خشوعها * يسر المرء ما ذهب الليالي * أي ذهابها ولا
يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير هاج نحو وما راعني إلا سيراخ أي الآن يسير أي سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا ساكن من الثلاثة قال الساميني في باب التسوية كسواء عليهم
أأفذرهم بناء على أن سواء بمعنى مستوخبران وما بعده فاعله ولا تقع الجلة فاعلا بلتا ويل أصلا فلا يقال
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد سلافا للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات
ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جلة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بدا لهم بداء كما صرح به في قوله * بدالي من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيأتي انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الساميني تبعا للمغني
بخصوص الاستفهام كآلية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لان نفس الجلة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا قال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جلة عليه أو ان قوله غيره صفة محذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسم كحجبت من عطاء
المنانيز بدو أمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتنوين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل همز وهو الفاعل
استتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو قام زيد
والمؤول به نحو يجبني
أن تقوم أي قيامك فخرج
بالسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جملة نحو زيد قام أبوه
أو زيد قام أو ما هو في قوة
الجملة نحو زيد قائم غلامه
أو زيد قائم أي هو وخرج
بقولنا على طريقة فعل
ما أسند اليه فعل على طريقة
فعل وهو النائب عن الفاعل
نحو ضرب زيد والمراد
بشبه الفعل المذكور اسم
الفاعل نحو قائم الزيدان
والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا
واسم الفعل نحو هبها
العقيق والظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك
غلامه أو في الدار غلامه
وأفعل التفضيل نحو مرت
بالأفضل أبوه فابوه مرفوع
بالأفضل والى ما ذكر أشار
المصنف بقوله كرفوعي أتى
الى آخره والمراد بالرفوعين

* قرع القوارير أقواه الأباريق * برفع أقواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك إلى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لاثنين فقط * وحاصل الجواب أن المراد مرفوع الفعل وشبهه الكاتبين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعده فعل الخ) إشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص بوجه اختصاصه أن فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معنى السكون المراد به العموم كافي علمت نفس أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد أن كل فعل من فاعل وإنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا أسألا أولى فتستفاد من قوله فإن ظهر الخ كاستنبينه لكن يرد على عموميه أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أتاك أذاك إلا حقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفه ما وطال ما وكثر ما وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي إن قلنا ترد لأنبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فعل إلا فاعل أه ولا يقع بعده هذه الألفاظ إلا جلة فعلية فعلها ما ذكر وأما قوله

صدت فاطولت الصدر ودقعا * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسر بدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المغني (قوله فإن ظهر) أي الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كإفيل لانه لا يظهر ويستترو ويكون بعده الفعل إلا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المفهوم من ظهور خبره محذوف أي فالظاهر المطلوب أو فهو أي الحكم واضح والإفيع حكم باستتاره وهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بالانكاف وهذا إشارة إلى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظا وتقديرًا ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والافضمير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفًا ويجاب بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكّد بالتون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لا تضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو مقام الذي يد أي مقام أحد المصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب باز بدا أو أظعم في يوم والتعجب كاسمع بهم وأبصر أي بهم فحذف فاعل الثاني دلالة الأول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما التفصيل نحو فتلحقه رجل رجل فإن أصله فتلحقه الناس رجل رجل أي متنازل بين كافي أدخلوا الأول فالأول أي مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لا تعدد الأجزاء أقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع في حالوا مض وزاد يس واحدا وهو مقام وقعد لا يزيد لانه من الحذف لا التنازع لأن الأضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له أه وقد يقال يضم في أحدهما مع الاتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في الباقي بما كان جعل ما في التعجب من الحذف والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوف وأما المصدر فصحيح السبوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشق فضرر بضمير الضرب وأظعم بمعنى أن يطعم ففاعلها مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعده لا وكون الأصل مقام أحد من منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكّد كحذف فاعله لعلته تنصرفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسر فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فأنما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقا مسكا

ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثله للرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثله للرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو والافضمير استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وز يد قائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلاما مقبلا على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضمائر نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أي هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل لا يظهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على ثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده يدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصنفار في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحدث لا يزي الزاني حين يزي وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم اذا كان غدا فأتني ورد بأن الفاعل في كلاهما مستتر لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاواة من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الأخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أي اذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فتأتي (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كأنص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقيل يمنع مطاق الان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم مجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم امام مبتدأ كزيد ضربا وفاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أي تمسكا بقول الزباء بفتح الزاي وشدا الموحدة

مالا لجمال مشيها وثيدا * أجنده لا يحملن أم حديدا * أم الرجال جنفا فعودا
رفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوثيدا مقدماعليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما صر في قوله وقلموا وصل الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا لشد الحال مسده أي يظهر وثيدا أو غير ذلك ويرى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها بالجر بدل اشتغال من الجال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما صر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجرده من علامة التثنية لانه لا حاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد بالبناء وعلمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تنفي عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لصعب بن الزبير والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمه أي خلاه وفيه الشاهد اذ قيسه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبى والحليم القريب أو الصديق (قوله يلومونى) قياسه يلومنى ويعذل بالضم من باب نصر

(٣١ - (خضرى) اول)
أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاني. قامت هند حروفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله تولى قتال المبارقين بنفسه * وقد أسلماه مبدوحيم وقوله يلومونى في اشتراء النخيل أهل فكلهم هو يعذل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضى * فاعرض عنى بالخذود النواضر فبعد وحيم مرفوعان بقوله أسلماه والالف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهل فاعله على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يثنى في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وجمعت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة كاوني
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كاوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٣) ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذ دل

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله كاوني البراغيث) حقه على الافصح كائى وأ كائى
بالتاء وعلى هذه اللغة كائى بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل والتأنيث يوارى العقلاء لتزويجهم
منزلاتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تأني طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوى صدره ولغظه ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأ نفليان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائذ
على ملائكة المحذوفة كاصلا لكان قال سم يبعد كون الراوى يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا
دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اهـ (قوله ويرفع الفاعل
الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذف * كمثل زيد في جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمارة عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم
يقدر زيد القارى ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل عليها أولى تصریح
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) مثله
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوى فيه الذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا
تلتحقه تاء (قوله اذا كان لاني) أى مستندا اليها ولوعلى وجه التأني والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب من ادابه الصحيفة
أو حكماء هو المضاف المؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث
والافتله نائبه واسم كان ولوعبر بمر فوع الفعل لشبهها ما لما كان المرفوع المؤنث قد يتجاوز عن التاء وقد توجد
في الذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء لحقوا علامته بالفعل لكونه كجز منه كما وصلوا علامة الرفع في
الافعال الخمسة بمر فوعها (قوله فعل مضمرة) أى فعل فاعل مضمرة ولو مجازى التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف نحو قامت بخلاف قتل المؤنثة وقتما لثناها وقتن وقتن لجمعها فلا تلتحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستفناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لماسيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر
كهذه قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحلى تغليب المذكر مطلقا قدم أو آخر
اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمرة أى أو فعل اسم ظاهر مفهم
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كمالا ينفى وان كان لازماله فالاولى ماسمعه
(قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثله في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد التقدير
قرأ زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فاحد فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد استجارك
وكذلك كل اسم مرفوع
وقع بعد ان أو اذا فانه
مرفوع بفعل محذوف
وجوبا ومثال ذلك في اذا
قوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسما فاعل بفعل
محذوف والتقدير اذا
انشقت السماء انشقت
وهذا مذهب جمهور
النحويين وسبب تأني
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلى الماضى
اذا
كان لاني كأت هند الاذى
(ش) اذا أسند الفعل
الماضى الى مؤنث لحقته
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

والجوازي

نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن هاتان حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسبب تأنيث الكلام على ذلك (ص) الثاني

وانما تلزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى في موضعين أحدهما
أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والجوازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع
قان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الاهی الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هذه وهو المراد بقوله ومفهوم ذات حرأصل حرح حذف لام
السكامة وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في (١٦٣) المؤنث المجازي الظاهر فتقول طاع

الشمس وطلعت الشمس

ولا في الجمع على ما سيأتي

تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك

التاء في

نحو أتي القاضي بنت

الواقف

(ش) إذا فصل بين الفعل

وفاعله المؤنث الحقيقي بغير

الاجازات ثبات التاء وحذفها

والاجود الاثبات فتقول

أتي القاضي بنت الواقف

والاجود أتي وتقول قام

اليوم هند والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضل

كأز كالافتاة ابن العلاء

(ش) إذا فصل بين الفعل

والفاعل المؤنث باللام يجوز

اثبات التاء عند الجمهور

فتقول ما قام الاهدوم

طاع الاشمس ولا يجوز

ما قامت الاهدوم لا طاعت

الاشمس وقد جاء في

الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل على الاثبات يشعر

بان الاثبات أيضا جائز

وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار

انه ثابت في الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى أو ما لجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتنقوم
الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيتربعن الآن يعفون بيا يعنك فهل تمنع
حينئذ لذلك كتاء الماضي أولا فليحذر (قوله ما قام الاهی) مثله انما قام هي (قوله حقيقي التأنيث)
أي سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كز بنو يستثنى من المجرد ما لا يتميز منه كره من مؤنثه كبرغوث فلا
يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا خلاف
كتملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع براعى اللفظ فعلم
أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعمري بها وكل ذلك في الحقيقي أما
المجازي فقلو التاء مؤنث جواز المجرد مذكر وجوبه بالأن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت
ذلك فقلت

إذا سقط التمييز بين مذكر * وأني ففعل السك أنثه مطلقا

لذي التارذ كرفي المجرد يفتي * كتملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان ميزا أنت لاني ولو خلا * من التاء وذكر في سواء لتنتقي

وذاني الحقيقي لا المجازي فانه * مع التاء بالوجهين في الحكم قدر في

ومع حذفه إذ كروجو باسوى الذي * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكره كل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم
فان قصد لفظه جازت كبرد باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا في الشعر (قوله حرح) أي بدليل تصغيره على حرج يجمعه
على أحراح حذف لامه وهي الحاء اعتباطا بقي كيدودم وقد يعوض منها راء تذهب فيها الراء وهو بكسر
الحاء فرج المرأة كما في المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل)
أي بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لعدمه عن الفعل ويضير الفصل كالعوض من التاء (قوله
والاجود الاثبات) أي كما يفهم من تعبيره بقدر فرض السكلام في ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازي فنقل
السامي أن الاجود فيه ترك التاء ظاهرا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جد في
القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أي لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام أحدا لا
هندوامة جاوز المصنف اثباتها نظر الظاهر الملفوظ به ومثل الاسوى وغيره فيها بالخلاف وان كانا مذكرين
لا كتسابهما للتأنيث من المضاف اليه (قوله فابقيت الخ) صدره لذي الرمة

* طوى النحر والاجراز ما في غروضها * فابقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بجاء
مهملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوى أي أذهب والاجراز جمع جرز يحجم فراء فزاي أرض
لانبات بها والغروض بمجمعتين بينهما راء جمع غرض كغلويس وفس كافي الصحاح وهو خزام الناقة
والجراشع جمع جرشع كتمنا قد وقفت أي الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالامع الضلوع وهي جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند
عدم الفصل فليجوز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس
كذلك) أي ليس جائزا في الشعر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات انما جاء في الشعر فصحيح وان أراد أن الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قد يأتي بالافضل ومع * ضمير ذي المجازي شعروقه (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيق من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيمويه قال فلا تفرق بين التامع من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلامزنة ردت ودقها * ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتامع مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتامع مع احدى اللين والخنثى في نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بيان (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جوازه نثرا أيضا خلافا للجسم وورد قد قرى فاصبحوا لا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصبحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التردد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيق) أى ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الخذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلعت كطلع الشمس (قوله فلامزنة) بالتنبؤين على افعال لا كليس أو اعمها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأقبل أى أنبت البقل كأنبائها (قوله والتامع مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما صر من لزوم التامع مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كزبدون وفاطحات وطلحات أو مكسرا كهنود وزبدون أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجرة وبقرف كل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا وانبائها ولومذ كراسم لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطحات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لاحاده نساء مذهب السكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وتترات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيه ماصيرته كالمذكر بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

جمع سلامة لمذكر أولافان
كان جمع سلامة لمذكر
لم يجوز اقتران الفعل بالتاء
فتقول قام الزبدون ولا
يجوز قامت الزبدون وان
لم يكن جمع سلامة لمذكر
بان كان جمع تكسير
لمذكر كالرجال أو لمؤنث
كالهنود أو جمع سلامة
لمؤنث كالهنادات جاز
اثبات التاء وحذفها
فتقول قام الرجال وقامت
الرجال وقام الهنود وقامت
الهنود وقام الهنادات
وقامت الهنادات فاثبات
التاء لتأوله بالجماعة وحذفها
لتأوله بالجمع وأشار بقوله
كالتاء مع احدى اللين
الى أن التاء مع جمع
التكسير وجمع السلامة
لمؤنث كالتاء مع الظاهر
المجازي التأنيث كائنه كما
تقول كسر اللينة وكسرت
اللينة تقول قام الرجال
وقامت الرجال وكذلك
باقى ما تقدم وأشار بقوله
والخنثى في نعم الفتاة الى
آخر البيت الى انه يجوز في
نعم وأخواتها اذا كانت
فاعله مؤنثا اثبات التاء
وحذفها وان كان مفردا
مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناترون الى ثم تصدعوا
وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل امامنا تغير كنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فالفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجاء عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل للمؤنث ليس منه بياصر ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب السكوفيين يخرج قول الزخشي
ان قومي تجمعوا * وبقتلى تحمضوا * لا بأبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث
أى جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغرض من قال
أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد
أين جمع تصحيح يحى مذكرا * وفي فعله تاء الاناث تزداد
فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويجوز عنه بما تغير فيه
بناء الواحد كما آمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسحبكت المصنف والشارح عن حكم المثني وهو كالمفرد
حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللين) أى في أصل الجوازا لا فالتاء مع نحو لبننة أرجع والخذف
في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجع على ما لا ماميني والذي للسيوطي استواء الامرين
(قوله مقصوده استغراق الجنس) أى بناء على ان ال في فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز
الوجهين في كل مؤنث قصده الجنس ولا بعده فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة
فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة تكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذي
قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين في الاول للفصل بين لالجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث في المقرون
من الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير في كفى بهن لا التزامه من العرب ببقى ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

المرأة هندية نعمت المرأة هندية وانما جاز ذلك لان فاعله مقصوده استغراق الجنس
فعومل معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها شبهه به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الخنثى في هذا ونحوه
حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجيء بخلاف الأصل * وقد يجيء المفعول قبل الفاعل (ش) الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لأنه كالجزم منه ولذلك يسكن له آخر الفعل أن كان ضمير متكام أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة تنو إلى أربع متحرركات وهم انما يكرهون ذلك في السكامة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالسكامة الواحدة والاصل في المفعول أن ينفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا
مما سئل كره فتقول ضرب
زيد امرأته وهذا معنى قوله
وقد يجيء بخلاف الأصل
وأشار بقوله

وقد يجيء المفعول قبل الفاعل
الى أن المفعول قد يتقدم على

الفعل وتحت هذا قسمان
أحدهما ما يجب تقديمه

وذلك كما إذا كان المفعول
اسم شرط نحو أيا تضرب

أضرب أو اسم استفهام
نحو أي رجل ضربت

أو ضميرا منفصلا لو تأخر
لزم اتصاله نحو أياك نعيد

فلو أخرت المفعول لزم
الاتصال وكان يقال نعيدك

فيجب التقديم بخلاف
قولك الدرهم اياه

أعطيتك فإنه لا يجب تقديم
ايه لانك لو أخرته لحاز

اتصاله وانفصاله على
ما تقدم في باب المضمرات

فصكت تقول الدرهم
أعطيتك وأعطيتك اياه

والثاني ما يجوز تقديمه
وتأخيره نحو ضرب زيد

عمرا فتقول عمرا ضرب
زيد (ص)

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطي
(قوله والاصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هذا الى الآخر من تعلقاته وبقى
منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقام زيدان وكونه لا يتعدا اجاعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد
وعمر وفالفاعل المجموع اذ هو المستند اليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما * فتلقفها رجل رجل * فن حذف
الفاعل كما صرحه (قوله والاصل في المفعول الخ) قال هم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال
أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أي ان الأصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله
وقد يجيء) بالقصر في لغة من قال جابحي وشايشي (قوله كراهة تنو إلى الخ) تقدم في المعرب والمبني
نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستثنين الاولى
كون المفعول محالة المصدر كالشرط والاستفهام أي وكما خبرية نحو كرم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك
كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في
غير باب سئلته وخلفيته وكذا يجب تقديمه اذا وقع عاملة في جواب ما يفضلهما من الفعل اذ لم تفصل بغيره
ظاهرة كانت نحو فاما اليقيم فلا تنفهر أو مقدره نحو وور بك فكبر بخلاف أماليوم فاضرب يدا للفصل
بالظرف ولا يردان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها لان محله في غير أماليكون الفاء معها مزحقة عن
موضعها كما سيتضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب
التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيا أي مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه
على الفعل اذا كان المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اأما انك
فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تهجي أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن ركي فلا يقال جئت
أن زيدا أضرب أو كزيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيجبني مازيدا تضرب ووددت لوزيدا
تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز
وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول لعامل مقرون بلام ابتداء لم ينسب بان أو بلام قسم أو بقدر
بسوف أو بقلما أو بربما أو نون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كافي الجمع وغيره وأما تقديم
ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي
غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز
فتح الصاد لان انحصرا لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب
فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الإشارة والموصول والمضاف للمياء في نفسها
(قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لما غرض في الالباس) أي بدليل
تصغير عمر وعمر وعمر وعمر ونحو يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا
وأجيب بان هذا مبني على أنه لا فرق بين اللبس والاجال والخفي الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد
كالذي هنا هو ممنوع لا يقع في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك لا دعور ليت عيني

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضر المفعول غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
اللباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب
كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لما غرض في الالباس
كما لما غرض في التبيين فاذا وجدت

منوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوله وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وثابهما المصنف ومما
ورد من ذلك قوله لما رأى طالبة مصعباً دعروا * وكاد لو ساء المقدور يفتصر وقوله
كساحله هذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداهذا الندى في ذرى المجد وقوله (١٦٧) ولوان مجد أخذ الدهر واحدا *
من الناس أبقى مجد الدهر

مطعما
وقوله

جزى ربه عني عدي بن
حاتم

جزاء السكالب العاويات
وقد فعل

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن
كبر

وحسن فعل كما يجزى
سما

فلو كان الضمير المتصل
بالفاعل المتقدم عائداً على

ما اتصل بالفعل المتأخر
امتدعت المسئلة وذلك نحو

ضرب بعلمها صاحب هند
وقد نقل بعضهم في هذه

المسئلة أيضاً خلافاً لما نقل
فيها المنع (ص)

(النائب عن الفاعل)
(ينوب مفعول به عن

فاعل
فيما لا كنعيل خبر

نائل)
(ش) يحذف الفاعل

ويقام المفعول به مقامه
فيعطى ما كان للفاعل من

لزم الرفع ورجوب التأخير
عن رافعه وعدم جواز

حذفه وذلك نحو نيل خبر
نائل خبر نائل مفعول قائم

مقام الفاعل والاصل نال زيد
خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد

أقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل
ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل

على أن يكون مفعولاً مقديلاً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلة التي بعده
وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد
خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد

أقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل
ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل

على أن يكون مفعولاً مقديلاً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلة التي بعده
وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد
خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد

أقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل
ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل

على أن يكون مفعولاً مقديلاً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلة التي بعده
وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعور به (قوله منوعة)
أي شعر او ثرا وقوله وأجازها أي فهمها أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكون الياء
لان أصله كني فعرّب بأبدال السكاف جيا وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو
جوازها شعر الاثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالبة الي
المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعر رامي للجهول أي خافوا اجواب لما دهي
اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أي أعلى
ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذررة بالضم والكسر كافي القاموس وهي أعلى الشئ والشاهد في
شعره يظهر (قوله ولوان مجد الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد
رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لوفعاد
الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعم وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء السكالب العاويات) قيل
هو الضرب بالجملة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها اتعاوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي
فلا يليق به هذا الطبعاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضارا
للحال الماضية وسما بكسر الميم لقران ون وشد الميم رجل رومي إلى القصير المسمى بالخواريق يظهر السكوفة
للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه للابن لغيره مثله فصر به المشعل في سوء
المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بحجاء نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخص من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل خبر
المفعول بما ينوب كالتطرف اذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى
زيد ديناراً وليس مراداً أن أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أي كان دون غيره
(قوله خبر نائل) في الصحاح الذوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لآبئة
المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي لغرض ما لفظي كالايجاز في نحو بثل ماء وقبتم والسجع
نحو من طابت سريرته جدت سيرته ونصحيح النظم كقوله

علقتهم عرضاً وعلقت رجلاً * خبري وعلق أخرى ذلك الرجل

أي علقتهم الله أي جعلني أحبا عرضاً بلا قصداً ومعنوى كالعلم به في خلق الانسان ضعيفاً وجهله كسرق
المتاع وابهامه كتمصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن اسائه أو عن قرنه بالمفعول تخلفي الخنزير
وتحقيره كقطع عمر وكرامة مجاعة والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام
الرباعي (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل انصاه بعامله وصبر ربه كالجزء منه واغتناؤه
عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه ونحو يده
من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصير ربه مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الطرف
والجور ولان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديلاً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو
وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقاً أى سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضي ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى رطل وصل وفى المضارع قولك فى ينتحى ينتحى (ص)

والثانى التالى نالمطارعة كالاول اجعله بلا منازعه وثالث الذى به من الوصل كالاول اجعله كاستحى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً ابتداء المطارعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدسج تدسج وفى تسكسر تسكسر وفى تغافل تغافل واذا كان مفتوحاً به مزة وصل ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى استحى استحى وفى انطلق انطلق (ص) (واكسر واشم فالثانى اعل

عيننا ضم جاكوبع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكيت على نيرين اذ تشاك تشاك

تختبط الشوك ولا تشاك

قوله فيما له أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المبالغة والجماد المؤول بمشتق ولا يرفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بنونين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروباً فبفتح عين اضافته له على انه فى محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولتقدير كنبيل وكذا قوله اكسر كرفان وجد اضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر بحى غير الاولين أو يرد بقوله اضممن واكسر اذ لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحا (قوله اكسر فى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله * لوعصر منها البان والمسلك انعصر * ومنهم من يفتح فى معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فيقول فى روى زير روى بفتح الهمزة فى المعتل ثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كينفتح) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير ومات اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينفتحى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المفعول لقصد لفظها (قوله نالمطارعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيد نالها بكونه ثانياً لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان نالها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أولاً لمخوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعله ببق الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثيراً بالضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطارعة مأشبهها من كل تاء معتاد زياتها وان لم تكن للمطارعة كتبخترو تواتى وتغافل بخلاف ترمس الشئ أى رمسه أى دفعه فلا يضم نالها لعدم اعتبار زياتها اذا اتصل التوصل لساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناءً للالزم للمجهول وقدم منه أكثرهم مطلقاً لا يرد عليهم قراءة وأما الذين ساءوا بضم السين لحكاية الكسائى ساءوا متعدداً يومنه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقاً ينوب المصدر المعروف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً وأما بناءً كان وكادوا أخواتها ما فاجازه سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً للغارمى كفى النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله واشم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وبالقصر تنازعه كل من اكسر واشم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعيناً تميز محوّل عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجاب بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى مع بلاتاء ليساوى عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعمور وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سالك به مسالك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيكيت) بالياء وروى بالواو فاوردته الاشمونى شاهداً للضم وضميرها الرداء يصفه بالقوة والمثانة وهو يؤذت ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذا تشاك أى اذ حيكيت وتختبط الشوك أى تضربه من اختبط الشجرة تضربها بعاصم نحوها ولا تشاك أى لا يخرقها الشوك لصفاقتها (قوله شبابا) اسم لبيت الاول وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

وما

ليت وهل ينفع شيئاً ليت * ليت شباباً بوع فاشترت

وهى لغة بنى دبير وبنى ففقس وهما من فصحاء بنى أسد والاشمام وهو الاتيان

بالغاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض اباهي ماءك ويامهاه
أقاهي رغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خيف لبس يجنب * ومالباع قد يرى لنحو حب
(ش) اذا أسند الفعل الثاني المعتل العين بعد بناءه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واوياً أو يائياً فان كان واوياً بالضم
سام من السوم وجب عند المصنف كسر الغاء والاشمام فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم
ليس الانحوسمت العبد وان كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضاً (١٦٩) ضمها والاشمام فتقول سميت يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول
سميت لئلا يلتبس بفعل
الفاعل فانه بالكسر فقط
نحو سميت الثوب وهذا معنى
قوله * وان بشكل خيف
لبس يجنب * أي وان
خيف اللبس في شكل من
الاشكال السابقة أعني
الضم والكسر والاشمام
عبد عنه الى شكل غيره
لا لبس معه هذا ما ذكره
المصنف والذي ذكره غيره
أن الكسر في الواو والضم
في الياء والاشمام هو المختار
ولكن لا يجب ذلك بل
يجوز الضم في الواو
والكسر في الياء وقوله
* ومالباع قد يرى لنحو حب *
معناه أن الذي ثبت لغاء باع
من جواز الضم والكسر
والاشمام ثبت لغاء المضاعف
نحو حب فتقول حب وجب
وان شئت أشممت (ص)
ومالباع لما العين نلى *
في اختاروا نقاد وشبهه ينجلي
(ش) أي يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً مفعول به خلافاً
للمعنى وروى بمبادل هل (قوله بنى دبير) بمهولة فوحدة مصغراً (قوله بالغاء محركة) بالميم فهو حال
من الغاء وفي نسخ الاثنيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاثنيان بالغاء بحركة الخ وفيها تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الآن تجعل الياء الاولى لجر التعدية والثانية للابسة أو
الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤثر في جزء من الضمة قليل سابق
وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الياء قاله العلوي فالينية على جهة الافراز لا الشروع
والقراء يسمون ذلك روماً والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفقتين في الرفع والضم عند الوقوف على
نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي
وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا
وبعنا بدين الآن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فاقيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب
خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائب كافي نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذالم يكن مكسوراً العينين
تخفت والامتنع فيه الكسر كالياء لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال
السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أراد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة
لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشرطية لا تستلزم
الوقوع فان أراد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتعليب (قوله هذا ما ذكره
المصنف) أي فان قوله يجنب ظاهر في المنع وان احتمل السكراة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر
اللباس كالم يبالوا به في نحو مختاروا تضارفاً فانهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لللبس كما هنا
لكن في النكت عن أي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله
الذي ثبت لغاء باع الخ) لكن الافصح في المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفي باع بالعكس حتى قيل
لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم
الخالص والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لوا اجمال لا
الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختاروا نقاد وليس بالازم بل مثله المضاعف
كاستندوا نهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حوكة التاء) أي من ضم أو كسر أو اشمام
(قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً لمحدوف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له
أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحرف أي حقيقة خبره وبنيابة متعاقبه (قوله أو حرف جر)
أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٣٣ - خضري - اول) للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو افعل وهو معتل العين
الذي ثبت لغاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبهه في جوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا
واقتودوا الكسر نحو اختاروا نقاد والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حوكة التاء والقاف (ص)
وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حر (ش) تقسم ان الفعل اذا بني بالم اسم فاعله أقيم للمفعول به مقام الفاعل
وأشار في هذا البيت الى انه اذا لم يوجد للمفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً لبنيابة
أي صالحاً واحترز بذلك عما لا يصلح لبنيابة كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارشاف لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرفوب عنه إذ الحرف لا حظ له في الازعاب أصلاً اهـ وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر ذهب السهيلي وابن درستو به إلى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وما أوهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود للمادل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان إذ الدليل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض وإذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرب من كغندوم بالفتح فكل ذلك لا يجوز أن يثبت له عدم تصرفه إلا باستعمال مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً به بما ذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء إذا جاء زيد على أنابهما وأجازة الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد قطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً مبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحته حينئذ بناء لضافته إلى المبني لأعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله ما لزم لا على سحر لثلايقه حتى أنه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه إلى شبهة وهو الجرب من (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بآله معاذاً وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه إلخ) استفيد منه أنه لا ينوب من الظروف والمصادر إلا المتصرف المختص بالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع الخصائص ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو أنواع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى فن عفي له من أخيه شئ أي نوع تامين أنواع العفو وسواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وإنما جعل شئ مصدر الفعل لأنه لا نفعاً لزم رجوعه إليه بمعنى ترك ضعيف إذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كما في البضاوي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كدومند الملازمين للزمان الظاهر وحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت له وأما قوله

يفضي حياءه ويفضي من مهابته * فلا يكلم إلا حين ينقسم

فإن نائب فاعل يفضي ضمير المصدر أي ويفضي هو أي الأغضاء المعهود وهو أغضاء الحياء وأغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويفضي هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروايات لأن الأغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لأنه لا يكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى ولهذا امتنع أن يثبت المفعول لأجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى لأنه فصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهان يستلجح فنه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاءه زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاً فلما انتهى للمحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابت به الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خبير عباد الله كام * هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يمرقه والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية
نحو سحر إذا أريد به
سحر يوم بعينه ونحو
عندك فلا تقول جلس
عندك ولا ركب سحر لثلا
تخرجهما عما استقر لهما
في لسان العرب من لزوم
النصب وكالمصادر التي
لا تنصرف نحو معاذ الله
فلا يجوز رفع معاذ الله
في الظرف وكذلك ما لا
فائدة فيه من الظرف
والمصدر والجار والمجرور
فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومبرز يد (ص)
ولا ينوب بعض هندي ان وجد * في اللفظ مفعول به وقدير (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا لاخفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبني للمعلوم

فاعله مفعول به ومصدر

وظرف وجار ومجرور تعين

اقامة المفعول به مقام

الفاعل فتعول ضرب زيد

ضربا شديدا يوم الجمعة امام

الامير في داره ولا يجوز اقامة

غيره مقامه مع وجوده وما

ورد من ذلك شاذ او مؤول

ومذهب الكوفيين انه

يجوز اقامة غيره وهو

موجود تقدم أو تأخر

فتقول ضرب ضرب شديد

زيدا وضرب زيد اضرب

شديدا وكذلك الباقي

واستأول الفلك بقراءة أبي

جعفر ليحزى قوما بما

كانوا يكسبون وقول

الشاعر

لم يعن بالعلياء الاسيدا

ولاشي ذا النى الا زهدى

ومذهب الاخفش انه اذا

تقدم غير المفعول به عليه

جاز اقامة كل واحد منهما

فتقول ضرب في الدار

زيدا وضرب في الدار زيد

وان لم تقدم تعين اقامة

المفعول به نحو ضرب زيد

في الدار ولا يجوز ضرب

زيدا في الدار (ص)

وبانفاق قد ينوب الثمان

من

باب كسا فيما التباسه

أمن

تسكاد تسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا جاء يسـتم

هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجمده أنبياء الله قد ختموا

ينغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهـم دين وبغضهـم * كفر وقربهـم ما جـا ربهـم

ان عدأهـل التقي كانوا أئمنهـم * أو قيل من خير أهل الارض قيل هم

لا يستطيع جواد بعـد غايتهـم * ولا يدانيهـم قوم وان كرموا

من يعرف الله يعرف أولويهـم * الدين من بيت هـذا ناله الام

فغضب عليه هـشام حتى سجنه فارس اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله

لا لعماء فارس يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويبيك عليها فقبلها (قوله)

ولا ضرب ضرب) أى لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهـم من المصدر أو الزمان أو المكان لانفهام الاولين

منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بإفادة المصدر تؤكد الفعل لان هذه

غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضمـار ضمير الضرب المبهـم لان الضـمير أشد اهما من

الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما في يغضى حياء الخ ومثله

قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلى * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما بهوى امرؤ هو طائله

أى حيل هو أى الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلى هو أى الاعتلال المعهود

الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أى ولا يصح جعل

بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كافي التصريح نعم يجوز

ذلك عند الاخفش فيكون منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما في عند وكذا عند من يجوز

تصرفهما كافي قراءة لقد قطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا أنى حيت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما اللبـناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذى حاجة لان الفعل لازم

لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم

يذكر فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أى ولو منصوب بانزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع

وجوده كنانا بته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور وخلا للفرء والتسهيل

(قوله وقدير) أى شذوذا أو ضرورة (قوله أبى جعفر) هو من العشرة (قوله ليحزى قوما الخ)

أى يبنـاء يحزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذلك لم يعن مجهول وبالعلياء

نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا أى لم يعن الله أى لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الاسيدا وأوله البصريون

بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفر واو غاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جاز هذا

وحق في شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد

أمام الامير أئيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين لم يسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا

البيت فقد ذكر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما كذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أفت الثاني

فتقول أعطى عمر درهم وكسرى زيدا جبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا
فيتين اقامة الاول فتقول أعطى زيدا عمرا ولا يجوز اقامة الثاني حيث ان لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصاح أن يكون أخذ بالخلاف
الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عنداً من اللبس فان منى به أنه اتفاق من جهة النحو بين كلهم فليس
بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيدا درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثاني
فلا تقول أعطى درهم زيدا (ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعاً اذا قصد ظهر (ش) يعني انه اذا
كان الفعل متعدياً الى مفعولين الثاني (١٧٢) منهم ما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعدياً الى ثلاثة مفاعيل

كأرى وأخواتها فلا شهر
عند النحويين أنه يجب
اقامة الاول ويمتنع اقامة
الثاني في باب ظن والثاني
والثالث في باب أعلم فتقول
ظن زيدا قائماً ولا يجوز ظن
زيداً قائماً وتقول أعلم زيد
فرسك مسرجاً ولا يجوز
اقامة الثاني فلا تقول أعلم
زيداً فرسك مسرجاً ولا
اقامة الثالث فلا تقول أعلم
زيداً فرسك مسرج
ونقل ابن أبي الربيع
الاتفاق على منع اقامة
الثالث ونقل الاتفاق
أيضاً ابن المصنف وذهب
قوم منهم المصنف الى انه
لا يتعين اقامة الاول لافي
باب ظن ولا في باب أعلم
لكن يشترط أن لا يحصل
لبس فتقول ظن زيدا قائماً
وأعلم زيدا فرسك مسرجاً
وأما اقامة الثالث من باب
أعلم فنقل ابن أبي الربيع
وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوباً بنزع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله لا لا يحصل لبس الخ) أي
ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على
كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه
وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد كونه المؤنث هو النائب وأما كونه مأخوذاً فشي
آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين
(قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة حق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقاً ورد الباب
(قوله اذا قصد ظهر) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذا تعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف)
أي أجاز به بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثاني مفعولي ظن
فنقل الاتفاق غلطاً قاله ابن هشام (تنبيه) شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقاً
كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا
فان كان الثاني ظرفاً مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه
لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لسم لانه معمول للتمتع لا للفعل بخلاف مبرز يد كما مر
(قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلاهما يصاح أن يكون ظاناً ومظنوناً (قوله ونصبت الباقي) أي لفظاً في
غير المجرور ومخلافه والله أعلم

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان
وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب
فكان ينبغي على هذا توسطه أيضاً (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يقسره شغل وفعلاً
مفعول لذلك المحذوف ومضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه
بإعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلاً
عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد اضربته وأجمله كزيد اضربته بالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق
لأنه المضمر لان نصبه محلي أبداً ههنا ما أشار اليه الموضع والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن
اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدي الفعل اليه بنفسه وهو محله تعديه بالحرف كزيد اضرب
به مجازاً من اطلاق الم لازم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدي بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في
لفظه للمضمر والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي * وفصل مشغول بحرف جر * تعميماً بعد تخصيص

لان

منه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيدا فرسك مسرج

فأوحصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيدا عمراً وعلى ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيدا عمراً منطلقاً (ص)
وبأسوى النائب ماعلقاً * بالرفع نصب له محققاً (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل

فكما انه لا يرفع الفعل الافاعلاً واحداً فكذلك لا يرفع الفعل الامفعولاً واحداً ولو كان للفعل معمولان فاكثر تأقت واحداً منهما مقام
الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطى زيدا درهما وأعلم زيدا عمراً قائماً وضرب زيدا بغيره بايدي يوم الجمعة امام الامير في داره (ص)

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾ ان مضمر اسم سابق فعلاً شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا * حتما موافق لما قد أظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد اضربه زيد امررت به ومثال المشتغل بالسببي زيد اضربت غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اسم الخ والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم (١٧٣)

بنصب المضمر لفظا نحو زيد اضربه أو بنصبه محلا نحو زيد امررت به فكل واحد من ضربت وممرت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه وممرت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظا منصوب محلا وكل من ضربت وممرت لو لم يشتغل بالضمير لتساقط على زيد كما تساقط على الضمير فكنت تقول زيد اضربت فتنصب زيد اضربه فيصل الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد ممرت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلاف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمر وجوبا ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك

لأن فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن سببيه كزيد امررت بغلامه فلا تكرار (قوله السابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي حذف حتما أي اضمارا حتما كما سيذكر الشرح لانصبا حتما لأن في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحد لأنه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتقدم مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع وأما زيد وعمر اضربه كما لامم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيدا درهمي أعطيته إياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيد أخاه غلامه ضربه أي لا يست زيداً أهنت أخاه ضربه غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه وأما ضربته زيداً فليس اشتغالا بل ان نصب زيد قبل من الهاء أو رفعه فبتدأ مؤخر ويشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتعيين ومصدر مؤكّد ومجرور ما يختص بالظاهر كخني كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكّد والمبين الآن يكون فيه خلاف وكونه مفتقر للمابعة فلا اشتغال في جاءك زيد فأكرمه وكونه مختصا لانكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعراض فلا اشتغال في ورهبا نية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبا نية وابتدعوها صفة كما في المعنى (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر بشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصاحبه للعامل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيد است مثله أي باينت زيداً است مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل بشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعنايته اه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحسن من المشرقين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو الملتجئ في الضابط قصور فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد أنه لو تفرغ لم يعمل فيه لأن ذلك لعراض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه الحكاية الأخفش عن العرب زيد اجلست عنده مع ان زيداً مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيداً اجلست عنده (قوله مضمر وجوبا) أي لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدي بالباء والمجازة بخلاف المتعدي بعلى فمعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفنا كزيداً ضربت أخاه أو قتلت عدوه أي

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك فزيد اضربه ان التقدير ضربت زيداً اضربه ومن وافق معنى دون لفظ كقولك فزيد امررت به ان التقدير جاوزت زيداً امررت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلاف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معا فاذا قلت زيداً اضربه كان ضربت ناصبا لزيد واللهاء ورد هذا المذهب

انصافها بالعوامل (ص)
والنصب حتم ان تلالا سابق
ما * يختص بالفعل كان
وحينما (ش) ذكر
النحويون ان مسائل هذا
الباب على خمسة أقسام
أحدها ما يجب فيه النصب
والثاني ما يجب فيه الرفع
والثالث ما يجوز فيه الأمران
والنصب أرجح والرابع
ما يجوز فيه الأمران
والرفع أرجح والخامس
ما يجوز فيه الأمران
على السواء فأشار المصنف
الى القسم الاول بقوله
والنصب حتم الخ ومعناه أنه
يجب نصب الاسم السابق
اذا وقع بعد أداة لا يليها
الا الفعل كاداة الشرط نحو
ان حينما فتقول ان زيدا
أكرمه أكرمه أو كرمك وحينما
زيد اتلقه فأكرمه فيجب
نصب زيد في المثالين وفيما
أشبههما ولا يجوز الرفع
على أنه مبتدأ اذ لا يقع
بعد هذه الأدوات وأجاز
بعضهم وقوع الاسم بعدها
فلا يمتنع عنده الرفع على
الابتداء كقول الشاعر
لا تجزعى ان منفس
أهلكته
واذا هلك فتعند ذلك
فاجزعى
تقديره ان هلك منفس
والله أعلم (ص)

أهنت زيدا أو سررت له لأن ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى
لا يستزيد الاجازت لأن المجازة ليست له واعلم أنه لا يحل جلة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة
خلافًا للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا يحل لها في يدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل شئ
خالقناه بقدر ونحوز يدا الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات
لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعد به المفسر بجلة لهم مغفرة كان منصوبا هذا وكون المفسر جلة انما هو في
اشتغال النصب الذي كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجلة وله اعراب ما يفسره
لفظا أو خلا ولذا جزم في قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم
كون المتعدي لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تاتى الخ) وبان الضمير قد لا يتعدى اليه
الفعل الا بالحرف فكيف ياتى مع وجود الحرف المعدي وأيضا لا يمكن الانعاف في السببي لأنه مطلوب الفعل
في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كادوات الشرط) أى والتخفيض والعرض
لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الا الهمة لا اختصاصها به اذ ارأته في حينها بخلاف ما اذا لم تره
كأبن زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كاسر وأما الهمة
فلا تختص به مطلقا لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحينما زيدا
تلقاه الخ) أى وهل زيد أكرمه ومتى يدا تكرمه وأين زيد افاقرته فيجب النصب في كل ذلك وقوله
تلقاه ليس محذوما لأنه مع فاعله مفسر للجلة المحذوفة بعد حينما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون محذوما
كفسره وفي نسخ تلقاه بالجزم اجراءه مجرى المحذوف * تنبيه * تسوية الناظم بين ان وحينما انما هي في
وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعم من كونه في شعرا أو نثرا من جميع الوجوه فلا يراد أن جميع
الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فلا اشتغال بهما خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظا
أر معني واذا مطلقا فلا يقبح تلخيص الفعل ظاهرا لهما في النثر اضعف طلبهما له لأن ان لا يظهر عملها حينئذ مع
انها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الروداني ومثليها كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لطمعتني لو غيرك قالها
يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثره فافيه قوى طلبها له فقبج تلخيصه لها في النثر كباقي الأدوات
ويستثنى من أدوات الشرط أما فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو
مع وجود الفعل نحو وأما تعود فهديناهم قرى بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير
العامل بعد المنصوب لأن أمالا يليها الا الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من امالا الاسم واحد أى وأما تعود
فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع
للدكور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني للجهول كان زيد أكرمه أكرمه على
ان زيد نائب فاعل محذوف أى ان أكرم زيد أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم)
أى المبتدأ بعدها أى أدوات الشرط وكذا التخفيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق)
بالرفع فاعل تالوما بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف
وفاعل تلاضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضم أى قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أى اذا تال الفاعل
شيأ لم يرد ما قبله معمولا وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله)

وان تلالا سابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا كذا اذا الفعل تلامم يرد * ما قبل معمولا لما به وجود فيجب
(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتبقي ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاما كن فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعني باعتبار حالته الثانية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامدا فاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول اصح ومثلها ليتما فلا يجوز النصب في ليتما بشرارزته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها وما يلزم الابتداء والاحال مع المضارع المثبت فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه عمر وما سياتي في قوله * وذات بدء مضارع ثبت * الخ وكذا الام لا ابتداء فلا نصب في اني زيد يضربه (قوله اذاولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أتت تضربه وهند عمر ويضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل تلاح الخ (قوله كادرات الشرط) أي والتحصيض والعرض ولام الابتداء وكما الخبرية والحروف الناصخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيد يضربه (قوله أوالا تضربه) ولا تضاربها أو كم أو اني تضربه أو زيد الذي تضربه أو رجل يضربه أو ما زيد الا يضربه عمر وما بخلاف حرف التنفيس كن بداسا تضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا في جواب القسم لان لها الصدارة أيضا ولذا قال سيديويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا محذور فيفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لا تضربه أو لم تضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصح ان يفسر عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلا نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمعقوف دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية المعقوف حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف في قول الشاعر * يا أيها المشاع دلوى دونك * بأن دلوى مفعول محذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعدها الاو الخ) أي وبعده شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل نالياه فالأو مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أي اياه العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أي ولو باللام نحو زيد التضربه لانها كالا نهائية لا يلزمان المصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما في لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر بصيغة الطلب كن يدالهم ارجه أو أخبر كما مثله (قوله والخيار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل وخلاف القياس لعدم احتمال الصدق والكذب الا بتأويل كما صرح في بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيديويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ خبره محذوف والفعل بعده مستأنف ليبيان الحكم فالكلام جملة لان هذا ليس من

زيد يضربه عمر و رفع
زيد ولا يجوز نصبه لان
اذا هذه لا يقع بعدها الفعل
لاظهار ولا مقدر او كذلك
يجب رفع الاسم السابق
اذاولى الفعل المشتغل
بالضمير أداة لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها كأدوات
الشرط والاستفهام وما
النافية نحو زيد ان لقيته
فاكرمه وزيد هل ضربته
وزيد ما لقيته فيجب رفع
زيد في هذه الامثلة
ونحوها ولا يجوز نصبه
لان ما لا يصلح أن يعمل
فيما قبله لا يصلح أن يفسر
عاملا فيما قبله والى هذا
أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أي
كذلك يجب رفع الاسم
السابق اذا تلاح الفعل شيئا
لا يرد ما قبله معمول ولا ما
بعده ومن أجاز عمل ما بعد
هذه الادرات فيما قبلها
فقال زيد ما لقيت أجاز
النصب مع الضمير بعامل
مقدر فيقول زيد ما لقيته
(ص)

واختبر نصب قبل فعل ذي
طلب
و بعد ما الاو الخ غلب
و بعد عاطف بلا فصل على *
معمول فعل مستقر أو لا
(ش) هذا هو القسم
الثالث وهو يختار فيه

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيد اضربه وزيد لا تضربه وزيد ارجه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان تلامعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخبرا (ش) أشار بقوله فاعطفن مخبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط الصوريون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمروا كرمته في داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة

مواضع دخول الفاء في الخبر عند كسر وعند البداءة بالجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء طاقا المبني من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده فاعلماء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على انه لا يمتنع اجتماع السببية على الرجوع قياسا كقوله تعالى وجعل الشمس والقمر حيث لم يؤلف الفعل مع انه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن ابي شاذي يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضر به (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا وان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كزيد اضر به ولا عمرا كلمته وان بكرا رآته واجلس حيثش زيد اضر به بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد اضر به ترجع الرفع أما الظرف فلا اثر له نحو كل يوم زيد اضر به والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معهما (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضررت القوم حتى زيد اضر به وما رآيت زيد اضر به لکن عمر اضر به في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا مما قبلها في كون لکن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمت زيد حتى عمروا كرمته وقام بكر لکن عمر اضر به ترجع الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غابته انهما مثل زيد اضر به أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير أجيب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المعنى قبجه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاه الاصلان متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مسار للصلح الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولوعبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وأما عمرو الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعده ما مستأ نف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد اضر به عمرو لکن الرفع في هذه واجب لما مر ولا اثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمر اضر به (قوله في يختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطالب والارجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معهما من جملة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر النعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين اما باكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمروا فأكرمه (قوله بعد عاطف) أي غير مغفول باما لما مر وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضررت القوم حتى عمر اضر به والثاني كهدا اضر ب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجيبة لجر بان فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمروا كرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى فادتها الجمعية كإني الفاء السببية ورد بان جمعيتها في المفردات لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسبب في ان المعطوف على الخبر ولا رابط فيه وجوزها الناظم وجعاعة ومنه مثال الشرح للتوسع في التواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حذف يداضر بته ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي ولا تخفش أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فأي بيع الخ) فأنذته دفع توهم أن ما خالف المختار

من

والرفع في غير الذي مر رجح فأي بيع فعل ودع ما لم يبيع

(ص)

(ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو زيد يضر بته فيجوز رفعه وينصبه
والنصب في قوله لا يضر به لأن عدم الأضمار يرجح من الأضمار وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الأضمار وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره
من أن ثمة امرئ يضر به العرب وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن السجري في أماليه على النصب قوله فارسا ما غادره ما حما * غير زميل
ولا تتركه وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر * أو بإضافة كوصل بحرف جر
(ث) يشي أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد يضر بته أو ينقل منه بحرف جر
نحو زيد يضر بته أو بإضافة نحو زيد يضر بت غلامه أو غلام صاحبه أو
مررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب

(١٧٧)

النصب في نحو ان زيدا
مررت به أكرمك كما
يجب في ان زيدا أكرمه
أكرمك وكذلك يجب
الرفع في خرجت فاذا زيد
مر به هرو ويختار النصب
في أن يدا مررت به ويختار
الرفع في زيد مررت به
يجوز الأمران على
السواء في زيد قام وعمرو
مررت به وكذلك الحكم
في زيد يضر بت غلامه أو
مررت بغلامه والله أعلم
(ص) وسوفي إذا الباب
وصفاذا عمل * بالفعل
ان لم يك مانع حصل
(ش) يعني ان الوصف
العامل في هذا الباب يجري
بحرفي الفعل فيما تقدم
والمراد بالوصف العامل
اسم الفاعل واسم المفعول
واحتز بالوصف عما يميل
عمل الفعل وليس بوصف
كاسم الفعل نحو زيد
دراكه فلا يجوز نصب

من الوجوه السابقة لا يماس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادره) أي تركوه ومازائدة
والمعنى ما يفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس
بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره لمجزه أو بفتح الكاف فعل
ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا كسر محضة لأن ما فاعله مقام الوصف وان كانت
زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو بإضافة) أي بذي إضافة أو بضاف
ولو تعدد ذكر يدا يضر بت غلام صاحب أخيه وأمانة خلافت جوزا الجمع كما أشار له الشارح بقوله مررت
بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يدا يضر بت رغبانيه أو يضر بت من أكرمه
أو رجا يجبه كاسم أي في قوله * وعلاقة حاصلة بتابع * الخ وحينئذ فليست أوتنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل
المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما مررت الإشارة إليه ولذا
كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة إذ لا يتأتى فيه وجوب
النصب لأنه لا يكون إلا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثله المبالغة لا الصفة المشبهة ولا
فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله المحل
للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجع وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر بأبيه لأن المصدر لا يعمل فيما قبله
فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي يجوز تقديم معمول
اسم الفعل والسبب في الجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما
ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر مانع عنه مانع كالفاء في
والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعا مصدر لمخوف هو الخبر أي تعسا لهم تعسا دخلته
الفاء مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد أناضار به الآن)
أي ينصب زيد بفعل مضمر يفسره جملة أناضار به أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنما تقدم عليه أو مبتدأ
وأنما فعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو أزيد أناضار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف
كما قاله اللدمايني وهو مفسر للمخوف وقام مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قدم في الابتداء
ان الوصف لا يفصل من معموله باجني وحينئذ فلا يصلح ضار به لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم
يقلط عليه لفصله بانما قلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبي
والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب أنت من آلهي أخدام من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا
بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهم إلا أنهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه إلى ما يعتمد

(٢٣ - (خضري) - اول)

زيد لان أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تنفسر عاملا فيه واعتز بقوله وصفا
ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد أناضار به أمس فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا
ومثال الوصف العامل زيد أناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل
واحتز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذا دخل على الوصف مانع يمنع من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد أنا
الضار به فلا يجوز نصب زيد لان ما بعد الالف واللام لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)
وعلاقة حاصلة بتابع * كملقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا ضربته وبين ما فصل بحرف نحو زيدا ضربته أو بإضافة نحو زيدا ضربت غلامه وذ كرفي هذا البيت ان الملازمة بالتابع كالملازمة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت رجلا أو معطوف بالواو خاصة نحو زيدا ضربت رجلا أو أخاه حصلت الملازمة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بمافيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله اعلم (ص) (تعدى الفعل ولزومه)

علامة الفعل المتعدي أن اتصل به (١٧٨) ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزومه

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل والظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليسكون العامل موجه اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباع في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه ضنيع الشارح فان كلامهم سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البديل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباع في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله اعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدى وللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو اول المنصوبات فكان الاولى تأخيرها عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه وضعه لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدي بالحرف ولا ينزع الخافض (قوله أن اتصل) أي صحة ان اتصل الخوله علامة ثانية وهي صحة وقوع اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول اتصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالصدر نحو الليلة قتها والنهار صمته وانما لم يذكر المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم مالميس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخوانها واسطة قيل راعل المصنف أدخلها في المتعدي شبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فان نصب به مفعوله والاقوال وأخبره وتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوخ الاستعمالين كشكرته وشكرته له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بغاه فغين مجعومة أي فتجده وفقر فوما أي انفتح وكرادون قص فلا يخرج عن القسمين (قوله فان نصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسب حابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كغفر وعني أي بضم

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف نحو ضربت زيدا واللازم مالميس كذلك وهو لا يصل الى مفعوله الا بحرف نحو ضربت زيدا ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا ومالميس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعدي بالحرف جو وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدى الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب بضمير تهز يدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمت أي قمت القيام فان نصب به مفعوله ان لم يذب

فكسر

عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم يذب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقدير رفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقص ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وختم لزوم أفعال السجيا كنهم كذا افعل

لواحد كده فامتدا (ش)

اللازم هو ما ليس بمتعد

وهو ما يتصل بهاء ضمير

غير المصدر ويتختم للزوم

لكل فعل دل على سنجية

وهي الطبيعة نحو شرف

وكرم وظرف ونهم وكذا

كل فعل على وزن أفعال

نحو اقشعر واطمان وأعلى

وزن أفعال نحو افعنس

واحر نجم وأدل على نظافة

كظهر الثوب ونظف وأعلى

دنس كدنس الثوب

ووسخ وأدل على عرض

نحو مرض زيد وأحس

أو كان مطاوعاً لما تعدى

الى مفعول واحد نحو

مددت الحديدي فامتد

ودحرجت زيدا فتدحرج

واحتقر بقوله لواحدما

طارع المتعدى الى اثنين

فانه لا يكون لازماً بل يكون

متدياً الى مفعول واحد

نحو فهمت زيدا المسئلة

ففهمها وعلمته التحو

فتملحه (ص)

وعذلما بحرف جر

وان حذف فالنصب

للنجر

نفسلاً وفي أن وأن يطرد

مع أمن لبس كحجبت أن

يدوا

(ش) تقدم ان الفعل

المتعدى يصل الى مفعوله

بنفسه وذلك كرهنا ان الفعل

اللازم يصل الى مفعوله

بحرف جر نحو مرت

زيد وقد يحذف حرف الجر

فكسر فهوهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضاً هم كفرح وضرب ونجم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسنجية
وتمثله بنهم المسكور يفيد ان افعال السجاي لا يلزم ضم عينها في التصريح خلافاً (قوله والمضاهي) بكسر
الهاء أي المشابه واقعنسسا امام مفعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من
كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتماع أو أحدهما زائد للضعيف كافعنس أو لغيره كاسلنقي أي نام على ظهره
واحرني الديك اذا انتفض للقتال وامافاعله ومفعوله محذوف بنفع على مذهب المصنف من جواز حذف
عائد الى الموصولة أي والذي ضاهاه افعنس لا لحاقه به وهو وزن افعنل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين
الثانية في افعنس زائدة لحاقه باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد افعنس وما
شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الادل أنه لا يفيد الا الحاق المذكور بالتشبيه عليه مقولاً لما
علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقي فان افعنس لم يلحق به بل هو أيضاً ملحق
باحرنجم فالأولى حل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا من افعنل المضاعف كافعنس ومن
افعنل كاسلنقي ملحق بافعنل أصلي اللامين وكلاهما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنى ويزندينى

فشاذ ومعنى اسرندي واغرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى اللازم للفاعل أي الذي
لا يفارقه غالباً أو بشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر يزول معارض كالمرض ولك الغرام عسى
زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ)
كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فنها
لازم ككشي ومتعد كمدأ ما يلزم فن السجاي كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها فام
وشمل أيضاً ففهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجاي (قوله
مطاوعاً الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه
اشتقاقاً فان حصل الاثر بلا مطاوعة فليس مطاوعاً كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة
فان علمت ولا ظننت كذا فانظن اعدم العلاج المحسوس وأما محسوسوهم انقطعت الى الله وانكشف حقيقته
المسئلة عما كان معنوياً فبغافل حقيقة أو انه ليس مطاوعاً فعلمت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت
هذا الكلام فان قال اذا عنت الألفاظ المسموعة لا حساس علاجها بتحرريك للسان والشفقتين فان أردت
المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الداميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من
أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر
عن واحد أو ما يستعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والجابة لا المطاوعة
وأما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هو * باجرامه من قنة النبيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهو به المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة ان فعل لا فعل شاذة والنبيق
بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقفته أعلاه (قوله وعدلازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو
أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيداً وانما تنقاس في اللازم
عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضاً وقبل معاً مطلقاً بضعيف العين ما لم تكن همزة كناية والا
امتنع ويقال في غيرهما من حروف الخلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسه فيهما
خلاف وبغير ذلك (قوله نفسلاً) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صريح الشارح بقراءة قول
المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أي ويحذف نفسلاً كما قدره الأشموني وليس
راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف باستقلالاً ولا يقتضى أن عدم النصب

فيصل الى مفعوله بنفسته نحو مرت زيدا قال الشاعر
 الجهور أنه لا ينقاس حذف حرف (١٨٠) الجرم غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على
 ثمرن الديار ولم تعوجوا * كلامكمو على اذا حرام أي ثمرن بالديار ومذهب

ابن سليمان البغدادي وهو
 الأخفش الصغير الى أنه
 يجوز الحذف مع غيرهما
 قياسا بشرط تعيين الحرف
 ومكان الحذف نحو برت
 القلم بالسكين فيجوز عنده
 حذف الباء فتقول برت
 القلم السكين فان لم يتعين
 الحرف لم يجز الحذف نحو
 رغبت في زيد فلا يجوز
 حذف في اذ لا يدري
 حينئذ هل التقدير رغبت
 عن زيد أو في زيد وكذلك
 ان لم يتعين مكان الحذف
 لم يجز نحو اخترت القوم
 من بني تميم فلا يجوز الحذف
 فلا تقول اخترت القوم
 بني تميم اذ لا يدري هل
 الأصل اخترت القوم من
 بني تميم أو اخترت من القوم
 بني تميم وأما أن وأن فيجوز
 حذف حرف الجر معهما
 قياسا مطردا بشرط أمن
 اللبس كقولك عجبت أن
 يدوا أو الأصل عجبت من
 أن يدوا أي من أن يعطوا
 الدية ومثال ذلك مع أن
 بالتشديد عجبت من أنك
 قائم فيجوز حذف من
 فتقول عجبت أنك قائم
 فان حصل لبس لم يجز
 الحذف نحو رغبت في أن
 تقول أوفى أنك قائم فلا

مع الحذف ليس مجامعا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجبه شيخ
 الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي في نصب وجوب أو ناصبه عند البصريين الفعل فقوله لم
 منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لا لا لتو شد بقاء الجر في قوله
 اذ اقبل أي الناس شمر قبيلة * أشارت كايب بالأصابع
 أي أشارت الأصابع مع الألف الى كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تملوا وتدخاوا (قوله مع غير أن وأن)
 مثلها كي المصدرية فيطردن في اللام قبلها كجئت كي تكرمني أي لكي وفي التسهيل ان ما ورد فيه
 الحذف كثيرا من غير ذلك قبل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت
 وان لم يكثر كوجه مكة وذهب الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهب الدار مثلالا لأنه لم يسمع في
 غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضر بته الظهور والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع
 دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شدوذ الان ظرف المكان شرطه
 الابهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لاق فتنبه لذلك
 وسيا في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماع ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحتته
 بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا أن نأول في التركيب الذي سماع فيه كقوله

لن بهز الكف يعسل متنه * فيه كعسل الطريق الثعلب

وقوله * أليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكعسل الثعلب أي اضطرب
 في الطريق ولن بفتح فسكون أي ربح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن
 وان دون نصحتته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في
 نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة
 تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من
 لقلب بالأخفش أحد عشر نحو يا سيبويه أربعة كافي التصريح (قوله يريت القلم) من باب رمي
 ويقال يروته بالواو لا يسمى قالوا بعد البراية وقبلها بوسة وقصة ففي قوله يريت القلم مجاز الاول كالمصر
 خرا أي عنبايول للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتال الخ) هذا مبني على مذهب
 المصنف من عدم الفرق بين الاجال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الاجال
 لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلاء الا اذا اقتضى المقام الثعابين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال
 عليه بخلاف وترغبون ان تنكحوهن فان الاجال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجاهلن وماهن
 ومن يرغب عنهن لسانتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية
 لقرينة كانت وقت النزول لانها نزلت في فرقة ترغب فيهن لجاهلن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن
 وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حاها فلا اجال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكا بقوله
 وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولادين بها أناطال به

بجردين عطف على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخرون الأول أظهر ولا يرد فقد
 الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظي أي مستحق لفظ المصدر المقدر لا محلي
 بمعنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طال به (قوله وذهب السكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

ضعف

يجوز حذف في لاحتال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلاف في محل أن وأن
 عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش الى أنهما في محل جر وذهب السكسائي الى أنهما في محل نصب

وذهب سيبويه الى تجوز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير أن وأن لم يحذف حرف الجر الامعاء وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبس من زاركم نسج العن (ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج العن فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العن لانه اللابس ويجوز تقديم ما ليس مفعولا في المعنى لانه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذلك الاصل حتما فديري (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا درهما فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكنا مفعولهما غايته أنهما لما طال بالامالة انتقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولوقيل ان الموضوع جركان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا لجامعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) فيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالتعريف والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عموما ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزو وأما عري يعري كعرب يتعرب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا أو الأول ضمير متصل كما عطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالخبر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت زيدا أو كالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كما عطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضرب ضارب بمعنى ضرب قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا والغير هو يسمى اقتصارا الا في باب ظن فيجوز الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سياتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بالابضافة للخالي منها لا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سياتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المندادى أدمو محذوفا نابت عنه يا ولا

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكنا مفعولهما غايته أنهما لما طال بالامالة انتقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولوقيل ان الموضوع جركان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا لجامعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) فيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالتعريف والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عموما ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزو وأما عري يعري كعرب يتعرب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا أو الأول ضمير متصل كما عطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالخبر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت زيدا أو كالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كما عطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضرب ضارب بمعنى ضرب قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا والغير هو يسمى اقتصارا الا في باب ظن فيجوز الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سياتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بالابضافة للخالي منها لا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سياتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المندادى أدمو محذوفا نابت عنه يا ولا

وحذف فضلة أجزان لم يضر كحذف ما سبق جوابا أو حصص (ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة مالا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية للتقدير والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان ضرح حذف الفضلة لم يحذف حذفتها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيد في الموضوعين اذا لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصبها ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا حذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تنقسم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته حذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالسكالب على البقر
أى أرسل وما جرى مجراه كأنه وأخيرا لكم أى انتهوا وأتواخيرا والله أعلم
(التنازع في العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سجد ذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره افتضيا وعمل
مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر
للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضاهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى
امامع التوافق في الفاعلية والمفعولية أو التخالف فيهما كما سيأتي (قوله قبل) حال من عاملان أى حال
كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسيرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسيرة الرجل رهطه
الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين
متصرفين كأتوني أفرغ عليه فطرا وأسمين يشبهانهما كقوله

صهدت مغيثا مغنيا من أجوته * فلم أنحسذ الا فناءك موثلا

أو اسم وفعل كذلك نحوهاؤم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أى في العمل لا في التصرف كما قاله
شارحه ثلاثا في نافية تمثيلية بهاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو اقرؤا في كتابيه فاعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم
الفاعل كالتبديت والمفعول كقوله * وهزة بمطول معنى غريبتها * واسم الفعل كآلية والمصدر كقوله
* اقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا * فليقت والضرب تنازع اسم مسمعا وانسكل أى أهجز من باب
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر
من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كمن بدأ ضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
وكرم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزم الفعل وهما في
محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم
في التنازع عند أعمال الاول فاذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن
هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو ولانه لا يفصل بين أفضل ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر
الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كما هي بنية وليست مثل زيد وأجازته المبرد في فعل
التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متراج الجنتين بالعاطف واتحاد
مطلوبهما وقيدته في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما
بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أو لهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم
تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدر المحذوف أى ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثاني
جواب للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله والشرط كأتوني أفرغ عليه فطرا
ومنه كافي الاسقاطي هاؤم اقرؤوا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك
(قوله ان معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا بمجرورا نحو
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخبار واشترط قوم
وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيها للاختلاف ان اسم كان ضمير الشان
فلا توجه الى سفيها ولا يظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخروج توجه العاملين
أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافساد للفظ لوجوب أن يقال أنك أنك أو أنك أنك بل الثاني
لمجرد النوكيت كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيئات هيئات العميق وخروج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان افتضيا في اسم

عمل

قبل فلا واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل

البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا

أسره

(ش) التنازع عبارة عن

توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمته زيداً فكل واحد من ضربت وأكرمته يطلب زيداً بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله * فلو واحد منهما العامل * معناه ان أحده العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر والآخر يعمل عنه ويعمل في ضميره على ما سيذكره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين انه يجوز افعال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الاولى منها فذهب البصريون الى ان الثاني أولى به لقربه منه وذهب الكوفيون الى ان الاول أولى به لتقدمه (ص)

وأعمال المهمل في ضميرها تنازعا والستزم ما التزموا كحسنان ويسى ابنك وقد بني واعتد يا عبداً كما (ش) أى اذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأعملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفعل وذلك كقولك يحسن ويسى ابنك فكل واحد من يحسن ويسى يطلب ابنك بالفاعلية فان أعملت الثاني وجب أن تضمير في الاول فاعله فتقول يحسنان ويسى ابنك وكذلك ان أعملت

ولو أن ما أسى لادنى معيشة * كفاً في ولم أطب قليل من المال
فقليل فاعل كفاً في ولم يتوجه اليه أطب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أى لو سعت للادنى كفاً في القليل ولم أطب الملك بدليل قوله

ولسكنما أسى لمجد مؤئل * وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي
انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنتين أو ثلاثة وهو رأى وصحح في التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرب وهو دبر والمصدر وهو ثلاثاً فاعمل الاخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أى تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو أعمل غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تخذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله طلبت فلم أدرك بوجهى وليبنى * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ الندى وعند فاعمل الاخير كما مر ومن تنازعا مع افعال الاول قوله

كسأك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر
ونقل الاجماع على جواز افعال أى الثلاثة لكن قيل لا يحفظ افعال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب التنازع) أى لان السابق ان رفع كز يدقام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه ليعمل افيه وان نصب كز يداضر بت وأكرمته فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم ولا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو يمنع الا في نحو فلم يسبر وا عند الزخشرى حيث قدر فيه تأخير الهمزة لانهما دخلة على محذوف أى أقعدوا فلم يسبروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع في المتوسط كضربت زيداً وأكرمته فز يد المعمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل يجوز تقدمه برده منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى في المتقدم المنصوب والغزسى في المتوسط أما المتقدم المرفوع فيجوز جوازه لما سى (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع كجاء وقام زيداً سائى عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أى وان كان أضعف عملان الاول بدليل استدلالهم على افعال المصدر المحلى بال بقوله اقبلت فلم أدرك كل الخ وعلى افعال المجموع بقوله قد جربوه فزاد نجار بهم * أيا قدامة الالمجد والفنما

ولم يحمله على ان العامل اقبلت وزادت (قوله لقربه) أى واسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا الضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل بالاجنبى عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه) أى واسلامته من الاضمار قبل الذ كر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائى ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجح والا فيجب افعال الثاني في نحو ضربت بل أكرمته زيداً والاول في ضربت بل لا أكرمته زيداً كما في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزمنا) أى من وجوب اضمار العدة ومطابقته للظاهر افراد غيره الا اذا صلح العامل لكل فيضمير مفرد اذكر الاغبر نحو أخرج وقتيل هند أو الزيدون مثلاً لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد يجوز سبويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسى ابنك ومثله بى واعتد يا عبداً وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغير واعتد يا عبداً ولا يجوز ترك الاضمار فتقول يحسن ويسى ابنك ولا بى واعتد يا عبداً

لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازة
 القراء على توجه العالمين معا إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الأول عند العمل الثاني فلا تقول يحسنان وليس
 ابتكاه وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسئلة (ص) ولا تجيء مع أول قد أهمل * بمضمر لفعل رفع أو هلا
 بل حذف الزم إن يكن غير خبر * (١٨٤) وأخرون إن يكن هو الخبر (ش) تقدم أنه إذا أهمل أهمل العالمين في الظاهر

وأهمل الآخر عنه أهمل في ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ بين ان يكون المهمل الاول أو الثاني فتقول يحسنان ويسىء ابنك ويحسن ويسىء ابنك وذکر هنا أنه اذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يتخلوا ما ان يكون عمدة في الاصل وهو مفعول ظن وأخواتها لانه مبتدأ في الاصل أو خبر وهو المراد بقوله ان يكن هو الخبر أو لا فان لم يكن كذلك فلما ان يكون الطالع له هو الاول أو الثاني فان كان الاول لم يحجز الاضمار فتقول ضربت وضربني زيد وضربت وضربني زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا وضربت به وضربني زيد وقد جاء في الشعر كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *

كضرب بنى وضربت قومك بالنصب أى ضرب بنى هوأى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدمامينى فالمراد التزم ذلك فى الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لايعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره وأجوازه الا أن يقال اقتصر على جزء العلة لى كفايته فى الرد على الكسائى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتعين الاضمار ما فى الثانى وهو اتفاق أوفى الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل التكرار مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كـ به رجالوا بسماعه فيه نظما ونثرا حتى سيبويه ضرب بنى وضربت قومك وكقوله

جفونی ولم أجف الاخلاء انی * لغیر جمیل من خلیلی مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أى في باب التنازع عند أعمال الثاني قرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العدة أشنع مما فرمته الآن يقال أنه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في بابهِ فليفسر عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطفا بالواو وانفقا في طلب الرفع قال الصبان وكذلك في النصب كما يقتضيه قول الجمع في الاعراب المطاوب اه وينبغي تقييده بنصب العمد لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخرا كضرب بنى وضربت زيداهو فرأى من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الا أن يدعى ان العامل مجموعهما (قوله أهلا) ماض مجهول من أهله الله لكذا أى أهله بشد الهاء أى جعله أهلا (قوله ولا تضمر) أى بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا أوقع حذفه في البس فيضمر مؤخرا كترغبت ورغب في الزيدان عنهما مع وفي شرح السكاكية ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه ورضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم الكلام على قاسا في الفاعل (قوله بعاظ) بضم العين المهملة وتخفيف السكاك ثم طاء مشالة سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ولحوام الملح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أى السلاح فاعلا ولحواء يطلب مفعولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع ان حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أى خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزمنا من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير ذلك وانما شاذ حذفه هنا لان فيه تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للقرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى أن المراد بالظهير في

جہارا فیکن فی القیبأحفظ للعیدوالغ أحادیث الوشاء فقما

يحاول واش غير هجر ان ذى ودوان كان الطالب له هو الثاني وجب الاضمار فقول ضر بنى ضر بتهز يد ومرت بهز يد ولا يجوز الخلف فلا تقول ضر بنى ضر بتز يد ولا مرت بنى ومرت تز يد وقد جاء فى الشعر كقوله **بمكاف يعشى الناظر يـدـن اذا هم لمحو اشـماعة** الاصل لمحوه الخلف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل الممهل الاول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الاصل هذا كاه اذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فان كان عمدة فى الاصل فلا يتحولا ما ان يكون الطالب له هو الاول

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا أيًا وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلاً
أو منفصلاً فتقول ظننت وظنني زيدًا قائمًا وظننت وظنني أيًا زيدًا قائمًا ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع
وهو المنصوب والمجذور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا ضربت به وضربني زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربني زيد وضربت
وضربني زيد إذا كان المفعول خبراً في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا أيًا ومفهومه
إن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقاً فوجعا كان أو مجروراً أو منصوباً بحمداً (١٨٥) في الأصل أو غير حمداً (ص)

وأظهر أن يكن ضمير
خبراً * لغير ما يطابق
المفسر

نحو أظن ويظناني أخا *
زيداً وعمراً أخوين في الرخا

(ش) أي يجب أن يؤتى

بمفعول الفعل المهمل

ظاهراً إذا لزم من إضماره

عدم مطابقته لما يفسره

لكونه خبراً في الأصل

عما لا يطابق المفسر كما إذا

كان في الأصل خبراً عن

مفرد ومفسره مثني نحو

أظن ويظناني زيداً وعمراً

أخوين فزيداً مفعول

أول لاظن وعمراً مفعول

عليه وأخوين مفعول ثان

لاظن والياء مفعول أول

ليظمان فيحتاج إلى مفعول

ثان فلو أتيت به ضميراً

فقلت أظن ويظناني أيًا

زيداً وعمراً أخوين لكان

أيًا مطابقاً للياء في أنهما

مفردان ولكن لا يطابق

ما يعود عليه وهو أخوين

لأنه مفرد وأخوين مثني

فتفوت مطابقة المفسر

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظنان أيهما زيداً

(٢٤ - (خضري) - أول)

وعمر أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون أيهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي

هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفرداً وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو أيهما ولا

يضمن مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين فزيداً

أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول أول لاظن وأخا مفعول الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلاماً من العاملين عمل في

ظاهر وهذا مذهب البصريين

قول المصنف غير خبر العمد من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق
بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطقتة وظننتي منطلقاً ههنا أيها فأيها مفعول أول لظننت
فان دفع ما يؤهمه الماتن من القصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس كما مر
مثاله فلو قال كما في المكدودي

واحد فله لکن مع لبس أو خبر * أو مبتدأ آخره فهو المعتبر

ليسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيداً قائماً أيًا فأيها خبر ككنت عائد على قائماً (قوله)
وجب إضماره الخ) أي لأنه حمداً لا يحذف وقوله مؤخرًا أي خلافاً لما في التسهيل تبعاً لابن عصفور من
تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وإن لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل وفيه
أنهم صرحوا بجواز حذف مفعول ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يمنع حذفه ولذا كان مذهب
الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والإضمار قبل الذكر (قوله ظننت وظننت الخ)
الأول يطلب زيداً فاعلاً وقائماً مفعولاً ثانياً والثاني يطلبهما مفعولين فاعمل فيهما الثاني فهما منصوبان
به وأضمر في الأول فاعله مستتر يعود لزيد المؤخر لظنا ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني أيًا المؤخر
العائد لقائم (قوله ظننت وظننتي الخ) الأول يطلب زيداً وقائماً مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب
زيداً فاعلاً فاعله في ضميره مستتر في نفسه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الأول وطلب
قائماً مفعولاً ثانياً فاعله في الطاء العائدة عليه فهي مفعول الثاني والياء مفعول الأول (قوله وأظهر)
أي ضمير المتنازع فيه أي أنت به اسم ظاهر بديل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أي لمبتدأ في الأصل غير
مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين
للمفسر بفتحها وهو أيًا (قوله وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أخا اسماً ظاهراً فلا يحتاج لشي
يفسره كما تقدم فلا تضمر مخالفة للأخوين لعدم افتقاره إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله فلا
تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لاظن ولم يتوجه
إليه يظناني لعدم مطابقته لمفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازع فيه كذا قال الموضح وتبعه
الشرح وأجاب سم بما محصله أن كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية
فكلاهما يطلب مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول فلما أهملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول
تعذر علينا الإضمار في الثاني لما مر فانقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهار وقلنا أخا موافقة للخبر عنه وإن
خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى محبة التنازع في ضربتي وضربت زيداً لتوجههما
إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذلك ما هنا اه وتقول

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظنان أيهما زيداً

وعمر أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون أيهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي

هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفرداً وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو أيهما ولا

يضمن مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين فزيداً

أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول أول لاظن وأخا مفعول الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلاماً من العاملين عمل في

ظاهر وهذا مذهب البصريين

وأجاز الكوفيون الاضمار
مراعى فيه جانب الخبر عنه
فتقول أظن ويظننى أياه
زيدا وعمر أخوين وأجازوا
أيضا الحذف فتقول أظن
ويظننى زيدا وعمر
أخوين (ص)

(المفعول المطلق)

المصدر اسم ماسوى
الزمان من

مدلولى الفعل كأمّن من أمن
(ش) الفعل يدل على شيئين
الحدث والزمان فقام يدل

على قيام فى زمن ماض

ويقوم يدل على قيام فى

الحال أو الاستقبال وقم

يدل على قيام فى الاستقبال

فالقيام هو الحدث وهو

أحد مدلولى الفعل وهو

المصدر وهذا معنى قوله ما

سوى الزمان من مدلولى

الفعل فكانه قال المصدر

اسم الحدث كأمّن فانه أحد

مدلولى أمن والمفعول

المطلق هو المصدر المنتصب

توكيداً له أو بياناً لنوعه

أو عده نحو ضربت ضرباً

وسرت سيرة زيد وضربت
ضرباً ثانياً، وسمى مفعولاً

مطلقاً لصدق المفعول عليه

غير مقيد بحرف جر ونحوه

بخلاف غيره من المفعولات

فانه لا يقع عليه اسم المفعول

الا مقيداً كالـمفعول به

والمفعول فيه والمفعول معه

والمفعول له

عند أعمال الثانى أظن ويظننى الزيدان أياهما أخوين أو يظننى وأظن الزيدان أخوين أيا
(قوله وأجاز الكوفيون إلخ) أى كما يجوز أن يظهر الألفاظ والحذف أيضاً للدلالة معمول الآخر عليه كما يجوز
عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كدال فى التوضيح والاشموى وغيرهما السكت يعكس عليه
ما نقله المصرح فى المسئلة السابقة عن أبى حيان فى البكت الحسن ان شرط الحذف عندهم مطابقة
الحذف للثبوت افراد وغيره والامتنع نحو علمنى وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول أياه ولا يجوز
حذفه اهـ (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويضمّر مقدما عن معمول الاول
كما مثله الشرح وليس اضماراً قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان أهمل الثانى أضمر
مؤخراً كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أياهما أياهما أو يظننى وأظن
الزيدان أخوين هما أياه فهما فاعل يظننى وأياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن ويظننى الزيدان
أياهما أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أياهما وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان
أياهما أياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أياهما ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما وت حذف
عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

(المفعول المطلق)

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى
الفاعل المئين فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاماً (قوله وهو المصدر)
أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم
الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاعتقل غسلاً وتوضاً وضواً وأعطى عطاء لان مدلوله لفظ
المصدر لا الحدث كما نقله السامع عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد
الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لأخراجه من قيد مدحوظ أى الجارى على
فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر
نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً
والمنتصب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولاً فى الاصطلاح خلافاً لظاهر الاشموى واعلم
ان بين المصدر والمفعول المطلق عموم وجهياً يجتمعان فى ضربته ضرباً وينفرد المصدر فى ضربته
ضرباً أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سبأنى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر
المقدر نظراً للاصل فالمصدر أعم مطلقاً (قوله توكيداً له) أى لنفس عامله ان كان مصدر مثله والا
فيؤكد مصدر عامله ليتحدد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيده اللفظى الذى هذا منه فعنى قولك
ضربت ضرباً أحدثت ضرباً بضرباً كما أفاده السامع والرضى فان قلت كيف يكون لفظياً مع قول
النحاس أجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع الجواز كالمعنى نحو وكلم الله موسى تكليماً أى بذاته لا بترجان
أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمعنى بل يكون فى اللفظ أيضاً كفى المطول نحو قطع اللص الامير الامير
(قوله أو بياناً إلخ) أى مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوعى والعددى مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات
البيان وأما القسم الاول فالتوكيد لا غير فهو لا يجتمع غيره وأما الباقيان فيجتمعان فى ضربته ضرباً
الامير (قوله غير مقيد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الاudit
الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
أو معها فلذلك لا تسمى به الامقيدة بما ذكرى فالأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به فى

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لذين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيداً
ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيداً ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيداً ضرباً بأمذهب البصريين

(١٨٧)

ان المصدر اصل والفعل

والوصف مشتقان منه

وهذا معنى قوله

وكونه أصلا لذين انتخب

أي المختاران المصدر أصل

لذين أي الفعل والوصف

ومذهب الكوفيين ان

الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم الى

ان المصدر أصل والفعل

مشتق منه والوصف مشتق

من الفعل وذهب ابن

طلحة الى أن كلاما من المصدر

والفعل أصل برأسه وليس

أحدهما مشتقا من الآخر

والصحيح المذهب الاول

لان كل فرع يتضمن

الاصل وزيادة والفعل

والوصف بالنسبة الى المصدر

كذلك لان كلامهما يدل

على المصدر وزيادة والفعل

يدل على المصدر والزمان

والوصف يدل على المصدر

والفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا بين أو

عدد

كسرت سيرتين سيردى

رشد

(ش) المفعول المطلق

يقع على ثلاثة أحوال كما

تقدم أحدها أن يكون

مؤكدا نحو ضربت ضرباً

الثاني أن يكون مبينا للنوع

باب تعدى الفعل استطراداً لا قصداً وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصـدر بـمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيداً بسوطة * نهـار هـنا ناديه وأمر أنـسـكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكونا الضمير في قوله وكونه وأما ضمير

نصب فراجع له بقيد كونه مفعولاً مطلقاً فيه استعمالاً بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظاً وأما يجهني

إيمانك تصديقاً وقعدت جلوساً على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فن باب النياحة وستأني في أفرح

الجلد أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف غير ماني عن العمل فخرج فعل النجيب وكان

وأخوانها باب ظن عند الغائب فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول

أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوكة فانت اليوم الأهم * أو ما أو يبيضهم سر بال طباخ

فناصب أو ما محذوف أي تأوم أو ما وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طرباً في أثرهم * طرب الواله أو كالتحصيل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق ودلفظ إلى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولوجاز يامع اتفاهما في الحروف

الأول فان انفقاني كما على الترتيب فاشتقاق صفة كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازاً

وان اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير كما في جيبه وجنب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر

كثلب من التلم فلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل أصل) أي لانه يعمل في

المصدر ويؤثر فيه فكان أصلاً لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصله والمراد الفعل

المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين

وجوده محالاً وبعده ماضياً وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمضى زمانه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف

الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالصدر وكذا

الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو

فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الرخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله

يبين) أي المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبينا للنوع) أي

لكونه مضافاً وموصوفاً كما مثله أو محلى بالعهدي كسرت السبر أي المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة

أقسام ويسمى المختص أيضاً لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المحدود مختص أيضاً بالتصديده بالعدد المخصوص

ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين منهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان محدود ونوعى واعلم ان

النوعى ان كان مضافاً كان من باب النياحة على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعلاً غيره وانما يفعل

مثله فالأصل سيراً مثل سيردى رشد خلف المصدر ثم صفتته وأنيب المضاف اليه منابها كما حققه السامعنى ولا

يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلاً أو نائباً وما ذوال فالظاهر انه

قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك

وقد يكون أصلياً كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضار الصورة فتدبر

(قوله وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عام له لاعتنا مطلق المصدر

حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المحجمة مصدر جلد كخرج

نحو سرت سيردى رشد وسرت سير احسنا الثالث أن يكون مبيناً للعدد نحو ضربت ضرباً وضربتين وضربات (ص)

وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجكل الجدا وافرح الجدل (ش)

كل الميل وضربته بعض
الضرب والمصدر المرادف
لمصدر الفعل المذكور نحو
قعدت جالوسا وافرح
الجلد فالجلوس نائب مناب
القعود لرادفته والجلد
نائب مناب الفرح لرادفته
له وكذلك ينوب مناب
المصدر اسم الإشارة نحو
ضربته ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الإشارة مناب المصدر فلا
بد من وصفه بالمصدر كما
مثلنا وفيه نظرفن أمثلة
سببويه ظننت ذلك أى
ظننت ذلك الظن فذاك
إشارة الى الظن ولم يوصف
به وينوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضربته زيداً
أى ضربت الضرب ومنه
قوله تعالى لأعذبه أحداً
من العالمين أى لأعذب
العذاب وعدده نحو ضربته
عشرين ضربة ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضربته
سوطاً والأصل ضربته
ضرب سوطاً فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه والله تعالى أعلم
(ص)

والتوكيد فوجد بدا
وثن واجمع غيره وأفرداً

(ش) لا يجوز تشبيه المصدر
المؤكد لعماله ولا جمعه

بل يجب أفراده فتقول ضربت بضربته لأنه

وزناً ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيدي والبرد
واختاره المصنف لا طراداً وأما مذهب سيبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجدت جذاً فلا يطرده في نحو حلفت يميناً اذا لفعل له مع ان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله
الرضي (قوله قدينبوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السككية والبعضية والمرادف والإشارة
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الإشارة والضمير كما
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كاشتات غسلا وتوضأت
وضوء العلماء والملاقي للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته ما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه
تبتلياً فانه مصدر ليتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أومع كونه اسم عين كأتبتسك
من الأرض نباتاً وأتبتنا نباتاً حسناً فنباتاً اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن نباتاً وقال سيبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لبتت سمي به النبات كما نص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباراً أيضاً اسم مصدر لا بت كغسلا ووضوا لا يغسل وتوضأ
مع انهما مصدران لغسل ووضواً ما تبتلياً فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملاً للاقسام الثلاثة أى فيمكن في النيابة
ملاحظة الملاقي بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري
وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء وقته كقوله

* ألم اغتمض عيناك ليلة أرمد * أى اغتمض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيداً أى أى
ضرب ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى أى جالوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنها عشرة عن المبين لكنهم أرنا في أنابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز كسبتل اليه
تبتيل الخافين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للخطاب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثلاً للمبين وظننت ذلك مثالاً للمؤ كدعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقدينبوب
عن النائب كان يقال ضرب الأمير زيداً فتقول ضربت الأمير ذلك الضرب أى ضربت الأمير ذلك لأن فعل
الأمير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأتبع عنه الصفة ثم الصفة وأتبع عنها الإشارة (قوله نحو ضربته
زيداً) ان رجوع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فؤكيداً لأنه لو صرح بالظاهر لم يقدح في التوكيد وان رجوع الى
مصدر معهود دلالة المقام فتدعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل أن فيه للجنس والعهد وحمل ذلك
مالم يحتمل زيداً بدلاً بنفسه للضمير والا كان مفهوماً لا به لا مطلقاً هكذا قوله * من كل ما نال الفتي قد نلت *
وقوله * هذا من أقالق القرآن يدرسه * أى نلت النيل ويدرس الدرر فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق
المذكور وأما لأعذبه أحداً من العالمين فتدعى لا غير لرجوعه له فداً بقبله بمعنى تعذيباً عظيماً لان تنوينه
للعظيم والأصل أعذبه أى من يكفر تعذيباً عظيماً لأعذب تعذيباً مثله أى التعذيب المذكور أحد الان
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأتبع عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأتبع
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأتبع عنه ضميره فأداه في التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)
أى اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى في أعرابه وأفراده
وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواطاً (قوله غيره) تنازعه الإعلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف
ضميره من الاول لكونه فضلة وحذف مفعول أفراداً لالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الأميرين قبله ولا يفتنى عنه قوله فوجد بدا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوجد بدا لان هذا المفهوم
كما يحتمل نفي التأبيد أى لا تدوم توحيد غير المؤكد يحتمل تأبيد النفي أى لا توجد في وقت أبداً فاندفع

بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين لعدد والنوع فقد كرر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فاما المبين لعدد
فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت بضميرتين وضرباً وأما (١٨٩) المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته

وجمعه إذا اختلفت أنواعه
نحو ضربت سبيري زيد
الحسن والقيح رطاهر
كلام سيبويه أنه لا يجوز
تثنيته ولا جمعه قياساً بل
يقتصر فيه على السماع
وهذا اختيار الشاويين
(ص)

وحذف عامل المؤكد

امتنع
وفي سواه للدليل منقطع
(ش) المصدر المؤكد
لا يجوز حذف عامله لانه
مستوفى لتقرير عامله
وتقويته والحذف منافي
لذلك وأما غير المؤكد
فيحذف عامله للدلالة عليه
جوازاً أو وجوباً فالحذف
جوازاً كقولك سير زيد
لمن قال أي سير مرت
وضربت من قال كم
ضربت زيداً والتقدير
سرت سير زيد وضربته
ضربت من وقول ابن
المصنف ان قوله وحذف
عامل المؤكد امتنع وهو
منه لان قوله ضرب زيداً
مصدر مؤكد وعمله
محذوف وجوباً كإسمائي
ليس بصحيح وما استدلل
به على دعواه من وجوب
حذف عامل المؤكد بما
سيأتي ليس منه وذلك لان

لا اعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس
مؤكد للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما هو فالاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلاً
أو كثيراً كإمكان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالمشهور الخ) أي بدليل قوله تظنون بالله
الظنون والالف زائدة تشبيه الفواصل بالقوافي تصرح (قوله متنع) أي اتساع مبتدأ خبره في سواه أي
وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف في سواه متنع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله
(قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والعدي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي
دفع المجاز عنه لكون المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثبيته معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله
تعالى ومكرنا مكر أو قوله

بكي الخنز من عوف وأنكر جلده * وجمعت محبجاً من جذام المطارف

حيث أكد المكر والجميع أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي
التياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز إذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلات قتلا لأنها مجاز قطعاً
كما في القسط اللاتي على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكده كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا
استعمل في حقيقة لانه تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليماً (قوله فيحذف
عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبهه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف)
مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وهو خبر ان والضمير في
منه لناظم (قوله لان قوله ضرب زيداً الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد
سمع حذفه جوازاً في نحو أنت سير أو وجوباً في نحو أنت سير اسيراً ما أنت الاسير أو ضرب زيداً أو غير ذلك مما
سيأتي فتنعه من حذفه هنا امامه وعن ورود هذا والامالبناء على ان ذلك من المصدر المختص لا بالمؤكده
دعوى بالدليل الثاني ان تحليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد أن المقصود
منه ذلك دائماً فمتنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصد به ذلك وقد قصد به مجرد التقرير فسلم ولكن
لانسلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل المذكور فليقرر المحذوف لقرينة
بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيد
مطلقاً لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به
وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتناقبان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل
وسيبويه يميزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينقض ذلك جواباً عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو
أنت سير التأكيد مع ما فيه من الحذف فتنازع ابن الناظم قوياً فالاولى انزام ان هذه الامثلة من المؤكد
كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لتأكيدات تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف
حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لدليل على استثناء أنت سيراً لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم
قوله كذا مكرر (قوله لانه وقع موقعه) أي ففائدته النية عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان
مؤكد لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيد) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده
أو نوعي أو عدي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكلنا أو نواع الخ أو ان المراد ليست
منه الآن بعد النية وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها لا

ضرب زيداً ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة ضرب زيداً لانه وقع موقعه فكأن ضرب زيداً لا تأكيده
كذلك ضرب زيداً وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء لان المصدر فيها نائب عن العامل دال على ما يدل عليه
وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكد

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله) وما يدل
 الخ) فيه أن من قال يعمل النائب يحتمل أنه يراه من المؤكد ولكن اختص بمنزلة اقتضت عمله وهي نيابته
 عن فعله فتأمل (قوله) بدلاً من فعله أي عوضاً عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو لمقدر في المصدر الذي
 لا فعل له كبه بمعنى تركه في قوله يصف السيوف

فذكر الجاحم ضاحياً هامتها * بله الا كف كأنها لم تخلق

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة قبله امام منصوب بفعله الممهل وان لم يصح النطق به
 أو بفعل أمر مرادف لفعله الممهل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذلك الأ كف بله أي تركاً أماً على
 رواية نصب الأ كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ريحه وويله وويله وويله وهي
 بحسب الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب
 يقولها الانسان لمن يحب ويبتغض وقيل ان ورج ورجس كلنارحة وويل وويل للعذاب فهي مفاعيل
 مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أخزى الله أو أهلكه أو رجه مثلاً وقيل منصوبة على المفعول به
 والتقدير ألزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب بارزاً وقياماً لا يعود مفعول به أيضاً عند سيبويه
 أي الزم ضرب بالـ الخ أي فكونه بدلاً من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في
 الأمر والهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبر في محال الموت صبرا * فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله) أي قم قياماً لا تعده الخ
 اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياماً مفعولاً بفعله
 محذوف ولا يعود اعطف عليه أي افعل قياماً لا يعوداً وأما جعل أبي حيان لانا فية للجنس وعوداً اسمها
 نون شذوذاً فتكاف مع أنه يحتاج كما قاله الساماني إلى جعله خبراً بمعنى النهي أقاده الصبان وعلى هذا فليس
 المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلاً من فعله في النهي مع أنهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يعد
 ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما ذكره المرفق المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله)
 نحو سقياك الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعده لبيان فاعله فهو متعلق بأعني
 محذوفاً أي لك أعني أو خبر محذوف وجوباً أي ارادني أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك
 من يفي الابداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل
 كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرعه
 أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال آل سماحي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء
 والجزمي كما في الهمخ ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضاً وهو الوجه الا لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع
 أيضاً في المكرر والمحمول والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوه على ألف اعتراف
 وز يدقائم حتى أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبر سواء كان انشائياً كحجب تلك قضية وقول
 الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى بحجب وشأنى - والله أو غير انشائي كافعل
 وكرامة أي ذلك كرامة أه قال الصبان والظاهر ان المالتفصيل كذلك والارجه اطراد الرفع فيما ذكر كما
 يفيد كلام ابن عصفور (قوله) وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليس من الآتي بدلاً عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته فلاقفة والثاني
 هو الصواب فالآتي بدلاً عن توعان طلب وخبري فالاول هو الواقع أمراً أو نهياً أو دعاءاً أو توبيخاً وهذا النوع
 مقبوس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منكر أو لا كان سماعياً كويله

وما يدل أيضاً على أن
 ضرب بارزاً ونحوه ليس من
 المصدر المؤكد لعماله أن
 المصدر المؤكد لا خلاف في
 أنه لا يعمل واختلفوا في
 المصدر الواقع موقع الفعل
 هل يعمل أولاً والصحيح
 أنه يعمل فز يدا في قولك
 ضرب بارزاً يدان منصوب بضرباً
 على الاصح وقيل أنه
 منصوب بالفعل المحذوف
 وهو اضرب فعلى القول
 الاول نائب ضرباً عن اضرب
 في الدلالة على معناه وفي
 العمل وعلى القول الثاني
 نائب عنه في الدلالة على
 المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلاً *
 من فعله كذلك لا كذلك
 (ش) يحذف عامل المصدر
 وجوباً في مواضع منها اذا
 وقع المصدر بدلاً من فعله
 وهو مقبوس في الأمر
 والنهي نحو قياماً لا يعود
 أي قم قياماً لا تعده قعوداً
 والدعاء نحو سقياك أي
 سقاك الله وكذلك يحذف
 عامل المصدر وجوباً اذا
 وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو
 أتوانيا وقد عراك المشيب
 أي أتتواني وقد عراك
 ويقل حذف عامل المصدر
 واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به الخبر

نحو **افعل** وكرامة أي
وأكرمك فالمصدر في هذه
الامثلة ونحوها منصوب
بفعل محذوف وجوبا
والمصدر نائب منابه في
الدلالة على معناه وأشار
بقوله كندلا إلى ما أنشده
سبويه وهو قوله الشاعر
على حين ألقى الناس جل
أمورهم فنندلأزرق المال
ندل الثعالب فنندلأنايب
مناب فعل الامر وهو
اندل والندل خطف الشيء
بسرعة وزر يقى منادى
والتقدير ندلا يزرق المال
وزر يقى اسم رجل وأجاز
المصنف أن يكون مرفوعا
ندلا وفيه نظرا لأنه ان جعل
نائباً مناب فعل الامر
للخطاب والتقدير اندل لم
يصح أن يكون مرفوعا به
لان فعل الامر اذا كان
للخطاب لا يرفع ظاهرا
فكذلك ما نائب منابه وان
جعل نائباً مناب فعل الامر
للغائب والتقدير ليندل
صح أن يكون مرفوعا به
لكن المنقول أن المصدر
لا ينوب مناب فعل الامر
للغائب وانما ينوب مناب
فعل الامر للخطاب نحو
ضربا يدا أي اضرب يدا

والله أعلم (ص)

والتفصيل كما منا *

عالمه يحذف حيث عفا

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوباً اذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

والخبري امام مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله **افعل** وكرامة وامام مقيس وهو ما ذكره
بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك يدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود
به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقولهم عندئذ كرامة جدا وشكرا
لا كفر او عندئذ كرامة صبرا لا جزعا وعند ظهور محجب محجبا وعند الامتثال سماعا وطاعة أي حدث
جدا وشكرا وشكرا وصبر صبرا الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ
العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الخلف في ذلك قصره على السماع فان المصدر
الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله ومالتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا واضابطه
أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف
وجوباً بالكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كلاما مثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب
الخلف في جدا وشكرا لا كفر عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرا وشكرا
على ان الكلام يذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد الانشاء وحيداً يكون المصدر والفعل متعاقبين
فلا يجمع بينهما كذا قال الساماني نقلنا عن الشاويين والظاهر ان صبرا لا جزعا وسماعا وطاعة كذلك
فوجب الخلف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا وللرضي تفصيل آخر حيث قال القدي أرى أن
هذه المصادر ومثالي ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرا وشكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين
فعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله ووصفه الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي
بعد أو بوسالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ
الله أو بحرف كمدالك وشكرا ومحجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن
يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع
احترازاً من نحو ومكرهم ومسمى لها سعيها مم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجع من دارين بجر الخائب

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يمرن للصوص وكذا في يرجعن
وأنته تحقير لهم وعياهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالخائب أو عيبة الثياب الزاد ونحوهما بجر بضم
الموحدة وسكون الجيم جمع بجر كمر وجرأ أي بمائة حقاهم بعد خلوها وعلى حين يروي بالفتح على
البناء لا ضافته لجة ألقى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين
ألقى الخ والمال مفعول به ندلا ولغعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزر يقى اسم رجل) لا ينفي
قول العينى اسم قبيلة لا احتمال تسميتها باسم أيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان
للا كنى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيداً لعطفه على المثال وليست مامبتداً خبرها
ما بعدهم الا بوجه أنهم لا تقسم للا كنى بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة
عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طاب كآلية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصدر بعده
أو خبر كقوله

لا جهن فامرد واقعة * تخشى واما باوغي السؤل والامل

فلا جهن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبلية عن نحو ما
اهلاكا وتاديبا لضرب يدا في يجوز اظهار فعله وقيدان الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الخلف
فيما فصل به مفرد قبله كاز يدسفر فاما محبة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الانبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذا توهم المخاطب نبوت نقيض الجلة في نفس الأمر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجلة محتملة له والنقيضه فقل مؤكدا لغيره وأما الاول فلا يوقى به لمثل هذا الغرض (قوله كلى بكا) ينبغي جعله صفة جلة أي بعد جلة كائنه كنهه ليكون مشيرا للباقي الشروط والبكاء بالقصر اسالة السمع وبالمرفع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الاول فيحتاج لارة كالب الضرورة في قصر الاول أو هذا الثاني والاولدان الجلة لم يحوم معنى المصدر لكن يردانها لم يحوم فاعلى المصدر المنصوب اذا فاعله ذات عضلة أى ممنوعة من التسكاح وهى غير الباء فى لى ويدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أى داهية من الدواهي (قوله اذا قصده التشبيه الخ) جلة الشروط سبعة كونه مصدرا ومفعلا بالحدث وقصده التشبيه وبعد جلة ومشتعلة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح من ثلاثة وترك الباقي واستعمل محترضا (قوله الشكلى) بفتح المثلة مقصورا أى الخزينة لفقد هار لها يقال تسكت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أى لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان فى الجلة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر بالحدث لكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أى اخراج ما يسمع واحدا منه لا بمعنى المسموع خلا للرادى وليس فى الجلة قبله ما يصلح عمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب الملوكة واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معارفه بدلها ما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لا بالمصدر الذى فى الجلة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثانى فقلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه معنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد به بالحدث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار لك مررت به وهو فى حال تصويته فلذا قدروا للثانى ناصبا اه أى واشترط الاشعار بالحدث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى فى الجلة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيدي وفيه هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أى خبر الما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل يدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر المحذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الظرف وعمله يشتمل على الفاعل قوهم عليه نوح نوح الحمام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله يبدى أسدأ ولم يشعر بالحدث كله ذكاه الحكماء لان الذكاه من المالكات الراسخة لا من الافعال المنجددة بالعلاج كالضرب والتصويت ولم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن فى الجلة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان فى الجلة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوكة فيتعين نصبه به (تنبيه) المراد باستظهاره على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كحمار أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور ما ان يمس الارض الامنكب * منه وحرف الساق طى المحمل

أى بلغ فى الضمور الى حيث لواضطجع لم يمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالعنى انه مدمج الخلق

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جمله

كلى بكا بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جلة

مشتعلة على فاعل المصدر

فى المعنى نحو لزيد صوت

صوت حمار وله بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جلة وهى لزيد

صوت وهى مشتعلة على

الفاعل فى المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل محذوف

وجو بار التقدير يبكى بكاء

الشكلى فاولم يكن قبل هذا

المصدر جلة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكاه

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جلة وليست مشتعلة

على الفاعل فى المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تمثيله

مذكورك بعضه في بعض مطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدجحه في بعضه بالضرر والله أعلم

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطابق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله رذن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة له لدلالة علة الأول أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له لتعليل أو أن شكرا المنكورة علة طماعا (قوله وقتا) تمييز محمول عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هذا الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جزمك مثله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كيربت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك إصلاحا لحالك نصريح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث إن فاعل الآراء هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخافة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزخشرى وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التى اضطرها يريكم لا للآراء التى هى فعل الله تعالى فيرده أن العامل الذى تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التى فى ضمنه وأيضا يظهر كون الخوف باعشا على الرؤية لأنهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتمت بر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركازة لا تخفى اذ ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه لانها هى الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وآخره فهمامة متحدان وقتا على حد جئتكم إصلاحا لحالك فلا حاجة لبيانها على عدم اتحاد الوقت أيضا لئلا يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يحصل التأديب علة للضرب ويحاجب بانفسك كالحجة فوجود الضرب علة فى وجوب التأديب وتصور التأديب علة فى إيجاد الضرب ككفر البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتكم أكرمك أكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه فى المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا قسميته مفعولا له فيسحق بذلك عند جره والجمهور على ان الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذى فى المتن أى مفهما لعل الفاعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدتها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية وليس تركها إشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما صرنا لعلية بل هى شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لأن الشئ لا يعمل بنفسه وهى تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة للعالم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للآثارى لأن الحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورد الرضى بأنه ان أراد ان الباعث يتقدم وجوده فنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

(ص) (المفعول له)

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعليل الجحد شكرا وذن وهو بما يعمل فيه متحدد وقتا وفعلا وان شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمتع

مع الشروط كانه قد ذا قنع

(ش) المفعول له هو المصدر

المفهم علة المشارك لعامله فى الوقت والفاعل نحو جدد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جدد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو

جدد فى الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر

وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع فى جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضررت فى الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط

الثلاثة أعنى المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما قدمت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للام كرام
غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عمرو له ولا يتمتع الجرب بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا فنع لزهدي وزعم
قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله
أعلم (ص) وقل أن يصحبها المحرر * والعكس في مصحوب آل وأنشدوا (١٩٥) لأقعد الجبين عن الهيجاء *

ولولوات زمر الاعداء
(ش) المفعول له المستكمل
للشروط المتقدمة له ثلاثة
أحوال أحدها أن يكون
مجردا عن الالف واللام
والإضافة والثاني أن
يكون محلي بالالف واللام
والثالث أن يكون مضافا
وكلاهما يجوز أن تجزى بحرف
التعليل لكن الاكثر فيها
تجرد عن الالف واللام
والإضافة النصب نحو
ضر بت ابني تأديبا ويجوز
جره فتقول ضر بت ابني
لتأديب وزعم الجزولي أنه
لا يجوز جره وهو خلاف
ما صرح به النحويون
وما يجب الالف واللام
بعكس المجرد فلاكثر جره
ويجوز النصب فضر بت
ابني للتأديب أكثر من
ضر بت ابني التأديب وما
جاء فيه منصوبا ما أنشده
المصنف

لأقعد الجبين عن الهيجاء
البيت فالجبن مفعول له
أي لأقعد لأجل الجبن
ومثله قوله

قلت لحيهم قوما اذاركبا
* شنو الاغارة فرساوركبانا

ولا ينفعه وينقض قوله ضر بت ابني تأديبا وجئتكم اصلاحا لحالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا
مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا قلبا جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكرامك
غدا بل جئتكم سمنوا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر
وانه على ضر بين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جينا أو صورته فقط لكونه
غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضر به تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل
وما بعد هاتين عنهما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأ النار في هرة لعدم
المصدرية ولا تقبلوا أولادكم من املاق أخلصنا دار المقامة من فضله لعدم القلب ان قلنا باشتراطه والافعال جمع
استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذا كرهه كاهدا كم أي هدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة
وجئتكم كي تكرمني ولتسكروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللامحة لابن هشام ان السكاف وحتى دكي لا تجزى
المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر
المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض روضها للانعام أي الخيلوقات
(قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى السترا لالبسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله

واني لتعروني لذكر الكهزة * كما انتفض العصور باله القطر

ففاعل العروا الهزة وفاعل الذكرى المتسكام (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيديويه والمتقدمين
كافي الجمع ومصر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبى وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو أمال العبيد فندو
عبيد بالنصب أي مهمات كرا أحدا لأجل العبيد فالتد كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الالمانية لكن قال
سيديويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا له أي مهمات كرا العبيد الخ (قوله
أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجره بالحرف وأنشأتا ويه بالسكامة وفي نسخ ان يصحبها
بالتد كبير وفي أخرى فاجره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدوا) أي النحلة شاهد الجواز قول بعض
العرب لأقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتقدير
في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رد بقوله

من أتمك لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا نصريه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بد لهم وشنوا من شن اذا فرق حلف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لأجل
الاغارة وهو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
الكريم) بفتح العين المهملة مسودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحق منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لأجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجر على السواء فتقول ضر بت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما
ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحدا منهما بل يكثر فيه الامر ان وما جاء منصوبا قوله
تعالى يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللثيم تسكرما

(ش) عرف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو أمكث هنا أزمننا فها ظرف مكان وأزمننا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لأن المعنى أمكث في هذا الموضع في زمن واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجروراً نحو سرت في يوم الجمعة وجلس في الدار على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرداً لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثال منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلاف قر يش فانه علة ليعبثوا ودخلته الغاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبثوا ولا جمل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما إلى اليمن والشام مع أنهم من القطاع والمنتبهين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجره هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لأن العبادة مستقبلة والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول لأن السورتين سورة واحدة تصرح (تذييه) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا نعلق لتعتدوا بالافعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما يتعلق به ان جعل حالاً أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد ان الظرف هو الوعاء المنتهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لأن الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً ما لا لاطلاق ان جعلت أو لا لا حادثة الدائر على التخيير وبرجحه ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لأن كلامهما ظرف لأحدهما فقط (قوله أزمننا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجمعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعدى الامع اتباع الثاني للأول بدلاً كسرت يوم الجمعة سحراً ومع كون العامل اسم تفضيل كزبداليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قد ربي قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بهم معاهه بان الفعل مقتض لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يهبط الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلا فهما باشتراط الإبهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تنصرف ولذلك أعرب لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لأن معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير به الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطردي غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً فلا حاجة لآخره بذلك إلا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل اذا لا ينصب الابدان له لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ماسيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال نمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه على معنى إلى لافي فهو مما نصب بخلاف الخافض توسعاً لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها إليها وكذا توجهت مكة فلا يأتى فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس بماتح في نفسه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لا جواز القاصر مجرى المتعدي قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بانها مفعول به على

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه تضمنه معنى في لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

التوسع

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقبرا (ش) حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضرب بك زيدايوم الجمعة عند الامير

أو المفعول نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والنصب له أما مذكور كأمثل أو محذوف جواز نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو سرت بزيد عندك أو خبرا في الحال أو في الأصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلاة استقرار واستقرار وفي الصلاة استقرار لان الصلاة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فها سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيدها بالاطراد لان الفعل أجري مجرى المتعدي بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الإشارة الى معناها من غير توسع بخلافها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيدها بالاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشمونى وأما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيمه قد تبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أوفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثانى فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كائن في المكان وكما لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صحت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بخلافها في المسموع بالخذف كقولك لمن ذكر أمر اتقادم حينئذ الآن أي وجد ما نقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولى فهما من جلتين والمقصود تنبيهه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومحملة اذالم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعدا يدا أي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتى وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتى لاعلى الجهات لثلاث يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كمال التكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير متقدر كمين ووقت ومدة والمختص مادل على مقدر معاوما كان وهو المعروف بالعاصية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زمانا طويلا كذا في الاشمونى فقول الشاعر لحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما إذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطفرة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيذ اللفظي لزمن الفعل اذ لا يز يد عليه كيلا من أمرى بعده ليلا اذ السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر لان تأكيذه لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الارمضان والربيعين مع جواز تركها والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالاتزام

وكل رقت قابل ذاك وما * يقوله المكان الامبهما نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رى (ش) يعنى ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الانوعان

أحدهما المبهمة والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والمبهمة كالجهات الست نحو فوق ونحو تحت وبين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار ومررت غلوة فتتصبها على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعد فشرط نصبه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه نحو قعدت مقعداً زيد وجلست مجلس عمر ولو كان عاملاً من غير لفظه تعين جره بـ في نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مرمى زيد الاشد وذو عمار ردمن ذلك قولهم هومنى مقعد القابلة ومضى جـ

السكاب ومناطق التريا أى كائن مقعد القابلة ومضى جـ السكاب ومناطق التريا والقياس هومنى في مقعد القابلة وفي مرمى جـ السكاب وفي مناطق التريا ولكن نصب شدودا ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وإلى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كونه دامقياً أن يقع ظرفاً لما في أصله مع اجتماع (ش) أى وشرط كونه نصب ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتماع معه في أصله أى أن ينتصب بما يجتمع فيه الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجالس فأصلهما واحد وهو الجالس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمة أما المقادير فتذهب الجهمـ ور إلى أنها مبهمة الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقادير فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشاويين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المبهمة لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ ولما قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهمة) المراد بالمبهمة هنا ما ليس له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وإن شئت قلت المبهمة لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تعالى إن المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أى صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة إلا بالاضاف إليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل السامعني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بـ في قال لان فيها اختصاصاً ما لا يصلح لكل بقعة وكذا استثناء الحفيد نقلاً عن الرضى وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة وجه وكشف ثم قال يقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتوح لكن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشباع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بـ في فقطضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد الهامع فيهما في جانب أيضاً ونحوها كجهة ورجه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله وبين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهمة أحدهما هب ستائى (قوله غلوة) بفتح المججمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبر يدأر بعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي مائة سهم بعدما يقدر عليه ويقال ثلثاً تذر أعلى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكن تقواً بالتوافق المعنوي كما كتفوا به في قعدت جالوساً لان نصب ذلك بخلاف القياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جالوساً (قوله أى كائن مقعد القابلة) أى في مقعدها ومنى متعلق بذلك المحذوف أيضاً ومن بمعنى إلى أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو منى مقعد الأزارى هو مستقر منى فى مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومضى جـ السكاب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان جـ السكاب من زاجره فهو ذم ومناطق التريا مدح أى هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان نوط التريا أى تعلقها من الشخص الراى أى لا أدركه في الشرف كاليدرك محل التريا (قوله ولكن نصب شدودا) أى على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فأوقد قعد منى أى بالنسبة إلى وزجر منى ناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يراد أنه في محجبنى جالوسك مجلس زيد ظرف لأصله لا لما اجتماع معه فيه (قوله مبهمة) أى لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مبهمة فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أى لعدم تعين محملها (قوله ليست من المبهمة) أى فتسكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكماً أى تشبه المبهمة في عدم التعين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية وجهة الاعتبار ويحتمل جـ المصنف على هذا بأن أراد المبهمة حقيقةً وحكماً (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضى

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقادير وأما ما صيغ من المصدر

فيكون مبهمة نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على منذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل فاذا تقرر أن المكان المختص وهو ماله أقطار نحو به لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلاف الناس في ذلك فقل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فخذف حرف الجر (١٩٩) فاقصب الدار نحو صرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك وتصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي

لزم ظرفية أو شبهها من الكام (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالتصرف

من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو صرت يوما وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن

وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل

الظرفا أو شبهه نحو سحر اذا ردت من يوم بعينه فان لم يرد من يوم بعينه فهو

متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار شكل واحد من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا والذي لزم الظرفية أو شبهها عند سولن والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله

(قوله وانصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاوي للجمهور وتشبهها بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما ص (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب سيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لا جوار القاصر مجرى المتعدي وبق قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخلت بتعدي بنفسه وبال حرف وكثرة الاصرين فيه تدل على انها اصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب الزوم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويهية مع أنه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الاظرفا أو شبهها والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما يلزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في الممين ومما يلزم الظرفية أيضا فظن وعوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد في أو شبهه بدل بمعنى مكان يتخذ هذا بدل هذا لاجتماعي بدل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بمعناه الاصل في ظرف متصرف والظرف المركبة كصباح مساء ورايين بين وبيننا وبيننا ومنه عند من جعلها خبرين في كل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحنم فهم من القدم الثاني كنه بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحكتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك فلنستوتك وتحكتك نملك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويتوق تحته نارا بالرفع وانما يخرج على التصرف دما ميني واهل أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند نحو ها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهرو بين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاسماء الجهات الافوق وتحت فيمتنع لما في والايين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكبين المجرد من التركيب ومن ما لا انفرد من تصرفها مودة ينسك بالجر لانه تقطع ينسك بالرفع ومن فراء هذا منصوب على انه مرفوع المحل على الغاعية غمالة على أغلب أحواله من كونه ظرفا كقيل بمثله في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف فغير متصرفه وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها فيتصرف كثيرا ولهذا اذا صرح بني فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسرا كقوله اسم لمكان شئ حاضر أو زبر باب فالاول نحو فاما رآه مستقرا عنده والثاني واقدر آتلة أخرى عند سيرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ان لي عندك بينا وقد تكون للزمان كعند الليل كما في تحير النور ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لساميني (قوله بمن) أي فقط لكثرة يادها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) وما ينوب عن الظرف مطلقا صفة وعدده وكنيته وجزئته كجلست طويلا من

مجرور بمن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الامن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقوله جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد يخذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه فقامه فاعرب بعبارة وهو انصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيتك

جالوس زيد تر يد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقيس في كل مصدر (ص)

﴿المفعول معه﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيرى والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لالواو في القول الا حق

(ش) المفعول معه هو

الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والنائب له ما تقدمه

من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيري والطريق

مسرعه أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب

بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن النائب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم

يكن كالجزم منه لم يعمل الا الجزم كحروف الجر وانما

قيل ولم يكن كالجزم منه احترازا من الالف واللام

فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها

كالجزم منه بدليل تخطي العامل لما نحو سمرت

بالغلام ويستفاد من قول

المصنف في نحو سيري والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرق الدار وسمرت عشرين يوما لاثنين يدا ومشيت كل اليوم كل البر يدا وبعض ذلك ر ينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو ألقا أنك ذاهب أي ألقا حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله * ألقا الحق في مغرم بك هائم * ولما ياتيه عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجسدية ومثله غير شك أو نظامي أنك قائم أي في غير شك وفي ظن من قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان معمولا لها فاعله أي ألقا وثبت قيامك وردة أبو حيان نصريح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما صر وشرطه افهام تعيين وقت كإشله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرنه نحر جز وروحاب ناقة أي مقدار ذلك فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقديضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقد بن أي مدة بقائهما ولا أكله الفارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصيغ به فلم يعلم خبرهما فضر بهما المثل والله أعلم

﴿المفعول معه﴾

قال الجلال أخر عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى أنه لا يفصل منها أي ولا بالظرف وان فصل به بين الواو والعاطفة ومعلومها التنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة جار والمجرور بس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للوثقة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ نخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالناكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للعبة قاله الموضح وقال حفيده ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والا فهو اسم تأويل فينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر ورو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد بشيابه عما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لسكنه حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيد في التعريف والمراد بكونها المعية انها لا تنصب على مصاحبة ما بعدها لمعامل العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ماسيين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها مطلق الجمع نخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصباً على ما بعدها كضرب زيد وعمر افلا عطف اتفاقا وكذا أشركت زيداً وعمرًا وخالطت البر والشعر لان المعية فيه من العامل وخرج بتأوها جملة كل رجل وضعته ان قدر اخبر مقترنان مثلاً فيجب رفع ضيعته فان قدر مقردا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أي كل رجل موجود هو وضعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتسكاه خلافا لاني على بل يجب جو أبيك لاسم اشتغال الجملة على حرف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المفتي نخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمخوف أي ويحسب زيد الامفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي

فيما

وهذا هو الصحيح من قول

النحويين وكذلك يفهم
من قوله * بما من الفعل
وشبهه سبق * أن عامله لا بد
أن يتقدم عليه فلا تقول
والنيل سرت وهذا بائناق
وأما تقدمه على مصاحبه
نحو سار والنيل زيد ففيه
خلاف والصحيح منه
(ص)

و بعد ما استفهام أو كيف
انصب

بفعل كون مضمرة بعض
العرب

(ش) حق المفعول معه أن
يسبقه فعل أو شبهه كاتقدم

تمثله وسمع من لسان
العرب انصبه بعد ما وكيف

الاستفهاميتين من غير
أن يلفظ بفعل نحو ما أنت

وزيدا وكيف أنت وقصة
من تريد فرجه النحويون

على أنه منصوب بفعل
مضمرة مشتقة من السكون

والتقدير ما تسكون وزيدا
وكيف تسكون وقصة من

تريد وزيدا وقصة منصوبان
بتسكون المضمر (ص)

والعطفان يمكن بالضعف
أحق

والنصب مختار لدى ضعف
النسق

والنصب ان لم يحز العطف
يجب

أو اعتقد اضمار عامل نصب
(ش) الاسم الواقع بعد

هذه الواو اما أن يمكن

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه بحته وانما يمنع فيما ذكر لان الطريق
لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو وجدت السير حال كونه مصاحبا
للتريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء
والخشبة في العاوصح العطف بل الظاهر حيث تلزم وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد
وعمر وقتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف
لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيري للنيل بل انظر لسكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف
سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحيين زماناً أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد جاءت مقابله لابن
جني (قوله والصحيح منه) أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جعت وغشا غيبية ونيمة * ثلاث خصال است عنها يعر عوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم وأكثرهم
على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمرة) أي جواز لا وجوب بخلاف اللاشموني لذلك اكتبوا بتقديره
هنا دون هذا لك وأباك لتزيل جواز اظهار منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد
جواز النصب في مال ذلك وزيد امع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام
الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحداً وهو الظرف والحاصل أن المسوغ
للنصب هو الاستفهام وجانظرف أم لا لانه يشتد طلبه للفعل فتقدروه بعده عاملاً هذا واقتل أن يقول قد
جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله * ازمان قومي والجماعة كالنبي * الخ أي ازمان ان كان قومي مع
الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجود
مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصوراً على السماع بخلاف المثال
وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أباعلى أجازة قياساً ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان
(قوله مشتق من السكون) لكن يجوز تقديره كمنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى
(قوله ما تسكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير الخطاب مستتر فيها فامسح حذف
برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى
بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولاً مطلقاً أي وجوده توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه
جواز النصب في هذا المثال وهو مبنى على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه بظا بتهام عا قياساً على العطف
وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في
المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكننت أنا وزيدا كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل
والمعطوف عليه كإسائي في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أي في الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لئلا نصير العمدة فضلة ولان
الاصل في الواو والعطف لم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى
اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر
لانه يقتصر في التابع فجعله فاعلام محذوف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لاداعي اليه على ان حذف
الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عر بية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر
واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة
فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصاً فالنصب أو بقاء الاحتمال

أحق من النصب نحو كنت
أنا وزيد كالأخوين فرفع
زيد عطفاً على الضمير
المتصل أولى من نصبه
مفعولاً معه لأن العطف
يمكن للعصل والتشريك
أولى من عدم التشريك
ومثله سار زيد وعمرو فرفع
عمرو أولى من نصبه وإن
أمكن العطف بضعف
فالنصب على المعية أولى
من التشريك لسلامته
من الضعف نحو سرت
وزيد فنصب زيد أولى
من رفعه لضعف العطف
على الضمير المرفوع المتصل
بلا فاصل وإن لم يمكن
عطفه تعين النصب على
المعية أو على اضممار فعل
يليق به كقوله * علفتها
تبنا وماء باردا * فناء
منصوب على المعية أو على
اضمار فعل يليق به التقدير
وسقيتها ماء باردا وكقوله
نعالي فأجمعوا أمركم
وشركاءكم فقولهم وشركاءكم
لا يجوز عطفه على أمركم
لأن العطف على نية تكرار
العامل فلا يصح أن يقال
أجمع شركائي وإنما يقال
أجمع أمرى وجمعت
شركائي فشركائي منصوب
على المعية والتقدير والله
أعلم فأجمعوا أمركم مع
شركائكم أو منصوب
بفعل يليق به والتقدير

والإيهام بالرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران ولعل هذا الأخير محتمل كلامهم دما بيني (قوله بضعف) أي من
جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفعليلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف لا بتسكاف
كان يقدر لو تركت الناقة ترأف فصيلها أي تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أي يتكلم منه لرضعها لأن
رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركها لا احتمال فقرتها منه وكذا قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من أمرى * فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمره الليالي والليالي لأمره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت
الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى واكل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كن أنت وزيدا
كالاخ وقوله

فكونوا أتم وبني أيكم * مكان السكيتين من الطحال

فان العطف يقتضي توجه الأمر إلى ما بعد الواو وأنت لا تر يد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن
هذا التحليل ينتج وجوب النصب كما ستظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لانه لا ترجح الفساد المراد بدونه وأيضا
يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين اذ لو كان الماء وركا لهما لقال كالأخوين ففيه مانع
لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالأخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يمكن
عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل إليه فالفساد المعنى ولو في القصد واللازم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ
ونحو مالك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجبر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضممار فعل)
صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين المعية وضممار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها
الخ ونحو * زججن الخواجب والعيونا * اذ لماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه والعيون
لا تصاحب الخواجب في معنى التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاصتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في
فصده فيجب فيها تقدير العامل أي وسقيتها ماء وكحل العيون فيذني جعل أو في المثل تنويعية كفاي
الأشموئي أي ان ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كذا كر وما يجب فيه المعية كسرت
والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطاوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم اذ لا
مانع من تقدير سرت ولا بست التبل فالحاصل جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد
المعية فيصدق بجواز الاضممار وقوله أو اعتد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الأمران والثاني
يجب فيه الاضممار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف وبقى خامس وهو تعين العطف كمثل
رجل وضعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن
أنت وزيد كالأخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمع الخ) أي لان أجمع بالهمزة إنما
يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فشترك بينهما بدليل فجمع كيد
جمع مالا فنصب شركاء م اما لكونه مفعولاً معه أو لكونه الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي
وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجبوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل
ان أجمع يستعمل في الذوات أيضا وعليه فلا إشكال في العطف وكذا على قراءة فاجعوا بوصل الهمزة
ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في اجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان
لا يتبوء فهو مامعول معه أو لمخدوف أي وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى
لما كونا ولتأنيدهما الخ وحسن الخواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هوالغة استعمال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه وهو حقيقة اصطلاحاً لاخراج بالأوحدى أخوانهما لما كان داخلاً
أو كالدخول لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن إرادة المعنى
المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدى الفعل ولزومه فلاخراج جنس وبالأخص التخصيص
بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلاً أى في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في
النية من أول الأمر أو المراد بإخراجه اظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث
يكون المستثنى منه عاماً مستعملاً في خاص وهو ما عداه بقدر نسبة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء
ثم إخراجها والكفر ثم الإيمان في الاله الا الله وكالدخول لادخال المنقطع على ما ستره وأما المخرج فداخل في
المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقي اما لفظي أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل
استثنى والجملة صلة ما حذف عايداً أى استثنى وينصب خبرها والمراد بالافعال استثنائية وتستعمل الوصفية وانما
بدأ بها لأنها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم
القسم فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أى ومع إيجابه أيضاً بقدر نية قوله وبعد نفي الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً
كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)
فيل هو حيزه ثلث واجب اتفاقاً يردده جواز الاتباع في لغة حكاه أبو حيان وخروج عليها قراءة فشرى بوا منه
الاقليل بالرفع بدلاً من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية نفي لا إيجاب لان
شرى بواي تأويل لم يكونوا منى بدليل فن شرب منه فليس منى فالتخاريفه الابدال وجعل القراء قليل مبتدأ
خبره محذوف أى لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور
ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن
خروف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من
الاعراب كما عداها صاحب المعنى ومتى كان ما بعد الاجلة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلاً لكن ان نصب تالى
الافعال لكن المشددة كاسم أى أرفع فكالمخففة أفاده المصان عن السما منى (قوله بواسطة الا) أى
فإن يكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لاني المعنى وهذا رأى السيباني
وعزاد ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلاً لا بواسطة وقيل استثنى محذوفاً وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلزم يكن
فيلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيداً أو ليه كتباً ويل اخوتك بالنصبين لك
(قوله في غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره
ألغها عن النصب المذكور وقيل وانما عملت لنياقتها عن استثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح
جر بان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه الاعداء المصنف وهو المختار عند
المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالباً نحو جاء القوم الاحجار أى لكن
جاء المبحي وقد يند كرموا القوم بونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نفسه بما قبل الا كالتصل فما بعد
الا عنده مفرد في المتصل وغيره وهى كاسكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب
فتح ان بعدها كن يدغنى الا أنه شق أفاده الرضى (قوله على النفي) أى لفظاً ومعنى كما سيحمله أو لفظاً
فقط نحو لا عساه الا المظهرون فإنه نهى في المعنى وقد يراد بالنهي الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ما استثنى الا مع تمام
ينصب

وبعد نفي أو كنى انتخب

اتباع ما اتصل وانصب
ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا

النصب ان وقع بعد تمام

الكلام الموجب سواء

كان متصلاً أو منقطعاً نحو

قام القوم الا زيداً وممرت

بالقوم الا زيداً وضربت

القوم الا زيداً وقام القوم

الاحجار وضربت القوم

الاحجار وممرت بالقوم

الاحجار فزيداً في هذه

المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا والصحيح

من مذهب النحويين أن

الناصب له ما قبله بواسطة

الاختار المصنف في غير

هذا الكتاب أن الناصب

له الا وزعم أنه مذهب

سبويه وهذا معنى قوله

ما استثنى الا مع تمام ينصب

أى انه ينصب الذى استثنى

الامع تمام الكلام اذا

كان موجبا فان وقع بعد

تمام الكلام الذى ليس

بموجب وهو المشتمل على

النفي أو شبهه والمراد بشبهه

النفي النهى

أو معنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قيل كاس ونحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد أي لا رجل يقول الخ وقوله
وبالصريحة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريحة رملة منصرفة أي منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون
وسكون الهمزة حغيرة تعمل حول الخطباء لمنع المطر ومن النفي المعنوي ويأبى الله الا أن يتم نوره أي لا يريد
الا ذلك وانها الكبيرة لا على الخاشعين أي لا تسهل الاعليهم لم يكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
نحو لوجاء القوم الا زيد الا كرمهم فيتعين فيه النصب لان نفي لوضمى لا قصدى وأما الرفع في لو كان فيهما
آله الا الله فلساسيأتى (قوله والاستفهام) أي المأول بالنفي انكاريا كان وهو مامتعلقه غير واقع
ومدعيه كاذب ويسمى ابطاليا أيضا نحو ومن أصدق من الله حديثا أو تو بيخيا وهو مامتعلقه واقع ومدعيه
صادق لكنه مام عليه نحو أنفكا آله الخ فهو بمعنى نفي الانباء واللباقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله
بعضا مقبله) عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل في المتصل جاء القوم الاجار اوجاء بنوك الابن
زيد لا تفاهما في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وإن صح في الاول ولئلا
يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يدهما كان المستثنى فيه جزأهما مقبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كاه
مع أنه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يدور قون فيها الموت
الا لموتة الأولى ولانما كلوا أموالكم يندكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض مقبله ومن
جنسه مع أنه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض مقبله لا مطلق بعض والمنقطع
بخلافه اما الفقد القيد الاول كقيام بنوك الاجار أو الابن زيد والثاني كالاتين فانه لم يحكم على الموتة الأولى
بذوقهم طمأنينة الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز كلها بالباطل الذي هو
نقيض منع كلها بالباطل قاله القرافي والاسهل أن يقال المتصل اخراج شيء دخل فيا قبل الامتلاء صاحبان
واعلم ان كلاما من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كافي التلويح وأما ما اشتهر من انه
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به ادواته لا اسميته (قوله وهو المختار) أي ان لم يتقدم المستثنى لما يأتي
في الماتن ولم يطل الفصل والاختيار النصب كجاء في أحد حين كنت جالسا هنا الا زيد ومنه الحديث القدسي
ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفية من الدنيا ثم احسبه الى الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الا زيد اردد المن قال قاموا الا زيد ليحصل التشاكل
ودعوى تعين النصب في هذه صرودة بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها وكل ذلك مالم ينتقض
النفي بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الثانية وجوبا كما شرب أحد الماء الا زيد لانه بمنزلة شربوا الماء
الا زيد (قوله بدل من متبوعه) أي بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود لحصول
الربط بالالدلالة انتهاء على اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان
قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أوجب بمنع
ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني حال في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي
والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البديل هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما
قد يخالف المعطوفان في ز يدقائم لا قاعد والصفة والموصوف في مرتب برجل لا قصير ولا طويل وهذا
الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجيب بما ذكر أعلى قول المحققين انه المستثنى
مع الا لا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذهي في تأويل
ما في الوجود الا الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الحرف عطف في الاستثناء خاصة
فما بعد عطف على ما قبلها لا بدل وهي كلا العاطفة في مخالفة ما بعد ما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل

والاستفهام فاما أن يكون
الاستثناء متصلا أو منقطعا
والمراد بالمتصل أن يكون
المستثنى بعضا مما قبله
وبالمنقطع أن لا يكون
بعضا مما قبله فان كان متصلا
جاء نصبه على الاستثناء
وجاز اتباعه لما قبله في
الاعراب وهو المختار
والمشهور أنه بدل من
متبوعه وذلك نحو ما قام
أحد الا زيد والا زيد
يقم أحد الا زيد والا زيد
وهل قام أحد الا زيد والا
زيد وما ضربت أحد الا
زيد ولا تضرب أحد الا
زيد وهل ضربت أحد
الا زيد فيجوز في زيد
أن يكون منصوبا على
الاستثناء وأن يكون
منصوبا على البديلية من
أحد

قوما يوثق بعزيتهم يقولون مالى الا اخوك ناصر وأعربوا الثانى

بدلاً من الأول على القلب ومنه فانه هو يرجون منه شفاعة * اذ لم يكن الا النبيون شافع فعنى البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو مقام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو مقام الازيد القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما * بعد يمكن كالألما (ش) اذا تفرغ سابق الالما بعدها أي لم يشتغل (٢٠٦) بما يطلبه كان الاسم الواقع بعده الامعرب بالاعراب ما يقتضيه ما قبل الا قبل

دخولها وذلك نحو مقام الازيد وما ضربت الازيد وما ضربت الازيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيد منصوب بضربت ويزيد متعلق بمرت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت الازيد (ص) وأغ الا ذات تو كيد كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا (ش) اذا كررت الالف التثنية لم تؤثر في ادخال عليه شيئاً ولم تعد غير توكيد الاولى وهذا معنى الغائها وذلك في البديل والعطف نحو ما ضربت باحد الازيد الأخيك فأكبك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الاشياء أي لم تعد فيه استثناء مستقلاً فكانت قلت ما ضربت باحد الازيد أخيك ومثله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا والأصل لا تمرر بهم الا الفتى العلا فاعل البديل من الفتى وكررت التوكيداً ومثال العطف قام القوم الازيد والا

خ لا الله لأرجو سواك * وانما أعد عمياً الى شعبة من عيال السكا فضرورة يجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضربت (قوله بدلاً) أي بدل كل من كل لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصحح ببدله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتنوع تابعاً كما في نحو ما ضربت بشكلاً أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتنوين والامفعوله وازافته طائفة من الوزن (قوله يكن) أي السابق أو ما بعده وقوله كالألما للوزانة وما مصدرية أو عكسه والفاعل محذوف يفسره عدم ان بني للجهول فان بني للفاعل كانت الامفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعده أي يكن السابق أي حكمه حكم انعدام الأوكم عدمه الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو مقام الازيد لتجوز حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعده الا في الظاهر وان كان معموله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدراً ويجوز التفرغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما ضربت الا والنيل وما ضربت الا ضرباً ولا تمس الا مفسدة التناقض بالنفي والاثبات وأما ان نظن الاظنا فتقديره الاظنا عظيماً فهو نوعي لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيد) أي لاستحالة ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فإطلاق المنع طرد الباب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو يابى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف ويجوز ان الحاجب التفرغ في ان موجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كقراءات اليوم كذا الامكان أن تقرأ في غيره من الايام ورد بأنه نادر ففتح طرد الباب كما تفق على الجواز في النفي وان لم يستقم المعنى ككلمات الازيد لذلك (قوله الا العلا) بفتح العين ممدود بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليها كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كما في زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الايجاب أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائها) أي فلما راد ألغها عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله في البديل) أي بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الازيد الاوجه أو علمه أو عمره (قوله والعطف) أي بخصوص الواو (قوله فاعل البديل من الفتى) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلاً من الضمير فيهم لان الجهور يمنعون الأبدال من البديل ويرد على الاول ان العامل في البديل نظير العامل في البديل منه فالثانية محتاج اليها للعمل في البديل لا مؤكد مملغة فاللائق جعله عطف بيان لا بدلاً اه سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقديماً العامل في البديل منوى لا مفلوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت للحض التوكيد لا عمالة فتدبر (قوله ثم غيارها) بالغين المجمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غيابه بالموحدة بدل الرأ (قوله مالك من شيخك) أي جللك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيه بدل) أي بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تسكرر) بالبناء للجهول وناصب فاعله يعود على الاقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

همرا والاصل الازيد او عمر اثم كررت التوكيداً ومنه قوله هل العهر الا ليله ونهارها * اي والاصل وطاوع الشمس وكررت التوكيداً وقد اجتمع تكرارها في البديل والعطف في قوله مالك من شيخك الاعمله * الارسيه والارمله والاصل الاعمله رسميه ورمله فرسيه بدل من عمله ورمله طوف على رسميه وكررت الا فيهما توكيداً (ص)

وان تكرر لا تؤكد دفع * تفرغ التأثير بالعامل دفع
(ش) اذا كررت الالغير التوكيد وهي التي يقصدها ما يقصد بها قبلها من الاستثناء ولو اسقطت لمافهم ذلك فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء
مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الازيد الا بكرة ولا يتعين واحد منها شغل العامل
بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله دفع تفرغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد
استثنائه بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقدم *

نصب الجميع احكم به والتزم
* وانصب لتأخير وجي
بواحد منها كما لو كان
دون زائد
كام بقوا الامرؤ الاعلى
وحكمها في القصد حكم
الاول

(ش) فلا يخلو اما أن تقدم
المستثنيات على المستثنى
منه أو تتأخر فان تقدمت
المستثنيات وجب نصب
الجميع سواء كان الكلام
موجباً وغير موجب نحو
قام الازيد الا بكرة الا
القوم وما قام الازيد الا
عمراً الا بكرة القوم وهذا
معنى قوله ودون تفرغ
البيت وان تأخرت فلا يخلو
اما أن يكون الكلام موجباً
أو غير موجب فان كان
موجباً وجب نصب الجميع
فتقول قام القوم الازيد
الا بكرة وان كان
غير موجب عومل واحد
منها بما كان يعامل به لولم
يتكرر الاستثناء فيمبدل
مما قبله وهو المختار أو ينصب

أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرار أو
حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الاقوله دفع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي
قبل الا بقاء في واحد وانصب سواه بالا كما قدره الاشعري وهو مقتضى صريح الشرح فقوله اجعل الخ بيان
لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدفع باجمل لانه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقاء
فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لقصاده نعم ان أر يد بالعامل الاصح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها
ما سواه فيكون قوله بما بالاظهار في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقديم في قوله دفع ويؤيد
الاول خاؤه من الاظهار ونصير بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله
سابقاً وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وتأخير محذوف
أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومعنى خبرها وقف عليه بانسكون على لغة ربيعة
(قوله ونصبت الباقي) أي وجوب بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء
لان الاحتمال قد يكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم
وحذف نظيرهما من التزم لالتزامهما أو الفعلان تنازعا هما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول المحذوف
يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يعمد بنفسه ولا خذ مع موله ولا بالتزم لان ما بعد الواو
لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالمو
كان الخ) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو
عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجي بواحد كحال وجوده
دون زائد عليه اه وفيه تسمح لان الواحد يكون مشبهاً بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا
لحذف والجلة حال من واحد أو صفة له أي وجي بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في
الحكم ويصح جعل ما سما واقعاً على الواحد وجلة كان الخ صفتها وأصلها أفاده الصبان (قوله سواء
كان الكلام موجباً الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما سر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر
المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام
أحد الاحرار الاجلا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أي
وعلى منصوب سكن وقفاً على لغة ربيعة ولك عكسه اذا لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي
اذ لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقبل
الحكم كذلك وان السكلى خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقراً بواحد لكن الصحيح ان كل عدد
مستثنى مما قبله فيكون مقراً بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي

وهو قليل كما تقدم وأما بما قبله فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الازيد الا بكرة فزيد بدل من أحد وان شئت أبدلت غيره
من الباقيين ومثله قول المصنف لم بقوا الامرؤ الاعلى فامرؤ بدل من الواو في بقوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير الى آخره أي وانصب
المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجباً وان كان غير موجب فجى بواحد منها معرباً بما كان يعرب به لولم
تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
فيثبت له ما يثبت للاول

الاول والثالثة والخامسة وتشرح منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب التسعة وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً ونسقط آخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فبأبقي فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منفياً والخروج ان كان موجباً لان الاستثناء من النسب اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي أن الاستثناء استخراج دائماً لان المراد به الخروج مما قبله اثباتاً ونفياً (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى ومجرداً ومعر بأحال من غير قصد لفظة (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقديماً على الفتح جوازاً في الاحوال كلها اذا اضيف للمعنى كافي التسهيل نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لا ضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الا واعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة المغيرة مجرداً لموصوفها ذاتاً أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مشبهها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدتين ضعف ابهامها فتعرف بها فلذا ووصف بها المعرفة في الآية وأما الا فاصلها مغيرة ما بعدها لما قبلها نفياً واثباتاً فاما اتفاقاً في مطلق المغيرة حلت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغيرة نفياً واثباتاً بلا نظر للمغيرة ذاتاً أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمر بالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرد غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً أو في الاصل وعند الشاويين على نوره وجود الاو يمتنع في تابع ما بعد الا لجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه أصلاً كما جازوا غير على الاحوال الاعلى في الوصف بها فتفيد المغيرة ذاتاً أو صفة بلا نظر للنفي والاثبات لكن حل غير على الأكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الا ولا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كالوكان فيهما آله الا الله لفسدنا وقوله

لو كان غيري سليماً لهدمته * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالاصفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حديث يصح الاستثناء ويرد الآية لا ممتناعه فيها معنى ولفظاً أما الاول فلانه يصبر التقدير لو كان فيهما آلهة أخرى فمنهم الله لفسدنا فبقيت عدم الفساد مع التعدد اذ المخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من المعوم مغيرة الجمع لا واحداً أو الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات فعمومه بدلي بشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب السامعي بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنار جل الاز يدلف بنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمر أيبك الا الفرقدان

اصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الالف وقال الرضي مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الا زبد بالرفع بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تسكبهن البيت اه وما مر عن المعنى من أن هموم آلهة بدلي الخ كلام افناحي للنظر فيه بحال لان العموم الجمع انما يكون بدلياً

من الدخول والخروج في قولك قام القوم الا زيدا
الا عمرا الا بكرا الجميع
مخرجون وفي قولك ما قام
القوم الا زيدا الا عمرا الا
بكرا الجميع داخلون وكذا
في قولك ما قام أحد الا زيدا
الا عمرا الا بكرا (ص)
واستثنى مجرداً بغير معرب
بما لمستثنى بالانسيا
(ش) استعمال بمعنى الا في
الدلالة على الاستثناء لفاظ
منها ما هو اسم وهو غير
وسوى وسوى وسواء
ومنها ما هو فعل وهو ليس
ولا يكون ومنها ما يكون
فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا
وحاشا وقد ذكرها المصنف
كأما فاما غير وسوى وسوى
وسواء فحكم المستثنى بها
الجر لا ضافتها اليه ويعرب
غير بما كان يعرب به
المستثنى مع الافتقار قام
القوم غير زيد

واسوی سوی سواہ
اجلا
علی الاصح ماغیر
جعل
(ش) فن استعمالها
مجرورة قوله صلى الله عليه
وسلم دعوت ربی أن لا
یسلط علی أمتی عسوا من
سوی أنفسها وقوله صلى
الله علیه وسلم ما أنتم فی
سواکم من الامم الا

فلما أصبح الشر * فأبسى وهو عريان

فسواءك من فروع البيت أو سوى العدوان من فروع بالفاعلية ومن استعما لها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيلا بالمنى مؤمل * وان سواك من يؤمله يشقى فسواك اسم ان هذا تقرير كلام المصنف ومنه سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا فى ضرورة (٣١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس
وخلا
وبعدا وبكون
بعلا
(ش) أى واستثنى بليس وما
بعدها ناصبا المستثنى فتقول
قام القوم ليس زيدا وخلا
زيدا عدا زيدا ولا يكون
زيدا فى قولك ليس
زيدا ولا يكون زيدا
منصوب على انه خبر ليس
ولا يكون واسمه ضمير
مستتر والمشهور انه عائذ
على البعض المفهوم من
القوم والتقدير وليس
بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وهو مستتر
وجو بار فى قولك خلا زيدا
وعدا زيدا منصوب على
المفعولية وخلا وعدا فعلا
فاعلهما فى المشهور ضمير
عائذ على البعض المفهوم
من القوم كما تقدم وهو
مستتر وجوبا والتقدير خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا ونه بقوله وبكون
بعلا وهو قيد فى يكون
فقط على أنه لا يستعمل
فى الاستثناء من لفظ
السكون غير يكون وانها
لا تستعمل فيه الا بعد فلا
تستعمل فيه بعد ضميرها من
أدوات النفي نحو لم ولن ولما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أى عندك جود كفيلا الخ أو هو مجر يد والمراد أنت كفيلا (قوله
محتمل للتأويل) أى بانه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من ومنه ذهب الرماني
والمتكبرى انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أحد المذاهب لعدم تسكفه فى بعض المواضع (قوله
بليس الخ) تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر وقوله بعد لا حال من يكون لقصده لفظه والاستثناء بهذه الافعال
الجنسية لا يكون الا مع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استقباله بمعنى قاموا سم (قوله عائذ على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كنساء فان الذنوب
عائذ على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والذنوب للاناث فقط وقبل
الضمير للذواد وأنشئه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طراذه فى جميع المواد بخلاف عوده الى
الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كقيل بكل أى ليس هو القائم زيدا وليس هو أى قيامهم
قيام زيدا فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقديقال يتصيد من
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والحكم عليه بعدم القيام على
ما هو المختار وكذا يقال فى فاعلى خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الاى
تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالاظهار والفاعل يفصل بينهما فينبوت الخ (قوله
وخلا وعدا فعلا) أى جامدان لوقوعهما موقع الارصاف الامم بعد ما على انه مفعول به لانها متعديان
بمعنى جاوزا ماعدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جاوزه وفى القاموس انه يتعدى بنفسه
وبعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصلا لازم نحو خلا المنزل من أهله وقديتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
والترم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه
(قوله عائذ على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضى هنا بانه لا يلزم من
مجاوزة البعض لزى فى القيام مثلا ومجاوزة الكل له الذى هو المقصود بأجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم
فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق
البعض على الا كثر قليلا وبحث الصبان عوده فيجاءه ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه
التدكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا لجريانه كالثل مثل حبنا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كالا
يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلية من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقولانه فى غير الاستثناء كما قاله أبو حيان
وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها صححه ابن عصفور تصريح
(قوله بسابقي يكون) أى بالذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا ج) أى يتعلقان
بما قبلهما من فعل أرشبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ تشبيها بالرائد
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجلة قبله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب
تيميز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولانها
لايه بان معنى الافعال الى الاسماء بل يزيلانه عنها فاشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة
الاولى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من نصيب الفعل من الكلام والثانى بان التعدية إيصال معنى الفعل
الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انشاء الفعل فى نحو لم

وان وما (ص) واجر بسابقي يكون ان ترد * وبعد ما نصب والمجرور قد يرد
(ش) أى اذ لم تقدم ما على خلا وعدا فاجر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا حرفا ج

ولم يحفظ عن سبويه الجرهما وإنما حكاها الاخفش فن الجر بخلافه خلا لئلا لأرجو سواك وإنما * أعدت على شعبة من هيالك
ومن الجر بعدا قوله تركت في الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن إلى النصور أبحنا حبيهم قتلا وأصرا *
عبد الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا المصدرية وخلوا عدا
صاتها وفعالها ضمير مستتر يعود على اليهض كما تقدم تقرير يرد زيدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله وبعد ما نصب هذا هو

المشهور وأجاز السكسائي
الجرهما بعد ما على جعل
ما زائدة وجعل خلوا عدا
حرفي جوف فتقول قام القوم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا وهذا
معنى قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجرجي في الشرح
الجر بعد ما عن بعض
العرب (ص)

ومع جرفهم محرفان *
كما هما ان نصبا فعلا
(ش) أي ان جرت بخلا
وعدا فهما حرفا جر وان
نصبتهما فهما فعلا
وهذا مما لا خلاف فيه
(ص)

ونحلا حاشا ولا نصب ما
رقيت حاش وحشا
فاحفظهما

(ش) المشهور ان حاشا
لان تكون الاحرف جر
فتقول قام القوم حاشا
زيد بجـ زيدا
الاخفش والجرحي والمأزني
والمبرد وجاعة منهم المصنف
الى انهما مثل خلان فتعمل
فعلا فت نصب ما بعدها
وحرفا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشا
زيدا وحاشا زيدا وحكي

أضرب زيدا لا يخرج من كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما
يجزان ومعنى لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر
البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمجمعتين موضع بنات عوج
أي بنات خيل عوج جمع عوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاضعين تأكل
من النصور لا بطل منعتهم جهم فقول أبحنا فقتلا تميز محمول عنه وهو المفعول وحبيهم نصب بنزع الخافض
أي في حبيهم والشمطاء هي المرأة التي بخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط (قوله
وجب النصب) أي لتعينهما بالفعلية لان المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل
بفعل جامد كالإسهاب والتسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد مسألة وهذا بالعرض وموضع ما
وصلت ان نصب اتفاقا فليل على الظرفية وما وفتية ثابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجازتهم
زيدا وهو المعدول لانه كثير ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب
غيري قاموا غير زيد وقال السباني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيدا أي مجاوزين
له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حال التعريف بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة)
ان قاه قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر فمسلان لا تزداد قبل الجر بل بعده نحو عما قبل فجا
رجة أو سما فمفهوم من السند وذو بحيث لا يحتاج به (قوله وحيت جرا) متعاقبا بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان أي تثبت حرفيهما حيث جرا وأدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ذلم يتسوا
به فسيقولون أنه جرى على اجازة الفراء فطرية حيث مجرودة من ما (قوله كما هما) الظاهر ان ما مصدرية
وصلت بجمله هما فعلا وان والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أي تثبت
حرفيهما حيث جرابونا كشبوت فعليهما ان نصبهما (قوله تستعمل فعلا) ويأتي في فعالها ومحل
جلبها ما مر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالجل على
الاولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما مر (قوله حاشا
الشیطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وبالأصغ بفتح الهمزة فمفعلة ثم مجعلة وانما تأتي بحاشا تمكينا لانها
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضرب القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحقاقه (قوله
ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية
وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جاعة منهم الفراء وأبو زيد الانصاري والشيبياني النصب بهما ومنه اللهم اغفر لي وان يسمع حاشا الشيطان وبالأصغ وقوله
حاشا قرى شاغان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما عدا ان حاشا مثل خلان في أنها تنصب ما بعدها
أو تجر ولكن لا تتقدم عليهما كما تقدمت على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبها ما قبله في مسند
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا
فأنا نحن أفضلهم فعلا
ويقال في حاشا حاش وحشا
(ص) (الحال)

الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال ككفردا
أذهب

(ش) عرف الحال بأنه
الوصف الفضلة المنتصب
للدلالة على هيئة نحو فردا
أذهب ففردا حال لوجود
القيود المذكورة فيه وخرج
بقوله فضلة الوصف الواقع
عمدة نحو زيد قائم بقوله
للدلالة على الهيئة التميز
المشتق نحو لله دره فارسا

فانه تمييز لا حال على الصحيح
اذ لم يقصد به الدلالة على
الهيئة بل التعجب من
فروسيته فهو لبيان المتعجب
منه لا لبيان هيئته وكذلك
رأيت رجلا راكبا فان
را كبا لم يسق للدلالة على
الهيئة بل لتخصيص الرجل
وقول المصنف مفهم في حال
هو معنى قولنا للدلالة على
الهيئة (ص)

وكونه منتقلا مشتقا *
يقلب لكن ليس مستحقا
(ش) الاكثر في الحال
أن يكون منتقلا مشتقا
ومعنى الانتقال أن لا تكون
ملازمة لتصف بها نحو جاء
زيد راكبا فراكبا وصف
منتقل لجواز انفكاكه
عن زيد بأن يجيء ماشيا

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذا (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر أن مفعول رأيت
الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليمية لهذا المحذوف أو تفرغ عليه أو أن جملة فاما الخ هي
المفعول الثاني بزيادة الغاء على رأى الاخفش في نحو زيد قائم وقدرى فأما الناس فالغاء في جوابها وان
بالكسر على كل حال وما قيل انها مفتحة اذا كانت هي المفعول الثاني لطالب العامل لها ولا معلق له وهو ظاهر
لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
ذات كاسر فكندا هذا فعلا مفتحة الغاء أي كوما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره
كالتن وشرح الكافية انها لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنها في التنزيهية وهو الاقرب
لأنها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية
وكونها فعلا متصرفا يعني استثنى وقدمنا والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش
لله والصحيح أنها اسم لأفعل خلافا للسكونيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكيت حاشا لله وإضافتها في قراءة
ابن مسعود حاش لله كما إذا لله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال
ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة
وفسرها الزخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيه الله كما يقال
رعيل زيدو العامل فيه فعل من معناه كويج وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها بمنية لشبهها بحاشا
الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب به والله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يحذر من التأنيث فيقال حال حسنة ومنه قوله
* اذا عجبته الدهر حال من امرئ * وألغها بدل على وأولجها عن أحوال وتصفيرها على حويلة
مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الشبوت أي في حال كذا
وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان
قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
سيدكره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل بالتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة
لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا عبيد واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
أصالة وفي مجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب مشتها

ولا يرد أن نصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدي للسور لتوقفه على التصور والتصور على
التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان
قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
بشيء (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه)
أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان
فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله
لكن ليس مستحقا) فأنه مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما
للكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فبكسرها وسمتعلقه حيثئذ محذوف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلا) أي لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون
الامشقة (قوله وقد نجح في الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بشجده
صاحبها كما بهد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كما بهد حيا
أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ولامضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوف الثالثة أن يكون
مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كشال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله
الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
في الكلام زاد كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل ورجلها
كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم
كفي المصباح ويدها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يدها ويروي
يدها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وصفة لها لكون ال فيها جنسية قال الغزالي لما كانت
الزرافة ترعى الشجر وتفتت به جعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي ولده أمه
سبط العظام بفتح فسكون أو فسكسر لكن في غير البيت أي بمقدار القامة حسنها واللواء الرابة الصغيرة أي ان
عمامة كاللواء في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذ المعنى مسعرا الخ) أي بفتح العين ان جعل مداحلا
من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر هاء ان جعل حال من الفاعل وبكدا صفة لها أي كأننا بكدا
والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدأ وسوغه الوصف المقدر أي مد منه وبكدا خبر
والجملة حال وكذا يقال في يدا يديدا كائنة مع يدا ويده مع يد منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف
وفي مبدى تأول عام بعد خاص لان السهر من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف
لضمير المشتري المعلوم من السياق أي مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مصدر فيؤول
بهم الفاعل (قوله أي مشهبا لاسد) الاسد على هذا مستعمل في حقيقة والتجوز انما هو بخلاف
الكاف أما على قول التوضيح كز يدا أسدا أي شجاعا فيجاز لغوى بناء على مذهب السعد من نحو يز
الاستعارة في مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلها ما يدل على ترتيب كادخلوا رجالا أو رجلا
رجلين أي مرتبين وضابطه أن يذكرا المجموع أو لآتم بفصل ببعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على
الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لكان يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في أجزائه
كأمر في حالوا مض وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلا ذارجل أو مفارق رجل
واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بهم اه
ومن العطف لفظا دخلا الاول فالاول أي مرتبين لان هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا تأوله هما فهذه
مع ما في المتن أربع مسائل تقع في الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بالانكاف وبقى ست مسائل
لا يظهروا تأويلها بالانكاف وهي كونها موصوفة بنحو قرأنا عر بيا فتمثل لها بشراسو يابناء على ان تمثل
بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشراسو بقاء الحال لانت التصور في حال الملكية
لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكدا ويديدا مع ان الشكل موصوف ان المقصود هنا
الصفة وحدها وذكرا ما قبلها تهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حال موطئة كالنحو الموطئ في بل أنتم قوم
تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونهما الة على عد ونحو فتم ميقا تبه أرين ليلقا وعلى
طور فيه تفضيل بالاضاد المحجمة كهدا بسرا أطيب منه رطبا أو نوحا صاحبها كهدا مالك ذهبيا أو فرعاه
كهدا حديدك خاتما وتنحوتون الجبال بيوتا وأصله كهدا خاتمك حديدا أسجد لمن خلقت طينافهذه

وقوله وجاءت به سبط
العظام كأنها * عمامته
بين الرجال لواء فسيما
وأطول وسبب أسوال
وهي أوصاف لازمة وقد
تأني الحال جامدة ويكثر
ذلك في مواضع ذكر
المصنف بعضها بقوله (ص)
ويكثر الجود في سهر وفي
* مبدى تأول بالانكاف
كبه مدا بكدا يدا يديدا *
وكز يدا أسدا أي كاسد
(ش) يكثر مجي الحال
جامدة ان دلت على سهر
نحو به مدا بدرهم فدا
حال جامدة وهي في معنى
المشتق اذ المعنى بهه مسعرا
كل مد بدرهم ويكثر
جودها أيضا فيما يدل على
تفاعل نحو به يدا يديدا أي
مناجزة أو على تشبيهه نحو
كز يدا أسدا أي مشهبا
لا سفيدا وأشد جامدان
وصح وقوعهما حالا لظهور
تأويلهما بمشتق كما تقدم
والى هذا أشار بقوله وفي
مبدى تأول أي يكثر مجي
الحال جامدة حيث ظهر
تأويلها بمشتق وعلم بهذا
وما قبله ان قول النحويين
ان الحال يجب أن تكون
منتقلة مشتقة معناه ان
ذلك هو الغالب لانه لازم
وهذا معنى قوله فيما تقدم
لكن ليس مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد (ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون

الانكسرة وان ماورد منها
معرفا لفظا فهو منكسر معنى
كقوله لم جاء الغفير
وأرسلها العراك واجتهد
وحده وكلمته فاه الى في
فالجاء والعراك ووحده
وفاه أحوال وهي معرفة
الغظا لكنها مؤولة بشكرة
والنقد رجاؤا جميعا وأرسلها
معتزكة واجتهد منفردا
وكلمته مشافهة وزعم
البغداديون ويونس انه
يجوز تعريف الحال مطلقا
بلا تأويل فأجازوا جاء زيد
الراكب وفصل الكوفيين
فقالوا ان تضمنت الحال
معنى الشرط صح تعريفها
والا فلا مثال ما تقدم من معنى
الشرط زيد الراكب
أحسن منه الماشي فالراكب
والماشي حالان وصح
تعريفها التأويلها بالشرط
اذ التقدير زيد اذا ركب
أحسن منه اذا مشى فان
لم يتقدم بالشرط لم يسح
تعريفها فلا تقول جاء زيد
الراكب اذ لا يصح جاء
زيدان ركب (ص)
ومصدره منكرا لا يقع
بكثرة كبغثة زيد طلع
(ش) حق الحال أن يكون
وصفا وهو بادى على معنى
وصاحبه كقائم وحسن
ومضروب فوقه مصدر
على خلاف الاصل اذ لا دلالة
فيه على صاحب المعنى وقد
كثر بجيء الحال مصدر
منكسرة ولكنه

لا تؤول أصلا لما فيها من التكافؤ والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن
الناظم تبع الشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروا غير ييا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلفة
ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومضنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح
السعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفي يدي تأويل عطف مغاير لاعلم لكن
فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها ولو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله
وان ماورد) أى عن العرب لان ترفيفها مامر كقوله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشد الميم
ممدودا كحرا من الجوم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جاء أى كثيرا وأنته لانه صفة المؤنث أى
الجماعة الجاء أى الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجسه الارض وحذف
التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل نجب فيه المطابقة لانه قد يحتمل على فعيل بمعنى مفعول في استواء المذكر
والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاء جاء ضفيرا بالتنكير والمذموم الغفير وج الغفير
بالاضافة والجم الغفير كفى الصحاح والقاموس فلا نظير لما قيل لا يذكر الغفير الا مع الجاء بالمد لا الجم (قوله
وأرسلها العراك) أى في قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نخس السخال

والضمير فى أرسلها للادل أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتزكة ولم يذدها أى لم يمنعها عن ذلك
ونقص السخال أى تنقصها من مداخلتها في بعضها وازدحامها على الماء فيتنكسر ويغص عليها فلا تتم
الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده مجتهدا كوعده يعدو وعدا اذا انفرد فلذلك أول
بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعوا كذا في نحو روايتز يدوا وحده
عند سيبويه لان المصادر انما تجيء أحوالا من الفاعل غالبها فاهاء مفعوله بحذف الجار أى حال كونه
منفردا به أى برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفرده مؤذلا باسم الفاعل فاهاء مفعوله بلا
حذف أى حال كونه موحده أى مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجه ابن طليحة
وضعب (قوله فاه الى في) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للثبيين كهى في سقيالك فلا
تنهق شئ كما قاله الدماميني واستظهر السبان انها صفة لغاه كفى مدا بكندا أى الكائن الى فى أى الموجه
اليه اه وهذا من الجماد المؤول بالمشق والمؤول به مجموع فاه الى فى دلالاته على التفعّل كفى يدا بيد أى
مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
أى جاء لافاه فتاب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك وبروى فوه الى فى فالحال الجلة قال فى التسهيل ولا يقال
قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلا فاه شام لخروجا عن القياس بالتعريف
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجلة حالا ينفى جوازها عند بقية الكوفيين لانه عندهم
مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دماميني (قوله معتزكة) الاولى معاركة
لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها
على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها إرسال العراك (قوله مشافهة) امام مصدر وأمم فاعل كما صرفى
مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أو لا قياسا على الخبر وعن ماسمع مننه (قوله يقع بكثرة
الح) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالا فليد وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل
بداد بوزن حذام فبداد علم جنس على التفرق ومعرف بالانجسية كإرسالها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نسكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتها هذا مذهب
سيبويه والجمهور ومذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والاعمال فيه محذوف والتقدير طلع زيد بغتة فبغتة فيمبنت عندهما
هو الحال لا بغتة ومذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله
بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بغتة فبغتة فيؤولون طلع بغتة وينسبون به بغتة (ص)

ولم ينسكروا بالاذوالحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد نفى أو مضاهية كاد * يدع امرؤ على امرئ مستسهلا
(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينسكروا في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ، هو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النسكرة نحو فيها
قائم رجل وكقول الشاعر
وأشده سيبويه

وبالجسم مني بيذا لوعلمته
شعوب وان تستشهدى
العين تشهد

وقوله
ومال منقنى مثلها لائم
ولاسد فقرى مثل مالمكت

يدى
فأما حال من رجل، بيذا
حال من شعوب ومثلها

حال من لائم ومنها أن
نخصص النسكرة بوصف
أو باضافة فثال ما نخصص

بوصف قوله تعالى فيها
يفرق كل امر حكيم أمرا
من عندنا وقول الشاعر

نجبت يارب نوحا واستنجبت
له
في فلك ماخر في السيم

مشحونا
وعاش يدعوا بات مبينة
في قومه ألف عام غدير

خسينا
ومثال ما نخصص بالاضافة
وهو المراد بقوله أو بين

بنسكرة مشتقة كافي المسكر أي متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرده فكذلك ما عناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يحرف فيه
الهمم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز وأن هذا اصطلاح للنسابة غير اصطلاح البيهانيين
لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد مرة أم لا
كما طراده خبر فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها
لتنكيرها وتعرفه ولا كذلك النعت والكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أي لانه مبتدأ في
المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نسكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أي فالتقديم هو
المسوغ لكون صاحبها نسكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله
شعوب) كقعود بمجمة ففهملة مصدر شعوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شعوب شعوب به كسهل
سهولة وهو مبتدأ خبرها بالجسم ومعنى صفة للجسم ويبدأ حال من شعوب على مذهب سيبويه من مجيء الحال
من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستنكر في الخبر ولا شاهد
فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لوعلمته بكسر التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أي لرجعتي (قوله
فيها يفرق الخ) أي فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم والامر الاول واحد
الامور والثاني واحد الامر ضد النهي أي حال كونه ما موراه من عندنا كذا أعربه النظم وابنه مع
قوله ما بمتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاول كما قاله ابن هشام انه حال من كل
أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أي حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به المنذرين أو
مصدر معنوي ليفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزة في صحة
الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ مجيء الحال منه أقاده
الفارضي وزكريا (قوله في فلك) بضم تين وماخر بكسر المجمة صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره
ومنه وتري الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحونا أي ملأوا حيث وقع حالا من فلك مع انه نسكرة
لتخصيصه بالوصف (قوله ما حرم) بضم المهملة أي ما قدر وحى بمعنى حاية نائب فاعله وواقيا حال منه
ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو افتراءها بالواو الحالية لانها من
المسوغات كقوله تعالى أو كاذبي مر على قرية وهي خاوية (قوله خلا فلاز مخشري) أي في جعله الجلة
صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما لتأ كيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لم يظا

قوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النسكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو بين
من بعد نفى أو مضاهية فثال ما وقع بعد النفي قوله

ما حرم من موت حى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الاوطا كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وضح مجيء الحال من النسكرة
لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلا فلاز مخشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامانع من ذلك
اذ لا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو على الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاح هل عيش باقيا فترى** * لنفسك العذر في إبعادها الاملا **ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف**
لا يبع امرؤ على امرئ مستسهلا وقول قطري بن الفجاءة لا يركن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحام واختار بقره غالبا
 مما قل بجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم صرت بماء قعدة

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح) مرخم صاحب على غير قياس
 لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى أي فلا ترى (قوله مستهلا)
 أي للبعى (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعممان
 والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه
 بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه رداعلى
 ابن المصنف حيث نسب البيت للطرمح بكسر نين وشدا الميم آخره مهمة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء
 المهمة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمججمة الحرب والجام بكسر الميم المهمة
 وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقي من المسوغات كون الحال جلة مع الواو كما لا نها ترفع
 توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لوجودها نحو هذا خاتم حديد وكون النكرة مشتركة
 مع معرفة أو نكرة مخصوصة في الحال نحو هذا نزيد ورجل أورجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا
 مسوغ) هو مقبس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها
 وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر
 الباء حال من مائة لا تميز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه نصريح (قوله وسبق حال)
 مفعول مقدم لأنوا هو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجلة جرسلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها
 المجرور بالحرف وكذا بلا لاضافة لكن هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرف قيام زيد مسرعا اجماعا
 وكذا لا يمنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما ترسل الرسائل المباشرين أو كان صاحبها منصوبا
 بكان أو ليت أو هل أو فعل تعجب أو كان ضمير متصلا بصلته أو كالفائدة صانلا زيدا أو بصلته حرف مصدرى
 كما عني أن ضربت زيدا أو ديا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاءركا الا زيد والمضاف الى
 ضمير ملابسها كجاء زار هذا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر
 أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاءركا بمان رجل (قوله عيان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان
 وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيان
 فتكون متداخلة (قوله فان تكأ ذواد) بالذال المججمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى
 الاشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره مججمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب
 بشاره وحيال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عملة) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف
 مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه
 كالفاعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند
 الجهوز كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه
 الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحيث أن القاعدة موقوفة فان كان المضاف جزءا أو كالجزء للمضاف اليه صار
 هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكا فيصير توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى
 جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ
 على الصحيح وقد قنضى ذلك صحة حجيته من المضاف اليه مطلقا فيجوز ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله

رجل وقولهم عليه مائة
 بيضا وأجاز سيبويه فيها
 رجلا قائما وفي الحديث
 صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قاعدا وصلى
 وراءه رجال قياما (ص)
 وسبق حال ما بحرف جر قد
 أبوا ولا أمنعه فقد ورد
 (ش) مذهب جهور
 النحويين أنه لا يجوز
 تقديم الحال على صاحبها
 المجرور بحرف فلا تقول
 في صرت بهند جالسة
 صرت جالسة بهند وذهب
 الفارسي وابن كيسان وابن
 برهان الى جواز ذلك
 وتابعهم المصنف لورود
 السماع بذلك ومنه قوله
 لأن كان برد الماء هيان صاديا
 * الى حبيبها انها حبيب
 فهيان وصاديا حالان من
 الضمير المجرور بالي وهو
 الياء وقوله
 فان تكأ ذواد أصبين
 ونسوة
 فان يذهبوا فرغا يقتل
 حبال
 وفرغا حال من قتل وأما
 تقديم الحال على صاحبها
 الذي يفر من النعت بحرف نحو
 جاء مناء نكار يذ وصرت
 مجردة هندا (ص)

ولا يجوز حالان المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو ضمينا * أو مثل جزئه فلا تخييفا
 (ش) لا يجوز بجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل
 فتقول هذا ضرب هند مجردة وأهيجني قياما يا مسرعا ومنه قوله تعالى

اليه صر جمعكم جديفاً ومنه قول الشاعر
تقول ابنتي ان انطلقك واحدا * الى الروح يوما تاركي لا أباليا
وكذلك يجوز مجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو
جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف
اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفاً حنيفاً حال من
ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفاً أصبح فان لم يكن
المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجوز (٢٦٧) مجي الحال منه فلا تقول جاء غلام

هذه ضاحكة خلافاً للفارسي
وقول ابن المصنف رحمه
الله تعالى ان هذه الصورة
ممنوعة بلا خلاف ليس
بجيد فان مذهب الفارسي
جوازها كما تقدم ومن
نقله عنه الشريف أبو
السعادات ابن الشجري
في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل
صرفاً
أو صفة أشبهت المصرفاً
لجائز تقديمه كمسرعاً
ذا راحل ومخاضاً زيدا
(ش) يجوز تقديم الحال
على ناصبها ان كان فعلاً
متصرفاً أو صفة أشبهت الفعل
المتصرف والمصدراد بها
ما تضمن معنى الفعل
وحروفه وقبل التانيث
والثنية والجمع كاسم
الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فمثال تقديمها
على الفعل المتصرف مخلصاً
زيداً عافداً فعلاً متصرفاً

اليه صر جمعكم) مصدر مجي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة
فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحداً حال من الكاف
المضاف اليها المصدر والروح بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركي خيران مضاف لمفعوله الاول
وجزء لا أباليا مفعوله الثاني لانه معنى مصري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)
وأيضاً فالعلة لا تغارق الشخص كالأفعال جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح
التسبيح (قوله صرفاً) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثلاً الى غيره (قوله أشبهت المصرفاً)
أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو عند الجهور خلافاً للفارسي (قوله أو صفة
الخ) مثلاً المصدر النائب عن فعله كمجرد اضرب باز يداوقدي عرض للتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتترانه
بلام ابتداء أو قسم كان زيداً ليقوم طائفاً ولأصبرن محتسباً أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو لوك أن تنقل
قاعداً أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم
(قوله وقبل التانيث الخ) أي قبولاً لغير مقيد بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال
أو الاضافة لا مطلقاً وفيه أن فعلاً بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقاً مع جواز
تقديم الحال عليه فاعلم مستثنى صبان (قوله مخلصاً الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل
التفضيل) مثله اسم الفعل كتر زال مسرعاً (قوله مستقراً) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم
وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الضرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال
مؤسسه على حد فلما رآه مستقراً عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام
اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلاً
أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف والمستقراد في الآية لراه (قوله
وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنى هنا ما قابل اللفظي كالأبتداء والتجرد فان ذلك
لا يعمل في الحال أصلاً اذ لا يعمل الالرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة
الظرف والجور والاشارة وحرف التثنية والتشبيه وبق حروف الترتيب كاعل زيداً أميراً قادم والتثنية كما أنت
زيداً راكباً فراكباً حال من زيداً أو من أنت على رأي سيبويه والعامل فيها لتضمنها معنى أنه
والاستفهام المقصود به التعظيم * كما جار تاماً أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تميز والنداء نحو
يا أيها الرجل قائماً وعاشراً أما نحو أفعالها فاعلم بناء على تقديره مهمالاً كراخ في حال علم فذلك كور عالم فعلمها

(٢٨ - (خضري) - اول)
وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة
له مسرعاً ذا راحل فان كان الناصب لها فعلاً لا غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيداً ضاحكاً ولا تقول ضاحكاً ما أحسن
زيداً لان فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل
التفضيل لم يجوز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيداً ضاحكاً
أحسن من عمر وبل يجب تأخير الحال فتقول زيداً أحسن من عمر وضاحكاً (ص)
وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخران يعمل
(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

أسدوز يدي في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسدا وقد ندر تقديمها على عاملها الظرفي نحو زيدا قائما عندك والجار والمجرور نحو سميد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص) ونحو زيدا مفردا أنفع من * عمر ومعانا مستجرا لن

ين

(ش) تقدم ان أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهما مذهب الجمهور وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه ويشهد له أن يعجب وجهه يمتسبها وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشاطل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أممكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التثنية والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * ها بيننا ذاصريح النصيح فاصغله * عمل فيها التثنية وفي صاحبها غيره ولا كأن تمنع أن موحشاحال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فلا اتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى امتك والى صراطي وتنبه لصريح النصيح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كالتثنية وأترجي وفعل الشرط في اما فاستناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثالا للاضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور والاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتداء لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله) وأحرف التثنية والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف قد كرا الجر عام بعد خاص (قوله) وقد ندر الخ أي فمأورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والسكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المبتداء كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائما زيدا في الدار فممتنع اجماعا كما في شرح الكافية ومعه اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقائما لك أي وأمي جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هذا لك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لسكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيدا الخ مبتدأ خبره مستعجاز ويمن بالسكسر أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عذرتيها الياء والسكسرة ونحو مضاف وجملة زيدا مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله أو صفة أشبهت المصر فاه كما بينه الشرح (قوله) وهما حالان فقائما حال من الضمير في أحسن وقاعدا حال من الضمير المجرور ومن العامل فيهما أحسن (قوله) منصوبان بكان الخ صريح في ان كان ناقصة والقي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرد على ذلك في تكافؤ ممارستها أشياء اذا وكان واسمها أو فاعلها أو لا وتايبا يلزم عليه اعمال أفعال النصب في اذامع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الآن يجب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيدا اذا كان الخ أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا الماضي (قوله)

بكان المحذوفة والتقدير زيدا اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيدا اذا كان مفردا أنفع من عمرو واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيدا قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيدا

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والخال قليجي ماذا تعدد * لمرد فاعلم وغيره فرد (ش) يجوز تعدد الخال وصاحبها مفردا
ومتعدد الخال الأول جاز يدر كباضا حكا فرا كباوضا حكا لان من زيد والعامل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدرا منحدرة
فصعدا حال من التاء
ومنحدرة حال من هـ
والعامل فيهما لقيت ومنه
قوله

لقي ابني أخويه خالفا *
منجديه فأصابوا غمها
خالفا حال من ابني
ومنجديه حال من أخويه
والعامل فيهما لقي فغتم
ظهور المعنى ترد كل حال
الى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الخالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لأول الاسمين في قولك
لقيت زيدا مصدرا منحدرا
يكون مصدرا حال من زيدا
وهنحدرا حال من التاء (ص)
وعامل الخال بها قاعدا كذا
* في نحو لا نعت في الارض
مفسدا

(ش) تنقسم الخال الى
مؤكدة وغير مؤكدة
فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى
القسمين فالقسم الاول
من المؤكدة ما كدت
عاملها وهي المرادة بهذا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عاملة وخالفه
لفظا وهو الاكثر وافقه
لفظا وهو دون الاول
في الكثرة فمثال الاول

جمله معترضة امر يضارب قول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الخال) أى لشبهه بالخبر في
كونه محكوما به في المعنى على صاحبها بالنعت في افهام الانصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع
بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما اشكر او اما كفورا
ومع لا تكماز يد لا خافا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا الامستعينا بغضبة * ولكن بأنواع
الطوائع والمسكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من
الضمير في الاولى كانت متداخلة ومنع جباة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شئ واحد
لزمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمصوب الثاني امانعت الاول أو حال
متداخلة واستثنوا أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما سلا به باعتبار ما ضمنه من معنى المفاضلة بين
شئين في قوة عاملين اذ المعنى زيدا يدين بحسنه في حال قيامه على حسنه قاعدا ورد بأن القياس على الظرف
مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين خافز
كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الخال لتعدد صاحبها وهذا القسم من اختلاف فيه لفظ الخالين
أو معناهما وجب تفرقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كقبيت مصدرا زيدا
منحدرا وان اتحد اللفظ والمعنى وجب جمعهما لانه أخصص سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الخال نحو
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء
زيد ودذهب عمرو ومسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين وقيل عن
الرضى أنه لا مانع من التفرق حينئذ كقبيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا وكبا ويظهر ان
العامل في الخال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد
أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الخال بالحل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع
النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفرق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا
جاء زيد ودذهب عمرو والعاقلان بل يجعل كل نعت بحسب صاحبها لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون
مرفوعا منصوبا فاجواب ان الخال لكونه منصوبا لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن
ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوتة في العمل فيلزم كونه
مرفوعا منصوبا لا خلافا لاجل عليه اختلاف المعنى فقط طرد الباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم أو
تأخر (قوله يجعل أول الخالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يكس عند الجمهور للزوم فصل كل
من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحسب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة)
وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلي أن الخال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة
أبدلان الكلام لا يتخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها
تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي
المؤكدة لصاحبها نحو لا من من في الارض كلهم جميعا (قوله لا نعت) يقال عثا عثوا من باب قعد وعثى
يعنى عثى من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية وامامثال الناظم فان كان بفتح المشقة كالتخش فكذلك
أو بضمها كالتدع فن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسندا مضافا للسند اليه ان كان
المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للسند اليه مخبر عنه بالمسند ان كان

لا نعت في الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم ولتيم مديريه وقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا
وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمرى (ص)
وان تؤكدة جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثاني من الخال المؤكدة وهي ما كدت مضمون الجملة

أنا بن دائرة معروفاً بها

نسبي

وهل يدارة بالناس من

شار

فعطوفاً ومعروفاً حالان وهما

منصوبان بفعل محذوف

وجوباً والتقدير في الأول

أحقه عطوفاً وفي الثاني أحق

معروفاً ولا يجوز تقديم هذه

أخال على هذه الجملة فلا

تقول عطوفاً زيد أخوك ولا

معروفاً أنا زيدا ولا توسطها

بين المبتدأ والخبر فلا تقول

زيد عطوفاً أخوك (ص)

وموضع الحال تنجيء جملة

كجاء زيد وهو ناو رحله

(ش) الأصل في الحال والخبر

والصفة الأفراد وتقع الجملة

موقع الحال كأن تقع موقع

الخبر والصفة ولا بد فيها من

رابط وهو في الحالية إما

ضمير نحو جاء زيد يديه على

رأسه أو واو وتسمى واو

الحال وواو التبعية

وعلاقتها صحة وقوع إذ

موقعها نحو جاء زيد وهو مرور

قائم التقدير إذ عمر قائم أو

الضمير والواو معاً نحو جاء

زيد وهو ناو رحله (ص)

وذاً يبدء بمضارع ثبت

حوت ضمير أو من الواو دخلت

وذاً واو بعدها التو مبتدأ

بالمضارع اجعلن مسنداً

(ش) الجملة الواقعة حالا

ان صدرت بمضارع مثبت

لم يجز ان تقرر بالواو بل لا تبط

الاباضير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

نعم

جامداً ككون زيداً أخاك في زيد أخوك عطوفاً وهذا هو المكن هنا للمساواة من اشتراط جود جزأى
الجملة والتأكيد في الحقيقة للالزام الكون أخا وهو العطف والحق كقوله الشنواني في كلامه حذف
مضاً أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المتن
فمعرفة جزأيهما من كونهما مؤكدة بالحال إذ لا يؤكداً إلا ما عرف عند البصريين والاسمية والوجود
من أضافهما إلى الحال أو من كونهما مؤكدة للجملة إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملاً في
الحال فلا يصح معاملتها وتكون هي مؤكدة لالمضمون الجملة والمراد بالوجود المحض ليخرج نحو أنا
الاسم مقدماً فانها مؤكدة لعمليها وهو الاسد لتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامداً معضاً وكذا زيد
أبوك عطوفاً وهو الحق بينا كافي التسهيل لتأويل الأب بالماطف والحق بالواضح فعمودهما ليس معضاً
ولما كان عطف الآخر وحقوقه قليلاً بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامداً معضاً
بخلاف الأب (قوله أنا بن دائرة) هي اسم اسم وبالإستغناء وإنما كان معروفاً مؤكداً للجملة لاشتهار
نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوباً) أى لأن الجملة كالمعوض منه ولا يجمع بين العوض
والمعوض (قوله في الأول) يعنى زيداً أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنين بعده ومصادره ان المبتدأ إذا كان
غيراً نايقاً للفاعل مبنياً للفاعل ومع أن اللفظ معول أو يقتدر على فعل أمر (قوله أحق) بفتح فضم من
حققت الأمر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فكسر من أحققتة بمعنى أنبته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير
(قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف
المؤكدة لعمليها فانها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان اتجى مشاذ
لعدم اجتماعه معه في المادة والمراد موضع الحال المفردة والأصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائية
عنها بل ليس تقسيمه الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضاً من
كونها خبرية بضمير تعجبية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف وان وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل
يعطى لاستقبالها كقوله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما مبنية
وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر بنه ان ذهب أو مكث لا تسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ المعنى
لاضر بنه على كل حال وجعل منه مثله كمثل الكتاب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن
يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو التبعية) أى لدخولها كثيراً على
المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع إذ موقعها) أى لأنها تشبه إذ كونها
هي وما بعدها قيد للعامل السابق كأن ذلك وليس المراد أنها بمعناها إذ الحرف لا يرادف الاسم
(قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولتجاوز البيضاء جعل وإياك
نستعين حالاً من فاعل نعيد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والالزامته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله
وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو وما لنا لا نؤمن ما لا نرى الهدى والمنفى
بما كقوله

عهدتك ما نصبو وفيك شبيبة * فإلك بعد الشيب صبا متبها

بخلاف المنفى لم أولمافان مضيه يقر به من الماضي الجاز لا فتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على
حال قبلها نحو جاءها بأسنانيانا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كقوله الحق لا شك فيه ذلك الكتاب
لا ريب فيه والجملة التالية للاسمية كانت كاضر بتأنيداً لا زيد خير منه أو ما ضوية كاتسكاز يدا الا قال
حقاوما يأتهم من رسول الا كانوا الخ وشد قوله

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أقر على اضمار مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم قت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مال كافأصك وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجلة الحال سوى ما قدما * بواو وبضمير أو بهما (ش) الجلة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل امام مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية امام مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذلك كفي هذا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد على رأسه وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفي (٢٣١) فتقول جاء زيد لم يضحك أو لم يضحك

نعم امرأهم لم تعز نائبة * الا وكان لمرئع بهار زرا

وقيل غير شاذ وجلة الماضي المتأخر بأو ونحو لأضر بنه ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصير أجار أو عدلا * ولا تشم عليه جاد أو بخلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنبية وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أي أسلحتهم (قوله اما أن تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجاوز في الخمسة الباقية وليس على إطلاقه في بعضها كما هي وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أي غير المؤكدة لضمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أي بغير لا وما (قوله والماضي المثبت) أي غير التاملي لالا والمتأخر بأو واشترط البصريون اقترانه بقدر مطلقا ظاهرة أو مقسرة والختم لا تلزمه الامع الواو كما جاء زيد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقديره ويحوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضاً (قوله حظل) بمهملة في جملة أي منيع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي أما هو كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف علم أو لا أما الحال نفسها فلا اصل جواز حذفها لانها فاضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بت زيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنياً مريباً أي كاهنياً أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جواباً أو نائبا عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترطه الخ) أي من كل حال نفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج ويجب اقترانها بالغاء أو بهم كيجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالغاء جلة خبرية محذوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخاً نحو قائماً وقد قدم الناس أي أثبت قائماً وحذف العامل في كل ذلك قياساً على ما في نحو هنيئاً فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

(التمييز)

هو لغة تخلص شيء من شيء ومنه وامتازا اليوم أيهما المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازاً من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جلة ومبين صفة الاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالانكسار ولا

أو ولم يحم عمرو وجاء زيد قد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أيوه وكذلك المنفي نحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد وما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بلافعلي هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان فاستقيم ولا تتبعان بتخفيف النون والتقدير وأنما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدأ محذوف (ص)

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل

(ش) يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا فمثال ما حذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لنجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه التقدير والله أعلم بلى نجمها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زيدا أخوك عطوفاً ونحوه من الحال المؤكدة لضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر نحو حضر بني زيد قائماً التقدير اذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشترى به بدرهم فصاعداً وتصدق بدينار فساغلا فصاعداً وسافلا حالان عاملها محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره حظل * أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) (التمييز)

اسم بمعنى من مبين انكسره *

نصبه حالاً منها اذ لا يساعد الرمم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لآمن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلة وما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة للمفسر وأجاب الاشموني بأن كلاماً من الجلة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا أو لهذا باعتبار ان نسبتهما فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عمومهم ويجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبين بالفعل فانه يدل على ان الفعل ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فيقاس عليه بما أشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشبرارضا بان يجعل حاله ما أي ينصب بالذي فسر حال كونه كشبرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فالتماخص المفرد بالذكر لانه جامد غالباً فر بما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار الوقيز من الارض مائه وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافى الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصجاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناوسبعة أثمان مناو المنا كصا أفصح من المن بالشد يد رطلان وتثنيته منوان وجعه أماناء اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي بريكي والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرارضا والوزن في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أفقرة وقفزان كركبان وهو للعراقي كالاردب لمصر والمراد بالحجاز والرساق خراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل التي للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهمة حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عئدي عشرة دراهم بنون عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما الجور في محور طل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبقاً وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييزاً عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة في الكلام اذ قد لا يصلح التقديرها بل انه مفيد معناها وهو بيان ما قبله أي بيان جنسه ولو بالتأويل كما كان من البيانية كذلك فشمّل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعنود مثلاً وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد بنفسا في تأويل طاب شيء زيد أي شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعة انه أراد معنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حيث قد ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة بل عيين مع ملاحظة قيد آخر أي مبين للدوات لا للهيئات وقيد بحجاب بان المراد معاني من المشهورة لها كالاتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فبسيّن على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا لاخراج والاول كثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا بهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً القى هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز في الحقيقة لاسم مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أي ونحوها مما أجرت العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر
كشبرارضا وقفيز برا
ومنوين عسلا وتمرا
(ش) تقدم من الفضلات
المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والمستثنى
والحال وبقي التمييز وهو
المدكور في هذا الباب
ويسمى مفسراً وتفسيراً
ومبيناً وتبييناً وتمييزاً
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجال نحو طاب زيد بنفسا
وعئدي شبرارضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى في
وقوله لبيان ما قبله احتراز
عما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا التي
لنفي الجنس نحو لارجل قائم
فان التقدير لامن رجل
قائم وقوله لبيان ما قبله من
اجال يشمل نوعي التمييز
وهما المبين اجمال ذات
والمبين اجمال نسبة فالمبين
اجال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهي المسووحات
نحوه شبرارضا والمكيلات
نحوه قفيز برا والموزونات
نحوه منوان عسلا وتمرا

المقدار وان لم يكن معيناً كذئوب ماء ونحو سحنا الشبه بالكيل وعلى القرة مثلها ز بدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كفي التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديد اوليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجوده وتكثير صاحبه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديد فية عين حال التعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس بمقدار ولا شبهه دما ميني وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيما لها لقسما منها لعدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل لازيت مثلا وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لاعلى الممسوحات (قوله بما فسر) أي بالاخلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبهه بضاربين زيد او رطل ز يتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفضل من ورجه المصريح (قوله ابيان ما تعلق به العامل الخ) صريح في أن المبرم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإصر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عليها ما يقتضي ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتي ما في أفعال التفضيل ثم انه قد يكون غير محمول أصلا كتمييز التعجب في لله درهم فارسا ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محمول عن شيء ولا يصح نحو يله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولة زيد أو ضيفاً فانه لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محمولا عن الفاعل ومنه امتلاء الاناء ماء بناء على أن المحمول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور اما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا لولا لازم المذكور وهو التحقيق فمحمول عن الفاعل والأصل ملأ الماء الاناء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز في المعنى كان غير محمول أصلا كنعم رجلا زيد أو أحسن زيد رجلا وان كان في المعنى فاعلا في الاول ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أو بافانه محمول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو هجبت من طيب زيد نفسا وزيد نفسا نفسا فهو محمول عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل هجبت من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي في انه محمول عن الفاعل اذا اصل اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه ايهام غيبي بذلك المضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر يان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجماع العموم أو البياض أو استعقاب الغناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلاء أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخييل والجامع ماصر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كإصر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله بعد ذي) أي المقدرات ونحوها أي ما يشبهها كالأوزن أو مساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقرينة البيت بعد لانه تقييد لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضفت له جوا ولغيره نصب (قوله كد حنطة) مبتدأ وخبر كافي المسكودي أو الخبر محذوف أي عندي وخبره بدل أو حال والسكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي

عشرون درهما وهو

منسوب بما فسر وهو شبر

وقهيز ومنوان وعشرون

والمبين اجمال النسبة هو

المسوق لبيان ما تعلق به

العامل من فاعل أو مفعول

نحو طاب زيد نفسا ومثله

اشتعل الرأس شيئا وغرست

الارض شجرا ومثله وغرنا

الارض عيونا فنفسا تمييز

منقول من الفاعل

والاصل طابت نفس زيد

وشجر منقول من المفعول

والاصل غرست شجر

الارض فبين نفس الفاعل

الذي تعلق به الفعل وبين

شجر المفعول الذي تعلق

به الفعل والناصب له في هذا

النوع هو العامل الذي قبله

(ص)

وبعد ذي وشبهها اجوره

اذا

أضفتها كد حنطة غذا

والنصب بعد ما أضيف

وجبا

ان كان مثل ملء الارض

ذهبا

(ش) أشار بذى الى ما تقدم

ذكره في البيت من

المقدرات وهو ما دل على

مساحة أو كيل أو وزن

ومثل خبرها أي إن كان المقدار الذي أضيف من المضاف في ملء الأرض ذهباً في أنه مضاف لغير التمييز وجب نصب بعده هذا ما يغيبه حل الشارح وقال الاشموني والمراد أي كان أي المضاف مثل ملء الخ أي في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سحاباً إذا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاباً فإن صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجواز بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كأن شجع الناس رجلاً وأشجع رجلاً اه وفيه أن الذي يغني عن المضاف اليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الجمع لانه الذي يحل في محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام أي إن كان التمييز مثل ملء الخ في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغي أن يراد بقوله بعد ما أضيف أي لغير التمييز ما يميز المقدرات وغيرها ليكون للتمييز بقوله إن كان الخ فائدة إذ محترزه وهو ما يغني عن المضاف اليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لآخرها منها ولأن مما يجب فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه تحويلة دره فارسا ورجلاً كما في الجمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو درو ورجل بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتي فالوجه ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأني اضافة المميز اليه فتأمل (قوله في جواز جر التمييز الخ) ظاهره كالمثل انه يسمى تمييزاً عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر إذا أريد بالشبه ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلاً فإن أريد به الآلة التي بقدرها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً لانه على معنى اللام لا من ولذلك يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام في المقدرات وإن كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادي والاشموني لكن الشارح جعل قوله إن كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لالا احتراز كما هي فلا يضره التقييم بها (قوله وجب نصب التمييز) أي بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافي جوازه بمن أخذنا ما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مفعول لأن نصبه قسمة مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السندوني أو هو مفعول للفاعل امام منصوب أو مجرور بضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أي الفاعل الذي فصل المعنى أي قام به لان فاعل العلوم لا في الحقيقة أي القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعله مفاعلاً الخ) ظاهره كالمثل أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما يميز النسبة في الفاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من أفعال اذ لم يبن العرب فعلاً يؤدي معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى لجعل المبتدأ تمييزاً والضمير المضاف اليه مبتدأ فان فصل وارتفع وعلى هذا أفراد بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لانه محوّل عنه اه وقد يجب بالمكان أن يراد فعلاً أو أفعلاً وكثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضرار إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعال في غير هذا الباب فكذلك فيه فتدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعال بعضاً من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهذه بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعال ما هو بعضه وانما نصب في أكرم الناس رجالاً مع انه بعضه لتعذر اضافة أفعال مرتين فالخصل ان تمييز أفعال يتصب في صورتين ويجز في صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل لا فائدة في هذا البيت اذا لاتبان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز أي بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله ما دل على تعجب) أي بالوضع وهو ما فعله وأفعال به أو بالعرض تحويلة دره فارسا وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز في تحويلة دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

في جواز جر التمييز بعده
بالاضافة ان لم يضاف الى
غيره نحو عندى شهر أرض
وقفيز بروموا عسل وتمر
فان أضيف الدال على المقدار
الى غير التمييز وجب نصب
التمييز نحو ما الى السماء قدر
راحة سحاباً ومنه قوله تعالى
فان يقبل من أحدهم ملء
الأرض ذهباً وأما تمييز
العدد فسيأتي حكمه في باب
العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبان بفعلا
مفضلاً كانت أعلى منزلاً
(ش) التمييز الواقع بعد
أفعال التفضيل ان كان
فاعلاً في المعنى وجب نصبه
وان لم يكن كذلك وجب
جره بالاضافة وعلامة ما هو
فاعل في المعنى أن يصلح
لجعله فاعلاً بعد جعل أفعال
التفضيل فعلاً نحو أنت
أعلى منزلاً وأكثراً
فمنزلاً وما لا يجب نصبهما
اذ يصح جعلهما فاعلين
بعد جعل أفعال التفضيل
فعالاً فتقول أنت علامنزلك
وأكثر مالاً ومثال ما ليس
بفاعل في المعنى زيد أفضل
رجلاً وهذه أفضل امرأة
فيجب جره بالاضافة الا اذا
أضيف أفعال الى غيره فانه
ينصب حينئذ نحو أنت
أفضل الناس رجلاً (ص)
وبعد كل ما اقتضى تعجباً
ميز كما كرم باني بكرأبا

(ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو ما أحسن زيداً رجلاً وأكرم باني بكرأبا

ولله درك عالمنا وحسبك بزید رجلا وكفى به عالمنا بإجار تاماً أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذي العدد *
والفاعل المعنى كطب نفساً قد (ش) يجوز التمييز بمن ان لم يكن (٢٣٥) فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندي شبر من أرض
وقيمن برونون من
عسل وتروغرت الارض
من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندي
عشرون من درهم (ص)
وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نورا

سبعا
(ش) مذهب سبويه
رجله الله تعالى أنه لا يجوز
تقديم التمييز على عامله
سواء كان متصرفاً أو غير
متصرف فلا تقول نفسا
طاب زيد ولا عندي
درهما عشرون وأجاز
الكسائي والمازني والمبرد
تقديمه على عامله المتصرف
فتقول نفسا طاب زيد
وشبها اشتعل رأسي ومنه
قوله

أنهم جرساني بالفراق
حبيلها

وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله

ضبت حزبي في أبعادي
الاملا

وما رعويت وشبها رأسي
اشتعلا

ورافقهم المصنف في غير
هذا الكتاب على ذلك

وجعله في هذا الكتاب
قليلاً فإن كان العامل غير

مصرح التمييز كن بالله دره فارسا بالرجلا وحسبك به ناصر والله درك عالمنا وكان بدل الضمير ظاهر
كقوله درز بدرجلا فان جعل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضاً ثم قال مالم يخصه فتمييز
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كقوله الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو
في ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقه كقوله طبت عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير
ما فاعله وأفعله وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه أنه لا يعود
الا على التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لانها كناية
هذه (قوله والله درك عالمنا) البر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو براديه لئن
ارتضاه أي ما أعجب هذا اللين الذي نشأ به مثل هذا المولد الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
للعظيم لانه مفشي الجباب (قوله بإجارنا) مضاف ليا المتكلم النقيبة ألفا كناية غلاما وما للاستفهام
التمظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذي العدد أي
الصريح فلا ينافي أن تمييز كم يجوز بمن وهو من ذي العدد لانها غير مصرحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
عطف على ذي أي وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ماصر (قوله ان لم يكن فاعلا) أي محولا
عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه فعل التفضيل على ماصر وكذا عن المفعول لان
المحول عنهم ما مفسر للنسبة أوليات مقبلة على ماصر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في
مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من
في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو
مفعولا في المعنى كقوله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيد رجلا فيجوز جره بمن وان كان في
الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شيء واحد والمعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث
مفعولا معنى لكنه غير محول لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

يا سبعا ما أنت من سيد * موطأ الا كنف رحب الذراع

وكذا يجوز في نعم رجلا زيد لانه غير محول كما هو كقوله * فنع المرم من رجل تهامي * (قوله غرست
الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبعا) ماض مجهول ونائب
فاعله يعود للفعل ونزرافة مصدر محذوف أي سبق سبقا نورا الاحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد
استناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أي لانه كانت في الايضاح فلا
يتقدم مثله (قوله ورافقهم المصنف) أي قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا
بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل المني * وداعى المنون ينادى جهارا
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عيناً قر بالعيش مثر يا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل محذوف يفسره قر والمحذوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩ - (خضري) - أول) متصرف منهوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا أو غير نحو عندي عشرون

درهما قد يكون العامل متصرفا بمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيد رجلا فإنه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان
فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فعني قولك كفى زيد رجلا ما كفا رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هالك حروف الجر هي من الى * حتى خلا حاشا عدا في عن على من منذ رب اللام كي واو نا * والكاف والباء لعل ومتى (ش) هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالاماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقيل من ذكر كي واصل ومتى في حروف الجر فاما كي (٢٣٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك اولانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي نضيفها وتوصلها اليها ومن ثم مماها السكون فبكون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انها لا استخراج لا للتوصل لان المراد أنها تبط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاحراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدم بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فاعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالـ كاف في رويدك وذلك واياك وأرايتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هالك همزة متصرفه كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليها ما ثالث وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفنى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكفرب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحي بالهاء) أي وقفنا لحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهاء ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كان ذ كرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً وأذ كرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها فطعها وان خلت عنهما كدخاله احتملت الجارة بتقدير ان بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبى المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المججمة كنية رجل ويروى أبى على عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالنشئين المججمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلى أو مقدر للجار النشيين بالزائد على ماضي (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لا ورب لان الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد وهذه تقييد الترخي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كجاء المغنى وكذا أحرف الاستثناء في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعاقب فقط لا من كل وجه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصرح (قوله يردون من كنه) أي فهمي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شرب الخ) ضمنه معنى روين فعداء بالباء أو هي بمعنى من التبعية والجمع جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونشيج بنون فهمزة فياء جيم كصهيل أي صوت عال ووجه لمن نشيج حال من نون شر بن العائدة للسحاب لزعم العرب والحق كما أنها تدنو من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتبتدئ منها خراطيم عظيمة تحراطم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضنا عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيـه
أي لـه فما استفهامية
مجرورة بكي وحذف
ألفها لدخول حرف الجر
عليها وحي بالهاء للسكت
الثاني قبل ذلك جئت كي
أكرم زيداً فأكرم فـل
مضارع منصوب بأن
مضمرة بعد كي وأن
والفعل مقدر ان بمصدر
مجرور بكي والتقدير
جئت كي اكرام زيداً أي
لا اكرام زيد وأما لعل
فالجر بها لغة عقيل ومنه
قوله

لعل أبى المغوار منك
قريب
وقوله

لعل الله فضلكم علينا *
بشيئ ان أمكم شريم
فأبى المغوار والاسم
الكريم مبتدآن وقريب
وفضلكم خبران ولعل
حرف جر زائد دخل على
المبتدأ فهو كالباء في
بحسبك درهم وقدروى
على لغة هؤلاء في لامها
الاخيرة الكسر والفتح
وروى أيضا حذف اللام
الاولى فتقول لعل بفتح
اللام وكسرهما وأما متى

فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجهامتى كعير يردون من كنه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نشيج وسيقا في الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه

انها من حروف الجر لكن لانجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش انها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر ووضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتى فى الظاهر نحو لولا زيد لايتك وزعم المبرد ان هذا التركيب اعنى لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

(٢٢٧)

محيو ج بديوت ذلك عنهم كقوله

أطعم فينما من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لاحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت

كاهوى

باجرامه من فنة النبق

منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مذ

وحتى

والكاف والواو ورب والتا

* واخصص بمنذ ومنذ وقتنا

ورب

* منكر والتاء لله ورب

ومارو ومن نحو ربه فنى

نركنا كها ونحوه أى

(ش) من حروف الجر مالا

يجر الا الظاهر وهى هذه

السبعة الله كورة فى البت

الاول فلا تقول منذ ولا

مذ وكذا الباقي ولا تجر

منذ ومنذ من الامعاء الظاهرة

الامعاء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

فى نحو مارا بته منذ يومناى

فى يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارا بته منذ يوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيفى كى

المصنف هذا فى آخر الباب

بالمصنف وصل الهمزة وهاء الله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القاطع مع القصص بل أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بلانعو يرض شئ عن الباء لما فى التفسير ان الجر بالياء المعوض عنها الابهام خلافا لالاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لانها لانجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها فى محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أى كما عكسوا فى قولهم ما أنا كأت ولا أنت كانولا برأى النيابة انما عهت فى الضمائر المنفصلة لوجودها فى المتصلة أيضا فى عساك وعسا على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لأن معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كجبت من ضمير بك زيدا (قوله أنطعم) بالضم من الاطعام والاحساب جمع حسب وهو ما يعى من المأثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف اطاحت أو مبتدأ خبره جلة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتأوه للخطاب ومصدرية وهوى أى سقط وقاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى جثة والقنة بضم القاف وشدة النون على الجبل كالقنة زلزلة معنى وكذا النيق بكسر النون وسكون الشجينة آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخل على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمذ الخ وكذا يخصص به كى ولعل ومضى فالجدة عشرة لانجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت والمنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين فى نحو كك فطرذ المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها اقلية مع رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الاسماء الزمان) أى لانها اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حو فى طلبها للنسبة بين معلميها ولا يرد قولهم مارا بته منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدرفيه أى منذ من أن الله الخ وأما الدخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كاسمى أى وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لاميها كمنذ زمن وماضيا أوحالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر تريد به معنى وشروط عالمها كونه ماضيا اما منفييا يصح تكرره كمارا بته منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلاهاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستهاسية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام انخفض راوى وكذا لا تعطفه أيضا فهى مخصصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا يافى) بضم الياء وكسر الفاء أى لا يجرد اناس فنى حتى يجردوك فحينئذ يجردون الفنى

وهذا معنى قوله واخصص بمنذ ومنذ وقتنا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا يافى أناس * فنى حناك يا ابن أبى زباد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعثهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود

فتر بصوابه عنى حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معها فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجر التاء

الا لفظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جرها الرب مضافا الى السكبة فقالوا الرب السكبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحن

(قوله تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل من واو القسم (قوله ولا تجررب الانكرة) أي موصوفة غالبا ان لم تكن هي وصفا لازما خلافا للبرد كما في التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لفائدة التأكيد غالبا كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامتدا كما ذكر وخبره في الحديث عارية وفي البيت اما جلة ليس له أب وواوها زائدة كهي في آية وفتحت أبواها أو هو محذوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغية بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والا خفش الى اسميتها أو يده الرضى بانها مثل كم التأكيدية وهي اسم اتفاقا فكما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الهمامي قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كقيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه وحل العامل لها نفسها مثل كم لا تجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديدها ورب بضمين ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربع مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شذجوها ضمير الغيبة) أي شذ قياسا لاسمها لا لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم نفسه بغيره باسم مؤخر عنه مطابق للعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو رب رجلا أو امرأة أو رجالا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهي أي ضعف مجرور رب محذوف أي ورب واه ورأيت براء فهمزة فوحدة أي أصلحت ووشيك أي سر يعاصقه مصدر محذوف أي رأيت وشيكاً وهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أي مشرقا على العطب وهو الهلاك بدليل أنفقت أي أبعدته منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كشبا * وضمير خلى الجار وحشى والذنابات بالذال المحجمة اسم موضع وشمال ظرف أي ناحية شماله وكشبا بفتح الكاف والمثناة أي قريبا منه والمفعول الثاني خلى اما شمالا وكشبا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أي كالذنابات وأقرب على الأولى عطف على محل كها وعلى الثاني عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أي زوجا ولا حلالا أي زوجات كها أي كالجار والوحشى ولا كهن أي الاتن الاحاطلا أي الا بعلا مانعا أثناء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر السكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعمله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها جررها لغيره من الضمائر شاذ ثرا ونظما كقول الحسن انا كك وأنت كي وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كايك وما أنت كايي (قوله في الامكنة) متعلق بابتدى وبين تنازعه الثلاثة قبلة فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالا ابتداء والبيان والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فرار من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يردان المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالا ابتداء والانتها في الباء نحو شر بن عماد البحر وأحسن بن فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها أو أدهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف في شرح الكتاب انهم قالوا تحياتك وهذا غريب ولا تجررب الانكرة نحو رب رجلا عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب منكر أي واحد من رب النكرة وقد شذجوها ضمير الغيبة كقوله واه رأيت وشيكاً صاعد أعظمه

وربه عطبا أنفقت من عطبه كما شذج السكاف له كقوله * وأم أو عال كها أو اقربا * وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالا * كه ولا كهن الاحاطلا هذا معنى قوله ومارروا البيت أي والذي روى من جررب المضمير نحو ربه فتى قليل وكذلك جر السكاف المضمير نحو كها (ص) بعض وبين وابتدى في الامكنة

بين وقد تأتي لبدء الامر منه وزيد في نفى وشبهه جر * نكرة كالباع من مفسر (ش) نجى عن

أخذت من الدراهم ومنه
قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ومثاها
ليبيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من
الاوثان ومثاها لا ابتداء
الغاية في المكان قوله تعالى
سجدة الذي أمرى بعبده
ليسلم من المسجد الحرام
الى المسجد الأقصى ومثاها
لا ابتداء الغاية في الزمان
قوله تعالى لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم
أحق أن تقوم فيه وقول
الشاعر تخبرن من أزمان
يوم حليلة يوالى اليوم قد
جرى كل التجارب
ومثال الزائدة ما جاء في من
أحد ولا تزداد عند جمهور
البصريين الا بشرطين
أحدهما أن يكون المجرور
بها فكرة الشان أن
يسبقها في أو شبهه والمراد
بشبهه النفي النهى نحو
لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك
من أحد ولا تزداد في
الايجاب ولا يؤتى بها جارة
لمعرفة فلا تقول جاءني من
زيد خلافا لا خفش وجعل
منه قوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في
الايجاب بشرط تنكير
مجرورها ومنه عندهم قد
(ش) يدل على انتهاء الغاية

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شر بن معني روين وأحسن معنى لطف
أو حل على الجواز كالظرفية المجازية في جندوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخييل
وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذ فالتجوز عندهم في غير الحرف أوفيه مع الشذوذ وهذا الثاني يحمل
الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بالشذوذ قال في المعنى وهو أقل تعسفا (قوله للتبعية)
علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض بالتجوز وعلامة البيانية صحة الاخبار
بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلة إلى أو ما يفيد فأنشأها كعوز بالله من الشيطان فان معنى
أعوز به أتجنى اليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها لا ابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع اليه
فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها
ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لا انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالا مكنة في
المقن ما ليس زمانا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل
للازمة المكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر
له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر ومن صرح بأن التبعية اسم
الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرر فوجهه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل
التبعية يكون أقل مما بعدها دائما فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها نقدير والبيانية بالعكس
فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل تكاثم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس
البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يذنبوا بينك حجاب اه صبان (قوله تخبرن) ماض مجهول
ونون الفسوة للسيوف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الحرث بن أبي شمر ملك
غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له
صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشروا أصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا
المنذر ويقل انه ارتفع في ذلك اليوم من الجحاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع
تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما بأنهم من ذكر أو
مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو
مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أى من تفریط فلا تزداد مع غير الاربعة
عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أوتنا كيد النص عليه ان
اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقعومة بين الطالب
ومطلوبه لأنهما لا تفيد شيئا اذسة وطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها في) فلا تزداد في الاثبات الا في
تميزكم الخبرية اذ فصل منها بفعل متعد نحو تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى
بهل وكذا الهمة على الوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التضور بخلاف هل فله تصديق والهمة
له ولا تصور (قوله خلافا لا خفش) أى في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاز عنه الجمهور
بان من فيه تبعية لازمة فله معنى بعض مفعول به وذنوبكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا لان هذا النامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبيينا أفضل الصلاة والسلام
على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة السكينة لا الموجبة وفي الاقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث
كانت المؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله فساكن من مطر) أوجب بانها تبعية

كان من مطر أى قد كان مطر (ص) لا انتها حتى ولا م والى * ومن وباء يفهمان بدلا

بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان

آخر الأرمه تصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا نقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للأنتهاء قبله ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخافون أي بدل منكم وقول الشاعر وجارية لم تأكل المرققا * ولم تأكل من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بها جر النعم أي بدلها وقول الشاعر (٢٢٠) فليت لي بهم وقوما ذاكربوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد والظرفية استين بيا وفي وقد بينان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون للأنتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله ما في السموات وما في الأرض والمال لزيد ولشبه الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار والتعدية نحو وهبت لزيد ما لومنه قوله تعالى فهب لي من ذلك وايا يرثي ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتكم لا كرامكم وقوله واقي لتعرفن لذكر الكهزة كما انتفض العصفور بلله القطر * وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى انت كنتم لارؤيا تعبرون وسماع نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استين الى آخره الى معنى الباء وفي قد ذكر أنها ما اشتركا في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لترون

كما مر أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية يضار جلة ما ذكره هنا من أربعة معان وسبأني البدلية بقي الظرفية كذا نودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خاطبهم أغرقوا والمجازة كمن قد كمن في غفلة من هذا حتى يميز الحديث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كمن ونصرناه من القوم الذين كذبوا بالجنة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان للجارة ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي ثم ان ذات قرينة على دخول الغاية في الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها أو الا فالصحيح دخولها في حتى لا في الى جملة على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرقيق الرقيق والبقول خضر ارات الأرض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاعارة مفعول له ومفعول شنوا مخدوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما بملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما بملك كما مثله أيضا وأولاه بملك بضمها كانت لي وأنا لك ولزيد أخ فان وقعت بين معنى وذات كاللجنة وللکافرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للادابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجردورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتكون في وهبت لزيد ما لا للتعليل قال في المغني والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيد اعمرو وما أضر به لبيكر أي لان ما بعد ما مفعول حقيق للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بني للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصر بين فعدي له باللام وأما المزة فتعدي به لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل اضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي اما التقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كشالي الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداقاً لما معهم فعال لما ير يدو اما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبالك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعاق بشئ أصلا لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعاق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعدي به بنفسه فهي وأسطه بين المعدية والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الأرض وحشراتنا وقيل

غير

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثاها للسببية قوله تعالى

فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في الظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثاها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض (ص) بالباستعانة وعدم عوض ألقى * ومثل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية وللسببية وذكر هنا انها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلما نسجى بآلة الالة وبآلة السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلمته فلا تندرج احداهما في الأخرى (قوله ولا تعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل إلى مفعول كان قاصر عنه بان كان قبلها فاعلا فتصير مفعولا فهي كالمعزة في ذلك وأكثر ما تعدي به الفعل القاصر كذهب بزيد أي أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدي معنى العايل إلى المجرور فعامية في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والأيمان ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابله أما بآلة البديل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهار في الجمع أن بآلة البديل تدل على اختيار الشيء أعم من كونه مقابلا لشيء آخر لا فهي أهم مطلقا (قوله اشترى الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة عما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب السكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو ثمن معنوي لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بآلة التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بآلة السببية خلافا للمعزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفي فيه السبب الذي لا يمكن تخلفه والثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللإصاق) هذا المعنى لا يفارقه لانداء اقتصر عليه سببويه فكان ينبغي نقضه ثم هو إما حقيق كما مسكت بزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يحبس منه من ثوب أو غيره أو مجازي كمثل الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه واستظهار الدامني أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فإسالك ثوب بزيد يقال له في اللغة ما سلك زيد بخلاف المرور (قوله ومعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلمتها أن يصلح في وضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مساجدا وقد دخلوا بالكفر كذلك قال في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمده بك فقيل للمصاحبة والجساض للفعل أي سبحه حامدا له أي زهده عما لا يليق به وأثبت ما يليق به وقيل للاستعانة والجساض للفعل أي سبحه بما حده نفسه اذ ليس كل منزه بحمده ولا ترى أن تسبيح المستزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري في قوله فسبحون بحمده واختلاف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو في أي في الباء ما ذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء بخدوف أي وبحمدك سبحتك في أي ماض وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحول يريدها من إقامة السبب وهو الجسد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أي المجاوزة فيمسل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبيائكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بين أيديهم وبأيديهم أي وعن أيانهم (قوله وعن الخ) متعلق بمعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) مامصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلوا آله لا إطلاق وموضع عن ظرف لجعل خبر قياسي لأنهم من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعالية أي جعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسجين والتاء زائدان لا للطلب وهو حقيق ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثل أنه أو معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من المجرور ونحو أو أجد على النار هدى أي هادي يذمنا معنى قال الفارسي وأما نحو توكت على الله فن باب الإضافة والإسناد أي أضفت توكتي وأسندته إلى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شيء مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدوث قبلها فلا ولرميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدي نحو ذهبت بزيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشترى الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشترؤا الحياة الدنيا بالآخرة وللإصاق نحو صررت بزيد بمعنى مع نحو يعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه وبمعنى من كقوله شرين بماء البحر أي من ماء البحر وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمده ربك أي مصاحبا حمدا ربك (ص) على للاستعلاء ومعنى في وعن وعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد نجى موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح ومعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس وبمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طابقا عن طبق أى بود
طبق وبمعنى على نحو قوله
لاه ابن عمك لأفضالت في
حسب

عنى ولأنت ديانى فتخزوني
أى لأفضالت في حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله
أذا رضيت على بنوقشير
* لعمر الله أعجبني رضاها
أى إذا رضيت عني (ص)
شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقوله زيد كالأسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى وأذكروه كما هداكم
أى هدايته أياكم وتأتى
زائدة للتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثله شئ
أى ليس مثله شئ ومما
زيدت فيه قول روبة
لواحق الاقرباب فيها
كالملق أى فيها الملحق أى
الطول وما حكاه الفراء أنه
قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهين
أى هينا (ص)

واستعمل اسمها وكذا عن
وعلى
من أجل ذا عليهما من
دخلا
(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرى والثانى رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضا ثم المجاوزة لما حقيقة كذا كراو مجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فأداه سم وكذا سألته
عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزته بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب بمسأل بخلاف
ما اذا لم يجب فالأولى أن يقال كانه لما سألته جاوزت المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجازتها لك مجاوزتك
اياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجزور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصر برون غير المجاوزة وتأولوا غير هافى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن
طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله درابن عمك لخلف لام الجر واللام الأولى من
الجلالة شذوذافيهما وحذف المضاف وهو درأواب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت
أى زدت ديانى بشدة التحية أى مالى والغائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا للقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية وهو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فأت تخزوني (قوله إذا رضيت على) يحتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قديعى) التقليل بالنسبة الى القديسيه والافتعالها كثير كفى شرح الكافية (قوله أى
لهدايته) أى فاه مصدرية (قوله ليس كمثله شئ) أى للزوم المحال على عدم زياتها وهو اثبات المثل له
تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذ من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كائن زيدا حديد لا يظهر اعلى ان لزيدا بشاوان احتمل ان نفي
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زياتها كعادة الجملة كذا قال
الاكثرون ومنع آخرون زياتها فغتهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كهفته أو كذا شئ
والحقه قولهم منهم على انها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للبالغة فى
التنزيه كفى قولهم مثلك لا يخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعاق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقة المقضية لاثبات
المثل فلم يستمرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضرب فى الكناية استحالة المدنى الحقيقى فضلا عن استعماله لازمه
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الواجهة فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزمان معاشئ واحد مع تصريحهم بان تنافى الوازم يقتضى تنافى المزومات وبفرض صحة ان كذا
منهم لازم لها فقصرها على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصود ابطال دلالتها على المحال ولا يكتفى فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كالمحتمل نفيه وان كان
الاول أقرب فظهر ما مر فى ليس كائن زيدا حديد لكن عارضة فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فيبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتدبر ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الجمد (قوله لواحق الاقرباب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرباب جمع قرب كعنتى وقفل هى الخاصرة أو من الشاكاة الى مراق البطن
والمق بفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفى العيني بصفتها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالبعد منهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله
بكالاته الشواء جعلت فلم أكن * لاواح الا بالكمى المقنع

وأجازة كثيرون منهم الفارسي اختياراً فهي في زيد كالكلام ما خبر مضافة للاسد كافي المغنى أو متعلقة
بمحذوف هو الخبر (قوله أنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور ووجهة وان ينهى حال
من واوتقنون ووجهة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها حرف وهي وبجرورها
صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كالقوة أوجب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجملة له مواضع ليس
هنا منها (قوله عند دخول من) ظاهرة قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعين الاسمية وكذا خبر من فان عن
جرت به على نادر اولها جعل الماتن دخوله شاهداً للاسمية لاضابطاً فكان الاول للشارح موافقته وما يرد
اصلاً إلى معنى المنتهى وترد ممنونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزخشي والطبي وترد علا فعلاً
ماضياً من العلو ومن أمر من المين وهو الكذب فاستكملاً لأقسام السكامة (قوله غدت الخ) أي
سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم هموزامة صبرها عن الماء وهو
ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطاة يروي خسهها بكسر الخاء
وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضرره مثلاً اتصل بفتح
القومية وكسر المهملة أي نصوت أحشاً وها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف
وسكون التحتية بعدها ضامة مجمة قشر البيض الاعلى وزياء براء بن مجمة تين مكسورة أو لاها وقد
تفتح كقوله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهول كقوله الفخر الذي لا يمتدى فيه لعدم علاماته
لا يثنى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافة زياء إليه لانه لم يأت اسم المكان لا ينعته به عند
البصريين فزياء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة الا أن يجعل بدلاً فيجر
بالتفتحة (قوله دريئة) همزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لاري وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي
والطعن وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعها) بالبناء للفاعل
وقوله أو ألبا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل
معنى أي جعل الفعل واليا لها والمراد الفعل الماضي فلا يقال مديقوم لان عاملها لا يكون الماضي فلا
يجتمع مع المستقبل ولو قال أو ألبا الجملة نحو مندعاشم الجملة الاسمية أيضاً كقوله

فما زلت أبني الخير منذ أن يافع * وليد اوكه لاجين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم مبتدأ) وسوغه
كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضياً كالمثال الاول فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان
كان حاضراً كالمثال الثاني أو معدوداً كإرأيت مذيوماً فعنها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهر أو
يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير
فيهما اجراء لهما اسمين مجرأهما حرفين في التقديم على الزمان الآن اسمية منذ أغلب من الحرفية ومنذ
بالعكس (قوله خبرين) أي طرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر هما بعد هما بمعنى
ما لقيته مذيوماً بيني وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو بدل لانها
حيث نثرت زمانية بمعنى بين وأوجب بأن هذا يرد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكبير فما كان
جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما بيني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقبة كافي
قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقي أن هذا التفسير لا يطردقياً اذا قلت في يوم
الا حتماً لأنه مذيوماً الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأوجب بأنه على حذف
انما ظف أي الجمعة وما بعده إلى الآن ووجهة مندو ما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استثنافاً بياناً

أنتهون ولن ينهى ذوي
شططه كالطعن يذهب فيه
الزيت والنفيل
فالسكاف اسم مرفوع
على الفاعلية والعامل فيه
ينهى والتقدير ولن ينهى
ذوي الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن
اسمين عند دخول من
عليهما وتكون علا بمعنى
فوق وعن بمعنى جانب
ومنه قوله
غدت من عليه بعدنام
ظموها اتصل وعن قبض
بزياء مجهول
أي غدت من فوقه وقوله
ولقد أرايتي للراح دريئة
* من عن بعني تارة وأما
أي من جانب بعني (ص)
ومندو منذ اسمان حيث رفعها
أو ألبا الفعل كجئت مذعاً
وان يجزأ في مضى فكمن
* هما وفي الحضور معنى في
استين
(ش) تستعمل مندو منذ
اسمين اذا وقع بعدهما
الاسم مرفوعاً أو وقع
بعدهما فاعل فمثال الاول
ما رأيت مذيوماً الجمعة أو مذ
شهرنا في اسم مبتدأ خبره
ما بعده وكذلك مندو مجوز
بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثاني جئت
مذعاً

اسم منصوب المحل على
الظرفية والمامل فيه جئت
وان وقع ما بعدهما مجرورا
فيهما سرفاجس بمعنى من ان
كان المجرور ماضيا نحو
مارأيت من يوم الجمعة أي
من يوم الجمعة وبمعنى في ان
كان حاضر نحو مارأيت من
يومنا أي في يومنا (ص)

وبعد من وعن وباء زيدا
فلم يقع عن عمل فاعلها
(ش) أي تزايد ما بعد من
وعن والباء فلا تكلفها
عن العمل كقوله تعالى
مما خطاياهم أغرقوا وقوله
تعالى عما قبل ليصبحن
نادمين وقوله تعالى فيما
رجعه من الله لنت (ص)
وزيد بعد رب والكاف
فكف

وقد يليهما وجر لم يكف
(ش) تزايد ما بعد الكاف
ورب فتكفهما عن العمل
كقوله

فان الجر من شر المطايا
كما الحبطات شر بني تميم
وقوله * ربما الجامل الموثل
فيهم * وعنا جيج بينهن
المهار وقد تزايد بعدهما فلا
تكفهما عن العمل وهو
قليل كقوله

ماوى ياربنا غارة *
شعواء كاللذعة بالميسم
رقوله وننصر مولانا ونعلم
انه

كالناس مجرور عليه وجارم

لا سربطة بالجملة الاولى وقيل انها مظهر فان مضافان بالجملة فمالية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى
مذ كان أى مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم فمضى مارأيت من
يوم الجمعة انتفت الروية وقت وجود الجملة أو مضمون واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
حتى ينال المقصود وكذا يقال في سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف المضمون
ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت الماروي أى فيه ماضى من ملاحظة
الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
مضاف اليها والتقدير في جئت منذ دعا وقت المجي هو زمن دعائه وفي البيت المارول وقت طلبي الخبر هو
وقت كوني بأفعلى مقار بالبلوغ جملة من ادخل مستأنفة كاسر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان
مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الامعة لفظا كذا
يومين أو معنى كذا شهر لما من أنهما لا يجران المبهم أى مارأيت من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
ان كان حاضرا) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمال الماضى فبعد منه يترجح
جر هو بعد من رفعه والراجح أن أصل منه منذ حذفت النون تخفيفا بدليل ضمها للملاقاة كما كن كذا اليوم والا
لكسرت على أصل التخلص وبهضم يضمها بلاسا كن أصلا وقيل هما أصلا ن مطا وقيل عند كونهما
اسمين فقط (قوله وبعدهن) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول ومائب فاعله والضمير يرفع
عائده على ما أى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاماء وانما يحكم
بز يادها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بما نسوا يوم الحساب أى
بنسيانهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التثنية لبقراءة مما خطياهم كفى المغنى لظهور جرحها لا يقال
يحتمل في جميع ما ذكر ان الاسم بمعنى شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كذا نائب فاعل ز يرد ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية قرب والكاف
(قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع حاروسكنت
ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والحيطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من تميم سمو باسم أبيهم الحبط
بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتح حطين وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمي به لانه أكل نباتا بالبادية
يسمى الزرق وهو الحنط فوق فانتفخ بطنه وانتفخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتح حطين والمنفخ بطنه
يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة
لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شراخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو قطع الابل
مع رعاها والموثل شدة الموحدة المعد للقفية والعنا جيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العنا جيج لعدم منه
ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما سمي به شئ
والجامل خبر لمحذوف بالجملة صفة ما فيهم حال أى رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل
فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
أو المضارع المنزل منزله لتحقق وقوه نحو ربما يود الذين كفروا كما أن الغالب على خبر المكفوفة كون
العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجلى كريم لقيمة بل أرجب به بعضهم (قوله كالناس) ما زائدة والناس
مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجر وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ)
منادى صرخم ماوىة بالالتنبيه والشاهد في ربنا غارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء
بالعين المهملة أى العاشية المتفرقة كاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

(ص) وحذفت رب جرت بعد بل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل (ش) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء

عمله الا في رب بعد الواو فيها
سند كره وقد ورد حذفها
بعد الفاء بل قليلا فمثاله
بعد الواو قوله
وقام الاعماق خاوي الختفرق
ومثاله بعد الفاء
فمثلا حبلى قد طرقت
ومرضع
فالهيئة عن ذي تمام محول
ومثاله بعد بل قوله
بل بالدمع الفعاج قتمه *
لا يشتري كتمان وجهه
والشائع من ذلك حذفها
بعد الواو وقد شذ الجرب
مخدوفة من غير ان تقدمها
شيء كقوله

رسم دار وقفت في طاله *
كدت اقضى الحياة من جاله
(ص)

وقد يجزى سوى رب لى *
حذف و بهضه يرى مطردا
(ش) الجر بغير رب محذوفا
على قسمين مطرد وغير
مطرد فقبر المطرد كقول
رؤبة لمن قال له كيف
أصبحت خير والحمد لله
التقدير على خير وقول
الشاعر

اذا قيل أى الناس شرفيلة *
أشارت كليب بالأ كف
الاصابع
أى أشارت الى كليب وقوله
وكرمة من آل قيس ألقته
* حتى تبدخ فارتقى الاعلام
أى فارتقى الى الاعلام

(قوله) وحذفت رب جرت الخ) صريحه كالشارح ان الجر بعد المذكورات رب المخدوفة لايها وهو
الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء وله لم يعتبر ما نقل عن
بعضهم من أن الجر بهما النياتهما من انساب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد
المصنف الشيعي بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فذلك الخ) مجرور رب
المخدوفة وهو مفعول طرقت أى أتيتها ليللا وحلى بدل منه ومرضع عطف عليه وألحيتا اشغلتها عن ذى
تمام أى عن ولد ذى تمام أى تعازيذ معلقة عليه خوفا العين والمحول بضم الميم أى عمره حول وروى
مغيبل بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء التحتية وهو الذى تؤتى أمه وهى ترضع وانما خص الحبل
والمرضع لانهما أزهى النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالتا اليه (قوله بل بلد) أى رب بلد والفعجاج
بكسر الفاء جمع فجج بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقام والقم بفتح
فسكون وجهه بفتح الجيم أصله جهر ميه بياء النسبة وهى بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس خلف ياء
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجرأى
رب رسم دار وهو ما بقى من آثارها لا صقا بالأرض كالرماذ والذلل ما شخص أى ارتفع من آثارها كالوتد
والانافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله وأعظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى من أجل
وبمعنى عظيم وحقيق أيضا وأما جلال البناء على السكون فخر فبمعنى نعم (قوله كتول رؤبة) بضم الراء
وسكون الهمزة بن الججاج وهو من فصحاء العرب قال الزخشرى وهو من أمضغ العرب للشيع والقيصوم
يريد بذلك تحقيق كونه بدو لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضهما إلا دميون تصرح (قوله على
خير) أى أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أى أشارت الأصابع
بالأ كف الى كليب والباء اما بمعنى مع أى مع الأ كفا وهو مقلوب أى أشارت الأ كف بالأصابع (قوله
وكرمة) أى وررب رجل كريمة والتاء للبالغة على غير قياس لان أمثلتها فاعلة كسبابة وفعله كفروقة
ومفعلة كهمذارة وليس منها فاعلة كفاى العيني وان المعنى وررب نفس كريمة وذكر فى ألقته على تأويلها
بالشخص وقيس بمنع الصرف للعامة والتأنيث على معنى القبيلة وألقته بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيته
الفاو أما ألقته بالكسر فبمعنى أحببته وتبدخ بمثناة فوقية فوحدة ففجعتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ
بفتح الحتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر به الى مخدوفة (قوله والمطر دالخ) منه لفظ
الجلالة فى القسم بدون تعويض عن الباء نحو أولئك لأعلن وكى المصادر بفتحها بقدر قبيلها اللام جارة طامع
صلتها وان وأن مع صلتهما لانهما فى محل جر بالحرف المقدر عند التخليل والكسائى أما عند سيديويه فحلها
نصب بنزع الخافض وكذا يطر دالخنى بعد ما تضمن مثل المخدوف سواء كان بعد استهفهام نحو زيد بالجر
جواب لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمر وجوابا لمررت بزيد أو بعد تحضيض كهلا دينار لمن قال جئت
بدرهم أو شرط كاسر بأهم شئت ان زيدا بن عمرو بالجر أو عطف نحو وفى خلفكم ما يثبت من دلالة آيات
لقوم يوقنون واختلاف أى فى اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرور بالاعطف على خلفكم لثلاث
يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان فى والإبتداء والمعمولان خلفكم وآيات ونحو قوله

ماحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيجرا
أى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطر دالخذف فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله
بدالى أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
بحر سابق على توهم الباء فى مدرك (خاتمة) لا بد لك من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعاق

والمطر دكقولاك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور عن مخدوفة عند سيديويه والتخليل وبالإضافة عند الزجاج وعلى منه سيبويه
والتخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهما مطرد عندهما فى غير كم الاستهفامية اذا دخل عليها حرف الجر

